مجموعة مؤلفين

التعبئة الانتخابية في تونس

دراسة حالة الانتخابات التشريعية ٢٠١٤



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

التعبئة الانتخابية فـي تونس

دراسة حالة الانتخابات التشريعية 2014

التعبئة الانتخابية فـي تونس

دراسة حالة الانتخابات التشريعية 2014

حافـظ عبـد الرحيـم — عبد اللطيف الحناشي — محمـد جـويـلـي

حـمـيـــدة البـــور — عبد اللطيف الهرماسي — منية الرقيق العويني

عبد الوهاب بن حفيظ

تقديم

مهدي مبروك

وعبد الوهاب بن حفيظ

2016



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

التعبئة الانتخابية في تونس: دراسة حالة الانتخابات التشريعية 2014/حافظ عبد الرحيم... [وآخ.] ؛ تقديم مهدي مبروك وعبد الوهاب بن حفيظ.

368 ص. : إيض.، جداول؛ 24 سم.

يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-110-6

1. الانتخابات - تونس. 2. تونس - أحوال سياسية. 3. الديمقراطية - تونس. 4. المرأة في السياسة - تونس. 5. المرأة - النشاط السياسي - تونس. 6. الإعلام - الجوانب السياسية. 7. الشباب - النشاط السياسي - تونس. أ. عبد الرحيم، حافظ. ب. مبروك، مهدي. ج. بن حفيظ، عبد الوهاب.

324.6309611053

العنوان بالإنكليزية

Electoral Mobilization in Tunisia:
Case Study of the 2014 Legislative Elections

by Multiple Authors

الناشـر



شارع الطرفة - منطقة 70

وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطـر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الأول/أكتوبر 2016

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

المساهمون

حافظ عبد الرحيم

أستاذ محاضر وباحث. حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس. يدرّس في الجامعة التونسية منذ عام 1998. تولى وظيفة مدير مؤسسة تعليم عالٍ لمدة ستة أعوام، ثم مستشارٍ مكلف بالتربية والتعليم العالي لرئيس الحكومة التونسية. تتمحور اهتماماته حول سوسيولوجيا النخب والممارسة السياسية. له عدد من المنشورات العلمية باللغتين العربية والفرنسية، منها: **الزبائنية السياسية في المجتمع العربي.**

حميدة البور

أستاذة جامعية وباحثة في مجال علوم الإعلام والاتصال. عملت صحافية متخصصة في الشؤون السياسية في صحيفة «لوطون» اليومية. مديرة سابقة لقسم الصحافة في معهد الصحافة وعلوم الإخبار. كانت مسؤولة عن وحدة رصد ومراقبة وسائل الإعلام صلب الهيئة العليا المستقلة لانتخابات 2011. لها عدد من الدراسات المنشورة في تونس وفي الخارج بخصوص الإعلام السياسي والإعلام والنوع الاجتماعي وعلم اجتماع الإعلام.

عبد اللطيف الحناشي

أستاذ التاريخ السياسي المعاصر والراهن، في كلية الآداب والفنون

والإنسانيات، في جامعة منوبة/تونس. عضو مؤسس مخبر النخب والمعارف والمؤسسات الثقافية بالمتوسط. له مجموعة من الكتب والبحوث ذات العلاقة بالتاريخ المغاربي المعاصر والراهن وقضايا الانتقال الديمقراطي والتطرّف العنيف. صدر له عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **تطور الخطاب السياسي في تونس تجاه القضية الفلسطينية، 1920-1955.**

عبد اللطيف الهرماسي

أستاذ تعليم عالٍ وباحث في علم الاجتماع في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس. رئس لجنة الماجستير والدكتوراه والتأهيل في علم الاجتماع. له عدد من البحوث في علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع الديني، من أهمها: «الحركة الإسلامية في تونس»، «ظاهرة التكفير في المجتمع الإسلامي»، «في الموروث الديني الإسلامي: مقاربة سوسيولوجية تاريخية».

عبد الوهاب بن حفيظ

حائز دكتوراه دولة في العلوم السياسية وفي علم الاجتماع (جامعة باريس 5). يعمل حاليًا في جامعة تونس. من اهتماماته الحالية، استطلاعات الرأي ودراسات التعبئة الانتخابية والسياسات المقارنة. له عدد من الكتب والمقالات والمساهمات، منها: Arab Spring: Negotiating in the Shadow of the Intifadat Analyzing the Arab Spring uprisings.

محمد جويلي

أستاذ باحث في علم الاجتماع، في جامعة تونس. مدير عام المرصد الوطني للشباب، في تونس. خبير السياسات العمومية في مجال الشباب. يهتم بمسائل تتعلق بمشاركة الشباب في الشأن العام، والأشكال الجديدة للالتزام. كذلك، هو مؤسس الجامعة المتوسطية للشباب والمواطنة الكونية بالشراكة مع مركز شمال جنوب لمجلس أوروبا.

منية الرقيق العويني

حائزة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة تونس. أستاذة جامعية وباحثة في علم الاجتماع بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية في تونس. عضوة في الجمعية التونسية لعلم الاجتماع . متخصصة في الدراسات الجندرية في مجال الشغل والسياسة. لها عدد من الدراسات، منها: «الذات المجروحة والأنوثة المتألمة»، فضلًا عن عدد من المقالات المنشورة في مجلات علمية محكمة في تونس وخارجها.

مهدي مبروك

مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - فرع تونس. حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع في عام 1996، وشهادة التأهيل الجامعي في عام 2011. أستاذ محاضر في الجامعة التونسية في مادة علم الاجتماع بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. تولى وزارة الثقافة التونسية بين عامي 2012 و2014. له عدد من الكتب والمقالات العلمية المحكمة عن قضايا الثقافة والهجرة والشباب والتحول الديمقراطي.

تقديم
عناصر أولية لبناء سوسيولوجيا انتخابية
في العالم العربي

مهدي مبروك
عبد الوهاب بن حفيظ

تحتاج العلوم - بما فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية - إلى كثيرٍ من التراكم كي تستفيد ليس من قصص النجاح فحسب، بل من خيبة الأخطاء أيضًا؛ فهذه العلوم لا تسجّل فتوحاتها بالانتصارات فحسب وإنما كذلك بالتردّد والارتباك الوافرين. تمثّل الانتخاباتُ بالنسبة إلى الجماعات العلمية فرصة علمية نادرة لامتحان جملة من الفرضيات المتعلقة بتجديد النخب السياسية عبر التصويت، في ما يتعلق بالخطاب الانتخابي واحتمالات السلوك الانتخابي والتعبئة ومنطق الاختيار أو القرار الانتخابي عمومًا، من دون إغفال ما يمكن أن يمثّل محددات في ما يتعلق بالمتغيرات الكلاسيكية، مثل الطبقة والجنس والجهة والجيل ... إلخ. وإذ استطاعت الانتخابات أن تشكّل حقلًا معرفيًا في المجتمعات الغربية بشكل خاص، فإنها أخفقت في أن تكون كذلك في مجتمعاتنا العربية، وذلك لالتباس العملية الانتخابية ذاتها وافتقادها المعايير المتعارف عليها دوليًا، فضلًا عن حجب المعلومات والمعطيات ذات الصلة. لهذه الأسباب، لم تستطع الانتخابات، إلا في ما ندر، أن تكون موضوعًا معرفيًا في ساحة الإنتاج المعرفي العربي، فظل ما تنتجه النخب العلمية العربية في هذا المجال محصورًا عمومًا في الدراسات القانونية المتعلقة بالنظم الانتخابية.

على الرغم من أن بعضهم يميز بناءً على بعض التجارب الانتخابية العربية، بين الدعاية والتعبئة، تؤكد الملاحظة المتأنية أن التعبئة الانتخابية لا يمكن أن تكون إلا نتيجة منطقية ومحسوبة بالنسبة إلى الدعاية، بوصفها نقطة بداية[1]. في الوقت ذاته، يتأثر التصويت بنوعية الثقافة السياسية، فهو «تصويت عقابي» أحيانًا أو «تصويت انخراطي» في حالات أخرى.

في ما عدا التجارب التي قام بها بعض مراكز البحث الأجنبية (جامعة ييل (Yale) الأميركية بمعية «منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية» في عام 2012)، ظل الاهتمام العربي والمحلي بإشكالية تجديد النخب من خلال أساليب التسويق السياسي، وفي التجربة التونسية، ضعيفًا. وكانت البحوث في معظمها مركّزة على النتائج لا على المسارات (Electoral Process).

مع ذلك، فإن الانتخابات التي عرفها بعض البلدان العربية في الأعوام الأخيرة، خصوصًا المغرب وتونس (بعد ثورة الأخيرة)، منحت المسار الانتخابي والبرامج والشعارات ودوافع التصويت أهمية استثنائية، خصوصًا مع ظهور استراتيجيات تصويتية وأشكال مبتكرة من التسويق السياسي تخرج على سياق الانشطارات السياسية الكلاسيكية الرائجة ضمن تيبولوجيا (Typology) السلوك الانتخابي المعروفة في دول أوروبا وأميركا الشمالية.

تختلف الأدبيات في تناولها الدوافع من بلد إلى آخر؛ إذ يجري عادة التمييز بين «السلوك الانتخابي» و«السلوك الانتقائي» (Election or Selection)، كما كان الأمر بالنسبة إلى الانتخابات في المغرب والأردن بوجه خاص[2]، أو بين الانتخاب وفعل التصويت بالنسبة إلى بعض دول المغرب العربي (الانتخاب أو الفعل الانتخابي) (Election ou pratique électorale)، وقد بدا ذلك من خلال أعمال المدرسة الفرنسية للعلوم السياسية المتخصصة بالشأن المغاربي[3]. ويقوم معظم

---

(1) حسن الربيعي، «برامج الدعاية الانتخابية وأساليب التعبئة،» **الصباح** (بغداد)، 2013/4/9.

(2) Ellen Lust, Sami Hourani and Mohammed Al-Momani, «Jordan Votes: Election or Selection?,» Journal of Democracy, vol. 22, no. 2 (2011), pp. 119-129.

(3) عبد الوهاب بن حفيظ، «تطور الشرعية والمشروعية السياسية في دول المغرب العربي،» =

الفرضيات السابقة للثورات العربية على معنًى مضمونُه أن السلوك الانتخابي مثل التعبئة، لا مكان لهما إلا في سياق الثقافة الخضوعية، غير أن تنامي ظاهرة المشاركة السياسية في إثر الثورة، ظهرت معه معطيات جديدة، منها ما له علاقة بإعادة إنتاج الزبائنية السياسية، ومنها ما له علاقة بأشكال الولاء الجهوي (المناطقي) والطائفي والإثني في مناطق عدة، تحت غطاء المشاركة السياسية. واليوم، ثمة سعي قوي أيضًا نحو توظيف المال السياسي واقتحام رجال الأعمال حلبة الصراع والمنافسة السياسية (ستة رجال أعمال من بين المرشحين لرئاسة الجمهورية، ونحو 72 من بين المسجلين بصفة رؤساء قوائم).

لإدراك تلك الأهداف كلها وامتحان الفرضيات السابق ذكرها، توزعت محاور هذه الدراسة التي خصصناها للتعبئة الانتخابية بالذات على جملة من المحاور/الفرضيات، قصْدَ اختبارها استنادًا إلى البحث الميداني المنجز، وأهمها:

- **اختبار فرضيات دوائر التأثير والولاء والانخراط الفردي**

نعني بهذا المحور/الفرضية القدرة على التأثير في التعبئة وفي الفعل الانتخابي بشكل غير مباشر، من خلال التحريض (دوائر رجال الأعمال والزبائنية السياسية والتوجيه الانتخابي عن بُعد من خلال امتلاك وسائل الإعلام). أمّا الولاء الانتخابي، فيشمل عادة التصويت التقليدي القائم على العقد البيعي ذي الطابع المذهبي والديني والجهوي والقبلي والطائفي، في حين يمثّل الانخراط الفردي سمة من أبرز سمات السلوك الانتخابي القائم على المصلحة والبرامج.

ضمن هذه الطقوس المشهدية وما تقتضيه من تعبئة وتأثير، يصف الباحث عبد الوهاب بن حفيظ في مقالته الافتتاحية الانتخابات التشريعية التونسية في سياقها العام، بأنها حلبة للمنافسة السياسية، الناعمة أحيانًا والشرسة أحيانًا أخرى، وهي حلبة تصر على أن يكون لها جمهور يتابعها. ولفهم هذا المشهد الحافل

= (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية، جامعة تونس 2، 1995)، ص 163، و Michel Camau, «La Notion de démocratie dans la pensée des dirigeants maghrébins,» Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, vol. 11 (1972).

بالإثارة والتشويق، يخصص الباحث ورقته لتحليل قواعد اللعبة الانتخابية من دون إغفال مَن لم تَغْنِهم تلك الانتخابات بوصفهم أصحاب موقف جدير بالفهم.

في هذا السياق أيضًا، أمكن الباحثَين حافظ عبد الرحيم وعبد اللطيف الحناشي الوقوف على الدور الصريح أو الضمني للزعماء والقادة الدينيين، من أئمة دعوة الخطاب الديني ورجالها عمومًا، في تعبئة الناخبين وتوجيههم باتجاه المشاركة أو المقاطعة، على الرغم من تحييد المساجد، من جانب قانوني في الأقل. إن دور هذه المجموعات (التي تختلف عن جماعات الإسلام السياسي) يمكن أن يفسَّر من خلال تواصل دور الشبكات وماوراء الفاعلين (Meta Actors)؛ الشبكات التي يمكن أن تتسع لتشمل بعض دوائر الإنتاج الإعلامي والفني وإن كانت أساليب الدعاية والتعبئة مختلفة.

في الوقت ذاته، تطرح عودة الآلة الانتخابية التقليدية لأنصار النظام القديم (الحركة الدستورية وتفريعاتها) تحديات كثيرة ذات صلة بدور الوجهاء المحليين، وكذلك دور الشبكات الذي يُتوقع أن يكون بارزًا خلال الحملات الانتخابية والتشجيع على التصويت. أمّا دور ماوراء الفاعلين، فله صلة بالفرضيات المهمة التي من الممكن التثبت منها؛ ذلك أن ترشّح وجوه بارزة صُنِعت من لا شيء ومن دون أن يكون لها كاريزما سياسية، يمكن أن يُفسَّر باشتغال آلية التعبئة الانتخابية وفق منظومة «الماكينة» الانتخابية (The Electoral Machine) بالمعنى التقليدي الذي أبرزته أعمال ماكس فيبر، وبالدور غير المرئي للمقاول السياسي (The Boss). وربما ينطبق هذا الوضع على دور بعض زعماء جماعات المصالح، مثلما ينطبق على بعض الوجوه النافذة من الوجهاء الجدد (تُمثِّل حالة رجل الأعمال التونسي كمال لطيف حالة أنموذجية يتكامل فيها دور المقاول السياسي من خلال منطق النفوذ غير المرئي وغير المباشر).

- **اختبار فرضيات المناخ الانتخابي وصناعة الرموز السياسية والانتخابية**

إن للتعبئة الانتخابية مناخًا خفيًا لا تشكّله الحملات الانتخابية بشكل مباشر من خلال محتواها وأشكالها وفاعليها، بل من خلال استثمار المتخيل الانتخابي والثقافي العام، فضلًا عمّا يُستجد من حوادث بوصفها موارد رمزية

فائقة النجاعة، فالحملات الانتخابية التي عرفتها البلاد - كما بيّن ذلك الباحث عبد اللطيف الهرماسي - قامت في جزء لا يستهان به على «أسطرة» جملة من الوقائع والحوادث الحقيقية أو المتخيلة (الشهداء، محمد البوعزيزي، المناضلين الأميين، الصحابة، المنقذين، الأولياء الصالحين ... إلخ)؛ فلكل فريق عصره الذهبي، وتنافست حركات اليسار والنهضة ونداء تونس وغيرها على تثمين تلك الرموز، وحرصت أيما حرص على ضمان مردوديتها السياسية.

• **اختبار فرضيات عزوف الشباب عن الانتخابات والتصويت الجندري**

مثّل الشباب والنساء رهانًا انتخابيًا شديد الخصوصية في مجتمع يرى أن من ثوابت هويته تحرر المرأة، ومن أسباب ثورته معضلات الشباب (الفقر، البطالة... وغيرهما)، لذلك خصص لهما المؤلف دراستين لامتحان جملة من الفرضيات ذات الصلة بأهمية التراث النسوي التونسي في تشكيل القناعات الانتخابية، وتوجيه القرار التصويتي وفق مقاربة «جندرية» ترى في الانتخابات ورشة تضاف إلى جملة الورش الأخرى التي رسَّخت الهوية الجندرية في تونس، فضلًا عما دُستِر من تناصف، والإجراءات الأخرى التي تحث على التمييز الإيجابي لفائدة النساء، وحاولت الباحثة منية الرقيق في ورقتها أن تجيب عن تلك الأسئلة.

لم يكن من الجائز أن تغفل الدراسة ما عرفته الانتخابات التشريعية الأخيرة في تونس من «عزوف للشباب» عن الانتخابات؛ فعلى الرغم من جميع الإجراءات الإدارية الميسِّرة والمحفِّزة على التسجيل أو الانتخاب، على غرار التمديد أكثر من مرة، فإن نسب التصويت كانت في النهاية هزيلة ولم تتجاوز - وفق تقارير كثيرة - 4 في المئة، بعد أن كان يُنتظَر أن تفتح الديمقراطية باب المشاركة السياسية الواسعة للشباب.

قُدِّم الكثير من الفرضيات التفسيرية لما حصل، فهل كان ذلك احتجاجَ الشبابِ على النخب السياسية وعقابَهم لها، وهي التي تعاقبت على الحكم من دون أن تفي بوعودها التي قطعتها على نفسها منذ اندلاع الثورة؟ ربما علينا ألا نستبعد فرضيات أخرى بعيدًا من تلك الأفكار السطحية التي يسارع بعضهم للركون إليها بحثًا عن «الطمأنينة». وحاولت دراسة الباحث محمد الجويلي أن

تجيب عن جملة تلك الأسئلة وتمتحن الفرضيات من قرب، استنادًا إلى البحث الميداني المنجز ومقارنته ببعض البحوث الميدانية الأخرى.

ختامًا، لا معنى لدراسة التعبئة الانتخابية من دون دراسة أثر الإعلام فيها، سواء من خلال الدعاية لطروحات المتنافسين أم من خلال صناعة الرأي العام الانتخابي. وجميع هذه الفرضيات التي ظلّت إلى الآن محلَّ جدل لم يُحسم، حتى داخل الجماعات العلمية المتخصصة، وتمتحنها الأستاذة حميدة البور في دراستها «الإعلام والانتخابات: قراءة في الدور والأداء»، انتهت إلى جملة من النتائج المهمة المتعلقة بمعضلة الحياد في سياق احتدّ فيه الاستقطاب (بين حركتي النهضة ونداء تونس تحديدًا هذه المرة) من خلال أداء الإعلام العمومي والخاص، فضلًا عما اكتنف التغطية الإعلامية من خلل أشار إليه جل التقارير الوطنية والإعلامية وتعلّق عمومًا بالانحياز وانتهاك مبدأ الإنصاف.

تظل التجربة الانتخابية التونسية - بصرف النظر عن آثارها في عملية التحول الديمقراطي الجارية حاليًا - واعدةً علميًا، وذلك بسبب ما تتيحه للأكاديميين والباحثين من معطيات وبيانات «أنتجتها» الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وغيرها من المنظمات المعنية بالمسار الانتخابي، سواء في ما يتعلق بانتخابات المجلس التأسيسي في عام 2011 أم بالانتخابات التشريعية والرئاسية في عام 2014.

مع ذلك، فإن الباحثين لم يشتغلوا إلا نادرًا على تلك المادة الثرية، وظل جهدهم منكبًا على دراسة تتعلق بالانتقال الديمقراطي أو بمحددات ثورات الربيع العربي؛ ففي أقل من أربعة أعوام أتيحت فرصة نادرة مجددًا للاشتغال على الانتخابات التونسية بوصفها ورشة اختبار لعدد من الفرضيات التي لم تُمتحَن، مثل: ما الذي يحدد خيار الناخب؟ ما دور المصالح واللوبيات والإعلام؟ وأي أثر للصورة والدعاية وأصناف الشعارات المحرِّكة للمشاعر والعقول المهيئة للدعاية وللفعل التعبوي؟

على الرغم من أن نتائج انتخابات عام 2011 التي أنتجت المجلس الوطني التأسيسي لم تكن موضوع تحليل سوسيولوجي مستفيض - من زاوية تجديد النخب السياسية، فإن ما نتج من انتخابات مجلس نواب الشعب، وهو ما سيُبنى

عليه الوضعُ الدائم للمؤسسات، هو في منزلة المصدر الثري للمعلومات والمعطيات التي من الممكن أن تعطينا - من زاوية علم الاجتماع الانتخابي والسياسي عمومًا - رؤية لمستقبل التطورات في المجتمع التونسي.

- **ملحق منهجي**

اعتمدت الدراسة بشكل خاص على بحث ميداني أنجزه فريق من باحثي «منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية» في تونس، الشريك العلمي التنفيذي للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - تونس، واستعملت فيه التقنيات البحثية التالية:

- **استطلاع الرأي**، ويشمل ما لا يقل عن 1620 مستطلَعًا يشملون رؤساء القوائم الانتخابية (20 قائمة انتخابية عن كل دائرة انتخابية)، وكذلك الجمهور المشارك في اجتماعات كل قائمة، من أجل فهم آليات المشاركة ودوافعها والتثبت من الفرضيات الثلاث: الخضوع لدوائر التأثير، الولاء، المشاركة الفردية. ويقوم الاستطلاع على عينات مختارة ممثِّلة للأحزاب السياسية والقوائم المشاركة كلها من ناحية، وممثِّلة كذلك لجمهور التأييد في اجتماعات الدعاية (4 مستطلَعين عن كل اجتماع) من ناحية أخرى. وتتم الاستطلاعات - لضمان جودتها على اللوائح الإلكترونية - بنظام مراقبة GPS لضمان الجودة، كما تتوزع العينة على مختلف ولايات تونس بالاعتماد على خطة التحرك المعتمدة التي وافقت عليها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، كما يشمل العمل الاستطلاعي تغطية وصفية (Descriptive) للسياق اللوجستي والمشهدي للعملية الانتخابية (تصوير مشاهد ومواقع).

- **تحليل مضمون أدوات الخطاب والدعاية وآليات التعبئة:** ويتعلق الأمر بتحليل البرامج والتوجهات والتناقضات من خلال الصحافة المكتوبة، والصحافة المرئية والمسموعة، وأشكال التسويق السياسي.

- **الملاحظة** وفق شبكة دقيقة اعتنت بالفاعلين والفضاء والخطاب، فضلًا عن طقوس الاحتفالات الانتخابية وشعائرها.

أما الترتيب الزمني للدراسة، فكان على النحو التالي:

- زمن أول مرتبط بالتعبئة الانتخابية والخطاب الانتخابي.

- زمن ثانٍ يرتبط بما ستوفره الهيئة بعد إصدار النتائج من معطيات من أجل فهم محددات الانتخاب وإيجاد منطق لتلك الخيارات، أي امتحان المحددات الكلاسيكية، وربما اكتشاف أخرى، على غرار: العمر، الطبقة، الانتماء الاجتماعي، المستوى الدراسي، الجهة ... إلخ.

المراجع

بن حفيظ، عبد الوهاب. **تطور الشرعية والمشروعية السياسية في دول المغرب العربي** (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية، جامعة تونس 2، 1995).

Camau, Michel. «La Notion de démocratie dans la pensée des dirigeants maghrébins.» Revue de l'occident musulman et de la méditerranée: vol. 11, 1972.

Lust, Ellen, Sami Hourani and Mohammed Al Momani. «Jordan Votes: Election or Selection?.» Journal of Democracy: vol. 22, no. 2, 2011.

الفصل الأول

في سوسيولوجيا المنافسة السياسية في تونس
تجربة الانتقال من الحشد السياسي
إلى التعبئة الانتخابية

عبد الوهاب بن حفيظ

يعرّف ماكس فيبر مهنة السياسي بأنها حرفة تتطلب قدرة متناهية على الإقناع، ومن ثمّ يفسّر دور فئة المحامين في البرلمانات الأوروبية للقرنين التاسع عشر والعشرين. إن سمة السياسي/المحامي هي من دون شك القدرة على الإقناع، وعلى تحويل القضايا الخاسرة إلى قضايا رابحة، وتحويل القضايا الرابحة إلى قضايا خاسرة (فيبر). ويستند الإقناع في رأي فيبر إلى المقاولة والمؤسسة السياسية التي تشبه في نظام عملها عملَ المؤسسة الرأسمالية، فهي كي تؤثّر - خصوصًا من منظور التجربة الانتخابية الأميركية - لا بد لها من «ماكينة» انتخابية ودعائية سياسية. يعتمد العرض في السوق السياسية مبدأ الإقناع بصوابية التصويت أو نجاعته لفائدة مرشح ما، كما يعكس نجاحُ الحملة مستوى نجاح عملية التصويت.

إنّ الإقناع هو التأثير في المواقف والمعتقدات والنيات والدوافع والسلوك. كما أن عملية الإقناع تهدف إلى تغيير موقف شخص أو مجموعة أشخاص أو تغيير سلوكهم تجاه حدث معين أو فكرة أو شيء، أو أي شخص أو أشخاص آخرين، باستخدام كلمات مكتوبة أو منطوقة لنقل المعلومات والمشاعر، أو للاستدلال، أو لمزيج منهما. وبما أن الحرب هي استمرار للسياسة لكن بوسائل أخرى (كلاوزفيتس)، فإنه ينطبق على المنافسات السياسية ما ينطبق أحيانًا على المعارك بين معسكرين أو أكثر من مصطلحات، ومن ذلك أنه يُطلق على النقاش الانتخابي الثنائي بين مرشحين حاسمين: «المبارزة» أو «المنازلة»، كما يُطلق على حالة التعبئة الانتخابية داخل كل معسكر: «الحملة»، وهذا ما يذكّر بالحملات العسكرية في بدايات التاريخ الحديث. وفي الحالتين، يؤدي العامل النفسي دورًا حاسمًا (حرب شائعات، تحريض، ترغيب ... إلخ) مثلما يؤدي المال في الدعاية دورًا أساسًا، بالاعتماد على الإشهار والوسائل الإعلامية، وربما أيضًا مراكز استطلاعات الرأي والمؤسسات الرياضية والدينية.

في تونس، تمثّل الحملة الانتخابية التشريعية في عام 2014 ثانية التجارب التعبوية التعددية في تاريخ هذا البلد المعاصر بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في عام 2011. من هذا المنطلق، سعى معظم الأحزاب إلى انتداب مسؤولي تسويق ودعاية عملوا غالبًا بحِرَفية متناهية مع قادة سياسيين لم تكن لديهم تجارب عريقة في مجال تسويق البرامج والأفكار والأشخاص والشعارات أو استقطابهم.

أولًا: حجر الزاوية
المتردد والممتنع

في ظل غياب قانون يقضي بإلزامية التصويت، يُعَدّ الامتناع عن التصويت وكذلك عدم المشاركة في الحملات من المؤشرات المهمة[1]. وبمقدار ما تتسع دائرة الاختيار في التصويت من عدمه تقلّ أهمية التعبئة الانتخابية، وكذلك أهمية الحملات وأهمية الدعاية.

تعدّ الدعاية الانتخابية من أهم مظاهر الممارسة الديمقراطية في العملية الانتخابية؛ إذ يؤدي النشاط الدعائي دورًا مهمًّا في الحملات الانتخابية للقوى والأحزاب السياسية للتأثير في اتجاهات الرأي العام وتكوين موقف محدد من أي من القضايا ذات العلاقة بالوضع العام. وبالنظر إلى أهمية الانتخابات العامة، تعمل جميع القوى السياسية المهتمة بالشأن الانتخابي - على اختلاف مصادرها - وفقًا لخطط مدروسة لحملات دعائية قبل الانتخابات، وتسعى إلى توفير جميع مستلزمات النجاح المادية والمعنوية، بما في ذلك استخدام جميع أنواع طرائق الدعاية ضمن السقف الزمني المخصص للحملات الانتخابية من أجل جذب جمهور الناخبين لمصلحة مرشحيها. والطرائق والوسائل المستخدمة

(1) المعاقبة على العزوف الانتخابي هي من المسائل التي باتت تطرح في أكثر من سياق وفي أكثر من بلد واحد، مثال على ذلك العقوبة المالية، كما هو الحال في بلجيكا التي جعلت نسبة العزوف عن التصويت في هذا البلد هي الأقل في كامل دول الاتحاد الأوروبي. ثمة أيضًا إجراءات مماثلة في دول أوروبية أخرى، مثل: لوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا والدانمارك واليونان والنمسا، أو في دول من خارج أوروبا، مثل: أستراليا وتركيا والبرازيل والأرجنتين.

لذلك في عالمنا المعاصر متعددة؛ فهي تشمل وسائل الاتصال المسموعة والمقروءة والمرئية، وكذلك الإنترنت الذي دخل حديثًا عالَم الاتصالات. إن الدور المتنامي لـ «فيسبوك» وشبكات التواصل الاجتماعي الأخرى - أكان في مجال الدعاية أم في مجال الدعاية المضادة - هو من المسائل التي يجب أن تحتلّ مكانة الصدارة في ما يتعلق باستراتيجيات التعبئة المستقبلية، وكذلك في ما يتعلق بالبحث.

عندما يكون عدد الممتنعين عن التصويت أكبر - ولو نسبيًا - من عدد المقترعين، تصبح تمثيلية النظام السياسي وشرعيته الديمقراطية محلّ استفهام؛ ذلك أن عنوان حكم الشعب بالشعب يصبح شكليًا وشعارًا فارغًا من كل محتوى. إن نسبة التصويت في كل عملية انتخابية تبدو مهمة جدًّا، من حيث إنها تؤكد جدية العملية الانتخابية أو هشاشتها، وبمقدار ما تكون التجربة حديثةً يكون اعتبار نسب المشاركة وحجم العزوف ونوعيته مهمًّا، الأمر الذي يمكن أن ينطبق أيضًا على دلالات التعبئة الانتخابية ومعانيها. ومثال على ذلك: إذا كانت نسبة مشاركة الأوساط الريفية غالبًا ضعيفة - إذ يتنامى دور الطبقة الوسطى في المدن - فإن تدنّي نسبة المشاركة الشبابية أو النسوية يمكن أن يطرح أكثر من سؤال، وتزداد أهمية هذا السؤال في سياقات مجتمعية تتسم بوجود كثافة سكانية عالية.

كما تطرح طبيعة الحملة ومستوى نجاحها الفارق بين «المواطَنة القانونية» و«المواطَنة الواقعية»، لذلك تهتم الحكومات غالبًا وجزء من الأحزاب أيضًا بمن صوتوا أكثر من اهتمامهم بمن لم يصوتوا؛ ففي الولايات المتحدة يُعتمَد العدد الإجمالي للجسد الانتخابي قياسًا بمن يتمتعون بحقوقهم المدنية في التصويت، بينما يتم ذلك في فرنسا بناءً على التسجيل وقائمة المسجلين، وفي تلك الحالة تقوم القائمة الانتخابية على مبدأ التحيين، حيث يُسقط بعض الأسماء التي تكرر عدم مشاركتها أو تؤكد نيتها في عدم المشارَكة بإعادة تسجيل نفسها مع طول المدة.

في هذا الصدد، يمكن القول إن الرهان علمي أكثر منه سياسي، وبعض الأعمال بدأ يهتم بسؤالي لماذا لا يصوّت بعضهم؟ ولماذا هذه النزعة المتزايدة إلى

عدم الاهتمام بالحملات الانتخابية؟[2]. وفي جميع الحالات، يحمل حجم نجاح الحملات أو ضعفها السؤال الأهم في هذا الصدد، وهو المتعلق بعزوف الفئات الشعبية والدواعي المؤدية إلى ذلك. في هذا الصدد، قُدِّم الكثير من التفسيرات، أهمها ما يتعلق بالهجرة الداخلية للعاملين، والحراك المهني للموظفين والطلاب، ومنها ما يتصل بالتفكك الأسري، وظهور الأسر ذات الولي الواحد والتي يغيب عنها الدور المحرض للأب أو للأم[3]، وهو ما بين إلى أي حد وبأي حجم يمكن أن تؤدي الأسر وجماعات الأحياء دورًا تعبويًا لدى الفئات غير المتعلمة، ولذلك قيل إن مشكلات التعبئة التي واجهت الأحزاب التقليدية في أوروبا وأميركا الشمالية كانت تتصل بالتخلي عن الاتصال وجهًا لوجه الذي أثبت نجاعته في موازنة الدور التعبوي للشبكات الابتدائية أو تعديله، مثل الكنيسة والقرية والطائفة[4].

---

(2) Martin P. Wattenberg, Where Have All the Voters Gone? (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002).

ويُرجع بعضهم الآخر ظاهرة تنامي الامتناع إلى منهجيات الاحتساب. انظر:

M. P. McDonald and Samuel L. Popkin, «The Myth of the Vanishing Voter,» American Political Science Review, vol. 95, no. 4 (2001), pp. 963-974.

هناك من يستعمل الإحصاءات الخاصة بالاستطلاعات، وهناك من يستعمل سجلات التصويت. في الحالة الأولى، تعتمد الكتابات التفسير بناءً على الميول السياسية، انظر:

Françoise Subileau et Marie - France Toinet, Les Chemins de l'abstention (Paris: La Découverte, 1993).

أما في الحالة الثانية، فتعتمد على مفاهيم الهشاشة الاجتماعية للفئات:

Alain Lancelot, L'Abstentionnisme électoral en France (Paris: Presses de sciences Po, 1969).

كما توجد مقاربات قد تختلف من الناحية الإبيستمولوجية؛ لذلك فإن الامتناع هو سلوك «فاعل» يدل على حجم فراغ رصيد الثقة في الطبقة السياسية. انظر:

André Blais, To Vote or Not to Vote?: The Merits and Limits of Rational Choice Theory (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 2000).

فالغياب من وجهات نظر كثيرة، هو قرار عقلاني يوضح عدم اهتمام قطاعٍ من الرأي العام بالنخبة السياسية. انظر:

Anne Muxel, «Abstention: Défaillance Citoyenne ou expression démocratique?,» Cahiers du Conseil constitutionnel, no. 23 (2008).

بعض الأعمال الأخرى ركز على السياقات، وبشكل خاص على الفئات التي يصعب عليها التسجيل أو تحيين التسجيل في القوائم الانتخابية نتيجة الحراك المهني والجغرافي، ونتيجة الهجرة. انظر:

Cécile Braconnier et Jean-Yves Dormagen, La Démocratie de l'abstention: Aux origines de la démobilisation électorale en milieu populaire (Paris: Gallimard, 2007).

(3) Yvette Alex-Assensoh, Neighborhoods, Family, and Political Behavior in Urban America (New York: Routledge, 1998).

(4) David W. Nickerson, «Is Voting Contagious?: Evidence from Two Fields Experiments,» American Political Science Review, vol. 102, no. 1 (2008), pp. 49-57.

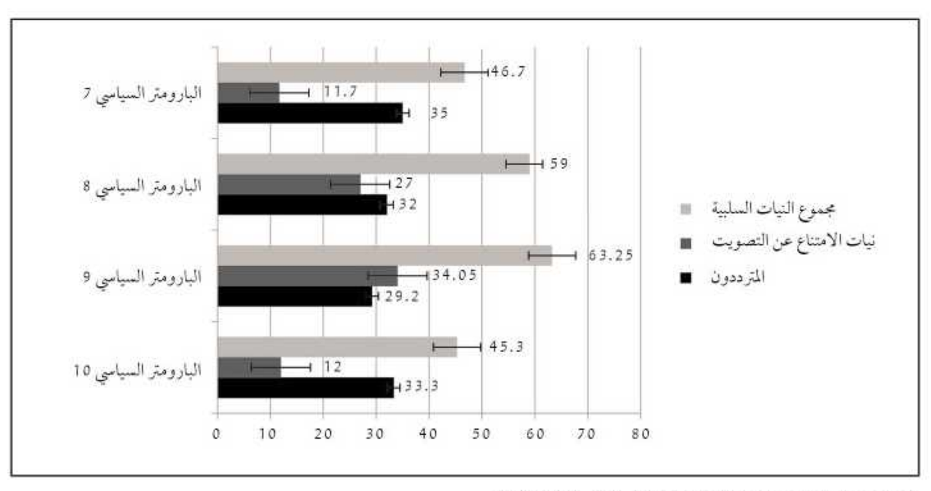
في هذا السياق تشير المعطيات الاستطلاعية من خلال موجات «باروميتر» الثقة السياسية منذ عام 2013، وهو تاريخ أول انتخابات برلمانية في تونس بعد إعلان الدستور، إلى أن الجسد الانتخابي لفئة الممتنعين عن التصويت أو فئة «لا أدري لِمَن أصوّت» في اتساع ملحوظ على الرغم من تزايد وضوح النيات الانتخابية مع قرب الاستحقاق الانتخابي. ويؤكد مثل هذا المعطى أن الجانب الأبرز من الجمهور المستهدف للحملة هو في الأساس جمهور غير متحزّب وغير «قاعدي» (الشكل (1-1)). إن أهم ما يميز هذه الفئة هو سرعة تغير المواقف لديها وتأثرها بدافعَي «القصف بالصورة» و«التخويف» بوصفهما شكلًا من أشكال التعامل اللاواعي مع عملية التصويت المفيد (Le vote utile).

الشكل (1-1)

النيات السلبية ونيات الامتناع والتردد

من خلال أربع موجات للباروميتر السياسي

2014-2013



المصدر: منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، 2013-2014.

1- جمهور الحملة: المتفرج والمتفاعل واللاعب

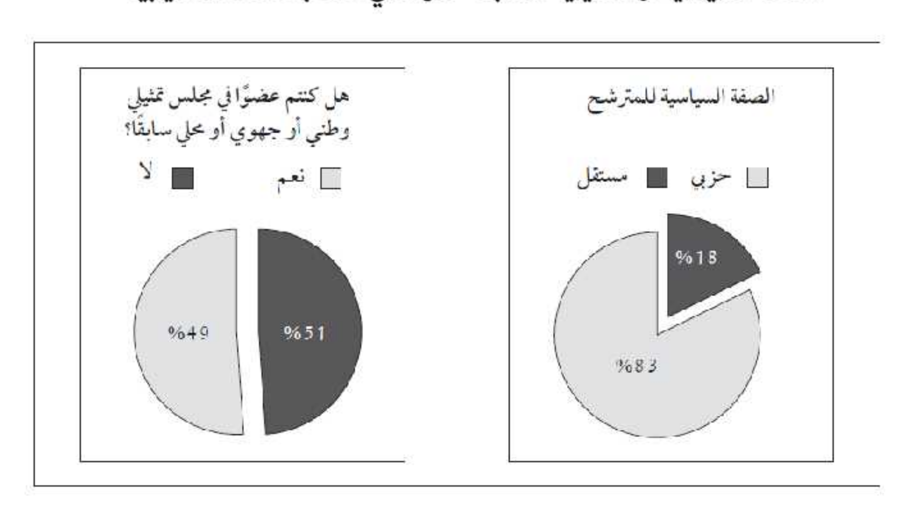
يتدرج جمهور الحملة من مستوى التفرج إلى مستوى التفاعل بالمحادثة (النقاش)، والتفاعل بالإشارة، وبالحركة (التصفيق والهتاف)، ثم إلى مستوى

الالتزام والقيام بدورٍ محدّد. وتبرز السمة الأساس لجمهور الحملة بكونه خليطًا من المتفرجين والمتفاعلين واللاعبين.

بشكل عام، يمكن أن نلاحظ بالنسبة إلى اللاعبين، أي المرشحين، أن ثمة تراكمًا في الخبرة السياسية وعلاقة تلك الخبرة الحاصلة بقرار الترشّح، ما يعني أن الانتماء إلى حزب سياسي يظل المسلك المفضل للمرشحين، كما تبقى نسبة المستقلين ضعيفة من حيث إنها لا تتجاوز 17 في المئة. ويمكن أن نضيف تكرار تجربة الترشح أو التمثيل السابق، إذ سبق لنصف المرشحين أن ترشح في منافسات انتخابية سابقة.

الشكل (1-2) والشكل (1-3)

الصفة السياسية والتمثيلية السابقة لمرشحي انتخابات 2014 النيابية



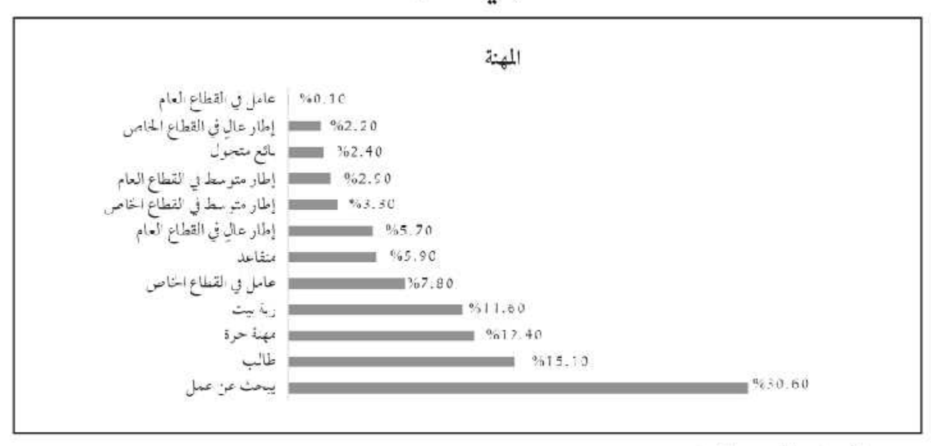
المصدر: نتائج البحث الميداني حول التعبئة السياسية في انتخابات 2014 (منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية).

من ناحية الملامح المهنية، تبدو فئة العاطلين من العمل (30.60 في المئة) من أهم الفئات المشاركة في الحملة، ثم تليها فئة الطلاب (15.10 في المئة)، وفئة المهن الحرة، ثم فئة ربات البيوت والأطر العليا للوظيفة العمومية (5.70 في المئة). في المقابل، تُعَدّ أطر القطاع الخاص والأطر العليا والوسطى للوظيفة العمومية أقل الفئات مشاركة في فاعلياتها. في المقابل، نلاحظ ضعف مستوى حضور فئات الأطر المتوسطة والعليا للقطاع العام، وكذلك الأطر العليا للقطاع الخاص.

الشكل (1-4)

جمهور اجتماعات «الحملة» بحسب الملامح المهنية

(في المئة)



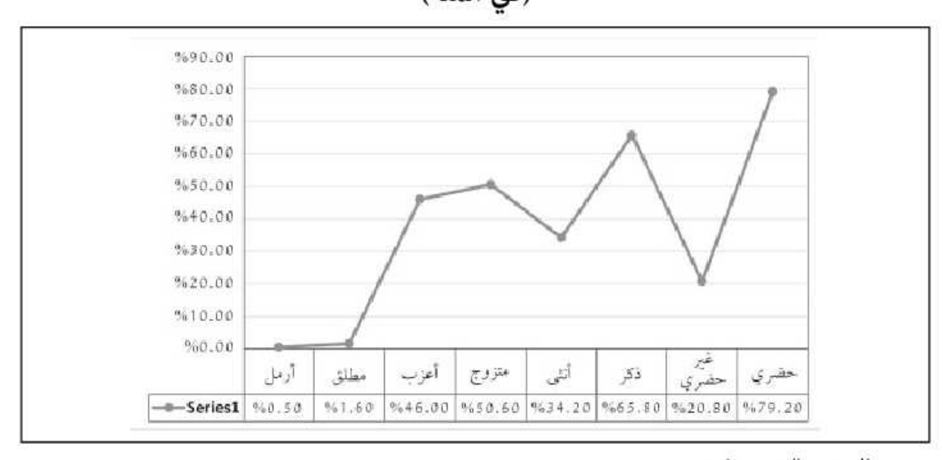
المصدر: المصدر نفسه.

من هنا أيضًا يمكن القول إن جمهور الحملة في الأساس جمهور «رهانات» اجتماعية، بمعنى أنه يتطلع إلى تغيير أوضاع اجتماعية معينة من حيث إنه جمهور له تطلعات وانتظارات، وإن ما يقارب 31 في المئة منه هو جمهور عاطل من العمل، ثم يليه مباشرة جمهور الطلاب (15.10 في المئة).

الشكل (1-5)

ملامح الجنس والمحيط والحالة المدنية لجمهور «الحملة»

(في المئة)



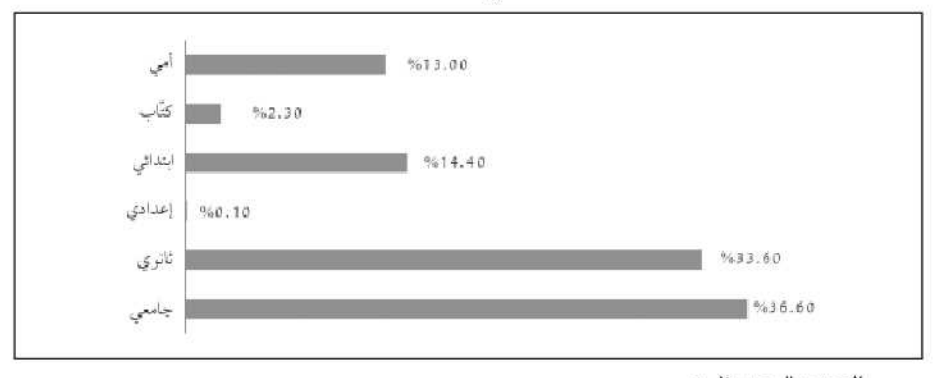
المصدر: المصدر نفسه.

أما من زاوية المحيط الاجتماعي، فيمكن القول إن ما يطغى على الجمهور هو الطابع الحضري وبنسبة 79 في المئة، الأمر الذي يؤكد ضعف نسبة الحضور التعبوي في المناطق الريفية، كذلك في ما يتعلق بهيمنة الحضور الذكوري (65 في المئة) مقارنة بحضور المرأة (34 في المئة). في المقابل، تتناصف الفئات في الحالة المدنية من المتزوجين والعازبين. والملاحَظ في هذا الصدد أن الحملات نشاط «حضري» في الأساس، وذلك من حيث اعتمادها على الاجتماعات بدرجة أولى، وكانت التجربة قد بينت كيف أن هذا المحيط الريفي كان موضع مزايدة بالمال وشراء أصوات من خلال وساطات العائلات الكبرى الموزعة بين الريف والمدن الكبرى.

الشكل (1-6)

جمهور الحملة بحسب المستوى التعليمي

(في المئة)



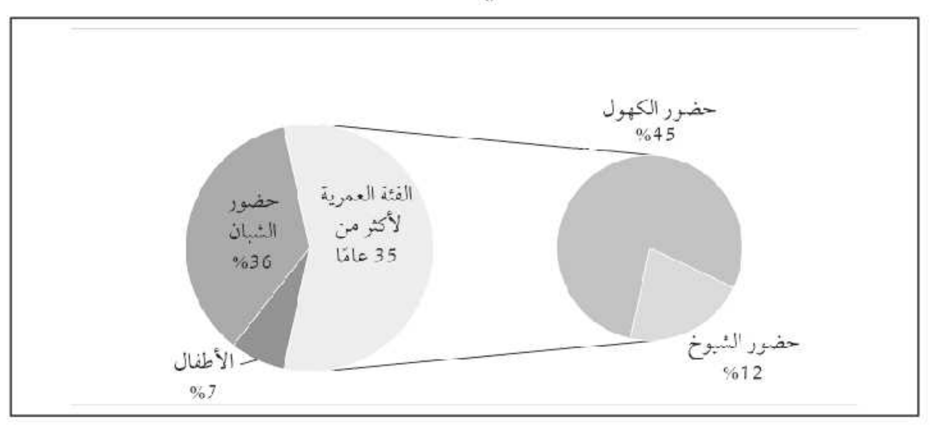
المصدر: المصدر نفسه.

أمّا على مستوى الملامح التعليمية لجمهور الحملة، فحضرت نسبة أكبر من حاملي الشهادات العليا (36.6 في المئة)، تليها الفئات ذات المستوى الثانوي (33 في المئة)، وفي جميع الأحوال تظل نسبة الأميين عالية (13 في المئة)، الأمر الذي ربما لا ينعكس في مستوى التصويت بالذات، إذ يواجه الأميون بعض المشكلات المتعلقة بمعرفة أسماء القوائم وعدم إمكان قراءتها ومن ثم عدم إمكان التصويت لها. أمّا في ما يتصل بمتغير الأجيال، فالملاحَظ أن الحملة في الأغلب حملة كهول، كما أن العدد القليل من الشبان الذين حضروا كان موزعًا بين اجتماعات حركتي النهضة ونداء تونس.

الشكل (1-7)

جمهور المشاركين في اجتماعات الحملة بحسب الفئة العمرية

(في المئة)



المصدر: المصدر نفسه.

في الوقت ذاته، يشبه جمهور الحملة «اللاعبين» من ناحية أشكال سياسية محددة تعكس أصنافًا مختلفة من المحافظة والحداثة كونها سجلات متداخلة. وفي حين يبدو جمهور النهضة بأزياء حديثة في معظمها، فإنه يدمجها - بشكل ملحوظ ولافت - بأزياء دينية تقليدية (قميص، حجاب، وحتى نقاب في بعض الحالات)، وذلك بخلاف باقي الأحزاب الأخرى، أو بأقل درجة (الجدول (1-1)).

الجدول (1-1)

النسبة المئوية لحضور الشباب في اجتماعات الحملة

	حضور الشباب			المجموع
	ضعيف	متوسط	عالٍ	
نداء تونس	3	15	17	35
	18.8	25.0	27.4	25.4
	2.2	10.9	12.3	25.4

يتبع

تابع

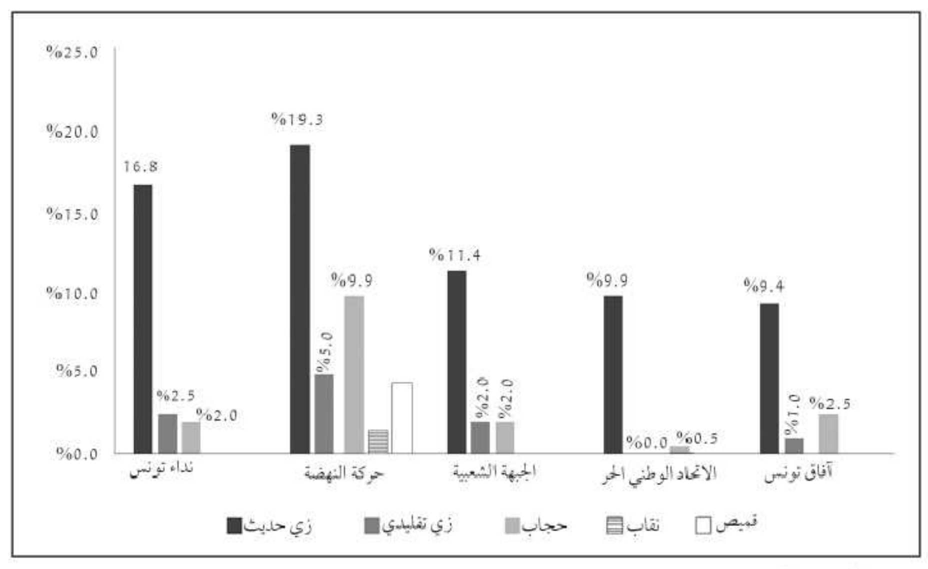
	5	22	14	41
النهضة	31.3	36.7	22.6	29.7
	3.6	15.9	10.1	29.7
	7	4	11	22
الجبهة الشعبية	43.8	6.7	17.7	15.9
	5.1	2.9	8.0	15.9
	0	9	11	20
الاتحاد الوطني الحر	0.0	15.0	17.7	14.5
	0.0	6.5	8.0	14.5
	1	10	9	20
آفاق تونس	6.3	16.7	14.5	14.5
	0.7	7.2	6.5	14.5
	16	60	62	138
	100.0	100.0	100.0	100.0
	11.6	43.5	44.9	100.0

يقوم اللباس بدور العنصر المحوري ضمن جمالية الحملة وديكورها. ولجميع تلك العناصر الشكلية دلالتها في لغة نمط العيش والنمط المجتمعي، وبهذا المعنى يحمل اللباس رسالة انتساب أحيانًا مثلما يعكس حالة «الإنترفرنس» والمفاوضة بين أنماط خليطة ومزدوجة.

الشكل (1-8)

ملامح جمهور الحملة

(في المئة)



المصدر: المصدر نفسه.

لئن تميز حضور الرجال بنسب عالية في اجتماعات نداء تونس والنهضة (29.4 في المئة من مجموع النسبة المئوية)، فإن الأرقام تتراجع إلى حدود 9.4 في المئة لدى آفاق تونس، وتسجل الجبهة الشعبية نسبة حضور الرجال في صفوفها بما يساوي 18.8 في المئة، والوطني الحر 12.9 في المئة. وإذا كانت هذه الأرقام قد بدت ممثِّلة للحجم الجماهيري للأحزاب السياسية بشكل نسبي، فإن حضور المرأة في صفوف الأحزاب السياسية كان هزيلًا مقارنة بحضور الرجل. ومن المفارقات أن تسجل النهضة أعلى نسبة تمثيل نسوية (44.4 في المئة) أمام نداء تونس (22.2 في المئة)، والجبهة الشعبية (14.8 في المئة)، وآفاق تونس (11.1 في المئة)، وأخيرًا الوطني الحر (7.4 في المئة). تؤكد هذه النسب أن المرأة ما زالت تحظى بنسبة تمثيل دنيا بوصفها ناشطة سياسية أو قيادية، على الرغم من فرض مشاركتها من خلال تمرير مبدأ المناصفة على القوائم الانتخابية خلال انتخابات 2011. وبعد استنزافها اجتماعيًا أتت مرحلة توظيف صورة المرأة سياسيًا، إذ حاول عدد كبير من السياسيين من خلال برامجهم

الانتخابية كسب تعاطف المرأة من خلال رفع شعارات المرأة الفقيرة والمهمشة؛ مثل احتواء الجبهة أرملتي شكري بلعيد ومحمد البراهمي. وعلى الرغم من أن حركة نداء تونس أعلنت دائمًا اعتمادها الفكر البورقيبي المساند لحرية المرأة ودعمها واعتبارها شريكًا حقيقيًا في الحياة السياسية، صدم الواقع كثيرات من مساندات الحركة؛ فحين أُعلن تشكيل القوائم الانتخابية تبين أن الحركة تضع ثقتها في الذكور عندما يتعلق الأمر بترؤس هذه القوائم، في حين زُكّيت امرأتان فقط لترؤس قائمة انتخابية[5]. أمّا النهضة، فتُعَدّ المستفيدَ الأكبر من القوانين التي تدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، إذ مكنتها من رسم ملامح تمثيلية وحزبية حاولت من خلالها تسويق صورتها بوصفها حركة مدنية معتدلة.

2- أحزاب بلا تجدد أجيالي

أثبتت نتائج العمل الميداني تقاربًا في نسب حضور الشباب في النشاط الحزبي لكلٍّ من نداء تونس (27.4 في المئة) والنهضة (22.6 في المئة)، مع حصول الحزب الوطني الحر والجبهة الشعبية على 17.7 في المئة، وآفاق تونس على 14.5 في المئة، وذلك ضمن التصنيف العالي لعينة البحث. بناءً على ما سبق، ما عاد خافيًا عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، وهذا ما نلمسه في الدراسات الإحصائية المنشورة في الأعوام الأخيرة عن نسب مشاركة الشباب في الشأن السياسي الوطني. وأثبتت نتائج الاستطلاع الذي أجرته وزارة الشباب والرياضة والديوان الوطني للشباب والمرصد الوطني للشباب، عزوف الشباب التونسيين عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية، ويمكن اختزال العوامل المباشرة لذلك إلى ثلاثة:

- مشاغل الشباب التي تستنفد انتباههم وطاقاتهم، وأهمها مشكلة البطالة ذات الطابع الآني والعاجل.

- البيروقراطية الداخلية للأحزاب والمنظمات، وخلافاتها الداخلية،

(5) وهما السيدتان سلمى اللومي عن نابل، ولمياء المليح عن الولايات المتحدة الأميركية.

وازدواجية بعض هياكلها وخطاباتها، وشعارات الحد الأقصى التي يرفعها بعض الأحزاب والتنظيمات الأصولية التي دخلت في فترات معينة في مواجهات مع السلطة جعلتها تدفع السلطة باتجاه سياسات أكثر تشددًا مع مختلف مكونات المعارضة، الأمر الذي دفع بكثير من الشباب المنخرطين في هذه الأحزاب أو المحتمل انضواؤهم فيها إلى الانعزال عنها آليًا وتلقائيًا.

- غياب قادة حزبيين قادرين على شدّ انتباه الشباب وإيقاد حماستهم للعمل السياسي، وهذا العامل عامل سوسيولوجي.

لم تحدّ العوامل هذه من وجود الكهول وحضورهم الاجتماعات الحزبية والانتخابية والمشاركة السياسية الناشطة في الهياكل الحزبية؛ إذ تبلغ نسبة حضور الكهول في نشاط النهضة 36.7 في المئة، وفي اجتماعات النداء 26.5 في المئة، بفارق 10 نقاط بين الحركتين، و16.3 في المئة للجبهة الشعبية. في المقابل، يتساوى الوطني الحر وآفاق تونس في نسبة مشاركة الكهول في الاجتماعات الحزبية بنسبة 10.2 في المئة لكليهما، وتتجه هذه النسب إلى الارتفاع عندما يتعلق الأمر بحضور كبار السن (60 عامًا فما فوق) والفاعليات السياسية لكل من النهضة والنداء بشكلٍ متساوٍ بينهما وفي حدود 35.7 في المئة، لتتراجع هذه النسبة إلى 14.3 في المئة للجبهة و7.1 في المئة لكلٍّ من الوطني الحر وآفاق تونس.

كما تكشف هذه المعطيات ارتفاع نسبة المتقاعدين لدى النهضة والنداء وتشكيلهم قاعدة عريضة ومؤثرة في صوغ سياساتهما، إضافة إلى أنهم الفئة المؤسِّسة تاريخيًا لهاتين الحركتين. وفي المقابل، تشهد أحزاب الجبهة والوطني الحر وآفاق تونس انحسارًا في قاعدة المتقاعدين بحكم الأعمار السياسية لهذه الأحزاب وتعويلها - بحسب الأرقام - على قاعدة محترمة نسبيًا من الشباب.

3- مسرح الحملة: الميدان والشارع وقليل من الجُدُر المغلقة

من الممكن مقاربة التعبئة الانتخابية من خلال المداخل الأنثروبولوجية التي تقف وراء السياسة، حيث تبدو الحملات مشهدًا احتفاليًا يكشف الرؤى

المتصارعة في شأن الحكم، ويؤكد الملامح السوسيولوجية للأحزاب من خلال مواقع الدعاية وأمكنتها.

انطلاقًا من تلك المواقع، تتحدّد الحملة الانتخابية من خلال مجموعة أفعال الإعلام والدعاية لتصورات ذات طابع سياسي، لإقناع الناخبين والفاعلين بجدوى انتخاب صاحب الحملة في مقعد سياسي تمثيلي أو تنفيذي أو ما شابه. وتفترض الحملة الانتخابية معنى التعبئة، بما فيها تعبئة الموارد المادية (التمويل والدعم المادي) والبشرية (محترفو الدعاية والمتطوعون) والمؤسسية (القوى السياسية) والأيديولوجية (الإعلامية والفكرية) والرمزية (العلامات والشعارات) والتنظيمية.

من ناحية توزع الفضاء، عقدت نداء تونس خمسة اجتماعات من مجموع 34 اجتماعًا في قاعات الفنادق، وتلتها النهضة بعقد ثلاثة اجتماعات، ثم الاتحاد الوطني وآفاق تونس بالتساوي، في حين لم يسجَّل أي اجتماع للجبهة. وفي المقابل، شكلت الساحات مساحات حاضنة للاجتماعات الحزبية: النهضة ثمانية اجتماعات؛ الجبهة الشعبية ستة اجتماعات؛ النداء أربعة اجتماعات، واكتفى كل من الوطني الحر وآفاق بثلاثة اجتماعات في الساحات السكنية، في حين شكلت الساحات العامة فضاءً للتواصل مع القواعد الانتخابية بنسب متفاوتة بين الأحزاب السياسية، بتقدم النهضة بستة عشر اجتماعًا، تليها النداء بخمسة عشر اجتماعًا، ثم الجبهة الشعبية بعشرة اجتماعات، والوطني الحر بسبعة اجتماعات، وأخيرًا آفاق تونس بستة اجتماعات.

تأتي هذه الفوارق بين توظيف فضاء مفتوح وآخر مغلق (قاعات الفنادق، قاعات البلديات، الساحات العامة، الساحات السكنية) نتيجة اختلاف الاجتماعات من جهتي المحتوى والإطار العام للنشاط السياسي للأحزاب؛ فاجتماعات التعبئة الانتخابية تختلف عن اجتماعات المكاتب السياسية للأحزاب أو اجتماعاتها العامة من حيث نسب الحضور والفضاء الحاضن للاجتماع، إضافة إلى عوامل أخرى كالانتماء الاجتماعي والجهوي، وكذلك الطبقي لقواعد الأحزاب السياسية وقادتها الذين يتدخلون في اختيار الفضاء.

الجدول (2-1)

أمكنة اجتماعات الحملة المسجلة خلال تشريعية عام 2014

	مقر الاجتماع							
	مقر الحزب أو الحركة	قاعة منزل	قاعة بفضاء عمومي على غرار قاعة بلدية	ساحة عامة	حديقة عمومية	ملعب رياضي	شارع أو ساحة سكنية	
	2	5	7	15	0	1	4	34
نداء تونس	50.0	38.5	20.0	27.8	0.0	33.3	16.7	24.6
	1.4	3.6	5.1	10.9	0.0	0.7	2.9	24.6
	0	2	11	16	2	1	8	40
النهضة	0.0	15.4	31.4	29.6	40.0	33.3	33.3	29.0
	0.0	1.4	8.0	11.6	1.4	0.7	5.8	29.0
	0	0	7	10	1	0	6	24
الجبهة الشعبية	0.0	0.0	20.0	18.5	20.0	0.0	25.0	17.4
	0.0	0.0	5.1	7.2	70.	0.0	4.3	17.4
	2	3	3	7	2	1	3	21
الاتحاد الوطني الحر	50.0	23.1	8.6	13.0	40.0	33.3	12.5	15.2
	1.4	2.2	2.2	5.1	1.4	0.7	2.2	15.2
	0	3	7	6	0	0	3	19
آفاق تونس	0.0	23.1	20.0	11.1	0.0	0.0	12.5	13.8
	0.0	2.2	5.1	4.3	0.0	0.0	2.2	13.8
	4	13	35	54	5	3	24	138
	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
	2.9	9.4	25.4	39.1	3.6	2.2	17.4	100.0

المصدر: نتائج البحث الميداني حول التعبئة السياسية في انتخابات 2014 (منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية).

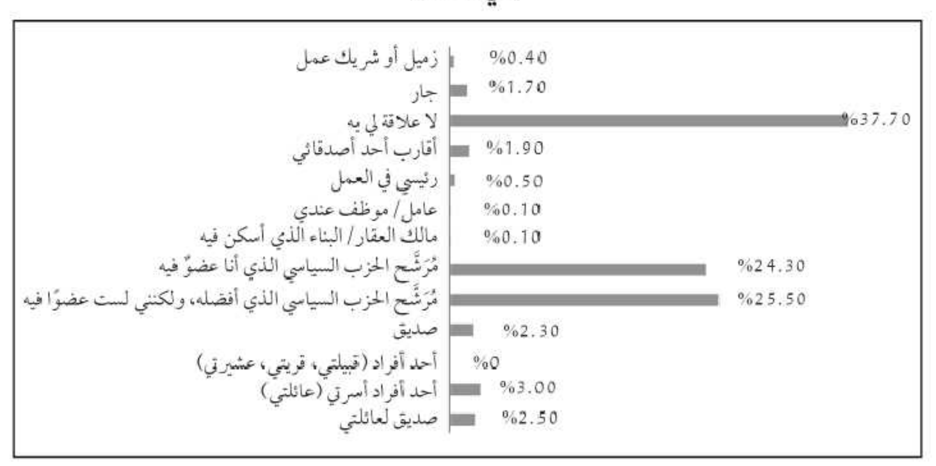
4- دوافع الدعم

تختلف الدوافع وراء الانخراط في الحملة؛ فعلى مستوى الشعارات، يحتل «الوعد الأمني» المكانة الكبرى. في المقابل، وعلى مستوى جاذبية الأفراد، يصرح أكثر من النصف بأن المرشح (ذكرًا أو أنثى) هو مرؤوسهم في العمل بنسبة 50 في المئة. أمّا الولاءات القبلية والأسرية، فشبه معدومة من حيث دوافع الدعم، ولا تتعدى مجتمعة نسبة 5.5 في المئة.

الشكل (1-9)

المشاركة بحسب الداعي المهني أو الشخصي أو السياسي

(في المئة)



المصدر: المصدر نفسه.

5- المرشحون

بخلاف ما اعتُمد عليه ضمن تجربة نظام الحزب الواحد (1956-1987)، وإلى حد ما ضمن تجربة نظام الحزب الغالب (1987-2011)، اتّسم انتداب المرشحين واختيارهم بمعايير غير حزبية بالضرورة. في هذا الصدد، تقتضي طبيعة السوق السياسية وتنوعها تعددًا في العرض وفي الترشح ليشمل ملفات مهنية واجتماعية مركّبة.

وبناءً على قوائم تشريعية عام 2014، يتوزع المرشحون بين كلٍّ من:

- مرشحين برصيد رأس مال فردي (نجم فني وثقافي أو رياضي أو رجل عمل).
- مرشحين برصيد رأس مال حزبي جماعي (مناضلين).
- مرشحين برصيد نفوذ وقوى تأثير (وجهاء تقليديين أو وجهاء جدد).
- مرشحين برصيد ترضيات انتخابية.

كما تتوزع هذه الأصناف في الأحزاب المختلفة، وبدرجة أكبر في أحزاب وحركات ما سيُعرف بالائتلاف الحاكم بعد تشريعية في عام 2014، أي نداء تونس التي تضم أكبر نسبة من رجال الأعمال المرشحين، ثم حزب آفاق تونس والوطني الحر، إلى جانب النهضة، على الرغم من هيمنة فئة مرشحي رأس المال الحزبي داخلها.

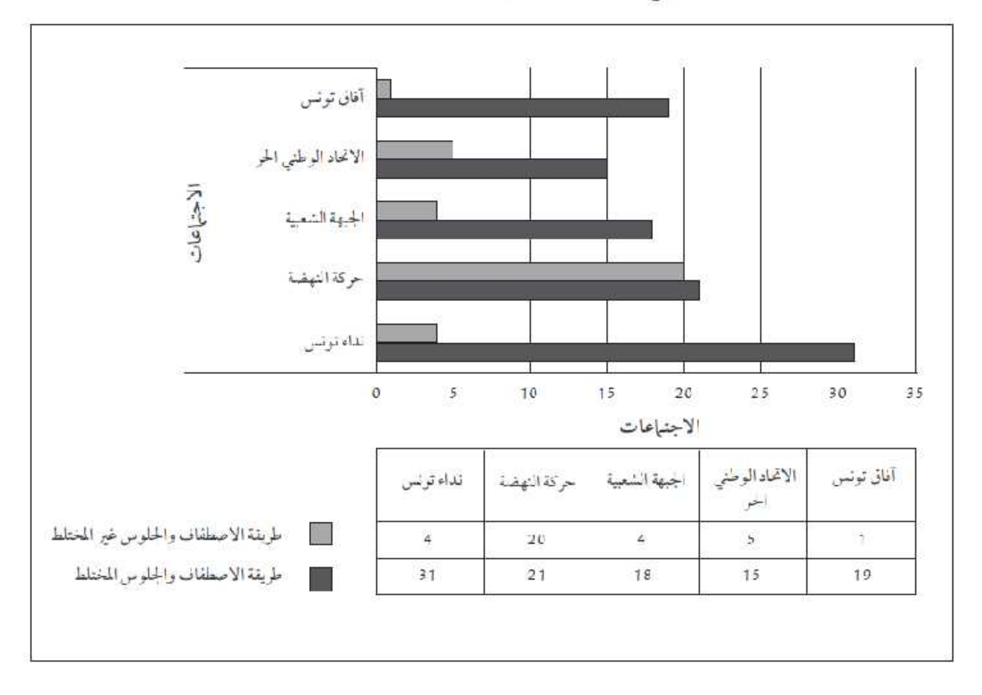
هذا الوضع تأكد بوجود نحو سبعة من رجال الأعمال البارزين على رأس القائمة الانتخابية لنداء تونس. كما أن النهضة أعلنت أسماء تسعة من رجال الأعمال على رأس القوائم الانتخابية الخاصة بها.

6- مدرج المسرح وتوزُّع الجمهور

يُعدّ الاختلاط (بمعنى جلوس المرأة إلى جانب الرجل) في منزلة المؤشّر الدال على مبدأ التشارك في الحضور، وعدم القبول به في المقابل يحيل إلى تصور مجتمعي محافظ أو متدين أو شديد التدين. في هذا الصدد، تبدو اجتماعات النهضة الأكثر تجنبًا للاختلاط (20 في المئة) في الوقت الذي أحرزت تقدمًا في مجال الاجتماعات المختلطة (21 في المئة). كما تبدو اجتماعات نداء تونس الأكثر اختلاطًا (31 في المئة) مع عقد قليل من الاجتماعات غير المختلطة في المناطق الريفية. والملاحَظ في هذا الصدد أن معظم الاجتماعات التي تُعقد في أماكن ريفية يغلب عليه الطابع غير المختلط أيًا يكن الحزب السياسي أو المرشح الداعي إليها.

الشكل (1-10)

الطابع المختلط وغير المختلط للاجتماعات



	آفاق تونس	الاتحاد الوطني الحر	الجبهة الشعبية	حركة النهضة	نداء تونس
طريقة الاصطفاف والجلوس غير المختلط	1	5	4	20	4
طريقة الاصطفاف والجلوس المختلط	19	15	18	21	31

المصدر: المصدر نفسه.

ثانيًا: مضامين الحملة

الوعد والوعيد

يمكن خطابات البرهنة العقلانية القائمة على عرض دقيق للمعطيات والأرقام أو الوقائع وتقديم الأبدال أن تكون في الوقت ذاته خطابًا إنشائيًا بيانيًا، يخاطب المشاعر ترغيبًا أو إثارة لمركّبات الخوف، لدفع السلوك الانتخابي في اتجاه متوقع ومحسوب هو الآخر. ويمكن في الوقت ذاته أن يكون خطاب التحريض السلبي خطابًا عقلانيًا، وربما أيضًا خطابًا إنشائيًا إلى حد بعيد، يخاطب مركّبات الخوف أو المصلحة اليومية المباشرة. إن تصنيفات الخطاب الدعائي الانتخابي تبقى في النهاية مجرد تصنيفات نظرية أو تيبولوجيات بالمعنى الفيبري، أي تصورات عامة ربما لا ترتقي إليها الوقائع في عمق تفصيلاتها المركّبة، على

أن تلك التصنيفات يمكن أن تساعد في فهم خصائص خطابات الدعاية وتنوعها بين هذا الطرف وذاك.

الملاحَظ في هذا الصدد هو الفارق الواضح بين استراتيجيات الدعاية القائمة في انتخابات عام 2011 (انتخابات المجلس الوطني التأسيسي) وتلك التي تلتها في عام 2014 (انتخابات مجلس نواب الشعب الدائم).

لوحظ تغير خطاب الفاعلين الأساسيين من مستوى إلى آخر؛ إذ إن الهوية «الدينية - الوطنية» التي طبعت خطاب النهضة والتي أُخذت من مرجعية «الثورة» وقواميسها، أفسحت المكان لخطاب تجربة الدولة، في حين ظهر خطاب «تونسة» الهوية بشكل قوي لدى خصمها ومنافستها الرئيسة نداء تونس. وكانت المنافسة بين خطاب دفاعي عن مرحلة انتقالية مهتزة، تُوّجت بوضع أول دستور ديمقراطي، وموقف واعد بالأمن ومتوجس من خطر سقوط الوطن في أيدي دعاة «الإرهاب». على أن العكس يمكن أن يكون صحيحًا؛ فالوعد يمكن أن يكون أيضًا في اتجاه تثبيت مبادئ الثورة والترهيب من عودة النظام السابق.

1- مفاتيح الخطابة: الوطن والوجدان

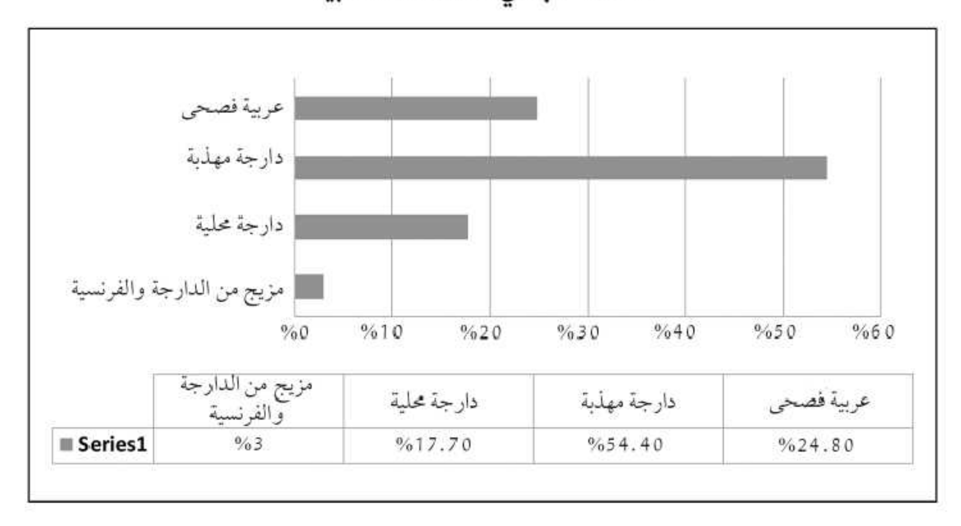
في الخطاب السياسي ثلاثة مكونات أساسية: الرسالة المحمولة على نص شفوي أو كتابي (Text)، ثم سياقات الخطاب (Context)، ثم المبررات الحجاجية المسبقة (Pretext). كما يهدف الخطاب إلى فك «شفرة» النص بالتعرف إلى ما خلّفه من افتراضات أو ميول فكرية أو مفاهيم. فتحليل الخطاب هو عبارة عن محاولة للتعرف إلى الرسائل التي يودُّ المتحدث في الحملة أن يرسلها، ويضعها في سياقها التاريخي والاجتماعي، مع إضماره هدفًا واحدًا أو أكثر. إن الخطاب أكبر من النص، وأشمل من الأيديولوجيا، ويؤثر في نوعية استخدام اللغة الانتخابية وكيفيته.

تعدّ لغة الخطاب في الحملات مسألة محورية في مستوى إرسال رسائل الأحزاب السياسية وتلقّيها. واتّسم خطاب الأحزاب بكونه شديد الاتصال

بالمتحدثين أكثر من ارتباطه بالأحزاب، ومن ثم يجري، بحسب المرشحين والمتحدثين، اختيار اللغة التي تتراوح بين استعمال اللغة العربية الفصحى واللهجة الدارجة المهذبة والدارجة المحلية، والمزج أخيرًا بين اللهجة الدارجة واللغة الفرنسية.

الشكل (1-11)

لغة الخطاب في الحملات الانتخابية



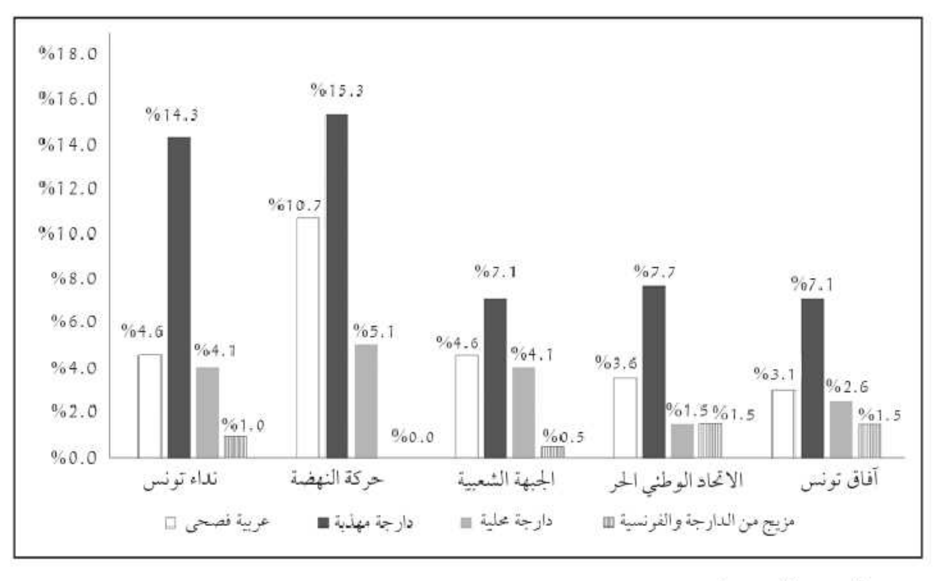
	مزيج من الدارجة والفرنسية	دارجة محلية	دارجة مهذبة	عربية فصحى
Series1	%3	%17.70	%54.40	%24.80

المصدر: المصدر نفسه.

الملاحَظ في هذا الصدد أن استعمال الدارجة المهذبة هو الوضع الطاغي على لغة الاتصال الانتخابي، ما يعنى أن لغة الاتصال الانتخابي ولغة التعبئة هي لغة «متَوْنسة»، وتلتقي في ذلك الأحزاب والحركات كلها، بما في ذلك حركة النهضة المعروفة بميولها سابقًا في استعمال التخاطب الفصيح (15.3 في المئة من التدخلات باللهجة الدارجة في مقابل 10 في المئة باللغة الفصيحة). في المقابل، تتميز خطابات التعبئة لدى آفاق تونس بهيمنة اللهجة الدارجة (10 في المئة) لكن مع حضور مداخلات مختلطة (الفرنكو - آراب) وذلك بنسبة 1.5 في المئة.

الشكل (1-12)

اللغة المستعملة في الخطاب الدعائي



المصدر: المصدر نفسه.

الشكل (1-13)

أشكال التفاعل مع الخطاب وبنيته الحجاجية





المصدر: المصدر نفسه.

أمّا أشكال التفاعل مع الخطاب، فتتراوح بين الصياح والتصفير (14.6 في المئة) إلى الشعارات المناوئة (على غرار شعار «ارحل») إلى التهليل والتكبير (8.9 في المئة). وفي ما يتعلق بالأساليب الحجاجية، سُجل انعدام الاستشهاد بالأمثال الشعبية وكذلك بالآيات القرآنية، في مقابل ظهور ملحوظ للأرقام الإحصائية (55.20 في المئة) ولسيَر الزعماء والأبطال (16.70 في المئة) ونقد الأحزاب المنافسة (28.10 في المئة).

2- رهانات الخطاب: أن تؤثر في المشاعر أو تحاجّ العقل

إن ممارسة القوة في المجتمعات الديمقراطية الحديثة ما عادت تعتمد على الإكراه بالدرجة الأولى، بل على الإقناع الذي بات أحد العناصر الحاسمة للوصول بالخطاب إلى الفئات الاجتماعية المختلفة. ولا شك في أن الاتفاق على فكرة الهيمنة عبر الإقناع وتحقيق إجماع وتعدد شكلي داخل المجتمع، أو ما يُعرف بالهيمنة الناعمة، هو ما دفع بمدارس التحليل النقدي للخطاب نحو الاهتمام بتحليل الخطاب الإعلامي الذي يعكس عملية الصراع والهيمنة عبر الإقناع وتزييف وعي الجماهير.

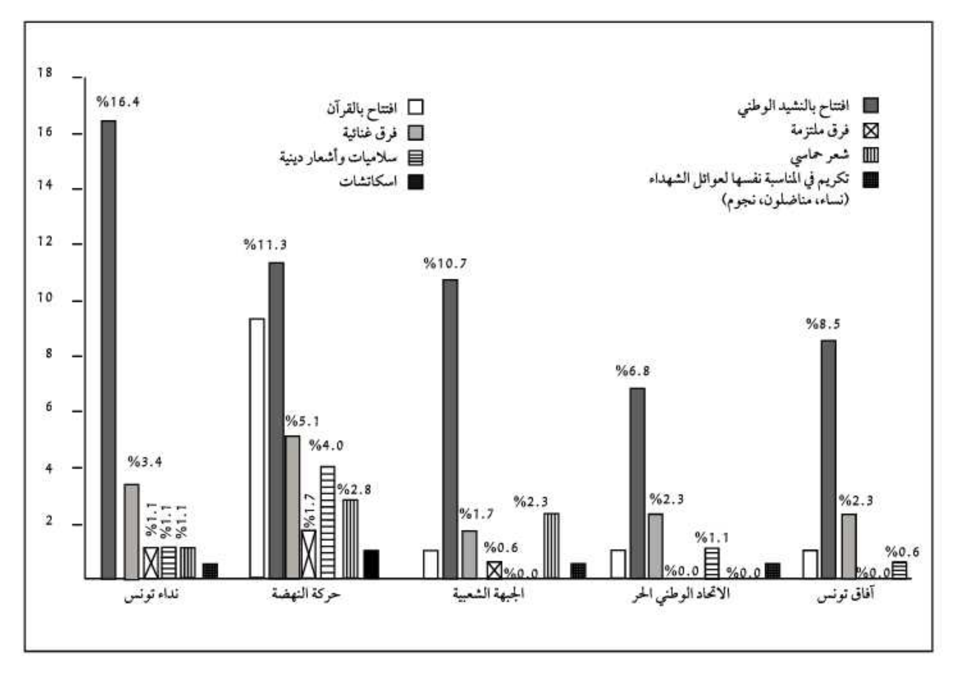
تكمن آلية التأثير أولًا وأخيرًا في الكلمات المفتاحية: التحية، البسملة، النشيد الوطني، القرآن الكريم ... إلخ. إن كلًا من تلك المفاتيح يمكن أن يفتح على واجهة من المصطلحات ومن المعاني، وفي حالات كثيرة تنخرط الحملة في عملية تأثيرات صوتية وتنشيط، من خلال الافتتاح بالنشيد الوطني (نداء تونس 16.4 في المئة، النهضة 11.3 في المئة، الجبهة الشعبية 10.7 في المئة، الوطني الحر 6.8 في المئة، آفاق تونس 8.5 في المئة من الاجتماعات ... إلخ).

إن العرض (الـ «شو» (Show)) جزء من العملية الدعائية. ولذلك عمدت الأحزاب إلى تأثيث فقراتها الدعائية بفِرق غنائية يغلب عليها الالتزام (5.1 في المئة للنهضة، 3.4 في المئة لنداء تونس، و1.7 في المئة للجبهة الشعبية). وفي حين تتميز اجتماعات النهضة بعروض «السلامية والأغاني الدينية» (4 في المئة)، ويتساوى كلٌّ من الوطني الحر ونداء تونس في هذا المنحى (1.1 في المئة)، مع

تركيز نداء تونس على العروض الموسيقية والغنائية الفولكلورية، وتركيز الجبهة الشعبية على الأغاني الملتزمة ذات الطابع الاجتماعي الكفاحي، فإنه تقاسم بين التأثيث الفني الديني والفولكلوري والاجتماعي.

الشكل (1-14)

طريقة تنشيط الاجتماع



المصدر: المصدر نفسه.

3- الدعاية من خلال الاستقطاب

الملاحَظ في هذا الصدد أن الاستقطاب المدفوع لم يكن عاملًا حاسمًا في تحديد النتائج من حيث ضعف دلالته الإحصائية المبنية على تصريحات المصوتين، لكنه يظل مهمًّا بناءً على ما جمعه فريق البحث وسجّله من ملاحظات، خصوصًا بالنسبة إلى كبار أرباب العمل داخل المؤسسة الصناعية والفلاحية القريبة من المناطق الريفية. وينطبق هذا المعطى على حضور الاجتماعات مثلما ينطبق على التصويت ذاته.

الجدول (3-1)

أشكال الاستقطاب المعتمدة خلال الحملة وأساليبه

نمط الاستقطاب	طريقة الاستقطاب	المباشرون بالعملية	منهجية الاستقطاب	الهدف
الاستقطاب من طريق تنقلات المرشح	يتم التعامل من خلال المرشح الفعلي في الدائرة الانتخابية. يقوم المرشح بمرافقة نحو ستة أشخاص أو أكثر من المتطوعين الذين يقومون بقرع الأبواب. وإذا لم يجدوا أحدًا في المنزل، لا يذهب المرشح إلى هذا المنزل. وإذا وجدوا شخصًا في المنزل، فعلى المتطوع أن يعرف إن كان الأشخاص فيه يرغبون في مقابلة المرشح أم لا، فإذا كانت لديهم الرغبة يشير المتطوع للمرشح فيذهب إليهم.	المرشحون أنفسهم مرفقون بوفد برلماني أو بوفد من وجهاء أو زعامات الجهة.	يكون وجهًا لوجه وفي أماكن إقامة الفئات المستهدفة إمّا: 1) للتدارك بعد التأكد استطلاعيًا من تراجع الثقة في المرشح أو قائمته، وإمّا: 2) للتعزيز إذا تعلق الأمر بالحفاظ على قلعة انتخابية (Un bastion electoral)	الاتصال المباشر وإشعار الجمهور بأن المرشح هو ابنه البار «لحمًا ودمًا» من خلال المصافحة وتبادل الكلام الخاطف.
الاستقطاب بالهاتف	يمكن القيام باستقطاب الأصوات أيضًا من طريق هواتف الناشطين الذين سيعملون طبقًا لنص أمامهم.	الناشطون المقتنعون ذوو التدريب الجيد والصوت الجيد.	اعتماد طريقة السؤال والمقارنة.	دفع الجمهور إلى إعادة طرح خياراته من خلال الأسئلة.
الاستقطاب المدفوع	هو شكل محترف يتم مع شركات علاقات عامة ودعاية.	تحويل حامل الدعاية إلى لافتة إشهارية متنقلة.		التأثير الإدراكي وتأكيد الحضور المرئي بشكل متحرك وداخل المناطق السكانية.
الاستقطاب الميداني وجهًا لوجه	يتم الاستقطاب الميداني من طريق الذهاب من باب إلى آخر ولكل منزل وشقة في المقاطعة أو الحي الخاص بها أو بعض وحدات القياس الجغرافي الأخرى.	سيرًا على الأقدام في المناطق ذات الكثافة السكانية، وبقوافل السيارات في الأماكن المتوسطة الكثافة السكانية، وبالحافلات في المناطق القليلة الكثافة السكانية.	يعمل المتجولون لاستقطاب الأصوات من خلال السكان، نجد أنهم عادةً ما سيدونون ملاحظات بعناية وسيستخدمون «كود» تصنيف لتسجيل تفاعلهم مع الجمهور.	الحصول على أكبر قدر ممكن من الملاحظات وردّات الفعل لتحسين أداء المرشح يومًا بيوم وساعة بساعة (تقديرات الموقف).

في الوقت ذاته، يمكن أن نلاحظ أن الأحزاب الخارجة من الحكم (أحزاب الترويكا) كانت أقل الأحزاب جرأة في الذهاب إلى السكان (بطريقة باب - باب)، نتيجة ما يمكن أن نتصوره استباقًا لردات فعل سلبية. في المقابل، سجل المنافس الرئيس - حركة نداء تونس - حضورًا ملحوظًا بالاتصال المباشر، في مقابل اكتفاء النهضة بالاجتماعات.

الجدول (1-4)

أساليب الاستقطاب المعتمدة خلال الحملة بحسب الأحزاب الخمسة الأولى

	نداء تونس	النهضة	آفاق تونس	الجبهة الشعبية	الوطني الحر
الاستقطاب من طريق المرشح (باب - باب)					
الاستقطاب بالهاتف					
الاستقطاب المدفوع الأجر					
الاستقطاب الميداني					
الاستقطاب عبر الشبكات الاجتماعية					
الاستقطاب عبر الإعلام					

المصدر: المصدر نفسه.

خاتمة

- إذا كانت الحملات الانتخابية لعام 2011 قد قامت على أساس فكرة القطيعة مع النظام القديم، ومن ثمّ على أساس بناء مستقبل مشترك وعلى محورية فكرة الحرية، فإن الحملات الانتخابية التشريعية لعام 2014 متمحورة حول فكرة «الأمن» والخوف من انعدامه. ومع أن الأمر لم يصل إلى مستوى المقايضة، كانت الشعارات المرفوعة تؤكد أولوية البحث عن الأمان بكل معانيه. لذلك، لم تلقَ الحملات التي أعادت محورة التعبئة من خلال شعارات حملات 2011 تجاوبًا

يُذكر قبل الحملات وخلالها وما بعد الانتهاء منها، أي لحظة التصويت، وربما يفسر هذا الصعوبةَ الكبرى التي واجهت الأحزاب الديمقراطية - الاجتماعية التي لم تتمكن من طرح بديل «الكرامة الاجتماعية» أو «الحرية والكرامة» أمام تصاعد حدة التخويف.

- **غياب ملحوظ للفئات الشبابية**، ويشمل ذلك جميع الأحزاب من دون استثناء، وإن بدرجة أقل نسبيًا لدى النداء والنهضة، إلا أن الاتجاه العام هو أن الاستثمار في الاجتماعات للوصول إلى هذه الفئة يمكن أن يُعدّ من المهمات الصعبة، خصوصًا أمام الأحزاب الديمقراطية - الاجتماعية. أمّا في ما يتعلق بالجبهة الشعبية، فالملاحظ نجاحها في استيعاب عدد مهم من طلاب الجامعات من خلال محطات حملتها، وهذا ما تبين أكثر من خلال التصويت لفائدة مرشحها في الرئاسية، نتيجة الدعم الإشهاري في المعلقات داخل المدن الكبرى دون سواها.

- أدّت **الشبكات الاجتماعية** - المباشرة أو الافتراضية - دورًا مهمًّا في تحسين أوضاع التعبئة لعدد مهم من الأحزاب؛ إذ أدّت شبكات دعم ما بقي من هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي (في الوسط والشمال الغربيين) دورًا بارزًا في دعم حملات نداء تونس في الميدان، وكذلك شبكات رجال الأعمال، خصوصًا في الساحل والوطن القبلي. أمّا النهضة، فاستفادت بدور هيكلتها كجماعة ذات خلفية دينية شديدة الولاء، خصوصًا في الجنوب، مع توظيف أقل للمساجد، بخلاف ما حدث في انتخابات عام 2011. وقد يقال الشيء ذاته عن الجبهة الشعبية في ما يتعلق بتعبئة عدد من الكوادر النقابية، وعن حركة آفاق في ما يتعلق بجمعيات خريجي المدارس الكبرى والفضاء العمراني - الساحلي لولاية المهدية، ثم أخيرًا الدور الشبكي الرياضي بالنسبة إلى الحزب الوطني الحر.

- يؤدي **المال السياسي**، أو المال الفاسد، دورًا مهمًّا ضمن الترابط الشبكي. وعلى الرغم من أن عمليات البيع والشراء لا يُصرّح بها لفِرَق البحث، فإنها بانت من خلال تأكيد تلقّي نفقات التنقل، أو الإقامة أحيانًا. كما قامت الشبكات بدورٍ مهم في دوائر الوسط الغربي والشمال الغربي على وجه الخصوص، من خلال البنى «العروشية»، حيث تبدو الأوضاع المادية والاجتماعية للسكان أكثر هشاشة.

- تبين من خلال الحملات أن قيمة الاجتماعات المباشرة محدودة جدًّا إلا أنها (أي الاجتماعات) تظل مهمة؛ فهي من ناحية أكدت حضور أهم الأحزاب، إلا أن حجم التجاوب معها كان ضعيفًا، من حيث إنها لم تستوعب جمهورًا جديدًا وإنما في الأغلب جمهور المتعاطفين. إن تأثير الاجتماعات الكبرى يبقى مهمًّا، لكن نجاحها يرتبط بالتوظيف الإعلامي، وحتى في تلك الحالات، فإن اجتماعًا ناجحًا في توقيت غير ملائم قد يعطي انطباعًا بالتغول، ما قد يؤدي إلى سلوك انتخابي وقائي وعكسي[6] (Underdog Effect)، أمّا إذا كان التوقيت ملائمًا، فإنه يعزِّز مكانة الحزب ويؤدي إلى حالة الالتحاق (Bandwagen Effect).

- **تطور اللغة الحجاجية وتونسة لغة التخاطب**: في ما يتعلق بأشكال التفاعل مع الخطاب، كانت الأشكال تلك تتراوح بين الصياح والتصفير (14.6 في المئة) إلى الشعارات المناوئة (على غرار شعار «ارحل») إلى التهليل والتكبير (8.9 في المئة). وفي ما يتعلق بالأساليب الحجاجية، سُجل تراجع الاستشهاد بالأمثال الشعبية وكذلك بالآيات القرآنية، في مقابل ظهور ملحوظ للأرقام الإحصائية (55.20 في المئة) ولسير الزعماء والأبطال (16.70 في المئة) ونقد الأحزاب المنافسة (28.10 في المئة) من خلال تقويم الأداء.

- **تراجع الحجاج البرامجي**: لم يتجاوز التأثير البرامجي في التعبئة مستوى 40 في المئة، وهي نسبة المشاركين في الاجتماعات الذين أكدوا اطلاعهم على برامج الأحزاب المعنية، ويعني هذا أن نسبة الاطلاع على البرامج حتى من المناصرين تبدو ضعيفة، وهذا ما يؤكد الاعتقاد أن تأثير تلك البرامج في الرأي العام ضعيف جدًّا، إن لم يكن منعدمًا.

- من الممارسات التي أثّرت في أشكال التعبئة وحجمها يمكن أن نذكر: الخلط بين الحملة التشريعية والحملة الرئاسية، وحضور رئيس الحزب أو التيار السياسي المرشح للانتخابات الرئاسية اجتماعات القوائم المرشحة؛ إذ سجلت الهيئة المستقلة للانتخابات توزيع مطويات تجمع بين الدعاية للانتخابات التشريعية والدعاية للانتخابات

(6) Daniel Engber, «The Underdog Effect: Why Do We Love a Loser?,» Slate (30 April 2010), <http://www.slate.com/articles/health_and_science/science/2010/04/the_underdog_effect.html>.

الرئاسية في آن. وعلى الرغم من اعتبار الهيئة تلك المطويات مخالفة لقواعد تمويل الحملة، بسبب تخصيص الموارد المالية المرصودة للانتخابات التشريعية لغرض آخر لا علاقة له بتلك الانتخابات، فإنها لم تمنع توزيعها، لعدم وجود نص قانوني يحول دون القيام بدعاية انتخابية بالنسبة إلى المرشحين للانتخابات الرئاسية في فترة ما قبل الحملة، فضلًا على أن خرق قواعد التمويل يبقى في الأساس من متعلقات المراقبة التي تجريها دائرة المحاسبات، وأن جزاء خرق تلك القواعد لا ينتج منه إلا إرجاع المنحة العمومية واحتساب النفقة غير المشروعة في السقف الانتخابي للقائمة المرشحة[7].

المراجع

1- العربية

تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (تونس)، 2014.

2- الأجنبية

Alex-Assensoh, Yvette. Neighborhoods, Family, and Political Behavior in Urban America. New York: Routledge, 1998.

Blais, André. To Vote or Not to Vote?: The Merits and Limits of Rational Choice Theory. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 2000.

Braconnier, Cécile. Une Autre sociologie du vote: Les électeurs dans leurs contextes: Bilan critique et perspectives. Issy-les-Moulineaux: Lextenson Éditions, 2010.

_______ et Jean-Yves Dormagen. La Démocratie de l'abstention: Aux origines de la démobilisation électorale en milieu populaire. Paris: Gallimard, 2007.

Lehingue, Patrick. Le Vote: Approche sociologique de l'institution et des comportements électoraux. Paris: La Découverte, 2011. (Grands Repères).

(7) تقرير الهيئة المستقلة للانتخابات (تونس) (2014).

Lincot, Liliane et Xavier Niel. «L'Inscription et la participation électorale en 2012: Qui est inscrit et qui vote?.» Insee Première: no. 1411, 2012.

McDonald, M. P. and Samuel L. Popkin. «The Myth of the Vanishing Voter.» American Political Science Review: vol. 95, no. 4, 2001.

Muxel, Anne. «Abstention: Défaillance Citoyenne ou expression démocratique?.» Cahiers du Conseil constitutionnel: no. 23, 2008.

Nickerson, David W. «Is Voting Contagious?: Evidence from Two Fields Experiments.» American Political Science Review: vol. 102, no. 1, 2008.

Verba, Sidney; Kay Lehman Schlozman and Henry Brady. Voice and Equality: Civic Voluntarism in American Politics. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995.

Wattenberg, Martin P. Where Have All the Voters Gone?. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002.

الفصل الثاني

الممارسة الانتخابية في تونس بين الرّكح والكواليس
الانتخابات التشريعية 2014
قراءة في نتائج دراسة ميدانية

حافظ عبد الرحيم

من أهمّ النتائج التي توصّلت إليها الدراسات العلمية، سواء في مجال العلوم السياسية والسياسة المقارنة أم في سوسيولوجيا السياسة، هي أن الممارسة السياسية في جلّ البلدان - إن لم يكن كلها - في جوهرها ممارسة زبائنية، بمعنى أن بعض أصحاب السلطة ومُمَارسِيها وصل إلى منصبه من طريق التعيين في إطار شبكة علائقية، ويبقى مدينًا لِمَن عيّنه واختاره للمنصب بوصفه صاحب فضل ومِنّة. ومنهم مَنْ وصل من طريق الانتخاب ضمن المسار الديمقراطي، فيبقى في جميع الأحوال مدينًا لقاعدته الانتخابية (التي يزيد عددها وينقص تبعًا لاعتبارات عدة)، أي أولئك الذين ساندوه سياسيًا وانتخبوه في مقابل الامتيازات التي وزّعها المنتخَبون على المنتخِبين[1]. صحيح أن الحديث على امتداد كلّ مسار انتخابي يدور حول الامتثال للمعايير الدولية والإقليمية للانتخابات بمصادرها المختلفة، بما في ذلك التشديد على نزاهة الانتخابات من جميع النواحي، لكنه يبقى حديثًا عن ممارسة إنسانية في نسبيتها.

(1) تهمّنا في هذا المضمار من دون شك تجارب دول مختلفة، إذ تمكن العودة على سبيل المثال إلى:
Jean-François Bayart, L'État en Afrique, la politique du ventre (Paris: FAYARD, 1989); Robert Bates, Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policies (Berkeley, CA: University of California Press, 1982); Michael Bratton et Nicolas Van de Walle, «Neo-patrimonial Regimes and Political transitions,» World Politics, vol. 46 (1994), pp. 453-489; Mohamed Hachemaoui, Clientélisme et patronage dans l'Algérie contemporaine (Paris: Aix-en-Provence; Karthala: IREMAM, 2013); James C. Scott, «Patron-Client Politics Change in SoutheastAsia,» The American Political Science Review, vol. 66, no. 1 (March 1972), pp. 91-113; Nicolas Van de Walle, «Sortir du Néopatrimonialisme: Démocratie et clientélisme dans l'Afrique contemporaine,» dans: Daniel C. Bach et Mamoudou Gazibo, dirs., L'État néopatrimonial: Genèse et trajectoires contemporaines (Ottawa: Les Presses de l'Université d'Ottawa, 2011); Myriam Catusse et Lamia Zaki, «Gestion communale et clientélisme moral au Maroc: Les politiques du Parti de la justice et du développement,» Critique Internationale, Presses de sciences politiques (2009), pp. 73-91; Michel Camau, Fadhila Amrani et Rafaâ Ben Achour, «Contrôle politique et Régulations Électorales en Tunisie, les élections législatives du 4 novembre 1979,» Faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, C.E.R.P, Edisud C.R.E.S.M, Aix-en-Provence (1981).

يمثل اللجوء إلى الممارسة الزبائنية شكلًا من أشكال التعويض عن اللجوء إلى أشكال التزوير المباشر، على اعتبار أن التلاعب الانتخابي المكشوف يُفقد الأنظمة الحاكمة الصدقية محليًا، وأهم من ذلك دوليًا، في عصر اشتراطات الدول المانحة والضغط من أجل الرقابة الدولية على الانتخابات، فيكون اللجوء إلى وسائل أقل وضوحًا لضمان الفوز بالانتخابات، من ذلك تغيير الأنظمة الانتخابية وتعديلها أو التعويل على الجغرافيا الانتخابية أو التشريعات المتعلقة بطرائق تمويل الأحزاب والمنظمات والجمعيات.

من هذا المنطلق، تحاول الدراسات تبيّن تأثير ما يسمّى «شراء الأصوات» وتسويق التصويت في العملية الانتخابية وتوجيه نتائجها، أكان من جانب الأحزاب السياسية أم جانب السياسيين المحلّيين[2]، خصوصًا مع ما يمكن أن نقف عليه من تحولات في المواقف الانتخابية، ومن ثمّ انتقال في الاختيارات تحت تأثير مفعول العطاء إلى درجة يجوز معها الحديث عمّا سمّاه بعض المعنيين ظاهرةَ الانتجاع الانتخابي (La Transhumance).

إلا أن الأمر الأكيد هو أن مراقبة مدى نزاهة التمويل الانتخابي تبقى نسبية في جل التجارب الانتخابية؛ لأن الأموال في معظم الأحوال تمدّ بأعناقها - إذا جازت استعارة عبارة عمر بن الخطاب لتنزيلها في هذا السياق، وفعل المال فعل مستور وأقرب إلى الكواليس منه إلى الرّكح، يتسرّب عبر مسامات لا تدركها العين، وربما لا يدركها المجهر أيضًا. إنها عملية تبادل لكن من نوع خاص، لأنها تجري داخل حقل ما يسمّى «المسكوت عنه» وليس تحديده سوسيولوجيًا مقتصرًا على مجرد تعداد مكوّناته، بل يهدف أيضًا إلى إدراك مدى نجاعته في تبليغ معنى ما (الفهم) ضمن جملة التفاعلات الحاصلة، أكان بين أفراد معينين أم داخل مجموعة اجتماعية ما؛ فثقافة المجتمع لا تتألف من المنطوق فحسب، بل إن جزءًا مهمًا من

---

(2) يمكن العودة في هذا الصدد، على سبيل المثال، إلى: Richard Banégas, La Démocratie «à pas de caméléon», transition et consolidation démocratique au Bénin (Institut d'études des politiques de Paris, Thèse de Doctorat, Paris, Janvier 1998); Richard Banégas, «Marchandisation du vote, Citoyenneté et consolidation démocratique au Bénin,» dans: Frédéric Sawicki et Jean-Louis Briquet, La Politique clientélaire (Paris: Presses Universitaires de France, 1998).

مكوّناتها يندرج أيضًا ضمن ما يُعرف بالمسكوت عنه والضمني والصامت التي تحمل جميعها دلالات وتساهم في تشكيل علاقات التبادل[3].

يبقى السؤال الأهم في ما تبينه هذه الدراسات ذلك الذي يتعلق بكيفية تحديد مفهوم الزبائنية ومؤشراتها، للحكم على نظام ما بأنه زبائني أم لا، ويبقى من المؤكد أن الأنظمة الديمقراطية تتوافر - مثل الأنظمة ذات الديمقراطية الناشئة - على علاقات زبائنية، والأمر نفسه داخل البلدان الغنية كما الفقيرة، وداخل الدول المتجانسة عرقيًا والدول ذوات الدرجة العليا من التنوّع الإثني.

أولًا: مدارات السؤال عن زبائنية الممارسة الانتخابية

تهدف دراستنا هذه إلى تبيّن مدى حضور النمط الزبائني داخل سلوك التونسيين الانتخابي خلال الانتخابات التشريعية في عام 2014، في أثناء مراحل اختيار المرشحين وإجراء الحملة الانتخابية. ومن المعلوم أن في هذه الانتخابات تنافست 1324 قائمة انتخابية تمثّل 121 حزبًا أو ائتلافًا، حيث توزّع المرشحون بين 33 دائرة انتخابية. وبدت تركيبة الجسم الانتخابي عادية ولم تخرج عن المألوف، أكان في ما يتعلّق بالفئات التي يحق لها التصويت أم في ما يتعلّق بقائمة المسجَّلين إداريًا أو ما يهمّ المقترعين الذين أدلوا بأصواتهم فعليًا. فمن ضمن سبعة ملايين يحق لهم التصويت، سُجّل إداريًا 5.285.136 مصوّتًا (75.5 في المئة)، إلا أن العدد الإجمالي للمصوّتين لم يتجاوز 3.266.214 مقترعًا (أي 46.66 في المئة من العدد الإجمالي للمؤهلين للتصويت، و 61.79 في المئة من المسجَّلين إداريًا).

لا بدّ من تأكيد أننا ننطلق من أن أبعادًا عدة تتداخل في إطار السلوك الانتخابي، فإذا كان بإمكان الموقع الاجتماعي أن يكشف عن جانب من التوجهات السياسية، فإن هذا المتغير يحتاج إلى أن يُدعم بمتغيرات أخرى، خصوصًا تحليل السياقات الاجتماعية (علاقات الجوار، العلاقات المهنية، العلاقات العائلية، علاقات الصداقة ... إلخ) «التي تحسّن في الآن ذاته أداء عبارة اختيارات انتخابية»، كما يقول

---

(3) انظر مثلًا: Patrick Baudry, «Le Non-verbal: Un point de vue sociologique,» Revue Communication et Organisation, no. 18, 2000 (table ronde: Non-verbal, communication, organisation).

باتريك لوهينغ. هذا التعدّد في الأبعاد وتداخلها يجعلان من عملية «تحليل السلوك الانتخابي للمقترعين عملية محفوفة بصعوبات كثيرة»، على حدّ عبارة عبد اللطيف الحنّاشي[4]، ولا سيما إذا اعتبرنا، سيرًا على نهج جورج بالانديه، أن اللجوء إلى الممارسة الانتخابية عملية تفويض تقتضيها ممارسة الحكم الديمقراطي، بمقدار ما تدفعنا هذه الممارسة نحو اللجوء «إلى جملة من الإجراءات الضرورية لتسويغ هذا التفويض وإضفاء الشرعية عليه عبر عملية مسرحة»، وهو نمط في الممارسة تناوله بالدّراسة - بكل وضوح - الباحث نفسه، وإن كان في إطار بعض المجتمعات الأفريقية، مُرَكّزًا على سلطة المسرح (Théatrocratie) في المجتمعات التقليدية الأفريقية بوصفها ضرورة حتمية لتجسيد السلطة السياسية عبر الترميز إلى حدود المسرحة القصوى بهدف تكريس سلطة الحاكم، ويتحقق ذلك عبر إحياء العلاقات القرابية، وإضفاء الطابع الرسمي على موازين القوى والهرمية الاجتماعية القائمة. إنها مسرحة تصل إلى حدّ القبول بالخضوع لتعديلات جسدية (زينة، تجميل...) وتغيير في الهيئة (جسمًا وروحًا) واعتماد أساليب القلْب التي تصل حدّ التناقض بين صورة المنقذ من الفراغ وحامل انتظارات الجسم الاجتماعي وصورة المهرّج الميال إلى الفحْش، وحتى الاستعراء[5].

---

(4) عبد اللطيف الحناشي، «انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار والنتائج،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة) (آذار/مارس 2012)، ص 32، <http://www.dohainstitute.org/file/get/7f78d9ff-7059-4df1-8d7c-7ab00fd15fbf.pdf>.

يبقى من الضروري هنا التأكيد أن سوسيولوجيا الانتخابات تركز على أولوية المحدّدات الاجتماعية في الاختيار الانتخابي بالنظر خصوصًا إلى ضعف الكفاءة السياسية للناخبين (مدرسة كولومبيا)، لكن مدرسة ميتشيغان تركز على أولوية المحدّدات النفسية المتمثلة بالنسق النفسي الذي يدفع إلى حالات التماهي والانتساب اللذين يظهرهما الناخبون الأميركيون تجاه الحزبين الكبيرين المتنافسين بشكل يتفوّق على المحدّدات الاجتماعية.

(5) Georges Balandier, Le Pouvoir sur scène (Paris: Fayard, 1980), (éd. augmentée en 1992, puis en 2006).

اعتبر المؤلف أن ما هو سياسي (Le Politique) ليس مجرّد علاقات قوّة، بل هو أشكال من التواصل واللغة وتعبيرات رمزية، فلعبة الحياة هي لعبة انتخابات متواصلة تربط بعمق بين السلطة (Le Pouvoir) والاستعراض (Le Spectacle)، إذ ليس هناك سلطة من دون مسرحة (Théâtralisation) وأداء مسرحي ومظهر، أي إنه لا توجد سلطة عارية وخرساء، فالمسرحة هي التي تحقق النفوذ. لذلك يفضل بالانديه استعمال عبارة سلطة المسرح (Théâtrocratie) بدلًا من عبارة (Théâtralisation)، التي تعني الحكم استنادًا إلى المظاهر ولعبة الفاعلين والبعد الدرامي والعلاقة بالجمهور.

انتبه إلى هذا البُعد المسرحي في الأداء الانتخابي بيار بورديو، حين يتحوّل السياسي إلى مقاول داخل الحقل؛ إذ يعتمد المنتخَبون سلطة اللغة لجعْل المنتخِبين يقتنعون، من خلال اعتماد السلطة الرمزية، بضرورة دعم طالبي المناصب، فكأنما هي مساندة يوفرها الطرف الأضعف في اللعبة عبر مسارات التعبئة الانتخابية، حين يستعمل السياسيون الأفكار والبلاغة، وحتى الأداء المسرحي لـ «شراء» الأصوات ونيل المناصب[6].

عند دراسة السلوك الانتخابي، وفي حال التركيز على نمط أداء المُصوِّتين، يجري عمومًا تنويع التقنيات المعتمدة في البحث الميداني: مقابلة، استمارة، استبيان، ملاحظة مباشرة، إلى جانب تحليل المضمون باعتماد ما يسمّى القاعدة البيانية من النمط الزبائني (Clientélaire) وقاعدة بيانية من النمط البرنامجي[7] (Programmatique). بناءً عليه، تروم دراستنا هذه تناول المسائل المتعلقة أساسًا بتأثير الرسالة الانتخابية في السلوك الانتخابي داخل مجتمع متجانس إثنيًا، بما يطرح السؤال عن خصائص الرسالة الانتخابية التي تمنح ميزة تفاضلية للمترشّحين، سواء من متولّي المناصب التي يمكن أن يغادروها، أم من أولئك المؤهّلين لتولّي مناصب من المرشحين عن المعارضة، وعن مآل كلّ استراتيجيا زبائنية: هل هو الانتصار دائمًا وبالضرورة؟ وهل لمتغير النوع تأثير ذو دلالة من خلال نمط تجاوب كلّ قاعدة انتخابية مع الإكراهات الزبائنية ودرجة تفاعل كلّ نوع معها؟ وكذا متغير السنّ: هل يتدخّل في التأثير في مدى التجاوب مع الإلزامات الزبائنية؟

1- الزبائنية نمط في التبادل غير المتكافئ

لئن تنوّعت محاولات التعريف بمصطلح الزبائنية، ونظرًا بصورة خاصة إلى مجالات ممارستها من حيث حقل التبادل ومضامينه وأطرافه، فإنها تلتقي أو تكاد

(6) يتناول بورديو هذا البعد للسلطة الرمزية والشرعيّة التي تحققها البلاغة في الخطاب بهدف ضمان أصوات المقترعين. انظر: Pierre Bourdieu, Raisons pratiques, sur la théorie de l'action (Paris: Seuil, 1994), p. 116.

(7) المقصود بالقاعدة البيانيّة من النمط البرنامجي البرنامج الانتخابي الذي لا يكون قائمًا على الوعد بإعادة توزيع على أساس زبائني للممتلكات العامة، بخلاف البرنامج الزبائني الذي يعني استعمال الموارد العموميّة لغايات خاصّة.

حول أنها: جملة من المبادلات المجْزية لطرفين يتبادلان سلعًا مادية عينية، وهذان الطرفان هما، من جهة، «السياسيون»، ومن جهة أخرى، «المواطنون». وبمقتضى هذه العملية، يلتزم الطرف الأول بتوفير مكافأة مادية لطرف مقابل (فرد، جماعة، مجموعة منتظمة على أساس مهني أو مصلحي أو عاطفي أو دموي...) بما يُلزم الطرف الثاني - بشكل صريح أو ضمني - توفير المقابل المتمثّل في تقديم المساندة السياسية والدعم لإدراك منصب سياسي مرغوب فيه (الدعم والترويج والتعريف والتصويت)[8].

صحيح أن محاولتنا السابقة في التعريف تبدو كما لو أنها تحصر التعريف داخل حقل الفعل السياسي، وبدقة أكثر داخل حقل الفعل الانتخابي، وذاك اختيار واع منّا لغايات منهجية وإجرائية بحتة تقتضيها طبيعة النص المقدّم، لكن الأكيد أن حقول ممارسة هذا النمط العلائقي، ومن ثمّ زوايا التعريف، تتعدّد بتعدّد حقول الفعل وبناء العلاقات.

بالعودة إلى التعريف السابق للزبائنية، يمكن القول إنها نمط علائقي وشكل من أشكال الممارسة التبادلية داخل حقل الفعل السياسي يتركّز في أوساط جماعات المصالح بين زبون ومُعزِّب (Patron) يتبادلان بشكل غير متكافئ سلعتين متقابلتين لكنهما متكاملتان ضمن شبكة/شبكات من التوزيع وإعادة التوزيع الزبائني. وأهمّ ما يميز هذه العلاقات والشبكات هو عدم المأسسة، ومن ثم الشخصنة وعدم التكافؤ. ويُرجِع الأنثروبولوجيون اتكاء الأفراد والمؤسسات على النمط الزبائني إلى عامليْن أساسييْن: **أوّلهما** يتعلّق بالأوضاع المحيطة المرهونة أساسًا بالشروط المادية والنفسية غير الآمنة، و**ثانيهما** يرجع إلى اعتبارات ظرفية خاصة يشعر فيها الزبون بالحاجة إلى وجود ملجأ - أي رجل من ذوي القربى- يلجأ إليه بحثًا عن الحماية أو الترفيع في حظوظ النجاح، وأخرى عامة، يكون مُوَفِّرُ الحماية هذا فيها من أصحاب السلطان. وتبقى الرغبة في توفير حظوظ الصعود في سلّم التراتب

(8) انظر: حافظ عبد الرحيم، **الزبائنية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعيّة - سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 59 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2006).

الاقتصادي والاجتماعي هي الدافع الأهم في قبول قواعد هذه اللعبة، وهي حظوظ يجري تبادلها بين الطرفين بوصفها أفضالًا أو هبات أو أعطيات أو أشكال رعاية للباحث عنها، شرط أن يتعهّد هذا الأخير توفير الأصوات المساندة السياسية أو الانتخابية أو غيرها، تبعًا لمقتضيات المجال.

تبقى العلاقة الزبائنية مشتغلة في الأساس على شحنة عاطفية تتمثّل في الولاء الشخصي، وهي علاقة تعكس بشكل واسع التناقض في المكانة وفي السلطة والتأثير، التي هي في الآن ذاته أساس التمييز والتوحيد بين المعزّب والزّبون بما هما، كما يُقال، «صديقان لدودان». كما يبقى عدم التكافؤ السّمة المميَّزة للعلاقة التبادلية بين الطرفين، ويتعلّق أساسًا بهامش المراقبة على الموارد بشكل يعكس تمايزًا في المكانة الاجتماعية التي يحتلّها كلّ طرف؛ فالزبون، بوصفه تابعًا، مَدين لمعزبه بتوفير خدمات شخصية له، والمعزّب في المقابل، بوصفه سيدًا في إطار الوضعية التبادلية، مَدِين لزبونه - وفقًا لما تقتضيه هذه العملية - بتوفير الحماية وحظوظ الصعود. ويأخذ هذا الأخير على عاتقه، مثلًا، ضمن اللعبة الانتخابية، توفير أصوات أفراد عائلته وأقاربه ومعارفه وكل من له عليهم سلطة مادية أو رمزية، في مقابل تعهّد المعزّب تحقيق ما انتظروه (هو في معظم الأحوال «وَعْدٌ بالكثير وإنجاز للقليل»). وفي هذا السياق بالذات، يجري الحديث عمّا يُطلق عليه «التصويت الشخصي»، القائم على رابط شخصي يشدّ الناخب إلى المرشح؛ إذ إن الأساس الأول في اختيار ذاك لهذا هو حزمة الخدمات الشخصية أو الميزات أو الهبات المالية التي يؤديها الثاني للأول أو يَعِد بتأديتها له[9]، خصوصًا ضمن تجارب حزبية «عالمثالثية» لا تعدو فيها الأحزاب أن تكون «مجموعات من الشخصيات المحلية المتميزة» حيث تركّز الاختيارات الانتخابية على أشخاص المرشّحين بهدف توطيد الروابط المحلية والعلاقات الزبائنية بين المعزّب والزبون.

في جميع الأحوال، أهم ما يميز هذه العلاقة التبادلية هو ذلك المنسوب

(9) Pippa Norris, Electoral Engineering: Voting Rules and Political Bihavior (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004), pp. 42-50.

العاطفي وتلك الشحنة الشعورية اللذان يتخللان هذه العملية على امتداد مسارها، فهما يزيدان عامة على الكمية التي يمكن أن توجد عادة داخل تنظيم رسمي غير بيروقراطي[10].

من الضروري، كما يبدو، أن يشار إلى أن الدراسات ذات القيمة العلمية في هذا الصدد نبّهت إلى أن الممارسة الزبائنية تبدو أكثر نجاعة علمية وجدوى في التحليل داخل المنظومات التي تتميز من ناحية بإنتاجيتها الضعيفة، ومن ناحية أخرى بدرجة عالية من اللامساواة في التوزيع؛ فالندرة هي المحدّدة لنوع المبادلات داخل العلاقة الزبائنية، حيث إن العلاقة تسير بالتوازي بين الطرفين، فكلّما زادت النّدرة زاد النزوع نحو الاستزلام، خصوصًا أن المواقع والمناصب الأهم هي الأكثر ندرة، فعند اختيار الشخص منصبًا ما يُستنَد إلى المعايير الموضوعية المتعلّقة بالكفاءة والقدرة على العطاء إلى جانب المعايير الأيديولوجية، لكن في حال استيفاء جميع هذه المعايير، كما يقول كيث ليغ، يُلجأ إلى التوصيات الشخصية[11]، وهذا ما يتجلى خصوصًا من خلال ما يُطلِق عليه عدد من الباحثين عند تصنيفهم الأنظمة السياسية اسم «الأنظمة القائمة على الولاءات المناطقية» التي تحيد الاعتبارات السياسية والأيديولوجية في القرار السياسي لمصلحة الاعتبارات الطائفية والزبائنية والعلاقات الشخصية والعائلية والقبلية.

2- من الزبائنية داخل الحقل السياسي عمومًا إلى الزبائنية في إطار اللعبة الانتخابية

إذا اخترنا التركيز على الممارسة الانتخابية وتجليات حضور النمط العلائقي الزبائني في داخلها، فسنجد أن الدراسات كلها - ولا سيما تلك المتعلقة بالتجربة الحزبية الأميركية على مستوى الأحزاب المحلية - تبيّن أن حق الاقتراع الذي

---

(10) على الرغم من تطوّر القانون والبيروقراطيّة، وعلى الرغم من أهمّية الأيديولوجيات السياسية وانتشارها، فإنها لم تنجح كلها في تحقيق إقصاء كلّي للعلاقات الشخصيّة، إذ تبقى العلاقات الجماعيّة خاضعة لوساطة العلاقات الفرديّة.

(11) Keith Legg, Interpersonal Relationship and Comparative Politics: Political Clientelism in Industrial Society (Florida: University of Florida, 1972).

انتشر وتوسّع في أوساط الجماهير الشعبية استعمله المقترعون الجدد بوصفه مصدرًا اقتصاديًا لا سياسيًا؛ فالمهاجر الجديد الوافد من سيسيليا أو إيرلندا مثلًا، هو في حاجة إلى شغل أو مأوى، وهو الامتياز الذي يتكفّل به المسؤول السياسي عن الحي الذي يسكنه المهاجر، وهو نفسه المسؤول عن الدائرة الانتخابية. إن المهاجر لا يهتم بالشخص الذي سيجري اختياره بالانتخاب بقدر ما يهتم بالامتيازات المسندة على وجه المكافأة إلى اختيار انتخابي ما، وعلى مستوى أعلى يسمح هذا التصويت بانتخاب الرئيس (Boss) (أعلى الهرم) الذي يقوم هو نفسه بمكافأة المسؤولين عن الأحياء عبر إسناد مناصب إليهم، كما يقوم من ناحية أخرى بمكافأة رجال الأعمال بإسناد حق إنجاز الخدمات العمومية (الصفقات) إليهم في مقابل ما يوفّرونه للمحتاجين من تمويلات وخدمات، حيث تغدو الموارد داخل اللعبة الانتخابية في خدمة الأصوات لا بوصفها اختيارًا، بل مقابلًا لخدمات[12].

نحن إذًا إزاء هيكل بنيوي هرمي من الزبائن، قاعدته الكبرى المنتخبون الذين يمثّلون زبائن بالنسبة إلى المسؤول السياسي عن الحي، وهذا الأخير يمثّل بدوره زبونًا بالنسبة إلى مسؤول عن الإقليم، وفي قمة الهرم يوجد الرئيس (Boss) الذي يمثّل معزّبًا متميزًا بالنسبة إلى رؤساء الأقاليم وزبائنهم. أمّا علاقة الرئيس برجال الأعمال، فتبقى متغيرة، إذ يمكن أن يمثّل معزّبًا لهم أو زبونًا لديهم، وذلك تبعًا لمضامين التبادل بين الطرفين ومواقعه. وإذا كان هناك خيط رابط بين الأطراف المختلفة المكوّنة للبناء الهرمي، فهو من دون شك التبادل غير المتكافئ بينها.

---

(12) نجح فرانسوا بونيه (François Bonnet) في مقالته الصادرة في عام 2010، في تبيان العلاقة الوطيدة بين تشكل الآلة السياسية الأميركية ونمط اشتغالها، والنمط العلائقي والتبادلي السائد بين المرشحين للمناصب السياسية والناخبين من المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأميركية. افترض بونيه أن الآلة السياسية في الولايات المتحدة الأميركية تمثل تنظيمات تمّ وضعها وتصوّرها بهدف الانتصار في الانتخابات عبر تعبئة زُبُن في إطار علاقات شخصيّة وتضامنيات إثنيّة، وانتهى الباحث إلى أن عمليات تعبئة الزُبُن تمرّ بالضرورة عبر توزيع مناصب الشغل بالوظيفة العموميّة، وهو ما يؤكّد على حدّ تعبيره الدور الذي أدّته الآلة السياسية في أوساط المهاجرين الفقراء، إذ ارتبط النمط الزبائني، كونه نمطًا علائقيًا تبادليًا، بمسارات إدماج الجماعات المهاجرة داخل المجتمع الأميركي. انظر: François Bonnet, «Les Machines politiques aux États-Unis, clientélisme et immigration entre 1870 et 1950,» Politix, vol. 4, no. 92 (2010), pp. 7-27.

أمّا الخاصية المُميزة للعملية بكاملها، فهي حضور البُعد العاطفي الذي يتخذ من العلاقات الشخصية التي تدعمها الأصول الإثنية وقُرْب الإقامة مستندًا له[13].

في الخلاصة، يمكن تحليل الآلة السياسية على أنها منظومة ثلاثية التبادل: تبادل بين الآلة وأوساط الأعمال (تراخيص، امتيازات، مصالح... في مقابل المال)؛ داخل الآلة نفسها (أعضاء الحزب الذين يجلبون الأصوات فيكافَأون بالمناصب العمومية)؛ بين الآلة والمقترعين الذين تسنَد إليهم منافعُ مباشرة أو غير مباشرة في مقابل أصواتهم.

على الرغم من الاختلافات بين طبيعة الأنظمة، خصوصًا الحديثة منها والمعاصرة، فإن من بين ما يمكن أن يجمعها منذ مرحلة نشأتها هو هذه الاستراتيجيا الزبائنية التي يمكن أن تختلف في جزئيات ممارستها، لكن القاسم المشترك بينها هو العلاقات التبادلية غير المتكافئة بين فاعِلين متراتبين من حيث مواقعهم داخل حقل الفعل التبادلي؛ فمثلًا يُبَين جان فرانسوا ميدارد أن في ظل الجمهورية الخامسة الفرنسية[14] يبدو نمط العلاقات بين النواب أو أعضاء المجلس البلدي والمنتَخِبين نمطًا قائمًا على التبادل غير المتكافئ، إذ إن الحجم الأكبر من نشاط النواب موجّه إلى تقديم خدمات فردية أو جماعية إلى جماعات المنافع على المستوى المحلّي أو الجهوي. وحتى يتمكن المنتخَب من إسداء هذه الخدمات، لا بدّ له من إقامة شبكة من العلاقات مع الإدارات المحلية والوطنية ومع رجال السياسة من ذوي التأثير، مثل الزعماء البرلمانيين ووزراء وأعضاء دواوين وزارية.

---

(13) ما يجب إبرازه هنا هو العلاقة الشرطية بين النمط الزبائني كممارسة والتعدّدية كنظام سياسي، فالأنظمة الأحادية ليست في حاجة إلى مزيدٍ من الأصوات الانتخابية لصنع الفارق، بل إن كل ما تحتاج إليه هو توفير الامتيازات للأعيان من السلطة القائمة حتى تمارس الرقابة على هؤلاء الأعيان، إلى جانب الحاجة إلى استزلام جملة من الزُبُن ضمن لعبة انتخابية تجري داخل نظام سياسي غير تعدّدي تظهر خلال مرحلة الترشيح، كما بيّن ذلك على سبيل المثال الباحث الجزائري محمد الهاشماوي في تحليله التجربة الانتخابيّة الجزائريّة أين تبدو «هذه المرحلة في اختيار المرشحين للترشّح هي المرحلة الأكثر حسمًا في اللعبة الانتخابيّة». انظر: Hachemaoui, p. 152.

(14) Jean-François Médard, «Le Clientélisme politique sous la Vème République; Persistance ou renouveau,» dans: Coulon et Jean-François Médard, Essais sur le clientélisme politique (Bordeaux: I. E. P. de l'Université de Bordeaux, 1976), et Jean-François Médard, «Le Rapport de clientèle: Du phénomène social à l'analyse politique,» Revue Française de science politique, vol. 26, no. 1 (1976), p. 127.

إذا انتقلنا لترصّد ما يمكن أن يحيل إلى علامات دالة على ترسّب هذا النمط من الفعل الانتخابي داخل التجربة التونسية الحديثة، فسنرى أن عددًا من الدراسات انتبه - وإن بحذر وكثير من الاحتشام - إلى بعض هذه العلامات الدالة؛ فكلٌّ من الباحثين كامو وعمراني وبن عاشور انتبه من خلال دراسة التجربة الانتخابية التونسية، مع تركيز على انتخابات عام 1981، إلى أهمية حضور معايير المحلية والانحدار العائلي والولاء الشخصي في توجيه السلوك الانتخابي، حيث إن الشعور بالانتماء إلى جماعة محلّية يوفر للفرد ما يراه هوية خاصة، ويمثّل أيضًا أحد مكوّنات ثقافته السياسية التي تحرّكها في الآن ذاته تقاطعات أوّلية متداخلة (دموية، عشائرية، قبَلية...) بما ينعكس على اختياراته الانتخابية. إن السلطة التي كانت قائمة آنذاك، وكانت تعلن جهرة معارضتها حضور جميع الأشكال اللاعقلانية في الممارسة الانتخابية، ومنها الأسس القبلية «المقيتة» في الولاء، استحضرت، كما تبين الممارسة في الواقع، معيار المحلية ووظفتها في توجيه السلوك الانتخابي من أجل تحقيق التوازن بين المكوّنات القبلية أو العشائرية أو القرابية، على اعتبار أن كلّ مقترع يرى نفسه في جماعته المحلية، وكلّ جماعة محلّية تحقق هويتها في مرشّحها. كذلك يحضر معيار الانحدار العائلي في عملية الاختيار؛ إذ يستحضر الباحثون دور هذا المعيار في اختيار أعضاء القوائم المرشحة بوصفهم أعضاء ضامنين لنجاحهم في إطار تجربة انتخابية أحادية، ويضرب أصحاب البحث المثال على ذلك من خلال اسم كلّ من محمد شاكر، ابن الزعيم المعروف الهادي شاكر، الذي رُشّح عن الدائرة الثانية في صفاقس، ونور الدين حشّاد، ابن الزعيم النقابي فرحات حشّاد، الذي رُشّح عن دائرة تونس الجنوبية.

إلى جانب المعيارَيْن السابقَيْن (المحلّية والانحدار العائلي)، يحضر معيار ثالث في اختيار المرشحين يتمثّل في الولاء الشخصي بوصفه شكلًا من التبعية الشخصية والممارسة «الباتريمونيالية»؛ إذ يتحرك المقاول السياسي المالك رأسمالَيْن: أحدهما مادي والآخر سياسي[15]، ضمن شبكة من العلاقات الشخصية

---

(15) رأس المال المادي: المتجسّد من خلال المظهر الرسمي والموقع في أجهزة الدولة والحزب. ورأس المال السياسي: المتجسّد من خلال محاور النضال السياسي التي يدافع عنها والرموز الحاضرة خلال مسار النضال.

الرامية إلى توفير المساندة، فالمقاول هو بمنزلة المعزّب، أو هو زعيم يتحرك في إطار شبكة من العلاقات إمّا ثنائية وإمّا هرمية قائمة على التبعية والمساندة. إنها علاقات نفعية أساسًا، وبمقتضاها يغدو كلّ مترشّح تحت السلطة الوصائية لمقاول سياسي مركزي يوفّر مساندة «من أعلى»، وكمثال على ذلك يورد الباحثون المذكورون ما تحدثت عنه إحدى صحف المعارضة من توزيع للمتنافسين للترشح ضمن قوائم الحزب بين مقاوليْن: من ناحية **أولى** الهادي نويرة، الوزير الأول آنذاك والأمين العام للحزب، ومن ناحية **ثانية** محمد الصياح، مدير الحزب. كما بيّن هؤلاء الباحثون من خلال المقابلات التي أجْرَوْها مع مترشّحين ضمن قوائم الحزب الحاكم، أن المترشحين لا يكتفون في معظمهم بالتعويل على قواعد اللعبة المألوفة، ويسعون إلى إضفاء الشرعية على ترشّحهم (أو ترشيحهم) من خلال الاجتماعات الشعبية المباشرة؛ لأنهم يعرفون محدودية هذه الطرائق في التواصل ضمن الحملة الرسمية، ولذلك ينجزون المطلوب بوصفه تقليدًا يجري العمل به آنذاك، لكنهم في الآن ذاته يحرّكون شبكات العلاقات الشخصية حيثما تتجذّر مواقعهم. هذه الحملة الشخصية - أو الحملة «الموازية» - تحمل عادة آثار معايير اختيار المرشحين (أهمية معيار الانتماء المجالي، المحلية، الانحدار العائلي والولاء الشخصي).

تواصل هذا النمط في الممارسة الانتخابية ليمتدّ على كامل مراحل التجربة التونسية لما قبل عام 2011. وهو نمط يؤكد أن اللجوء إلى ما سُمّي حينئذ «الاستشارة» يؤدي إلى بروز أرضية تهيئ لقيام علاقات تبعية شخصية، اعتبارًا من أن السلط الجهوية، من والٍ ولجان تنسيق حزبي مكلفة - كل من جهتها - بإعداد قوائم الأشخاص المؤهلين للترشيح، ثم تخضع تلك القائمة الأولية لعملية انتقاء موالية في مستوى هيكل الديوان السياسي الذي ينتقي الأفراد المرشحين من القوائم الواردة، وذلك تبعًا لمعايير الإشعاع والولاء والكفاءة في الأداء الحزبي، كما تخضع القائمة في مستوى ثالث إلى موافقة رئيس الدولة من دون أن يُصرَّح بمعايير موضوعية في تعيين المرشّحين، ما عاد معيار درجة الوفاء والولاء لرئيس الدولة[16].

(16) حافظ عبد الرحيم، «آلية الاستزلام - التعزيب مطبقة على الممارسة الانتخابية: الانتخابات التشريعية مقروءة سوسيولوجيًا،» ورقة قُدِّمَت إلى: القضاء والتشريع في تونس البورقيبية والبلاد العربية: أعمال المؤتمر الرابع لمؤسسة التميمي، زغوان، آذار/مارس 2004، ص 198.

هذه الحملة الموازية تتمّ بشكل خفي وشفوي[17]، ولا سيما في أوساط شريحة كبرى من الناخبين تعيش في أوضاع مادية تدفعها إلى التجاوب بحساسية مع هذه الوعود، وحتى مع هذه الهبات المعلنة[18] في إطار عملية تبادلية ضمنية يكون فيها المقابل هبةً رمزية (في شكل وُعُود) أو أعطية مادية (في شكل سلع) لكنها عملية تجري من دون وجود العلامة الدالة عليها، لأنها تجري من دون ترك أثر دال[19]. لكن مَن الذي يفشيها ويخرجها إلى العلن في إثر إعلان النتائج؟ إن من يقوم بإفشاء ذلك عادة هو المرشح المنهزم الذي يلمّح أو يصرّح بالفساد ويدعو إلى المحاسبة، وقبل ذلك فإن الإقرار بوجودها من عدمه يكون من متلقّي السلعة أو الخدمة، خصوصًا في فترات لاحقة.

تبقى الممارسة الزبائنية إذًا العمود الفقري للأنساق السياسية «النيوباتريمونيالية» خلال المراحل المختلفة التي مرّت بها في ما بعد موجات الاستقلال، ومنها التجربة التونسية التي تهمّنا هنا طبعًا؛ إذ اقترن البُعد الزبائني للنسق السياسي التونسي ببروز فاعلين جدد في سياق رزمة من التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفها عبر المراحل المختلفة التي مرّ بها الاستقلال، وشهدت قواعد اللعبة السياسية تحولًا من الأحادية إلى التعدّدية الحزبية وما تقترن به من انتخابات تنافسية، كما حصلت في الآن ذاته وبالتوازي، إصلاحات اقتصادية بدفع من المنظمات العالمية، من ذلك مثلًا العمل على توسيع اللامركزية الإدارية،

(17) Camau, Amrani et Ben Achour, p. 354.

(18) المصدر نفسه.

(19) من المعلوم أن قانون الأحزاب يحظّر على الأحزاب السياسية قبول أي شكل من أشكال التمويل، إذ تصل العقوبة إلى حدّ حلّ الحزب الذي يتلقى مثل هذه الهدايا، وهو الاختيار الذي تواصل التصريح به نظريًّا في الأقل حتى خلال الانتخابات اللاحقة، أكان بالنسبة إلى الأفراد أم التنظيمات، فمثلًا يتضمّن الفصل 19 من المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرّخ في 24 أيلول/سبتمبر 2011 حظر قبول «تمويل مباشر أو غير مباشر، نقدي أو عيني، صادر عن أي جهة أجنبية، وتمويل مباشر أو غير مباشر مجهول المصدر»، ويسري المبدأ نفسه قانونيًّا على الجمعيات من خلال المرسوم 88 لسنة 2011، كما تمّ بموجب القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرّخ في 26 أيار/مايو 2014 والمتعلق بالانتخابات والاستفتاء ضبط الأحكام المتعلقة بالانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاء، وخصّ هذا القانون الأساسي الجوانب المتّصلة بتمويل الحملة الانتخابية بما لا يقل عن خمسين فصلًا تمسّ طرائق التمويل والرقابة والعقوبات ضمانًا لتكافؤ الفرص بين مختلف المرشحين.

وخصخصة المؤسسات العمومية، وإسناد دور توزيع المساعدات إلى المنظمات غير الحكومية بدلًا من الدولة، ولو بصفة جزئية، وكل ذلك تحت يافطة «الحكم الرشيد». بناءً عليه، دخل حلبة اللعبة السياسية فاعلون جدد أكثر تكوينًا، أي أقدر على اللعب والمناورة فرديًا وجماعيًا؛ إنهم الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والناخبون والمرشحون من الشباب والنساء، ومجمل من يُسمَّون اليوم «سماسرة التنمية»[20]. وبشكل مفارق، لئن رَمَت هذه الإصلاحات إلى تحقيق الحكم الرشيد، فإنها إصلاحات جرّت إلى تعميق الفساد السياسي، من ذلك مثلًا أن التعدّدية الحزبية بدلًا من دعم التنافس وتجويد مخرجات الاختيار الانتخابي، كرّست اللجوء إلى الزبائنية من خلال شراء الأصوات الانتخابية. كما أن اللامركزية الإدارية ساهمت في توسيع نشر الزبائنية ببروز فئة «سماسرة التنمية الذين يحسنون الاستيلاء على الريْع التنموي للتأثير في نتائج الانتخابات، خصوصًا مع ندرة الموارد الوطنية، وهي محدودية راجعة إلى الأزمة الاقتصادية المستمرة التي شهدتها تونس وما تبعها من مسارات الإصلاح الهيكلي والإصلاحات الفوقية، لتدخل الدولة مع تعمق أزمة توفير الشغل في مقابل ارتفاع طالبيه من شتى الشرائح العمرية والفئات، خصوصًا مع تراجع القدرات الاستثمارية والتمويلية للدولة. ففي ظل هذا الوضع لن تعود الأعطيات الموعودة - كمقابل - متمثلةً في

(20) يُعَرّف «السماسرة المحليّون للتنمية» بأنهم «الفاعلون المنتشرون داخل حلبة محلية ليقوموا بدور الوسطاء في التصرّف بموارد خارجية آتية من المساعدات المخصصة للتنمية، خصوصًا بحكم معرفتهم الجيدة بالحاجات الأساسية للسكان المحليين». ولا شك في أن الموارد المتوافرة للعطاء والتبادل وتوفير المساعدات والعلاقات الشخصية تبقى كلها قابلة لأن تُسْتغَلّ من الأطراف المانحة لإعادة تشكيل المشهد السياسي وإقامة علاقات من النمط الزبائني مع عديد الأطراف المتدخّلة في العملية الانتخابية، وعادة يُختار هؤلاء السماسرة من بين الأعيان السياسيين أو الموظفين المحليين أو الإطارات الأصيلة في المجتمع المحلّي والمقيمة في العاصمة الذين يعملون جميعًا - كل من جهته - على اقتناص الريْع الدولوي لمصلحة القرية أو الجهة، فعلى سبيل المثال درس جورجيو بلندو (Giorgio Blundo) نمط العلاقات الممكنة بين المنتخَبين المحليين وسماسرة التنمية، فتبيّن لهذا الباحث أن دور الوساطة هذا يمكن أن يُستعمَل مصعدًا أو منصّة وثب (Tremplin) لدفع المسار السياسي لفاعل ما. ما يعني أنه يوجد تداخل بين مواقع السمسرة السياسية والسمسرة في التنمية. تمكن العودة في هذا الصدد إلى: Giorgio Blundo, «Elus Locaux et courtiers en développement, trajectoires politiques, modes de légitimation politiques, stratégies d'alliance,» dans: Thomas Bierschenk [et al.], (orgs.), Courtiers en développement, les villages Africains en quête de projets (Paris: éditions A. P.A. D-Karthala, 2000), pp. 71-100.

مناصب شغل أو ترقيات أو تسميات، بل تغدو الممتلكات العمومية والتجهيزات والمصلحة العمومية هي الأكثر استهدافًا للعطاء كمقابل للأصوات»[21].

إذا كانت الممارسة الانتخابية في التجربة التونسية لم تخْلُ من بعض علامات الزبائنية منذ مراحلها الأولى، فهل يُعتقد أن جوّ التعددية الحزبية وحرية التعبير وبدايات تخلّص السلطة القضائية من وصاية السلطة التنفيذية ستسمح جميعًا بإجراء انتخابات تغيب فيها الزبائنية كونها نمطًا علائقيًا تبادليًا بين المصوّتين والمرشحين، أم أن ثقافة الاستزلام والتعزيب سارية في ثنايا «المسرحية» الانتخابية وكواليسها؟

ثانيًا: انتخابات تشريعية تونسية (2014) جديدة بين الرّكح والكواليس أو الظاهر والخفي في اللعبة

من الملاحظ لدى جلّ المهتمين بالشأن السياسي والممارسة الانتخابية عمومًا، أنه يصعب «توقع أن تجرى انتخابات في المنطقة العربية (كما في غيرها طبعًا) من دون أن يؤثر في حركتها التصويتية المال السياسي والنزعات القبلية والمناطقية والطائفية والإثنية، وهي معطيات بات هوى الناس مأخوذًا بها ومنفعلًا معها»[22]؛ فالمبادلات داخل العملية الانتخابية قابلة في إطار كثير من التجارب للخضوع لمنطق التبادل المادي النفعي، إذ يقابَل الصوت بالعملة. لكن لا بد في هذا السياق من وعي أن تحليل مضامين التبادل في العملية الانتخابية يقتضي عدم الوقوف عند حدود المقاربة الأداتية النفعية، بل لا مفر من الوصول إلى تفكيك الأسس الاجتماعية لمنطق التبادل (المرجعيات الأخلاقية)، حيث تتوافق تمثلاتنا للسلطة مع تمثلاتنا للمال. وفي هذا الصدد، يبرز عدد من السجلات التي تسمح بفهم دواعي قبول الممارسة الزبائنية في صورتها المفارقة بوصفها

(21) على سبيل المقارنة، انظر: Nicolas Van de Walle, «Presidentialism and Clientelism in Africa's Emerging Party's Systems,» dans: Patrick Quantin (org.), Voter en Afrique, comparaisons et différenciations (Paris: L'Harmattan, 2004), pp. 105-128.

(22) باقر النجار، «ماذا بعد الانتخابات التونسية؟،» **الشرق الأوسط**، 2014/11/6.

ممارسة مرفوضة أخلاقيًا، لكنها تُعَدّ في الوقت ذاته فضيلة إيتيقية ومدنية تؤشر إلى بدايات نشوء نظام ديمقراطي جديد في هذا البلد أو ذاك. فالباحث أوليفييه دو ساردان سجّل حديثًا، عند تساؤله عن الاقتصاد المعنوي للفساد في أفريقيا، أهمية تحويل العلاقات الاجتماعية إلى عملة، بما يجعلها مستندًا إلى الممارسة الزبائنية. واستخلص في ما يتعلق بتجربتَي النيجر وبنين، كما في غيرهما من دول أفريقيا، أن أغلب الأعطيات الاجتماعية، ولا سيما تلك المقترنة بالاحتفالات العائلية، التي كانت سابقًا تتخذ شكل هدايا عينية، غدت تتم عبر تحويلها إلى عملة، وذلك بنسق سريع ومتزايد. ويقول في هذا الصدد: «وإلى جانب ذلك، تتخذ العلاقات الشخصية الجارية هي نفسها، وبصورة دائمة شكل عملة... حيث يخضع لذلك أيُّ ميدان من الميادين، حتى العلاقات الزوجية التي يتدخل فيها المال أيضًا بشكل مستمر»[23].

بناءً عليه، «على الرغم من أن الانتخابات التونسية الأخيرة اعتُبرت - وفق تقارير المنظمات والهيئات الوطنية والدولية - انتخابات نزيهة انتقلت فيها السلطة بفعل صناديق الاقتراع من فصيل/فصائل سياسية إلى أخرى، وهي حالة لم نخبر مثلها إلا قليلًا في المنطقة العربية»، تحدث التقرير النهائي لمنظمة عتيد في شأن المسار الانتخابي[24] على سبيل المثال، عن قصور الإدارة الانتخابية في ضمان سلامة انتخابات حرّة وشفافة ونزيهة وتعدّدية؛ إذ سجلت المنظمة في ما يتعلق بالحملة الانتخابية جملة من الإخلالات، يهمّنا من بينها هنا توظيف المال السياسي. وأرجع تقرير المنظمة هذا التوظيف إلى عاملين أساسين: **أولهما** قصور النص القانوني في التصدي للظاهرة، و**ثانيهما** تقصير الهيئة في معالجة الحالات العينية المعروضة في الحال[25].

(23) Jean-Pierre Olivier de Sardan, «L'Économie morale de la corruption en Afrique,» Politique Africaine, no. 63 (octobre 1996), p. 110.

(24) «التقرير النهائي لمنظمة «عتيد» حول المسار الانتخابي (الملخص والتوصيات): انتخابات 2014،» عتيد (تموز/يوليو 2015)، ص 1، <http://www.atide.org/ar/rapport-final-de-latide-sur-le-processus-electoral-resume-et-recommandations/>.

(25) المصدر نفسه، ص 3.

كما تحدّث تقرير المنظمة عن شبهة شراء الأصوات[26]، وربط[27] ظاهرة اللجوء إلى المال السياسي المشبوه فيه بنشاط مؤسسات المجتمع المدني، خصوصًا الجمعيات المدنية، مُقِرًّا بأنها لا يمكن أن تكون بمنأى عن شبهات المال السياسي في ظل تجربة ما زالت غير قادرة على تطبيق صارم للأحكام المتعلقة بمراقبة تمويل الحملة الانتخابية وتتبّع التجاوزات ذات الطابع الجزائي، ومنها العنف والتدليس، وشراء الأصوات على نحو خاص.

بالعودة إلى التقرير العام لدائرة المحاسبات في شأن نتائج مراقبة تمويل الحملة الانتخابية لعضوية مجلس نواب الشعب لعام 2014، نقف - في ما يخصنا هنا - على نقطتين أساسيتين تضمَّنهما التقرير من بين عدد من النقاط الأساسية. مدار إحدى النقطتين أنه «تمّ في ما يتعلق بالتمويل الخاص للحملة، الوقوف على ارتفاع المخاطر المتصلة بحجم المعاملات النقدية خلال الفترة الانتخابية، وبتضمين الحسابات المالية للقوائم المرشحة موارد نقدية مجهولة المصدر، وبتعدّد حالات عدم تصريح بعض القوائم بكلّ مواردها النقدية». أمّا النقطة الثانية، فمضمونها أنه «لوحظ وجود مخاطر لتمويل مقنّع للحملة الانتخابية، عبر مساهمة بعض الجمعيات المرتبطة بأحزاب سياسية مصنّفة ذات مخاطر سياسية، في الترويج بصفة غير مباشرة لجهة سياسية مترشحة للانتخابات التشريعية»[28]، والأهم من بين جميع هذه النقاط ما ورد في النقاط 21 و22 و23 و24 و25 من الملخص نفسه، التي أطلق عليها التقرير صفة «النفقات المشبوهة»، بما يوحي بإمكان «توجيه هذه النفقات لشراء الأصوات»[29].

كما برزت مدونة إعلامية متنوعة، منها الصحافي أو الإذاعي والتلفزيوني،

---

(26) المصدر نفسه، ص 3.

(27) المصدر نفسه، ص 4.

(28) «التقرير العام حول نتائج مراقبة تمويل الحملة الانتخابية لعضوية مجلس نواب الشعب لسنة 2014،» دائرة المحاسبات، الجمهورية التونسية (حزيران/يونيو 2015)، ص 7، <http://www.courdescomptes.nat.tn/Ar/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84_46_6>.

(29) المصدر نفسه، ص 8-9.

ومنها أيضًا التدوينات على الصفحات الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي، تضمّنت تصريحات لأطراف متعدّدة تقرّ بتسرّب المال السياسي، لكن مع الأخذ في الحسبان خلفيات هذه التصريحات وخباياها ورهاناتها الممكنة التي تزيد من نسبيتها. فمن المعلوم مثلًا، أن الانتخابات التشريعية لعام 2014 شهدت مشاركة 150 نائبًا من نواب المجلس التأسيسي، لكن لم يفز من بينهم إلا 44 نائبًا، أي إن 106 نواب فشلوا في العودة إلى مجلس النواب. أمّا العدد الإجمالي لنواب التأسيسي المغادرين فهو 173 نائبًا، ولا شك في أن من بين هؤلاء جميعًا من سيلزم الصمت والانسحاب دونما ردة فعل، لكن الأكيد أن هناك كثيرين ممن سيردّون بالتعبير عن استيائهم من المسار الانتخابي ويحاولون تبرير عدم إعادة انتخابهم بفساد المال السياسي والشكوى من الخروقات الحاصلة التي أضرّت بتكافؤ الفرص وأدّت إلى حرمانهم من العودة إلى مواقعهم النيابية[30]؛ فها هو أزاد بادي، النائب في التأسيسي عن حركة وفاء على سبيل المثال، يصرّح للجريدة الإلكترونية **نواة** بأن «المال السياسي سيطر بشكل مخز على المشهد الانتخابي. فالانتخابات التشريعية أمّنت عودة رموز النظام السابق باستعمال المال الفاسد بكميات خيالية. هذه الأموال مشبوهة المصادر ووقع توظيفها لشراء ذمم ناخبين يعانون من تردّي أوضاعهم الاجتماعية، في خرق واضح لمبادئ الشفافية، وهو ما جعل المنافسة غير متكافئة... وهو أمر مؤسف، ويعكس تهديد أصحاب المال للديمقراطية الناشئة»[31]. كذلك فعل النائب السابق في التأسيسي عن حزب المسار فاضل موسى، حيث أكد في تصريح إذاعي أن المال الفاسد كان حاسمًا في عدم إعادة انتخابه لعضوية مجلس نواب الشعب لعام 2014[32].

---

(30) على سبيل المثال، انظر: خولة العشّي، «نواب التأسيسي المغادرون: المال السياسي والإعلام أفسدا الاستحقاق الانتخابي،» **نواة** المجلة الإلكترونية (2 كانون الأول/ديسمبر 2014)، <http://bit.ly/1rbtGw3>.

(31) المصدر نفسه.

(32) التصريح الإذاعي لفاضل موسى على موجات إذاعة «موزاييك إف. أم» بتاريخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 2014. وفي الاتجاه نفسه ذهب المرشح عن حزب «التكتل» المنهزم محمد بنور ضمن الحصة الإذاعية نفسها، وكذلك صرّح المرشح المستقل كمال العيادي في تصريح صحافي وإن حاول في تصريحاته أن يتجلبب بجلباب الخبير الدولي في السياسة واستراتيجية الشفافية، في: Hamza Marzouk, «Tunis - Élections 2014: L'argent politique de bout en bout,» L'Économiste Maghrebin, 11/11/2014, <http://bit.ly/1Stl7DB>.

لكن الشيء الأكيد في هذا المضمار هو أن على الرغم من إقرار كلٍّ من هيئات الرقابة العمومية (الهيئة العليا للانتخابات ودائرة المحاسبات ومنظمات المجتمع المدني (منظمة عتيد وجمعية أنا يقظ وشبكة مراقبون مثالًا)، ووسائل الإعلام والاتصال، بتسرّب المال السياسي بين «مَسَامّ» العملية الانتخابية البرلمانية، بقيت الإثباتات العينية على هذه الممارسة نسبية وغير جلية للعيان. صحيح أن الحسّ المشترك بجميع مغالطاته الممكنة وإيحاءاته التي هي وليدة لحظتها، مدعومًا بتصريحات صحافية بجميع خلفياتها وخباياها ورهاناتها الممكنة المتداولة هنا وهناك لكثير من الفاعلين في اللعبة الانتخابية، يقر بمطلقية استزلام الناخبين من المرشحين أو أحزابهم أو مَنْ ينوب عنهم[33]، لكن يبقى

---

(33) نورِد هنا عيّنة من مقالات صحافية صادرة في هذا الغرض تؤكّد ما ذهبنا إليه. انظر: وجيه الوافي، «سأنتخب لمن يدفع أكثر»: هل يكون «قاعدة التصويت» في الانتخابات القادمة؟،» **الصباح** (تونس)، 2014/6/27؛ منال حرزي، «بين البرامج التنموية.. سطوة المال السياسي والأيديولوجيا... كيف ستحسم نتائج الانتخابات؟،» **الصباح**، 2014/7/2؛ خميس بن بريك، «مخاوف من تأثير المال السياسي على نتائج انتخابات تونس،» الجزيرة نت (26 تشرين الأول/أكتوبر 2014)، <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/10/26/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3>؛ منجي الخضراوي، «المال السياسي في تونس: من يدفع لمن؟: قائمة في الأحزاب المنتفعة بتمويلات غير مراقبة،» **الشروق**، 2012/11/29؛ توفيق المديني، «الانتخابات التونسية وخطر المال السياسي،» **المستقبل**، 2014/10/22، ص 20؛ عادل النقطي، «جدل حول «المال السياسي» في الحملة الانتخابية في تونس، من اتهامات بتجاوز سقف الإنفاق إلى ادعاءات بمحاولة شراء أصوات الناخبين،» **الشرق الأوسط**، 2015/4/11؛ الطاهر المعز، «تونس: انتخابات 2014 بين المال الفاسد والانتكاسة السياسية،» **الحوار المتمدّن**، العدد 4677 (30 كانون الأول/ديسمبر 2014)؛ «المال السياسي الفاسد وتأثيره على الانتخابات التونسية،» **الشروق** (القاهرة)، 2014/9/16؛ «توزيع الخرفان والأدوات المدرسية من مظاهر استخدام المال السياسي في الحملةالانتخابية،» **آرابسك**، 2014/10/16؛ محمد خالد، «الأموال الخليجية حاضرة في انتخابات تونس،» **الخليج الجديد**، 2014/10/27؛ خولة الزنايقي، «المال السياسي خطر على الانتخابات،» **التونسية**، 2014/10/17، ص 20؛ عبد الحميد الرياحي، «في إشكاليات المال السياسي،» **الشروق** (تونس)، 2011/7/28؛ عبد اللطيف العبيدي، «هل يقضي «المال الفاسد» على شفافية الانتخابات في تونس،» **جمهورية**، 2014/7/23؛ أسماء نويرة، «المال والسياسة والانتخابات: تونس تنتخب،» **الشروق نيوز** (تشرين الأول/أكتوبر 2014)؛ خولة العشّي، «فن التأثير على الناخبين: أحزاب بدون برامج تغيّر التكتيك، فهل استفاق الشعب؟،» **نواة** (موقع إلكتروني) (14 أيلول/ =

الأمر محل نظر وتنسيب في الإقرار، ويحتاج إلى يقظة في التناول والمعالجة.

في السياق ذاته، وبالنظر إلى نتائج البحث الميداني الذي أجراه منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية على عينة بحجم 1428 مستجيبًا، وجوابًا عن سؤال «هل يقوم المرشّح بتقديم مساعدات، أموال أو هدايا في أثناء فترة الانتخابات؟»:

هل يقوم المرشح بتقديم مساعدات، أموال أو هدايا في أثناء فترة الانتخابات؟	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة
	3.90	68.20	26.90	1

تبين أن 3.9 في المئة من المستجيبين صرّحوا بأن المرشح قام بتقديم مساعدات بأشكال مختلفة في أثناء عمليات الاقتراع والإدلاء بالأصوات. وحتى إجابة الـ 26.9 في المئة، الذين اكتفوا بالإقرار بأنهم لا يعرفون، تحمل في ثناياها إقرارًا ضمنيًا - إن لم يكن كليًا فهو جزئي - بحصول عملية تلقٍّ لمقابل يمكن أن يكون ماديًا أو عينيًا أو رمزيًا. هذا النزوع نحو قبول قواعد هذه اللعبة التبادلية يتأكد بأشد ما يمكن من الوضوح من خلال النتائج الآتية من طرح سؤال «هل سبق أن عُرض عليك مال أو أشياء أخرى في مقابل صوتك؟»:

هل سبق أن عُرض عليك مال أو أشياء أخرى في مقابل صوتك؟	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة
	1.90	93.70	3.00	1.40

على الرغم من عدم وضوح كلمتَي «مال» و«أشياء أخرى» الواردتين في هذا السؤال، ففي رأينا أن 3.3 في المئة من المستجيبين عُرضت عليهم - ولو

=

سبتمبر 2014)؛ «رجال الأعمال يحتلون قمّة قوائم الأحزاب الكبرى لحشد الناخبين، وسياسيون يحذّرون من تزاوج المال والسلطة في البرلمان المقبل: مقالة افتتاحية،» **مغرب نيوز**، 2014/9/3؛ سامي نصر، «المال السياسي يثير الجدل في تونس،» tunisiafree (موقع إلكتروني) (2 أيلول/سبتمبر 2014)؛ الحبيب الأسود، «المال السياسي يؤرق النخب التونسية،» **الوسط** (تونس)، 2011/10/9؛ Hisham Ben Khamsa, «Si l'argent politique n'a pas d'odeur, il a sûrement une origine,» Huffington Post (Maghreb-Tunisie), 31/10/2014; Compte Rendu, «Argent politique - ATIDE: Utilisation ostensible de l'argent politique lors de la campagne électorale,» Politik (16 octobre 2014); «Baromètre: «Le Président de ATIDE... «Utilisation de l'argent politique»,» Le Temps (17 octobre 2014); Chiraz Kefi, «Tunisie/argent politique: Six partis seront traqués par I Watch,» Gnet, 29/4/2014, et Lilia Weslati, «Moez BOURAOUI de l'ATIDE: «L'argent politique a déformé la campagne électorale» en Tunisie,» Webdo.tn (31 octobre 2014), <http://www.webdo.tn>.

مرّة واحدة في الأقل - أُعطية أو هبة في مقابل أصواتهم[34]؛ ففي السياق الانتخابي، يمكن استعمال السلع المختلفة، المادية والرمزية، بما هي عُدَّة متاحة لتجميع الأصوات وكـ «بنك للأصوات»، وهذا ما تبرزه التجربة الانتخابية التونسية، التشريعية منها والرئاسية والبلدية والحزبية، منذ انتخاب المجلس القومي التأسيسي وصولًا إلى آخر انتخابات رئاسية في عام 2014. فمع انطلاق كل مسار انتخابي، تخرج تشكيلة - حزبية أو غير حزبية - لتغدو عبر لعبة انتخابية معينة، الوعاءَ الحاوي لمصالح وتأثيرات مضادّة من أفراد وجماعات وزبائن وأجهزة حكم مركزي ومحلي تتمّ تعبئتهم بسرعة مذهلة، عبر توظيف ما توفره العملية الانتخابية من عروض ووعود وعروض لسلع متنوعة. إنه مسار يبدأ منذ اختيار المرشّحين خصوصًا، ويتواصل خلال عمليات الاقتراع وإعلان النتائج؛ ففي الأنظمة غير الراسخة في الممارسة الديمقراطية، تتعزّز الصفة الزبائنية من خلال متغير المستوى التعليمي وتأثيره في نسب المشاركة من ناحية وفي نوعية المشاركة من ناحية أخرى (أسس القرار الانتخابي)، لأنه إذا كانت نسبة مشاركة الشرائح المتعلمة في الانتخابات مرتفعة في النظم الديمقراطية، فإن نسبة مشاركة الأميين أكبر في النظم الانتخابية غير العريقة، أو المبتدئة في الديمقراطية، كما بينت ذلك - على سبيل المثال - ليزا بلايدز في دراستها التجربة الانتخابية المصرية؛ ذلك أنه «في ظل العلاقات الزبائنية في النظام السياسي، يسهل شراء أصواتهم (الأميون) كما يسهل تخويفهم»[35]، و«من لا يملك قوت يومه لا يملك حرية رأيه»، كما يقول مصطفى فقي[36].

بينت تاريخية الممارسة الانتخابية التونسية (خصوصًا داخل المناطق الريفية أو شبه الريفية في كامل الجمهورية) عند اختيار مرشحي الحزب الدستوري

(34) نرى لزامًا هنا ملاحظة أن صيغة السؤال جاءت حمّالةَ أوجُهِ تأويلٍ لدى المستجوَب، على اعتبار أن كلمة مال في اللغة العربيّة واسعة، حيث تشمل الأعطيات والهبات على حدّ سواء. أما عبارة «أشياء أخرى» فمن حق المستجيب أن يفهمها في معناها الأوسع والأشمل، فحتى مجرّد ابتسامة تندرج ضمن الأشياء الأخرى في رأينا.

(35) Lisa Blaydes, «Who Votes in Authoritarian Elections and Why?: Determinants of voter Turnout in Contemporary Egypt,» Paper Submitted to: Annual Meeting of the American Political Science Association, Philadelphia (September 2006), p. 62.

(36) مصطفى الفقي، «المال السياسي والانتخابات البرلمانية،» العربية نت (18 أيلول/سبتمبر 2015)، <http://www. alarabiya.net/ar/politics/2015/09/18>.

لعضوية مختلف المجالس النيابية، أو اختيار المرشحين لعضوية اللجنة المركزية للحزب نفسه، أو لعضوية المجالس البلدية (خصوصًا في اختيار رئيس القائمة الذي سيكون رئيسًا للبلدية)، أنه يتمّ اللجوء إلى ما يسمّى «الضِّيفَة»، وهي لقاء على طعام (زَرْدَة لكنها غير مفتوحة للجميع) أو شاي يجمع أعيان المنطقة ونافذيها وكل صاحب مكانة وشحنة اعتبارية ودَيْن اجتماعي إزاء السلطة، لإعلان الولاء لمرشح انتخابي دون غيره. وتعبيرًا عن هذا الولاء، يقوم الحاضرون خلال الضّيفة بتلاوة الفاتحة إعلانًا لالتزامهم ضمان أصواتهم للمترشّح الحاضر، بل حتى أصوات الأشخاص الموالين لهم أيضًا، من أقاربهم وزبائنهم وأتباعهم، استنادًا إلى شرف الكلمة؛ إذ تغدو الضِّيفة على هذه الهيئة مؤسسة جماعية توظِّف سِلْعَتَاها المادية والرمزية في اللعبة الانتخابية، من خلال إنتاج التعزيب نمطًا علائقيًا يهدف إلى توفير مالكي التأثير والمكانة الاجتماعية الحماية والمساعدة لطالبيها.

تتأكد وجاهة ما ذهبنا إليه من تأويل في هذا السياق حينما نتمعّن في التوزيع الوارد في الشكل البياني المتعلق بجرد ما يوزّع في أثناء الاجتماع على الأحزاب الخمسة الحاصلة على النسب الأكبر من المقاعد في المجلس (نداء تونس والنهضة والجبهة الشعبية والاتحاد الوطني الحرّ وآفاق تونس)، فالقاسم المشترك بين هذه الأحزاب كلها هو أنها بمقدار ما توزِّع خلال الاجتماعات من مضامين ذات بُعد برنامجي (منشورات وكتب دعاية وشعارات وأقلام وحاملة وثائق...)[37]، فإنها توزّع الأعطيات ذات الطابع السلعي البحت (الماء والمشروبات والأطعمة، مع إمكان إضافة ما يعدّ «آخَر» بوصفه غير محدّد). فمثلًا بالنسبة إلى نداء تونس، وزّع 12.9 في المئة من الصنف الأوّل، و 12.4 في المئة من الصنف السلعي، وكذلك فَعَلَ حزب آفاق تونس، حين وزّع 7.3 في المئة من السلعة نفسها. أمّا ما يندرج ضمن التبادل البرنامجي، فلم يتجاوز لدى هذا الحزب 8.3 في المئة. وتأكيدًا لهذا النزوع نحو تضخيم حجم المضامين السلعية، وبتحديد أكبر المضامين غير البرامجية، تبين التقارير الصحافية، كما تقارير الهيئات الرقابية، حضور المال السياسي الموجّه لتقديم الهدايا والأعطيات حضورًا يتجاوز ما هو مخصص لذلك

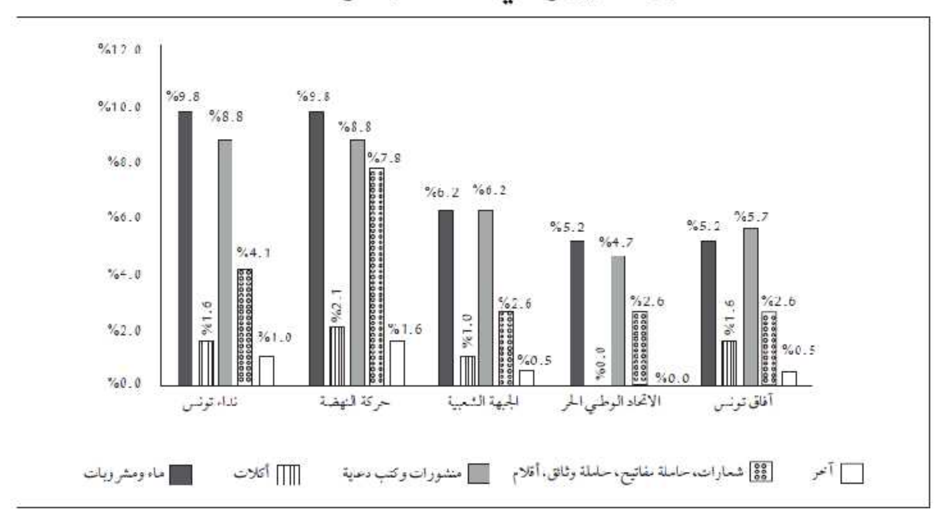
---

(37) لا مراء أن المضامين البرامجية لا تقتصر على هذه المكونات، بل إن هذه الأخيرة ليست إلا تعبيرات أولية. أما المضامين البرامجية فتتجلى من دون شك في البرامج الانتخابية للمترشحين و/أو أحزابهم التي يحاول كل طرف التعريف بها داخل القواعد الانتخابية.

من الناحية القانونية؛ فورد مثلًا أنه خلال الانتخابات التشريعية الأولى، كان حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات قد قدّم في سبيل التأثير في اختيارات الناخبين هدايا وأعطيات تجاوزت قيمتها 55 ألف دينار، أي 11 في المئة من مجمل مصاريف حملته الانتخابية آنذاك، وهذا يتعارض مع مقتضيات الفصل 40 من قرار هيئة الانتخابات بتاريخ 3 أيلول/سبتمبر 2011، المتمثلة في ألّا تتجاوز النسبة المخصصة للهدايا والأعطيات 5 في المئة من مجمل النفقات[38]. فهل ينفق كلّ حزب على ما هو برنامجي بمقدار ما ينفق على ما هو غير برنامجي؟ وهل قاعدة التواصل لدى الأحزاب تلامس العقل والحسّ الجمالي بمقدار ما تلامس «البطن» والغريزة؟ ففي أذهان كثير من المقترعين أن مناسبة الاقتراع هي مناسبة للأكل، وأنها «اللحظة التي تستطيع فيها أن تأكل، خصوصًا أنك بعد الاقتراع لن يبقى لك ما تحققه، لذلك يجب أن نبلّ الرّيق أولًا» على حدّ تعبير أحد المقترعين، ولو اقتضى ذلك الظهور بمظهر «الحرباء الديمقراطية».

الشكل (2-1)

جرد ما يوزع في أثناء الاجتماع



المصدر: نتائج البحث الميداني في شأن التعبئة السياسية في انتخابات 2014 (منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية).

(38) تقرير صحافي، «هل يقضي «المال الفاسد» على شفافية الانتخابات في تونس؟،» **جمهورية** (جريدة إلكترونية)، 2014/7/23، <http://bit.ly/1Ns5srn>.

يتوسّع حقل التبادل ليشمل تقديم الخدمات من المرشحين لفائدة المصوّتين، إذ يتأكد أن هناك ميزانًا للمبادلات يستحضر فيه الزبائن تكلفة حصولهم على الخدمات التي يوفرها لهم المعزّب. إن كلّ تغيير موضوعي في ميزان المبادلات يمكن أن يؤدّي إلى تغيير في مدى شرعية علاقة التبادل، كما يؤكد كلّ من جيمس سكوت وبينيدكت كيركفلي، ويضيفان: «بالنسبة إلى الزبون، فإن العنصر المعتمَد في تقويم هذا الميزان التبادلي هو نسبة الخدمات التي يحصل عليها في مقابل نسبة الخدمات التي يسديها، إذ كلما كانت قيمة ما يحصل عليه من معزّبه أكبر مقارنة بتكلفة ما يسديه في إطار عملية التبادل، ارتفعت حظوظ أن تبدو العلاقة شرعية»[39]، بما يعني في الحصيلة أن طبيعة الخدمات وعددها ليسا ما يمكن أن يتغير فحسب، بل أيضًا تكلفتهما وقيمتهما.

في الاتجاه نفسه يتساءل الباحث ميدارد عن المتغيرات المحدّدة لعملية التبادل بين الطرفين، التي من بينها أساسًا متغير طبيعة السلع أو الموارد المتبادلة بوصفها أحد أسس العلاقة الزبائنية. وبيّن الباحث في هذا الصدد أن الموارد المتبادلة يمكن أن تكون على درجة واسعة من التنوّع: اقتصادية، سياسية، دينية، سيكولوجية، عسكرية، قضائية، إدارية، تربوية... فكل مكونات الحياة معنية بعملية التبادل، حتى تلك المكوّنات الفرعية[40]، بما في ذلك حتى مساعدة بسيطة لطالبها مباشرة أو عبر الوساطة، من مثل خدمات الرعاية الطبية أو تعليم الأبناء أو الحصول على شغل لطالبه أو حلّ نزاعات أو تدخّل لدى إحدى مؤسسات الدولة (محاكم مثلًا) أو الانتفاع بخدمات مباشرة أو امتيازات عينية (أدوات مدرسية، خروف العيد، خلاص ديون لدى عطار أو بائع خضار أو تعويض أجور النقل...)، وهو ما يمكن أن نستجلي بعض تجسيداته من الجدول التالي الذي يلخص نتائج الإجابة عن السؤال «هل ساعدك المرشّح أنت أو صديقك أو أحد أفراد عائلتك في تحقيق مصلحة أو حلّ مشكلة ما؟»:

(39) James C. Scott and Benedict J. Kerkvliet, «How Traditional Rural Patrons Lose their Legitimacy: With Special Reference to South East Asia,» Comparative Studies in Society and History, vol. 15, no. 4 (1973), p. 14.

(40) Médard, p. 117.

	العدد	النسبة المئوية
نعم	91	6.4
لا	1278	89.5
رفض الإجابة	26	1.8
المجموع	1395	97.7

المصدر: المصدر نفسه.

فإذا واصلنا التماشي مع اعتبار رفض الإجابة إقرارًا ضمنيًا، ولو نسبيًا، بحصول عملية التلقي، فإنه سيكون لدينا ما مجموعه 117 مستجيبًا (91 بنعم + 26 رفض الإجابة) تلقّوا مساعدة من المرشحين بشكل مباشر أو غير مباشر، بما نسبته 8.2 في المئة. وتأكيدًا للنتيجة ذاتها، تبين نتائج السؤال المتعلّق بالحصول على «بَدَل نَقْل» التوجّه نفسه، خصوصًا إذا ما واصلنا إدراج رافضي الإجابة في خانة المقرّين ضمنيًا بوجود الظاهرة.

هل دفعت أجور التنقل بمفردك أم تم تعويضك على ذلك؟	دفعت أجور التنقل بمفردي	تم تعويضي	أرفض الإجابة
	87.80	7.10	5.10

أقرّ 12.2 في المئة من المستجيبين بأنهم حصلوا على تعويض بدل النقل عند تنقلهم لحضور الاجتماع الانتخابي للمترشح. ولا أحد يستطيع أن ينفي إعطاء تعويض بدل نقل عند الخروج يوم الاقتراع. وحينما سئل المستجيبون عن مجالات تلقّي المساعدة لمعرفة طبيعتها، ولو إجمالًا، جاءت المجالات مرتّبة بدءًا من حلّ النزاعات إلى الرعاية الطبية، وتعليم الأبناء والحصول على شغل.

في السياق ذاته، حينما انتقل السؤال من الحديث عن الخدمات الخاصة إلى الحديث عن الخدمات العامة: «هل تظن أنه إذا فاز أحد من منطقتك سيكون بوسعه تقديم الخدمات إلى دائرتك (مستشفيات، مدارس، تحسين الطرق...)؟»:

هل تظن أنه إذا فاز أحد من منطقتك سيكون بوسعه تقديم الخدمات إلى دائرتك (مستشفيات، مدارس، تحسين الطرق...)؟	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة
	60.00	12.70	26.20	1.10

يبدو أن 60 في المئة من المستجيبين يقرّون بإمكان تقديم المرشح، في حال نجاحه، الخدمات المنتظرة داخل المجال العام (الدائرة الانتخابية). لكن ما يلفت في هذا الصدد هو أن نسبة الذين كانت إجابتهم «لا أعرف» أو «رفض الإجابة» تصل مجمّعة إلى 27.3 في المئة، بما هي إجابة قابلة لأن تسمح بالقول إن تمثّل المستجيبين لمدى قدرة المرشح على تحقيق انتظارات المقترعين ومدى ثقتهم في ذلك تبقى محلّ شكّ غير معلَن، وكذلك حينما طرح الباحثون على المقترعين السؤال عن مدى اعتبارهم مجرد زيارة المرشحين للمنطقة كافية كي يدلي الناخب بصوته للمترشح، اعتبر 692 مستجوَبًا أن مجرد الزيارة غير كافية.

	العدد	النسبة المئوية
نعم	481	33.7
لا	692	48.5
لا أعرف	216	15.1
رفض الإجابة	19	1.3
المجموع	1408	98.6

المصدر: المصدر نفسه.

هو ما يحتمل انتظارات أخرى من الزيارة يمكن أن تراوح بين المصلحة العامة في مستواها المحلي أو الجهوي أو الوطني، والمصلحة الشخصية البحت، بمعنى أنه إذا كانت الإجابة بـ «لا» فإن نصف أفراد العينة (أو أقل قليلًا) مدعوّ إلى الإجابة عن السؤال الافتراضي التالي الذي لم تتضمّنه استمارة الاستبيان: إذا كانت إجابتك بـ «لا»، فما هي الانتظارات الضمنية لما بعد زيارة المرشح؟ ولا يمكن للإجابة إلا أن تكون من قبيل المسكوت عنه الذي لا يمكن التصريح به

علنًا. هذه الانتظارات تَرِدُ بوضوح في ترتيب المستجوَبين للأولويات من خلال إجابتهم عن سؤال ما هي الدوافع الرئيسة لدعمك القائمة الانتخابية؟

ما هي الدوافع الرئيسة لدعمك القائمة الانتخابية؟	
الدين	5.90
الهوية	6.30
الاقتصاد والاستثمار	25.00
التشغيل	26.10
الأمن والاستقرار	21.40
مقاومة الفساد	13.40
آخر	2.00

استأثر التشغيل بـ 26.1 في المئة، يليه الاقتصاد والاستثمار بـ 25 في المئة، ثم الأمن والاستقرار بـ 21.4 في المئة، ثم مقاومة الفساد بـ 13.4 في المئة. أمّا مسألتا الهوية والدين، فلم تحظيا معًا إلا بـ 12.2 في المئة. إنها انتظارات أقرب إلى الآنية، وحتى الاستعجالية ذات الطابع العملي إزاء متطلبات حينية (التشغيل والاستثمار والأمن) ضمن سياق اقتصادي واجتماعي يعيش أزمات هيكلية متراكمة. هذه الأزمات ستتواصل إلى أن يعرِّيها فعل ثوري يبدو في الظاهر مفاجئًا لكنه في حقيقته إفراز طبيعي لمسار من الأزمات كادت تكون دورية على امتداد نصف قرن من البناء الوطني عجزت فيه حلول ترقيعية عن تحقيق التجاوز، وهو عجز يرجع أيضًا إلى ثقافة سياسية وأشكال من التسيّس هدّامة، أي مفرغة من طاقتها الفاعلة، كما وصفها كامو[41]. ويتجلّى ما ذهبنا في تأويله بوضوح أكبر حينما نقيم علاقة تقاطعية تفسيرية بين هذه النتائج ومتغير الانتماء السوسيو- مهني للمستجوبين.

(41) Michel Camau, ««Tarajji ya dawla» ou «la force de l'espérance», Propos sur le désengagement de l'État en Tunisie,» Bulletin du CEDEJ, no. 23 (1988), pp. 81-108.

الجدول (2-1)

الدوافع الرئيسة لدعم قائمة انتخابية

ما هي الدوافع الرئيسة لدعم قائمة انتخابية ما؟								
		الدين		الاقتصاد		الأمن		آخر
يبحث عن عمل	العدد	62	67	242	309	183	97	8
	النسبة	29.5	29.8	27.3	33.3	24.2	20.3	11.0
ربة بيت	العدد	22	13	101	93	97	48	10
	النسبة	10.5	5.8	11.4	10.0	12.8	10.0	13.7
بائع متجول	العدد	4	4	14	25	17	9	1
	النسبة	1.9	1.8	1.6	2.7	2.2	1.9	1.4
عامل في القطاع العام	العدد	0	0	1	1	1	1	0
	النسبة	0.0	0.0	1.	1.	1.	2.	0.0
عامل في القطاع الخاص	العدد	21	21	66	64	61	37	5
	النسبة	10.0	9.3	7.4	6.9	8.1	7.7	6.8
إطار متوسط في القطاع العام	العدد	10	11	33	29	33	22	2
	النسبة	4.8	4.9	3.7	3.1	4.4	4.6	2.7
إطار متوسط في القطاع الخاص	العدد	9	9	29	31	25	31	4
	النسبة	4.3	4.0	3.3	3.3	3.3	6.5	5.5
إطار عال في القطاع العام	العدد	8	17	59	43	47	36	4
	النسبة	3.8	7.6	6.6	4.6	6.2	7.5	5.5
إطار عال في القطاع الخاص	العدد	3	7	19	18	13	15	7
	النسبة	1.4	3.1	2.1	1.9	1.7	3.1	9.6
طالب	العدد	31	38	148	159	123	90	18
	النسبة	14.8	16.9	16.7	17.1	16.2	18.8	24.7

يتبع

تابع

مهنة حرة	**العدد**	27	25	121	112	99	59	11
	النسبة	12.9	11.1	13.6	12.1	13.1	12.3	15.1
متقاعد	**العدد**	13	13	55	44	58	34	3
	النسبة	6.2	5.8	6.2	4.7	7.7	7.1	4.1
		210	225	888	928	757	479	73

ماهي الدوافع الرئيسة لدعمك قائمة انتخابية؟									
			الدين		الاقتصاد		الأمن	مقاومة الفساد	آخر
العمر	**35-18**		114	113	495	579	413	258	38
	50-36		71	79	272	246	227	150	24
	65-51		27	31	121	110	117	70	11
	60 سنة فأكثر		0	0	13	9	13	10	0
	المجموع		212	223	901	944	770	488	73

المصدر: نتائج البحث الميداني في شأن التعبئة السياسية في انتخابات 2014 (منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية).

ظهر في الجدول أن رهان التشغيل كانتظار استعجالي استأثر، أو كاد، بالنسب الأكبر، على الرغم من اختلاف مهن المستجوَبين، من دون أن يقتصر على فئة طالبي الشغل مثلًا أو فئة أصحاب المهن الهشّة. وحتى ربّات البيوت والطلاب تشغلهم جميعًا هواجس التشغيل والأمن والاستثمار بوصفها قواسم مشتركة، وذلك بنسب مئوية متقاربة في مجملها.

هناك دافع لدعم القائمة الانتخابية احتلّ موقعًا وسطًا في ترتيب المستجوَبين هو دافع مقاومة الفساد (احتل المرتبة الرابعة) بنسبة مئوية بلغت 13.4 في المئة، وهذه مَرْتبة تبدو منطقية في أولويات الناخب التونسي اعتبارًا لطبيعة التحولات غير الراديكالية التي يشهدها المجتمع التونسي منذ عام 2011 ولنسقها. لكن ما يثير في إجابات المستجوَبين في شأن أولوية مقاومة الفساد، هو الاتجاه إلى التزايد العكسي بالنظر إلى متغير الفئة العمرية؛ إذ كلما انتقلنا من فئة عمرية إلى

أخرى تليها وتتقدم عليها سنًّا، انخفض عدد المهتمّين بأولوية مقاومة الفساد. فمن بين 488 حالة اهتمت لمقاومة الفساد، نجد 258 حالة تنتمي إلى الفئة العمرية الأصغر [18-35]، وهكذا تباعًا، إذ لا يهتم بهذه الأولوية إلا 10 حالات من المنتمين إلى الفئة الأكبر [60 سنة فما فوق]. فهل هو وعي الشباب بأن المحاسبة والتغيير والثورة يجب أن تطاول الممارسات والسلوك (بما في ذلك شفافية الممارسة الانتخابية ولا زبائنيتها) على المدى البعيد أكثر ممّا تُعْنَى بالمؤسسات والاستثمارات المباشرة، أم أنه يأس الفئة الأكبر سنًّا من إمكان إرساء أنموذج لثقافة سياسية بديلة، وذلك تحت تأثير ما مرّ عليها من تجارب فاشلة في ممارسة انتخابات نزيهة وشفافة؟ ثم إنه إذا جمعنا جملة التكرارات الواردة في أجوبة المستجوبين، فإننا سنجد عددها 3611 تكرارًا[42]، إلا أن نصيب مقاومة الفساد لم ينل أكثر من 488 تكرارًا، أي إنه لم يركز عليه إلا هذا العدد من المستجوَبين، وربّما تكون أصواتهم في مراتب تالية.

إن نسبية المؤشرات الواردة بنتائج البحث، ومهما تكن درجة تمثيليتها لنمط الممارسة الانتخابية خلال تجربة تونس لما بعد 14 كانون الثاني/يناير 2011، تبقى ذات دلالة سوسيولوجية، من حيث إنها تحاول أن تنقل جانبًا من الضمني والمسكوت عنه في العملية الانتخابية كونها عملية تبادلية غير متكافئة تعمل ضمن إطار غالبًا ما يكون مُشبّكًا (من الشبكة)، بمعنى أن الوساطات فيه حاضرة بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى أيضًا؛ فطلب الأصوات يجهر به المرشح في خطاباته وبياناته الانتخابية ضمن الأطر العلنية والرسمية، بالاستناد إلى وعود شرعية وقانونية تتحقق من خلالها المصلحة العامة، لكن هذه الطريقة في الطلب غالبًا ما تُدعم بطلب للأصوات إمّا باعتماد الوساطات ضمن إطار شبكي يمكن أن يتمثل في المبعوث الخاص لممثل المرشح لدى المنطقة المستهدفة الذي يعوّل عمومًا على رأس المال الثقافي والرمزي للمترشح لاستثماره في الإقناع، كأن يحدّثهم عن صفاته الشخصية ومناقبه وخصاله ومستواه التعليمي والمناصب التي احتلها سابقًا، أو عمّا يمكن أن يحققه لهم بوصفهم مجتمعًا محليًا أو أشخاصًا

(42) على اعتبار أن المستجوَب الواحد يمكن أن يختار أكثر من أولوية (مثلًا التشغيل ثم الاقتصاد ثم مقاومة الفساد).

من مصالح فردية أو جماعية، بوصفها كلها سلعًا قابلة للتسويق وتحقيق المقابل مع الربح.

إلا أنه عادة ما لا تتوقف مهمة هذا الوسيط التفاوضية في ذلك، بل إنه يعمد إلى ما يسمّى الاتصال المباشر بكثير من المقترعين فرادى، عبر الإبلاغ «من الفم إلى الأذن» لعرض خدمات هي أقرب إلى أن تكون شخصية؛ فعندما سئل مستجوَبونا عن الذي عَرض عليهم الأعطية المالية، هل هو رئيس القائمة مباشرة أو مَن يمثله، أكد 20 مستجوَبًا من ضمن 27 أن الوسيط هو مَن عَرض عليهم الأعطية، بما يدعم القول إن العمليات التبادلية على أساس زبائني إنما تتمّ ضمن شبكات علائقية يتبادل فيها الفاعلون الأدوار والمواقع تبعًا لمقتضيات اللعبة، إذ الوسيط في علاقته بالمقترع إنما هو معزّب بالنسبة إليه (المقترع)، لكن هذا الوسيط هو في الآن ذاته زبون بالنسبة إلى المرشح، يوفر له خدمة المساندة وتعبئة الأصوات في مقابل توفير حظوظ الصعود وضمان انتظارات يتفقان عليها مسبقًا، ويجمعهما في ذلك ميثاق أخلاقي معنوي يلتزم فيه كلّ طرف ما عليه تجاه الآخر.

هذه القاعدة في التبادل من أجل التعبئة داخل اللعبة الانتخابية ليست مطلقة، بل لا بدّ من تنسيبها، على اعتبار أن أساس الرابط الذي يشدّ الطرفين لا يتجلى في أعطيات مادية ضمن علاقة تبادلية من النمط الزبائني فحسب، بل إن نسبة من عمليات التعبئة المذكورة يكون أساسها ولاء بالنظر إلى الانتماء الحزبي أو الجمعياتي. في هذا الإطار، ينتبه الباحث عبد الوهاب بن حفيظ إلى الدور الحاسم الذي قامت به الشبكات عمومًا والشبكة الحزبية القديمة منها خصوصًا، التي مدارها وخيطها الناظم فئة «العُمَد» القدامى[43] إلى جانب الوجهاء المحليين في توجيه اللعبة الانتخابية عن قرب، خصوصًا داخل المناطق ذات الطابع الرّيفي الغالب، إلى جانب ما تتميز به الطبقة الوسطى من نزوع يَسيرٍ إلى قبول لعبة الاستزلام[44].

---

(43) العمدة: هو ممثل السلطة المركزية على مستوى العمادات في التقسيم الإداري التونسي (كان يسمّى «الشيخ» ويقابله في المشرق العربي «المختار»). وهو شخصيّة تجمع بين الوجاهة التقليدية والنفوذ السياسي الحزبي والاجتماعي والحضور والتواصل والقدرة على التأثير في منظوريه من خلال الاتصال المباشر بهم، ومن ثم التأثير في اختياراتهم الانتخابية وتوجيهها، لذلك عوّلت عليه السلطة الحاكمة في هذا الصّدد.

(44) عبد الوهاب بن حفيظ: «محدّدات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعيّة 2014: =

أثبتت نتائج البحث بالعينة، من خلال الجدول اللاحق المتعلق بأسس الولاء للمترشح، أن المستجوَبين يتمثلون العلاقة التي تجمعهم بالمرشحين على أنها قائمة على الولاء، لكن ما أسس هذا الولاء؟ تبين الأجوبة عن السؤال أي العبارات التالية تصف علاقتك بالمرشح؟

أسس ولاء المرشحين

أي العبارات التالية تصف علاقتك بالمُرَشَّح؟ المُرَشَّح هو/المُرَشَّحة هي:	
مُرَشَّح الحزب السياسي الذي أنا عضو فيه	24.30
مُرَشَّح الحزب السياسي الذي أفضله، ولكنني لَستُ عضوًا فيه	25.50
صديق	2.30
أحد أفراد جهتي (قبيلتي، قريتي، عشيرتي)	0.00
أحدأفراد أسرتي (عائلتي)	3.00
صديق لعائلتي	2.50
أقارب أحد أصدقائي	1.90
رئيسي في العمل	50.00
عامل/موظف عندي	0.10
مالك العقار/البناء الذي أسْكن فيه	0.10
زميل أو شريك عمل	0.40
جار	1.70
لا علاقة لي به	37.70

المصدر: المصدر نفسه.

إنه ولاء يمكن تصنيفه إلى صنفين كبيرين؛ صنف مؤسسي وآخر لامؤسسي،

= تقييم حالة،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (تشرين الثاني/نوفمبر 2014)، ص 6-7، <http://www.dohainstitute.org/release/1c14d56e-deb3-4d24-b744-e2bcf491331b>، و«هناك من يدفع دون أن يشعر إلى حرب أهلية: مقابلة صحافية،» **الشروق** (تونس)، 2014/12/1.

ونعني بالأول الولاء على أساس الانتماء الحزبي المشترك بين الطرفين بكل ما يقترن به من انضباط حزبي واقتناعات فكرية وأيديولوجية. أمّا الثاني، فهو القائم على أساس لاعقلاني، من عاطفة ودم وقرابة وجوار وصداقة. وتأكيدًا لهذا النزوع اللاعقلاني في علاقة المقترع بالمرشح، تكشف لنا الأجوبة عن السؤال المتعلق بمبرّر حضور الاجتماع في إطار الحملة الانتخابية، عن أن النسبة الأكبر من الحاضرين يتمثلون علاقتهم بالمرشح في بُعدها الشخصي والعلائقي، لتوفير الدعم لشخص المرشح لا لبرنامجه أو فكرته. فـ 54.5 في المئة (هذا مع إمكان إدراج الذين برّروا حضورهم بمصاحبة أحد الأقارب ونسبتهم 4.1 في المئة، والذين برّروا حضورهم بالرغبة في أن يعرف الحاضرون أن المستجوب يساند المرشح ونسبتهم 10.9 في المئة) برّروا حضورهم بداعي توفير المساندة والتعبير عن الولاء لشخص المرشح. في المقابل، فإن نسبة الحاضرين على أساس دعم برنامج انتخابي لم تتجاوز 28.9 في المئة.

إذا ما حاولنا إعادة تبويب الإجابات الواردة في جدول السؤال المذكور، نحصل على ما يلي:

علاقات مؤسّسية 49	ولاء حزبي	24	49
	تعاطف حزبي	25	
علاقات غير مؤسّسية 11.6	صداقة (صديق أو صديق العائلة)	2.5 + 2.2	4.7
	قرابة (قريب للمستجوب أو لأحد معارفه)	1.9 + 3	4.9
	السكن (الجوار أو ملك العقار)	0.1 + 1.7	1.8
	ولاء مهني (عامل/موظف أو شراكة)	0.1 + 0.1	0.2

المصدر: نتائج البحث الميداني مع إعادة التوزيع لصاحب الدراسة.

لكن أهم ما يلفت في الإجابات الواردة هو ما يتعلق بالعبارات التي تصف علاقة المقترِع بالمرشح، بما في ذلك احتمال أن يكون أحد أفراد جهته (قبيلة، قرية أو عشيرة)، إذ كانت النسبة صفرًا. فهل هو الانتفاء المطلق للروح القبلية أو العشائرية في تمثلات المستجوَبين أم هو الخوف والهروب من كل ما يمكن أن

تحيل إليه عبارات القبيلة والعشيرة من معان هي أقرب إلى الرفض؟ يبقى السؤال مطروحًا وتبقى الاحتمالات مفتوحة.

يتأكد حضور البُعد العائلي في عملية التبادل من خلال إقرار 250 مستجوَبًا بأنه سبق أن التقى بالمرشح في إطار سهرة عائلية، و88 التقوا بالمرشح في إطار مناسبة رياضية أو فنية أو دينية، فكأننا بالمرشح يتقدّم إلى اللعبة الانتخابية وهو متزوّد برصيدٍ تراكم حتى غدا قابلًا للاستثمار، حيث يسمح له بأن يحقق الاعتراف الاجتماعي بأنه - مثلًا - من أنصار الزوايا الدينية والطرائق الصوفية، أو أنه من أنصار كرة القدم أو الرياضة عمومًا، أو من أنصار الفنون والآداب ... إلخ، فانشدّت إليه الفئة/الفئات المعنية حتى كان ذلك مدعاة، على المدى المنظور، لأن تحترمه الأجيال الصاعدة. إنه حين يتقدّم للانتخابات يكون ميزان مبادلاته إيجابيًا بالنظر إلى الهِبات التي قام بتوزيعها على المدارس وأندية كرة القدم خصوصًا والزوايا والجمعيات الثقافية، وهي هبات تفترض، تبعًا لمنطق المبادلة، إلزامًا اجتماعيًا بهبات مقابلة[45]، ولا شك في أن الهبة المقابلة بما هي سلعة مقابلة، لا يمكن أن تتجلى إلا يوم الاقتراع، في شكل بطاقات انتخابية وأصوات مُودَعَة. إنه اقتضاء معنوي وأخلاقي يضفي «الشرعية» (وليس القانونية في جميع الأحوال) على عملية المبادلة، خصوصًا إذا كانت مدعومة باقتضاءات دموية وقرابية.

هل لديك اطلاع على البرنامج المكتوب للمترشح؟	قرأت له بعض الأشياء	قرأت البرنامج كله	لا معرفة لي بالبرنامج	ليس له برنامج مكتوب	البرنامج لا يهمني	رفض الإجابة
	32.10	38.80	25.00	0.00	3.40	0.70

إنها علاقات الدّم والقرابة بما هي نمط علائقي غير مؤسسي يتأكد من

(45) تمامًا كما بيّنها مارسيل موس في دراسته المعروفة عن الهِبَة من حيث إلزامية العطاء وإلزامية الردّ. انظر: Marcel Mauss, «Essai sur le don: Forme et raison de l'échange dans les sociétés primitives,» dans: Marcel Mauss et Claude Lévi-Strauss, Sociologie et Anthropologie, Collection Quadrige (Paris: Presses Universitaires de France, 1973), pp. 149-279, et Maurice Godelier, L'Énigme du don (Paris: Fayard, 1996), p. 315.

خلال المقارنة بين نسب الموالين والمقترعين للمترشح على أساس برامجي في مقابل نسب المُوالين والمقترعين على أساس لابرامجي؛ فانطلاقًا من سؤال «هل لديك اطلاع على البرنامج المكتوب للمترشح؟» يجوز، في رأينا، الذهاب إلى القول - مع بعض التنسيب طبعًا - إلى أن النسبة الأكبر لا توالي المرشح على أساس برنامجي، بل هو ولاء من منطلق لابرنامجي. صحيح أن 38.8 في المئة من المستجوَبين اطلعوا على البرنامج المكتوب للمترشح، لكن باقي النسبة المئوية قابلة لأن تؤوّل على أنها من قبيل عدم الاطلاع على البرنامج الانتخابي أو عدم الاهتمام به أو عدم المعرفة به أصلًا أو غيابه.

تتدعّم هذه التوجهات اللابرنامجية من خلال الاستناد إلى متغير النوع في تحديد الاختيارات الانتخابية. إن المتمعّن في نتائج الانتخابات خلال المرحلة الجديدة أي البروز المتزايد لحضور المرأة على الحلبة الانتخابية فاعلًا مؤثرًا، يحاول الاستفادة من مسار إرساء الخيار الديمقراطي (الدمقرطة) وإضفاء اللامركزية (اللامركزة) على النظام الإداري عمومًا. ما يهمنا هنا هو أن نمط ممارسة الحكم لم يتغير في ما يتعلق بالعلاقات الزبائنية والسمسرة، فالذي جرى هو أن جماعات جديدة ولَجَت عالم الشبكات الزبائنية في سياق يرى فيه كثير من الناس أن أفضل بديل يتمثل في البحث عن الحماية وتحقيق الخدمات لدى معزِّب ضمن وضعية اقتصادية وسياسية غير مستقرّة وصعبة. وساهم النظام الانتخابي في تسهيل إدماج المرأة داخل السيرورة السياسية، لكن ذلك لم يدفع بالمرأة إلى القطع مع نمط الممارسات الزبائنية، فالمرأة اندمجت في الخيار الزبائني إمّا معزّبةً وإمّا سمسارة وإمّا زبونة؛ إذ بالعودة إلى نتائج الانتخابات، سواء التشريعية أم الرئاسية - وتهمنا الأولى هنا - نتبين أن النسبة الإجمالية لمشاركة المرأة في عملية الاقتراع للانتخابات التشريعية في عام 2014 وصلت على المستوى الوطني إلى 50.5 في المئة في مقابل 49.5 في المئة من المشاركة الذكورية، وذلك ضمن جسم اقتراعي تصل نسبته في المشاركة إلى 69 في المئة من عدد المؤهلين للمشاركة. والأهم هنا أنه حينما نتمعّن في النتائج التفصيلية لنسب المشاركة على المستويَيْن الجهوي والمحلي، وحتى على مستوى مراكز الاقتراع كما نشرتها

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على موقعها الرسمي[46] تشدّ انتباهنا ملاحظة مهمة مرتبطة تفسيريًا بمتغير سوسيولوجي يتمثل في أن الارتفاع والانخفاض في نسب المشاركة هذه، أكان على مستوى الولايات أم على مستوى مراكز الاقتراع، يتغيران مع تغير درجة تحضّر المنتمين إلى مركز الاقتراع. فإذا كان المعدل العام لنسبة مشاركة المرأة أعلى من نسبة مشاركة الرجل على المستوى الوطني (كما ذكرنا سابقًا)، فإن هذا الفارق يبدو أكثر جلاءً في مراكز الاقتراع المنتمية إلى المدن الكبرى، خصوصًا المدن الساحلية. أمّا مراكز الاقتراع المنتمية إلى مجالات ريفية أو إلى الولايات الداخلية، فإن الفارق بين النسبتين إمّا غير ذي دلالة إحصائية وإمّا أن نسبة المشاركة الرجالية أعلى. لنأخذ مثلًا على مستوى الولايات نتائج ولاية القصرين أو ولاية تطاوين، فالفارق هنا يبدو واضحًا لمصلحة المشاركة الرجالية. كذا الشأن على مستوى مراكز الاقتراع، ومن ذلك - على سبيل المثال - مركز خنقة الجازية في القصرين، حيث تتقابل نسبة 19.23 في المئة للمشاركة النسائية مع 80.77 في المئة للمشاركة الرجالية، وبمركز الكامور بتطاوين، إذ تتقابل نسبة 20.45 في المئة للنساء في مقابل 79.55 في المئة للرجال.

تهمنا في هذه القراءة المقارنة باعتماد متغير النوع الاجتماعي، وهو البحث عن شرعنة لعملية إسقاط هذه النتائج على سلوك زبائنية ممكنة للمرأة خلال مشاركتها الواسعة في عملية الاقتراع؛ فهي لا شك سترتدي ضمن هذه اللعبة بدرجة أو بأخرى عباءة المرأة الزبونة أو المرأة السمسارة أو المرأة المعزّبة، وتؤدي - على ركح المسرحية الانتخابية - الدور بعمق وبكل مقتضياته، بشكل ظاهر أحيانًا قليلة وخفي في معظم الأحيان المتبقية.

في رأينا أن خطورة الولاء بالاقتراع على أساس لابرامجي تتمثل في كونه نمطًا من الممارسة الانتخابية قادرًا على أن يهيئ الأحوال الموضوعية الكاملة لتحريك الهويات المحلّية والمناطقية، وحتى التضامنيات الاجتماعية و«الباتريمونيالية» ولو في درجاتها الدنيا، التي يُلجَأ إليها في حال بروز بعض بوادر الفشل في تحقيق تعبئة انتخابية كافية. هذا النمط قادر في أي لحظة على الحلول محلّ المشروع

(46) انظر النتائج المذكورة بالرجوع إلى موقع الهيئة على الرابط الإلكتروني، <http://www.isie.tn>.

الوطني الطامح لإرساء منظومة انتخابية شفافة ونزيهة. صحيح أن المشروع الوطني في تونس منذ الاستقلال عمل على القضاء على هذه التقاطعات القرابية والدموية، حتى إن خطابات بورقيبة منذ عام 1956، وحتى قبل ذلك، كثيرًا ما قاومت هذه التقسيمات في تمثلات المواطنين، إلى جانب سعي بورقيبة إلى تهشيم جميع ما يمكن أن يمثل منطلقًا يشرّع تكريسَها في الواقع. نستحضر هنا، على سبيل المثال، كيف قُسّمت مجالات جغرافية في الداخل التونسي بما يوزّع العرش أو القبيلة على ولايتين (الهمامة مثلًا بين ولاية سيدي بوزيد وولاية قفصة والفراشيش بين القصرين وسليانة وغيرها)، من منطلق أن استحضار الولاءات العائلية أو العشائرية، وحتى القبَلية، يتعارض مع الرغبات التحديثية للدولة الجديدة ومؤسساتها، بما في ذلك الممارسة الديمقراطية على مستوى النظام السياسي والقاعدة الشعبية. لكن يبقى التساؤل المطروح منذ أولى تجارب الممارسة الانتخابية لدولة الاستقلال في شأن اعتماد نظام الدوائر، ومدى مساهمته في تكريس التقسيمات المناطقية وتعزيز الولاءات الدموية والعائلية.

خاتمة

على الرغم من نسبية نتائج البحث في دراسة السلوك الانتخابي بما هو سلوك بشري، فإن تجربة الانتخابات التشريعية في تونس عام 2014، وعلى الرغم مما وُصِفت به من نزاهة وشفافية واستجابة في مجملها للمعايير الدولية، تؤكد تسرّب بعض علامات الزبائنية بشكل خفي. وتبقى الديمقراطية، بوصفها سلوكًا فرديًا وجماعيًا، نظامَ حكم «فاسد» يشفع له أن أنظمة الحكم الأخرى أكثر فسادًا. لكن الديمقراطية أيضًا هي المجال الرحب الذي تتنافس داخله أنظمة حكم من أجل بلوغ ممارسة هي أقرب إلى المثالية، ولما يطلق عليه الحكم الرشيد، والذي يقوم على قيم عالمية عدة، منها: التضمينية والمساءلة والشفافية؛ فحتى أعرق تجارب الحكم في الديمقراطية لا تخلو بدرجة أو بأخرى من ممارسات زبائنية تظهر أحيانًا على الرّكح في حينها أو تبقى كامنة في ثنايا كواليس اللعبة الانتخابية تفعل فعلها. ألم يصل الأمر بجاك شيراك مثلًا إلى التقدّم للتحقيق معه في شبهة فساد، نظرًا إلى تعمّده التأثير في نتائج الانتخابات بما اضطره إلى كتابة مقالة في صحيفة

لوموند في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 يدافع فيه عن نفسه من تهمة عدم النزاهة في الانتخابات آنذاك؟ وكذلك حينما أثارت جريدة **إنترناشيونال هيرالد تريبيون** مسألة تمويل الحملة الانتخابية الرّئاسية الأميركية ودور نورمان هسو (N. Hsu) في التأثير في النتائج وأعلنت هيلاري كلينتون في الجريدة نفسها بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر 2007 أنها ستعيد أموال 260 متبرعًا، لا شك في أن كلّ واحد منهم هو من العيار الثقيل.

بينت الدراسة التي أعدّها أليساندرو ناي بين جامعة هارفرد وجامعة سيدني في شباط/فبراير 2015 أن تونس احتلت المرتبة 34 من بين 127 دولة في ما يتعلق بنزاهة الانتخابات التشريعية عام 2014، متقدّمة بذلك على دول عدة، بما فيها الولايات المتحدة الأميركية.

ليست الممارسة الزبائنية في نهاية المطاف إلا إعادة إنتاج ثقافة الرعية وترسيخها باعتبار أن الناخب يتلقى الحسنات والهبات والتميز بالمنافع والخدمات التي لا يدركها عبر القنوات المؤسسية الشرعية، ولو كان ذلك على حساب اقتناعاته واختياراته وفرض إرادته.

بالعودة إلى البداية، نسلّم من جديد بأنه لا ديمقراطية من دون انتخابات نزيهة (بالحدّ من الممارسة الزبائنية) وتعدّدية ورامية إلى المشاركة الواسعة في الشأن العام والتداول السلمي للسلطة، لكن ذلك يبقى رهين اكتساب ثقافة التعدّد والتنوّع والنزاهة والمشاركة والتداول، وكلها قيم اجتماعية تُكتسب عبر مسارات التنشئة الاجتماعية والسياسية بمعناها الواسع، وعبر التراكم خلال حياة الفاعلين اليومية داخل مؤسسات المجتمع المختلفة.

المراجع

1- العربية

بن حفيظ، عبد الوهاب. «محدّدات السلوك الانتخابي في انتخابات تونس التشريعيّة 2014.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة): تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

«التقرير العام حول نتائج مراقبة تمويل الحملة الانتخابية لعضوية مجلس نواب الشعب لسنة 2014.» دائرة المحاسبات، الجمهورية التونسية: حزيران/يونيو 2015.

«التقرير النهائي لمنظمة «عتيد» حول المسار الانتخابي (الملخص والتوصيات): انتخابات 2014.» عتيد: تموز/يوليو 2015.

الحناشي، عبد اللطيف. «انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي: الإطار، المسار والنتائج.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة): آذار/مارس 2012.

عبد الرحيم، حافظ. «آلية الاستزلام - التعزيب مطبقة على الممارسة الانتخابية: الانتخابات التشريعية مقروءة سوسيولوجيًّا.» ورقة قدِّمَت إلى: القضاء والتشريع في تونس البورقيبية والبلاد العربية، أعمال المؤتمر الرابع لمؤسسة التميمي، زغوان، آذار/مارس 2004.

_____. **الزبائنية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعيّة - سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 59)

2- الأجنبية

Balandier, Georges. Le Pouvoir sur scène. Paris: Fayard, 1980.

Banégas, Richard. «La Démocratie «à pas de caméléon», transition et consolidation démocratique au Bénin.» (Thèse de Doctorat, Institut d'études des politiques de Paris, Paris, 1998).

_________. «Marchandisation du vote, Citoyenneté et consolidation démocratique au Bénin.»dans: F. Sawicki et J. L. Briquet. La Politique clientélaire. Paris: Presses Universitaires de France, 1998.

Bates, R. Markets and States in Tropical Africa. Berkeley, CA: University of California Press, 1982.

Baudry, Patrick. «Le non-verbal: Un point de vue sociologique.» Revue Communication et Organisation: no. 18, 2000.

Bayart, Jean-François. L'État en Afrique, la politique du ventre. Paris: FAYARD, 1989.

Blaydes, Lisa. «Who Votes in Authoritarian Elections and Why?: Determinants of voter Ternout in Contemporary Egypt.» Paper Submitted to: Annual Meeting of the American Political Science Association, Philadelphia, September 2006.

Blundo, Giorgio. «Elus Locaux et courtiers en développement, trajectoires politiques, modes de légitimation politiques, stratégies d'alliance.» dans: Thomas Bierschenk [et al.] (orgs.). Courtiers en développement, les villages Africains en quête de projets. Paris: éditions A. P. A. D-Karthala, 2000.

Bonnet, François. «Les Machines politiques aux États-Unis, clientélisme et immigration entre 1870 et 1950.» Politix: 2010.

Bourdieu, Pierre. Raisons pratiques, sur la théorie de l'action. Paris: Seuil, 1994.

Bratton, M. et N. Van de Walle. «Neo-patrimonial Regimes and Political transitions.» World Politics: vol. 46, 1994.

Camau, Michel, Fadhila Amrani et Rafaâ Ben Achour. «Contrôle politique et Régulations Électorales en Tunisie, les élections législatives du 4 novembre 1979.» (Aix-en-Provence, Faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, C.E.R.P, Edisud C.R.E.S.M, 1981).

__________. «Tarajji ya dawla ou la force de l'espérance, Propos sur le désengagement de l'État en Tunisie.» Bulletin du CEDEJ: no. 23, 1988.

Catusse, Myriam et Lamia Zaki. «Gestion communale et clientélisme moral au Maroc: Les politiques du Parti de la justice et du développement.» Critique Internationale: 2009.

Godelier, Maurice. L'Énigme du don. Paris: Fayard, 1996.

Hachemaoui, Mohamed. Clientélisme et patronage dans l'Algérie contemporaine. Paris: Aix-en-Provence, Karthala, IREMAM, 2013.

Legg, Keith. Interpersonal Relationship and Comparative Politics: Political Clientelism in Industrial Society. Florida: University of Florida, 1972.

Lehingue, Patrick. Le Vote. Approche sociologique de l'institution et des comportements électoraux. Paris: La Découverte, 2011. (Grands Repères).

Médard, Jean-François. «Le Clientélisme politique sous la V^{ème} République; Persistance ou renouveau.» dans: Coulon et Médard, Essais sur le clientélisme politique. Bordeaux: I.E.P de l'Université de Bordeaux, 1976.

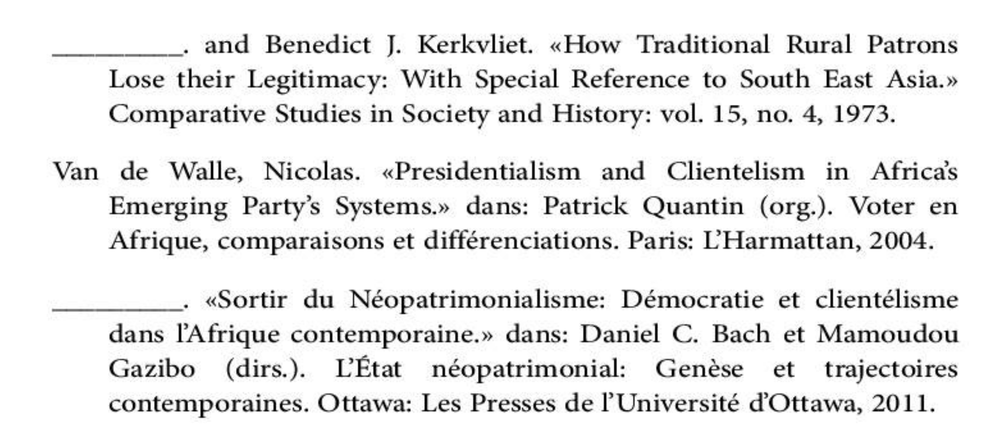
__________. «Le Rapport de clientèle: Du phénomène social à l'analyse politique.» Revue Française de science politique: vol. 26, no. 1, 1976.

Mauss, Marcel. «Essai sur le don: Forme et raison de l'échange dans les sociétés primitives.» dans: Marcel Mauss et Claude Lévi-Strauss. Sociologie et Anthropologie. Paris: Presses Universitaires de France, 1973. (Collection Quadrige)

Norris, Pippa. Electoral Engineering: Voting Rules and Political Bihavior. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004.

Sardan, Olivier De. «L'Économie morale de la corruption en Afrique.» Politique Africaine: no. 63, octobre 1996.

Scott, James C. «Patron-Client Politics Change in Southeast Asia.» The American Political Science Review: vol. 66, no. 1, March 1972.



_________. and Benedict J. Kerkvliet. «How Traditional Rural Patrons Lose their Legitimacy: With Special Reference to South East Asia.» Comparative Studies in Society and History: vol. 15, no. 4, 1973.

Van de Walle, Nicolas. «Presidentialism and Clientelism in Africa's Emerging Party's Systems.» dans: Patrick Quantin (org.). Voter en Afrique, comparaisons et différenciations. Paris: L'Harmattan, 2004.

_________. «Sortir du Néopatrimonialisme: Démocratie et clientélisme dans l'Afrique contemporaine.» dans: Daniel C. Bach et Mamoudou Gazibo (dirs.). L'État néopatrimonial: Genèse et trajectoires contemporaines. Ottawa: Les Presses de l'Université d'Ottawa, 2011.

الفصل الثالث

التعبئة الانتخابية وموقع الولاءات التحتية

عبد اللطيف الحنّاشي

يُعدّ التصويت في الأنظمة الديمقراطية العريقة وسيلة مثلى من وسائل تعبير المواطن عن مُواطنيته وخياراته. ويكون عادة حصيلة نقاشات سياسية عميقة، على افتراض أن المواطنين قادرون على تحليل القضايا والتعبير عن موقف أو قرار سياسي لمصلحة الوطن. غير أن الأمر لا يبدو دائمًا هكذا، خصوصًا بالنسبة إلى الدول التي لم تشهد تجارب ديمقراطية أو تلك التي مارست انتخابات، لكن ممارستها لم تكن نزيهة ولا شفّافة. وربما تكون تجربة تونس أنموذجًا لذلك؛ فعلى الرغم من تعدد الممارسة الانتخابية الرئاسية والبلدية والتشريعية[1]، فهي كانت تفتقد تلك المواصفات، لعدم وجود تعددية حزبية، وكانت حتى إن وُجدت صوريةً ولخدمة النظام السائد، كما أن المواطنين لم يمارسوا حقّهم في التعبير عن إرادتهم واختياراتهم بكلّ حرية[2].

تغير الأمر بعد الثورة؛ إذ أُجريت خلال أعوام ثلاثة انتخابات من دون احتساب الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية: **فالأولى** تعلّقت بانتخابات المجلس التأسيسي، و**الثانية** بانتخاب رئيس الجمهورية، أمّا **الثالثة** فكانت لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي، وذلك تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وكانت تقويمات المراقبين الوطنيين والدوليين وتقديراتهم لتلك الممارسات الثلاث إيجابية؛ إذ وُصفت بأنّها نزيهة وشفّافة...[3]. وعلى الرغم من أن التصويت

---

(1) بعد حصول تونس على استقلالها، جرت 10 انتخابات رئاسية (1959-2014)، و13 انتخابات تشريعية (1959-2014)، و13 انتخابات بلدية (1957-2010)، وانتخابات المجالس التأسيسية مرتين: الأولى في عام 1956، والثانية في عام 2011.

(2) عبد اللطيف الحناشي، «نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية: الحبيب بورقيبة أنموذجًا،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29 (شتاء 2011)، ص 27-46.

(3) عبد اللطيف الحناشي، «الانتخابات التشريعية التونسية: الخصائص والنتائج والدلالات،» **سياسات عربية**، العدد 11 (تشرين الثاني/نوفمبر 2014)، ص 5-15.

سلوك فردي، يتساءل الباحثون عن محددات تصويت المواطنين والبحث عن العوامل التي تؤثّر في ذاك السلوك وتحدد اتجاهاته.

تتعدّد العوامل التي تفسّر هذا السلوك الانتخابي، كالاتجاهات البنائية أو السوسيوثقافية، وتضع الصوت الانتخابي في سياقه الاجتماعي، محاوِلة الكشف عن تأثير بعض المتغيرات في التصويت (مثل: الطبقة الاجتماعية، اللغة، القومية، مستوى التعليم، الانتماءات الطائفية والدينية، الولاءات العشائرية والقبلية... وغيرها)، والاتجاهات الإيكولوجية والاتجاه النفسي والاتجاه الاقتصادي - النفعي[4]، كما تخضع العملية بدورها إلى نماذج تفسيرية عدة تساعد في استخلاص النتائج[5].

لذلك، تبدو العوامل والمتغيرات التي تؤثّر في قرار تصويت الناخب وسلوكه معقّدة ومتشابكة، ومن ذلك طبيعة النظام السياسي والبيئة السائدة، ووجود الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والإطار القانوني للانتخابات، والقوانين الأخرى ذات الصلة بالعملية الانتخابية والأحوال العامة التي تُجرى فيها الانتخابات والانتماء الأيديولوجي والسياسي للناخب[6].

بشكل عام، يتحدد السلوك التصويتي ويتشكّل وفقًا لتلك المحددات والمؤثرات السابقة، وبحسب ما تراكَم من تجربة في هذا الميدان ودرجة التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمعات... أمّا في العالم العربي، وفي ظلّ طبيعة المجتمع وخصوصية تطوره و«حداثة» التجربة الديمقراطية لبعض البلدان، فإن ممارسة التصويت تميل في أفضل الأحوال نحو اتجاهين: يتمثّل الاتجاه **الأول** في المفاضلة بين ابن الجهة أو أفراد العشيرة أو العائلة الواحدة ودرجة القربى داخل

---

(4) «Qui vote pour qui et pourquoi?: Les modèles explicatifs du choix électoral,» Pouvoirs, no. 120 (janvier 2007), pp. 17-27, et «Comment expliquer le comportement électoral?,» Kartable, <https://goo.gl/KqVxcb>.

(5) سمير بارة وسلمى ليمام، «النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر،» **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص (نيسان/أبريل 2011)، ص 190-210.

(6) عبد المؤمن مجذوب، سمير بارة وسلمى ليمام، «السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم/الأنماط والفواعل،» <http://goo.gl/jiq0xs>.

إطار العشيرة أو العائلة أو الجهة، في حين يتأثّر الاتجاه **الثاني** للتصويت بالعوامل الأيديولوجية والسياسية وما يفرضه ذلك من ارتباطات في كثير من الأحيان. وقد تتداخل عناصر الاتجاهين في ما بينها لتوجّه عملية التصويت.

أولًا: الولاءات التحتية[7]

تمثّل مسألة الانتماء البشري انعكاسًا وتجسيدًا لشروط تاريخية سياسية واجتماعية. لذلك تبدو هذه المسألة معقّدة وتتحكّم بها عوامل اجتماعية ونفسية وثقافية عدة. وربما يكون الأمر أشد تعقيدًا في «صلب» الدولة الوطنية الحديثة التكوين التي خضعت للسيطرة الاستعمارية المباشرة فترات طويلة، الأمر الذي ساعد في تعايش ولاءات مختلفة متنافرة ومتناقضة في نسيجها الاجتماعي.

يمثّل الولاء الجانبَ الذاتي في مسألة الانتماء الذي يجسّد أقصى حدود المشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد والمجموعة؛ فهو حالة «دمج بين الذات الفردية في ذات أوسع منها وأشمل، ليصبح الفرد بهذا الدمج جزءًا من أسرة أو من جماعة، أو من أمة، أو من الإنسانية جمعاء»[8].

يتحدد الولاء ويتشكّل عادةً في إطار أحوال اجتماعية وسياسية واقتصادية، بعضها ثابت وبعضها طارئ. وقد تأخذ درجة الشعور بالانتماء والولاء في الدول العربية اتجاهاتٍ متباينة، بحسب درجة الاندماج الوطني وشعور الإنسان بمواطنيته بأبعادها المختلفة[9]. كما يجب تأكيد مستويين من الانتماء في مجتمعات معينة: يتجسد المستوى **الأول** في ما يُعرف بموضوعية الانتماء (الانتماء الموضوعي)،

(7) تعني أن يكون ولاء الفرد لقبيلته أو (عشيرته) أو (عائلته) أو للدين أو للطائفة، لما تقتضيه مصلحته من دون التفكير في مصلحة الوطن العليا، وهو بذلك لا يتصرّف بوصفه مواطنًا حرًّا ومستقلاً بل عادةً ما يكون تابعًا وخاضعًا لتوجيهات أخرى... وهو ما يتناقض والنظام الديمقراطي الذي يستدعي الولاء للوطن قبل أيّ ولاء لطرف آخر، ويعدّ السلوك الانتخابي أحد المؤشرات لتحديد هذا الولاء. انظر: أنطوان نصري مسرّة، «مستقبل الوحدة العربية: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعيتها،» **المستقبل العربي**، العدد 90 (آب/أغسطس 1986)، ص 4-19.

(8) زكي نجيب محمود، **قيم من التراث** (بيروت: دار الشروق، 1990)، ص 391.

(9) أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 81.

ويتجسّد **الثاني** في صورة الانتماء الذاتي؛ إذ قد ينتمي الفرد إلى قبيلة لكنه لا يشعر بالولاء لها، وعلى خلاف ذلك ربما لا ينتمي المرء إلى قبيلة محددة لكنه قد يكون قبليًا بمفاهيمه وتصوراته وممارساته[10].

1- موقع الولاءات التحتية في تونس الحديثة

يتميز المجتمع التونسي بتجانس ديني وقومي ولغوي وطائفي يكاد يكون فريدًا في العالم العربي. وحاول بناة الدولة الحديثة «تحديث» المجتمع من خلال إجراءات قانونية وإدارية واسعة اتصلت بالتشريعات والبنى التحتية الذهنية الجماعية، وتوحيد مرجعيات المجتمع وإعادة تشكيل الشخصية التونسية[11]، وذلك بالاعتماد على مفاهيم وظّفتها النخبة الوطنية في صراعها مع الاحتلال، كـ «اللُحمة الوطنية» و«التضامن القومي» و«الوحدة القومية». وروّجت هذه النخبة لـ «خطاب أخلاقي تربوي حضرت فيه أيديولوجية القرابة والأسرة والروابط العائلية، حتى بدت الدولة أسرة كبيرة والمواطن فردًا وجب عليه الإخلاص لها والعمل من دون تشتيتها..»[12]. لكن على الرغم من هذا التجانس، لا يمكن إغفال بعض التمايزات النفسية والذهنية والثقافية[13] التي تبدو نسبية، خصوصًا في ما يتعلق بالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الشريط الساحلي ودواخل البلاد، وهي ظاهرة تفاقمت بعد تراجع البرامج التقليدية للدولة الوطنية في المجال الاجتماعي، الأمر الذي ساعد في الحفاظ على بعض العلاقات والولاءات القديمة (القبيلة، والعشيرة...) التي تستثمرها السلطة أو منظمات المجتمع المدني وتوظفها عادةً - بصورة متفاوتة - نقابيًا أو سياسيًا أو الحالتين

---

(10) علي أسعد وطفة، «إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة،» **نقد وتنوير** (كانون الثاني/يناير 2015)، <http://www.edusocio.net/index.php/>.

(11) البشير بن سلامة، **الشخصية التونسية: خصائصها ومقوماتها** (تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، 1974).

(12) مهدي مبروك، **هل نحن أمة؟: أزمة الانتماء لدى النخبة التونسية**، تقديم عبد الباقي الهرماسي (تونس: دار البراق للنشر، 1989)، ص 73.

(13) المنصف ونّاس، **الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية**، ط 3 (تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2014)، ص 30.

معًا، لتحقيق أهداف محددة، منها توجيه السلوك الانتخابي للأفراد والجماعات لقوائم معينة. ولا تبدو هذه الظاهرة طارئة في تونس؛ إذ تواتر هذا التوظيف منذ أول انتخابات جرت في البلاد بعد الاستقلال[14]. واستمرت هذه الممارسة خلال زمن حكم الحبيب بورقيبة[15]، وفي عصر مَن خَلَفَه[16]؛ إذ حرص حزب التجمع الدستوري الديمقراطي منذ تأسيسه على توظيف العامل العشائري والجهوي (بحسب المناطق) في الانتخابات الحزبية الداخلية أو التشريعية أو البلدية[17].

لم يكن للقبائل والعشائر دور فاعل أو مؤثر في «حوادث الثورة» ومجرياتها، بما يعكس درجة كبيرة من تطور قيم المواطَنة والولاء للوطن، وتجاهل جميع العصبيات التحتية، الأمر الذي انعكس على سلاسة عملية التحول السياسي، بعد إطاحة الرئيس السابق وبعض عناصر منظومة الاستبداد التي كان نظامه يستند إليها[18]. غير أن الأعوام الأربعة الماضية أظهرت مدى هشاشة بنية الدولة المدنية في تونس، بالتوازي مع بروز مظاهر اجتماعية لا علاقة لها بالدولة الحديثة. وتجسّد ذلك بصورة خاصة في العنف المتبادل بين مجموعات بشرية تعيش في المنطقة الجغرافية نفسها، في الأرياف وفي بعض أحياء المدن أو في بعض الجهات الداخلية في شأن قضايا قديمة ذات طبيعة اجتماعية أو اقتصادية (ملكية

(14) جرت في عام 1959 انتخابات تشريعية ورئاسية وبلدية. انظر: شكري العويني، «الانتخابات البلدية في البلاد التونسية سنة 1957: تجربة ديمقراطية أم عملية احتواء؟،» (رسالة ماجستير في تاريخ العالم المتوسطي، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، 2012).

(15) Fadila Amrani, Rafaâ Ben Achour et Michel Camau, «Contrôle politique et régulations électorales en Tunisie: Les élections législatives du 4 novembre 1979,» (Aix-en-Provence, CERP de la Faculté de droit et des sciences politiques et économiques de Tunis, 1981).

(16) Riadh Guerfali, «Le Multipartisme d'État en Tunisie: La debâcle,» Nawaat, 22/3/2005, <http://nawaat.org/>, et Geisser Vincent, «Tunisie: des élections pour quoi faire?: Enjeux et «sens» du fait électoral de Bourguiba à Ben Ali,» Maghreb-Machrek, no. 168 (avril - juin 2000), pp. 14-39.

(17) عادةً ما يتميّز المشهد العشائري في تونس بوجود ضريح لولي صالح لكلّ عشيرة يزوره سنويًا أبناء القبائل من مناطق مختلفة لحضور «الزردة» بذبح الأضحية وإقامة احتفالية «عمومية»، من ذلك «زردة» أولاد موسى و«زردة» الأفيال و«زردة» القصارنية و«زردة» أولاد تليل بفريانة.. وتتميز جهة القصرين بإقامة عدد كبير من تلك الزردات، ويقدّرها بعضهم بـ 240 «زردة» سنويًا.

(18) عصام عبد الشافي، «صعود أم انزواء؟: الدور السياسي لـ «القبيلة» في الثورات العربية»، **السياسة الدولية**، <http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1998.aspx>.

الأرض). كما رُفع بعض الشعارات «الانقسامية» في أثناء بعض الاحتجاجات الاجتماعية في بعض المناطق الداخلية، كمنطقة الحوض المنجمي والفوار من ولاية قبلّي[19].

برز التعصّب للانتماء الجهوي أو للعرش (أو الاثنين معًا) معطى «ثابتًا» في المخيال الجمعي وحياة الفرد التونسي اليومية؛ فتوصيفات متواترة من قبيل «نزوح» و«جبورة» و«من وراء البلايك» و«جندوبي حاشا المحل» و«zero huit» و«KJB» و«عُربي» و«قُعْر» و«دُغفة» و«صفاقسي مشحاح» و«جربي كمّوشة» و«ولد فاميليا» و«ولد حومة» و«ولد ربط»، هي مفردات تستعملها يوميًا قطاعات واسعة من التونسيين، بمن فيها النخب، ولو من دون وعي بمغزاها، أو على سبيل المزاح[20]. فإلى أي درجة تحكّمت الولاءات التحتية باتجاهات السلوك الانتخابي للمقترعين بعد «الثورة»، وتحديدًا خلال الانتخابات التشريعية، اعتمادًا على نتائج الاستبيان الميداني المباشر الذي تناول عينة ضمّت 1428 مستجيبًا؟

يتّسم المجتمع العربي في عمومه ببنية داخلية تحدد العلاقة بين المنتمين إليه وتوجّهها، وتقوم على علاقات القرابة والجهة والطائفة والدين والانتماء القومي[21]. ولا يبدو المجتمع التونسي بعيدًا نسبيًا عن هذا التوصيف؛ فهو مجتمع تكافلي تضامني، ومجتمع محافظ في عمقه تؤدي فيه الأسرة دورًا مركزيًا وإن

---

(19) توجد أحياء سكنية منغلقة على نفسها في تونس الكبرى، مثل حومة الفراشيش وحومة المثاليث وحومة البراقة وحومة أولاد بلهادي والحرارزة والربايع والتوازين... بل هناك تجمعات تجارية برمّتها محسوبة على بعض أصيلي جهات معينة أو عروش محددة، على غرار سوق المنصف الباي أو أسواق باب الجزيرة المعروفة بسيطرة أبناء معتمدية جلمة من سيدي بوزيد عليها، انظر: «متى يتخلى التونسيون عن النعرات الجهوية؟،» **جمهورية** (1 تشرين الأول/أكتوبر 2014)، <http://www.jomhouria.com/art16911_%D9%85%D8%AA%D9%89%20%D9%8A%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%88%D9%86%20%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%9F>.

(20) المصدر نفسه.

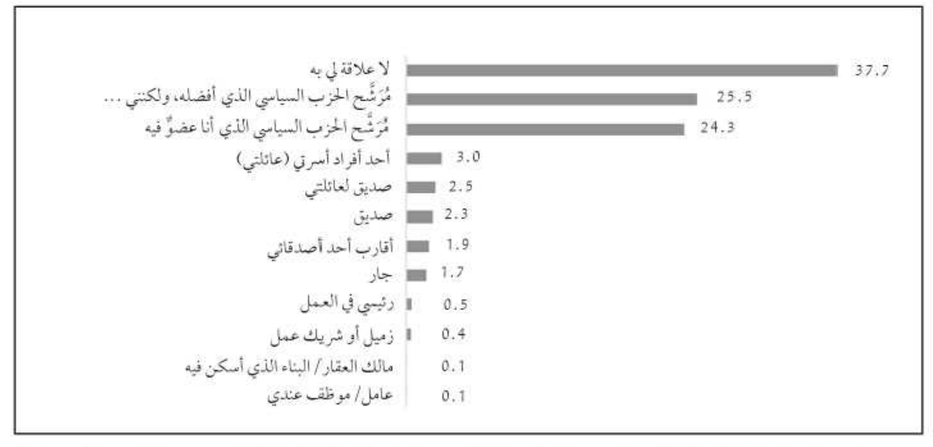
(21) هشام شرابي، **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1987)، ص 140، وحليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص 194-195.

يكن متفاوتًا، ويبرز دور الأسرة هذا في الشدائد كما في الأفراح. ويبدو المحدد الأسري أحد أهمّ محددات السلوك الانتخابي فاعلية في فترة الحملة الانتخابية وفي أثناء الاقتراع[22]؛ فتعبير «ولد الدوار» أو «ولد العائلة» أو «ولد الحومة» من التوصيفات التي تتردد في الحياة اليومية في تونس في مناسبات عدة، وقد تكون أيضًا من المعايير التي تؤثّر في السلوك التصويتي للناخب.

في شأن سؤال «أي العبارات التالية تصف علاقتك بالمرشح/المرشحة؟»، ذكر 3 في المئة من أفراد العينة أن المرشح/المرشحة هو/هي أحد أفراد عائلته/عائلتها، وعدّ 2.50 في المئة من المستجيبين المرشح صديقًا للعائلة، في حين صرّح 1.90 في المئة من أفراد العينة أنّ المرشح من أقرباء أحد أصدقائه، ما يعني أن 7.40 في المئة من المستجيبين صوتوا تحت تأثير عامل القرابة العائلية بصورة مباشرة وواضحة.

الشكل (3-1)

أي العبارات التالية تصف علاقتك بالمرشح/المرشحة؟



المصدر: نتائج البحث الميداني حول التعبئة السياسية في انتخابات 2014، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية.

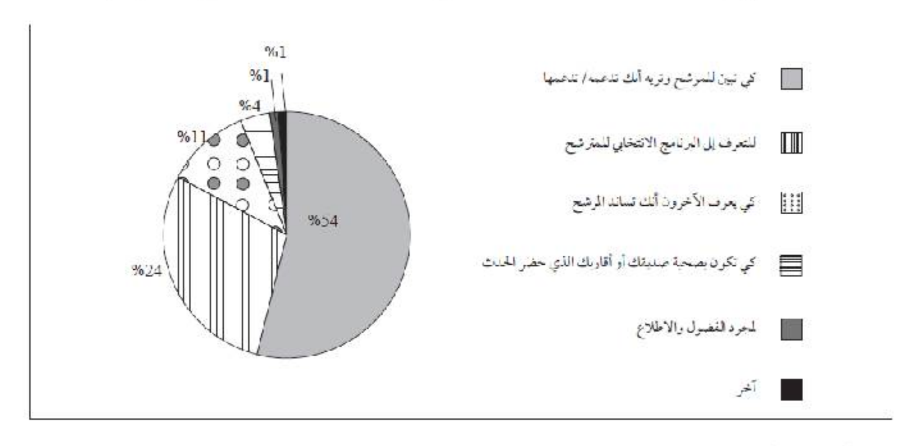
---

(22) بعد الثورة، عرفت تونس «إسهالًا» حزبيًّا واسعًا، واعتمدت أحزاب كثيرة في تكوينها على الأسرة النواتية أو الموسعة أو على أبناء الجهة أو القبيلة، وهو الأمر نفسه تقريبًا الذي عرفته عدّة جمعيات.

برز هذا المحدد بطريقة غير مباشرة أيضًا، في إجابة العينة؛ إذ أبان الاستبيان أن 4 في المئة من أفراد العينة حضروا اجتماعات (أو أحد اجتماعات) الحملة الانتخابية كي يكونوا بصحبة صديق أو قريب.

الشكل (3-2)

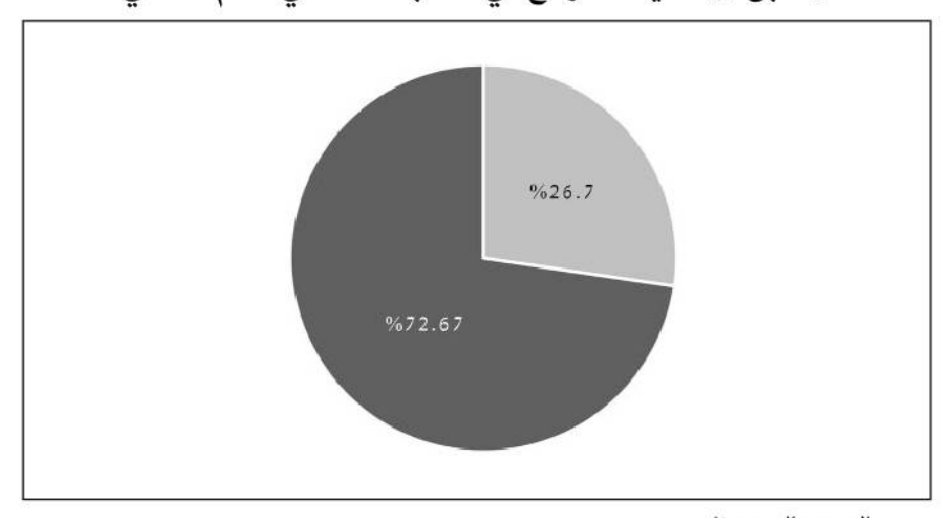
ما الذي يبرر حضورك هذا الاجتماع (من الحملة الانتخابية) اليوم؟



المصدر: المصدر نفسه.

الشكل (3-3)

هل سبق أن التقيت المرشح في مناسبة خاصة في العام الماضي؟

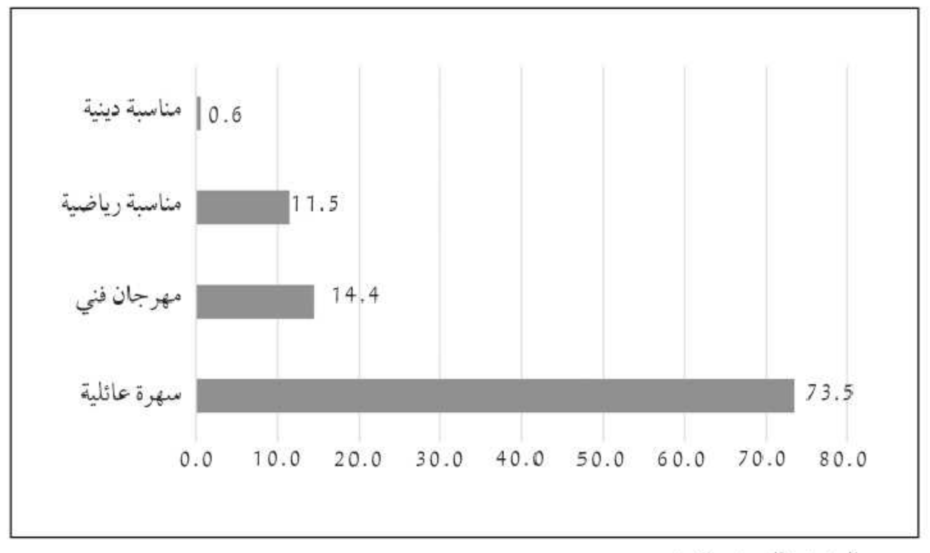


المصدر: المصدر نفسه.

أكّد 26.7 في المئة من المستجيبين أنهم التقوا المرشح في مناسبة خاصة، وأكد 72.67 في المئة أنهم لم يلتقوا المرشح، في حين أفاد 27.33 في المئة بأنهم التقوا المرشح، ومن جملة هؤلاء التقى 73.5 في المئة في إطار سهرة عائلية، و14.4 في المئة في مهرجان فنّي، و11.5 في المئة في مناسبة رياضية، و0.6 في المئة في مناسبة دينية، كما يبين الشكل رقم (3-4).

الشكل (3-4)

إن كانت الإجابة بنعم، أين كان ذلك؟



المصدر: المصدر نفسه.

أمّا على مستوى مهنة الذين أكدوا أنهم على علاقة قرابة بالمرشح، فنلاحظ أن من عدّوا المرشح أحد أفراد أسرتهم هم من شرائح اجتماعية مختلفة، فـ 5.3 في المئة هم من الطلاب، و 4.9 في المئة من المتقاعدين، و 4.4 في المئة من الأطر المتوسطة في القطاع الخاص، و3.7 في المئة من ربات البيوت، و2.8 في المئة من الباحثين عن عمل والعاملين في القطاع الخاص أيضًا، و2.6 في المئة من الأطر العليا العاملة في القطاع العام.

أمّا من عدّوا المرشح صديقًا لعائلتهم، فنجد أن 5.1 في المئة هم من الأطر العليا العاملة في القطاع العام، و4.4 في المئة من الأطر المتوسطة العاملة في

القطاع الخاص، بينما 3.1 في المئة ممّن يبحثون عن عمل، و2.4 في المئة هم من الأطر المتوسطة العاملين في القطاع العام. هذا في حين تتوزع نسب من قالوا إنهم أقارب أحد أصدقاء المرشح على المستوى المهني كما يلي: 10.0 في المئة من العاملين في القطاع العام، و4.4 في المئة من الأطر المتوسطة العاملين في القطاع الخاص، و3.7 في المئة من ربات البيوت، و3.4 في المئة من الطلاب، و2.4 في المئة من الأطر المتوسطة في القطاع العام، و1.3 في المئة من الأطر العليا في القطاع الخاص، و1.2 في المئة أصحاب مهن حرة.

بالتوازي مع ذلك، تؤدي الصداقة[23] والجيرة دورًا مهمًّا في توجيه السلوك الانتخابي للتونسي؛ إذ قال 2.30 في المئة من المستجيبين إنهم على **علاقة صداقة** بالمرشح. ويتوزع هؤلاء على الصعيد المهني كما يلي: 9.7 في المئة منهم يعملون أطرًا عليا في القطاع الخاص، و6.7 في المئة أطرًا متوسطة في القطاع الخاص، و5.1 في المئة أطرًا عليا في القطاع العام، و3.1 في المئة باعة متجولون، و2.6 في المئة طلاب.

تعدّ رابطة الجوار علاقة إنسانية واجتماعية ذات دور كبير في حركة المجتمع وتطوّره ورقيّه اجتماعيًا، وربما تكون لها أيضًا تأثيرات في النشاط الاقتصادي والسياسي. غير أن هذه الرابطة تعرّضت لـ «التدهور» والتراجع السريع في مجتمعاتنا العربية المعاصرة، على الرغم من تواتر تأثيرها بنسبٍ متفاوتة، وهو أمر يؤكّده هذا الاستبيان؛ إذ أشار 1.70 في المئة من المستجيبين إلى أن علاقتهم بالمرشح هي علاقة جوار، وتتفاوت نسبة هؤلاء بحسب مهنهم، فتصل (بحسب الترتيب) إلى 4.8 في المئة عند فئة الطلاب، و3.1 في المئة عند الباعة المتجولين، و1.9 عند ربات البيوت، و1.4 في المئة عند من يبحثون عن عمل، و1.2 عند المتقاعدين.

(23) نظريًا، تقوم علاقة الصداقة على الاختيار الشخصي المنزّه عن المصلحة الذاتية، وعلى الثقة المتبادلة، والاعتراف بالآخر وقبول مكاشفته، ويفترض ذلك وجود اتجاه إيجابي (Attitude Positive) يشعر به الفرد إزاء الطرف الآخر. ويمكن ردّ هذا الاتجاه إلى عناصر رئيسة ثلاثة: عنصر معرفي وعنصر وجداني وعنصر سلوكي. للتوسع أكثر، انظر: أسامة سعد أبو سريع، **الصداقة من منظور علم النفس**، عالم المعرفة؛ 179 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1993)، ص 77.

في النتيجة يمكن أن نلاحظ انخفاض نسبة من ليس لهم أي نوع من العلاقة الاجتماعية بالمرشح: وهم ربات البيوت والباعة المتجولون والعمال. في مقابل ذلك، نلاحظ ارتفاع نسبة الأطر العليا والمتوسطة العاملين في القطاع الخاص أو العام والطلاب المباشرين، ما يعني أنهم من أصحاب الشهادات العليا الذين من المفروض أن يكون لهم حدّ أدنى من الثقافة السياسية، ما يجعلهم يتفاعلون مع الانتخابات على خلفية أكثر عقلانية وينحازون إلى خيارات البرنامج السياسي للمترشح، بصرف النظر عن الانتماء العائلي، وهذا ما يؤكد مجددًا حضور الولاءات التحتية بوصفها أحد محددات السلوك الانتخابي.

على الرغم من أن الاستبيان يشير إلى انعدام العلاقة بين المستجيب والمرشح على أساس قَبَلي أو عشائري أو جهوي (الانتماء إلى المنطقة الجغرافية نفسها)، فذلك لا ينفي بالمطلق تواتر هذا العامل؛ إذ يبدو المعطى القبلي أو العشائري مؤثرًا في مسار العملية الانتخابية، ولا سيما في الشريط الغربي للبلاد، وفي جهات الوسط الغربي، وبدرجة أقل الشمال الغربي، بينما يتّخذ طابع الجهوية في منطقة الساحل وصفاقس وبنزرت[24]. ويرى بعض المعنيين أن الانضباط العشائري في تلك المناطق يساوي الانضباط الحزبي السائد في جهات أخرى أو يفوقه؛ فلولا عرش «الحواميد» مثلًا، وهو يُعدُّ أكبر عروش ولاية سيدي بوزيد والأوسع امتدادًا في الجهات المجاورة، لما وُفّقت قوائم «العريضة الشعبية» في تحقيق النتائج التي حققتها في انتخابات المجلس التأسيسي والانتخابات التشريعية[25].

يبدو أن عامل العروشية أدّى دورًا ملحوظًا في توجيه النتائج، خصوصًا في بعض ولايات الجنوب الشرقي والغربي؛ إذ حققت حركة النهضة تقدّمًا لافتًا على باقي منافسيها، لتحصد أكبر عدد من المقاعد في ولايتَي مدنين (5 مقاعد) وقابس (4 مقاعد)، وبدرجة أقل تطاوين (3 مقاعد)، وقبلي (مقعدان)، وهي نتيجة متوقعة بوصف هذه الولايات تُعدُّ المعاقل التاريخية للحركة، ومسقط رأس عدد مهمّ من

(24) أدّى النزوح إلى هذه المناطق إلى جمع الهمّامي بالجلاصي والسعيدي والوريمي في جميع الأحياء السكنية حتى صارت رابطة الجوار ورابطة «أبناء الحي» أقوى من الانتماء القبلي.

(25) مصطفى قوبعة، «الانتخابات وآليات تحريك الجمهور» التونسية (7 أيلول/سبتمبر 2014)،
<http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=134421>.

القادة في الهيئة المركزية العليا للحركة. ويظهر أن محددات العروشية والقرابة الدموية أدّت دورًا ما في توجيه عملية التصويت التي كانت مكثفة في اتجاه واحد[26]؛ ففي معمعة التنافس الانتخابي الأخير، أعاد حزب نداء تونس الاعتبار لفئة «العُمَد»، خصوصًا أن هذه الفئة أدّت أدوارًا اجتماعية وأمنية بعد الاستقلال وفي إطار الحزب الدستوري الحاكم، ومن بعده التجمّع الدستوري، أكان ذلك في الأرياف أم في المدن وأحيائها الفقيرة تحديدًا؛ إذ كان «العمدة» يسلّم المواطنين المحتاجين وثائق تثبت حالتهم الاجتماعية (شهادة البطالة، وشهادة الفقر والاحتياج). كما تختلف سلطة العمدة ووجاهته باختلاف المنطقة؛ إذ إن العمدة ينعم بقدرٍ عالٍ من الاحترام والأهمية مثلًا، في الريف وفي الأحياء الشعبية في المدن، ما يمكنه من أن يضطلع بدور مؤثّر في أثناء الانتخابات. ونظرًا إلى هذا الدور «الخطر»، حرصت أغلبية الأحزاب على ضرورة تحييد هذه المنظومة.

بعد الثورة، طُردت أغلبية العمد بعد اتهامهما بالانتماء إلى «التجمّع المنحلّ»[27]. واتُّهم الذين جاءوا من بعدهم بالانتماء إلى «الترويكا»، وإلى النهضة بصورة خاصة. والواقع أن العُمد بعد الثورة، وعلى الرغم من حيادهم الظاهري، يوجد بينهم من انتمى إلى الأحزاب، وبينهم من انتمى إلى منظمة نقابية تدّعي أنها «نقابة إسلامية»، ومنهم من له موقف مضاد للاتحاد العام التونسي للشغل، وبينهم من انتمى إلى هذا الاتحاد.

2- محدد الدين

في دراسةٍ لماتن روجان تدور حول تأثّر السلوك الانتخابي عبر متغيرين مهمّين: الدين والطبقات الاجتماعية (1995/1945) في أوروبا، استنتج الباحث أن عامل الدين كان له تأثير في سلوك الناخبين في الفترة الممتدة بين عامي 1947

(26) ««التشريعية» 2014، «النداء» يستفيد تكتيكيًا والعروشية تؤتي أكلها في الجنوب،» التونسية (28 تشرين الأول/ أكتوبر 2014)، <http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=42&a=138836>.

(27) يوجد في الجمهورية التونسية نحو 2084 عمادة، ومن بين 1700 و1800 عمدة تمّ تسجيل 300 شغور في سلك العُمد بعد الثورة (بين مستقيلين ومتقاعدين)، إضافة إلى 252 عمدة تمّ عزلهم، خصوصًا خلال عامي 2012 و2013.

و1997 في فرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا والنمسا وإسبانيا والبرتغال، في حين أن ناخبي الدول التالية: بريطانيا والسويد والنرويج والدانمارك، تأثّر سلوكهم الانتخابي بالعامل الاجتماعي - الطبقي. ويشير الباحث إلى أن بعض التغييرات التي عرفها بعض الدول الأوروبية في الثمانينيات، كالبطالة وهجرة الأفارقة والأمية، أثّر في الأنماط الانتخابية. وأدى الضغط الاجتماعي الممارَس على الأفراد بدوره إلى بروز فوارق عريضة وجديدة بين الطبقات (1963-1995) بعدما اختفت وتداخلت وأصبحت غير واضحة، وأفرزت هذه الأخيرة أنماطًا أخرى للتصويت الانتخابي في المجتمعات الأوروبية، أي إن ظاهرة التصويت الفردية أصبحت أقل انحيازًا إلى الطبقة الاجتماعية، وأضعفت ارتباطها بالدين[28].

كيف يكون الأمر بالنسبة إلى الجمهور الانتخابي التونسي، المسلم في أغلبيته، بصرف النظر عن درجة تدينه؟

في كثير من الحالات، حَدَّدَ الدين السلوك الاجتماعي والنفسي والسياسي للفرد التونسي[29]. وربما تساعد العوامل الدينية أو تؤثّر في خياراته السياسية في إطار تجربة «ديمقراطية ناشئة» تحتضن أحزابًا ذات خلفية دينية كانت محرومة من النشاط السياسي قبل الثورة، وتعرض المنتسبون إليها للسجن والنفي وأشكال شتى من الحرمان المادي والاجتماعي[30]. وعلى خلفية ما سبق، ربما يقوم المعطى الديني بدور ويؤثّر في عملية تعبئة الجمهور، لذلك يمكن أن يفسِّر متغير

(28) السيد حنفي عوض، **السياسة والمجتمع: دراسات في علم الاجتماع السياسي** (الإسكندرية: سودرن جرافيك، 1999)، ص 194-195.

(29) وظّفت الحركة الوطنية التونسية في بدايتها المعطى الديني في نضالها ضدّ الاستعمار، وكان أهمّ معاركها على خلفية دينية (النازلة التونسية 1885، حوادث الفراشيش 1906، وحوادث الزلّاج 1911)، وتدعّم ذلك بعد بروز الحزب الحر الدستوري التونسي في عام 1920 والحزب الحر الدستوري - الديوان السياسي في عام 1934، ونصب تمثال لافيرجي 1930، وقوانين التجنيس 1923 و1933.

(30) شارك بعض الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في الانتخابات التشريعية، ومنها حزب جبهة الإصلاح (سلفي)، وحزب البناء الوطني المنشقّ عن حزب النهضة، وحزب العدالة والتنمية. وباستثناء حزب النهضة الذي تمكّن من الحصول على المرتبة الثانية (69 مقعدًا) بعد نداء تونس (85 مقعدًا)، لم يتمكن أيّ حزب من الأحزاب ذات المرجعية الدينية من الحصول على أيّ مقعد في البرلمان التونسي.

الدين اتجاهَ التصويت، بل يحدِّده أكثر من المتغير الطبقي[31]، ولا سيما مع ما يتضمن الخطاب السياسي المُقدّم للناخب/المواطن من مضامين وخطب ورسائل سياسية بغلاف ديني وبفعل الأرضية الملائمة والجاهزة لهذه التعبئة، انطلاقًا من دُور العبادة وبعض الإذاعات الدينية[32] ودَور النسيج الجمعياتي الخيري، بفضل ما يتوافر في الأخير من إمكانات مادية كبيرة تفوق ما يمتلكه كثير من الأحزاب السياسية أحيانًا[33]، إضافةً إلى دور بعض الشيوخ والأئمّة والجمعيات؛ من ذلك البيانُ الذي نشره الشيخ البشير بن حسن[34] على صفحته الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي، والذي وقّعته 13 جمعية[35] و32 من «رجال الدين»[36]،

(31) «Les Variables explicatives du vote,» Le Politiste, 16/10/2011, <http://www.le-politiste.com/2011/10/les-variables-explicatives-du-vote.html>.

(32) إلى جانب إذاعة الزيتونة التي تشرف عليها الحكومة، توجد إذاعات دينية في العاصمة، وفي بعض الجهات أيضًا.

(33) «في ظل غياب الزجر والرقابة على الجمعيات: مليارات... لتمويل الإرهاب وتخريب الاقتصاد،» **الشروق**، 2015/4/18.

قدّم «المرصد الوطني إيلاف لحماية المستهلك والمطالبين بالضريبة» ببحث ميداني، وبحسب هذا البحث هناك نحو 5000 جمعية ذات طابع خيري و11 في المئة منها دينية. وكشفت تقارير عن عددٍ من تلك الجمعيات المرتبطة بأحزاب دينية، وأخرى تتخفّى وراءها جماعة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، بينما تُستخدم جمعيات أخرى غطاءً لتجنيد الشباب التونسي والدفع به إلى ساحات القتال في سورية.

(34) البشير بن حسن أحد أبرز شيوخ السلفية العلمية، ويبدو أنّ له علاقات «طيبة» مع حركة النهضة.

(35) الجمعيات التي وقّعت البيان أو التوصية: «الجمعية التونسية لهيئة مشايخ تونس»، و«المجلس النقابي الوطني للأئمة وإطارات المساجد»، و«المنظمة التونسية للشغل»، و«الجمعية التونسية لأئمة المساجد فرع بنزرت»، و«الجمعية التونسية لأئمة المساجد»- مكتب صفاقس، و«تنسيقية «وتعاونوا» للعمل الجمعياتي بصفاقس»، و«جمعية فضاءات إيجابية» بصفاقس، و«جمعية لجان صفاقس»، و«جمعية الإحاطة بالأسرة»، و«جمعية الدعوة والإصلاح» بصفاقس، و«جمعية مؤازرة» الخيرية، و«جمعية اللخمي الخيرية التنموية».

(36) الشخصيات العلمية والشرعية التي وقّعت البيان/التوصية: د. عمر بنعمر جامعة الزيتونة، ود. مختار الجبالي جامعة الزيتونة، والشيخ رضا الجوّادي إمام وخطيب، ود. الهادي روشو جامعة الزيتونة، ود. محمد الرايس جامعة الزيتونة تونس، والشيخ بشير بن حسن، ويوسف بن سليمان أستاذ القراءات والتفسير بجامعة الزيتونة، والدكتور سامي الفريضي - الفقه وأصوله، والدكتور طه بوسريح جامعة الزيتونة، وشهاب الدين تليش، ومنير بلعيد إمام خطيب في المرسى، والدكتور نور الدين الخادمي جامعة الزيتونة، وعمر شاكر مدرسة الفتح جمعية القرآن، ومحمد الأسعد عيد إمام وخطيب، ووليد الفطناسي إمام وخطيب، وحمزة الصدقاوي إمام وخطيب، والأمين السويسي إمام وخطيب، وعبد الله الأوصيف أستاذ جامعي، وأحمد الفريعة إمام وخطيب، وأبو عبد الله منير بن محمد المضر، وأحمد الخراط إمام وخطيب، وإلياس =

وتضمّن دعوة مبطنة إلى التصويت لحركة النهضة في الانتخابات التشريعية. وكان مضمون البيان أقرب إلى الفتوى منه إلى التوصية - كما وصفه بعضهم -[37]. وجرى استحداث شكل جديد من أشكال التوظيف الديني، وذلك بتنظيم عملية بيضاء لفريضة الحج في مدن معينة اعتمادًا على مجسّم متنقل للكعبة الشريفة، قبل أن تُعلَن القائمة الرسمية للحجيج التونسيين المعنيين[38]. فإلى أي مدى تفاعلت العينة المستجيبة مع المعطى الديني في الانتخابات التشريعية؟

من خلال سؤال يتعلق بالدوافع الرئيسة لدعم المستجيب القائمة الانتخابية، أجاب 6.30 في المئة من أفراد العينة أن ذلك كان بدافع **الهوية**، في حين أفاد 5.90 في المئة من المستجيبين أن دافعهم كان دينيًا (12.20 في المئة). وتتباين دوافع دعم القائمة الانتخابية بحسب المهنة أو الوظيفة، كما يبين ذلك الجدول (1-3).

الجدول (3-1)

دوافع دعم القائمة الانتخابية بحسب المهنة أو الوظيفة

المهنة	الدين	الهوية
باحث عن عمل	15.5	16.7
ربة منزل	14.4	08.5
بائع متجول	13.8	13.8

يتبع

= السفر إمام وخطيب، وعباس المسدي إمام وخطيب، والنوري البحري إمام وخطيب، وعبد الله بن عباس، وناجح السماوي إمام وخطيب، وعبد الكريم مصباح.

(37) حسان عيادي، «جمعيات ومنظمات وشخصيات دينية تقول: انتخبوا «القوي الأمين!»،» **المغرب**، 2014/10/22.

(38) لا علاقة لوزارة الشؤون الدينية بهذا النشاط، وزعم بعضهم أنّ أنصار حركة النهضة وأصدقاءَها كانوا على علاقة بهذه التظاهرة.

تابع

عامل في القطاع العام	0.0	0.0
عامل في القطاع الخاص	20.8	20.8
إطار متوسط في القطاع العام	24.4	26.8
إطار متوسط في القطاع الخاص	20.5	20.5
إطار عالٍ في القطاع العام	10.7	22.7
إطار عالٍ في القطاع الخاص	09.7	22.6
طالب	14.9	18.3
مهنة حرة	16.3	15.1
متقاعد	16.7	16.7

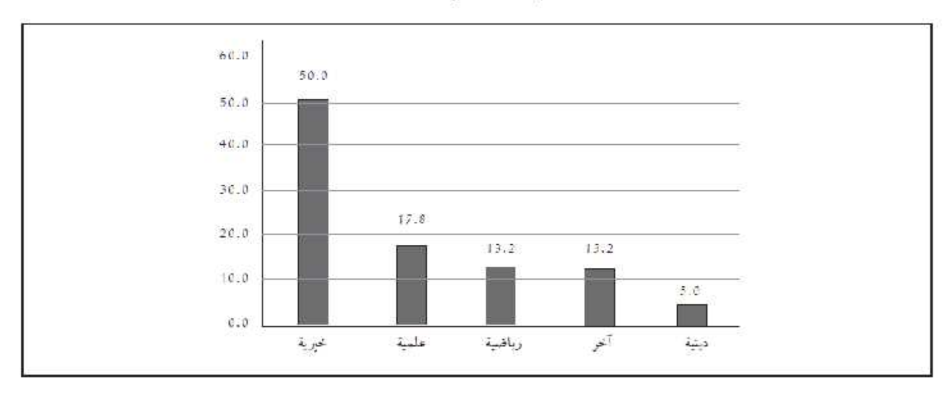
نلاحظ من خلال الجدول (3-1)، وبالنسبة إلى الدافع الديني، أن نسبة الأطر المتوسطة العاملة في القطاع العام مرتفعة (24.4 في المئة)، تليها نسبة العمال في القطاع الخاص (20.8 في المئة)، والأطر المتوسطة في القطاع الخاص (20.5 في المئة)، والمتقاعدون (16.7 في المئة)، ثم أصحاب المهن الحرة (16.3 في المئة) ثم - في المرتبة السادسة - الباحثون عن عمل، ويحتل الطلبة المرتبة السابعة.

أمّا بالنسبة إلى عامل الهوية، فنجد في المرتبة الأولى الأطر المتوسطة العاملة في القطاع العام (26.8 في المئة)، وفي المرتبة الثانية الأطر العليا العاملة في القطاع العام (22.7 في المئة)، وفي المرتبة الثالثة الأطر العليا في القطاع الخاص (22.6 في المئة)، وفي المرتبة الرابعة العمال العاملين في القطاع الخاص (20.8 في المئة). فهل يشير ذلك إلى ارتفاع نسبة التدين عند هذه الفئات التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة أو ما دونها، والتي قد تعيش تحت وقع ضغط الحياة اليومية المادية ومشكلات المهنة وتفصيلاتها؟

يتواتر حضور الديني عند أفراد العينة، وذلك من خلال النشاط الذي يمارسونه؛ إذ أفاد 50.70 في المئة منهم (من جملة 16.5 في المئة ممّن صرّحوا بأنهم أعضاء في جمعية أو اتحاد مدني) بأن لهم نشاطًا في جمعيات خيرية هي في الغالب ذات بُعد ديني[39]، في حين صرّح 5 في المئة منهم بأنهم ينشطون في جمعية دينية.

الشكل (3-5)

إن كانت الإجابة بنعم، ما هي طبيعة نشاط الجمعية؟



المصدر: المصدر نفسه.

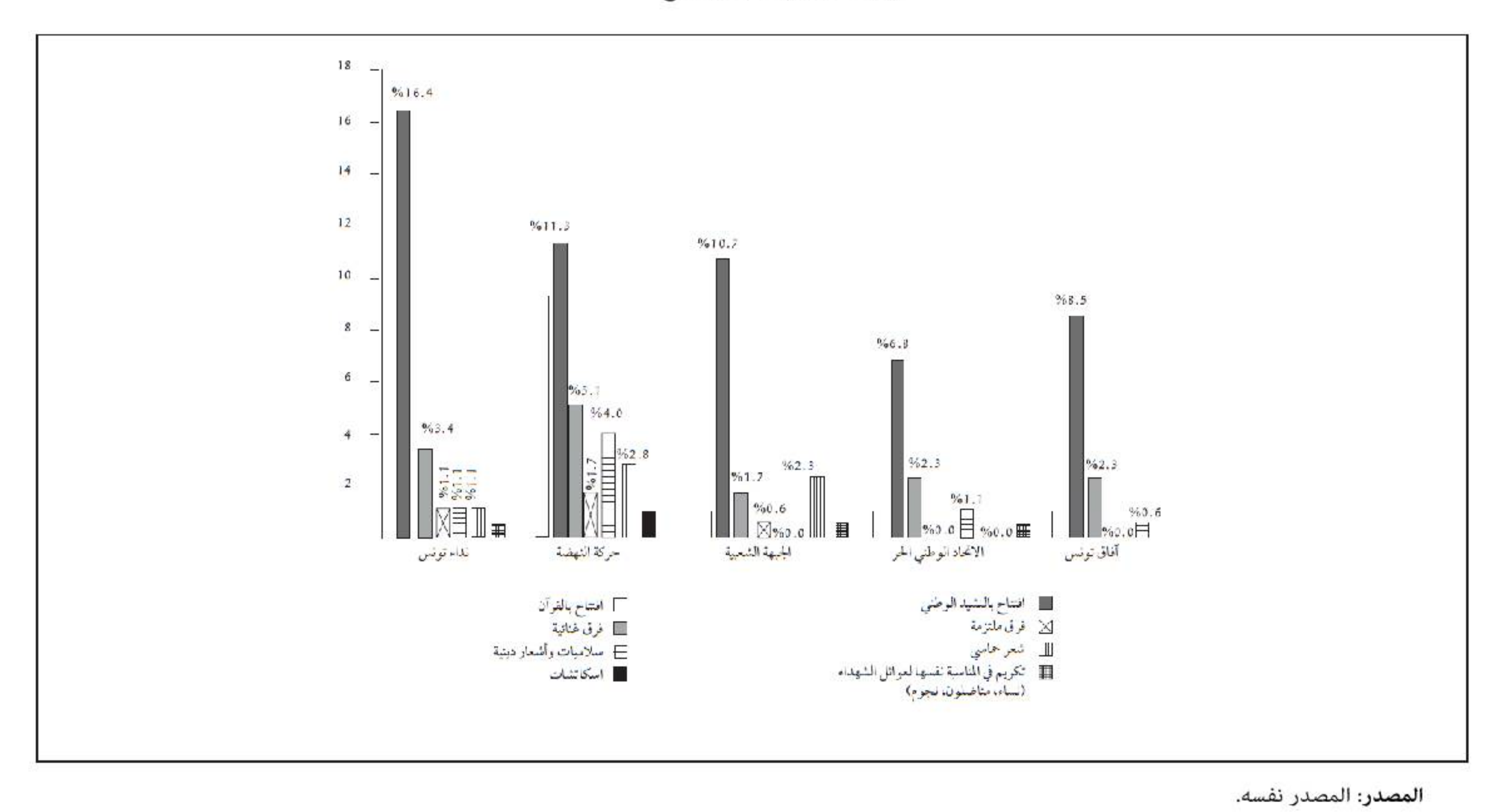
تواتر حضور المعطى الديني أيضًا في مظاهر عدة خلال الحملات الانتخابية، من ذلك أن الاجتماعات الانتخابية استُهلت بتلاوة آيات من القرآن الكريم بنسبة 9.90 في المئة، وبحضور فرق السُلامية (الإنشاد الديني) والأشعار الدينية بنسبة 4.4 في المئة[40].

ومن العادات التي يستحضرها التونسي عادةً في أفراحه وأتراحه، لكنّها لم تكن متواترة، أو ربما غير مسموح بها في النشاط السياسي العلني قبل الثورة؛ اعتماد النشيد الرسمي الوطني في افتتاح المناسبات الوطنية أو الفاعليات السياسية (54.50 في المئة من تنشيط الاجتماعات في هذه العينة كان افتتاحها بالنشيد الوطني).

(39) سنية عرضاوي، «الجمعيات الخيرية في تونس بعد الثورة: بين التأطير الاجتماعي والتوظيف السياسي. الجمعيات الخيرية ببن عروس نموذجًا،» (رسالة ماجستير في العلوم الثقافية، جامعة تونس، المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي، بئر الباي، تونس، 2013)، ص 145.

(40) وهي فرق صوفية.

الشكل (3-6)
طريقة تنشيط الاجتماع

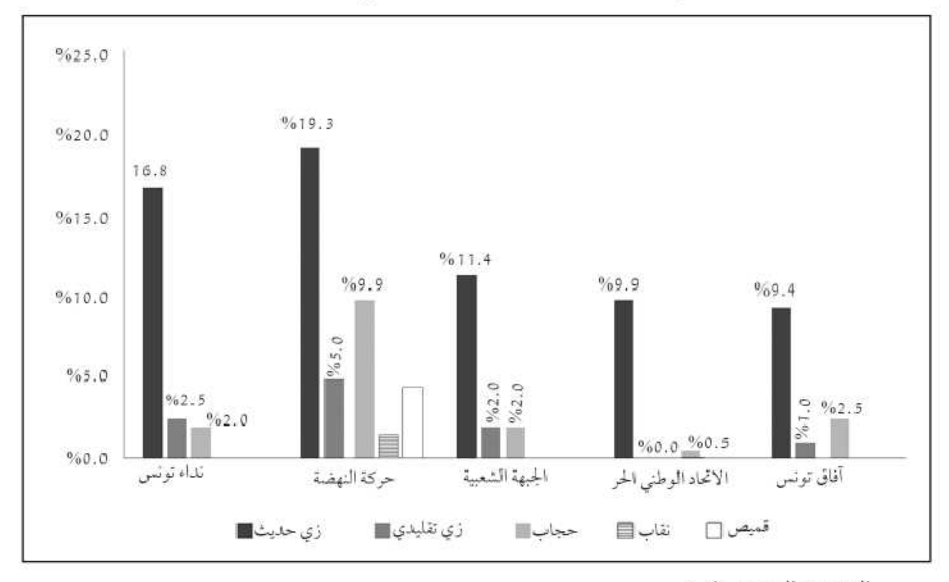


المصدر: المصدر نفسه.

على الرغم من أن اللباس لا يعبّر بالضرورة عن الاتجاه السياسي للمواطن[41]، فذلك لا يمنع من القول إن لباس قميص (4.0 في المئة) أو نقاب (1.5 في المئة) أو حجاب (16.7 في المئة) لا يعبّر بالضرورة عن حيادية هؤلاء الذين يحضرون الاجتماعات الانتخابية ذات الوظيفة السياسية المحددة، بل إن اللباس يرمز في أحد أبعاده إلى عقلية ونمط تفكير معيّن ربما يخدم جهة دون أخرى.

الشكل (3-7)

ملامح ملابس الجمهور الحاضر في الاجتماعات



المصدر: المصدر نفسه.

كما تواتر المعطى الديني في تفاعل الحاضرين في الاجتماعات الانتخابية، وذلك من خلال التهليل والتكبير 8.9 في المئة، في مقابل التفاعل من خلال التصفيق 58.80 في المئة، وهو الوسيلة المتعارف عليها في تونس والأكثر تفاعلًا مع الخطب عامة، والخطب ذات الطابع السياسي خصوصًا. أمّا الوسائل الأخرى،

(41) قبل الثورة، منع النظام النسوة من ارتداء الحجاب في المؤسسات الرسمية التابعة للدولة، بحجة أنّ الحجاب يرمز للالتزام السياسي الإسلامي، أمّا بعد الثورة فثبت أنّ وراء الحجاب عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية، وليس بالضرورة عوامل سياسية أو أيديولوجية، وما يؤكّد ذلك حضور المحجبات اجتماعات انتخابية لأحزاب علمانية ويسارية.

فتبدو بدورها جديدة، وبرزت على خاص بعد الثورة وما أفرزته من تعددية سياسية وحرية تعبير (الصراخ والتصفير 14.60 في المئة، رفع شعارات مناوئة على غرار «ارحل» 3.30 في المئة، أو الصمت 13.80 في المئة).

على الرغم من ضعفِ الدافع الديني أمام باقي الدوافع الاقتصادية والاجتماعية (التشغيل 26.10 في المئة، الاقتصاد والاستثمار 25.0 في المئة، الأمن والاستقرار 21.40 في المئة، مقاومة الفساد 13.40 في المئة) التي مثّلت أحد أهم شعارات انتفاضة 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 - 14 كانون الثاني/يناير 2011، كونها مطالب أساسية، بل حيوية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعيشة المواطن ومستقبل الوطن، ظلّ الحضور الديني في الانتخابات التشريعية معطى أساسًا في التعبئة، وحدّد السلوك التصويتي للمواطن التونسي؛ نظرًا - على ما يبدو - إلى وجود حركة سياسية «عريقة» ذات خلفية دينية في مواجهة حركة أو حركات سياسية «مدنية» و«علمانية» وظّفت بدورها المعطى الديني، وإن بتفاوت، في غياب نقاشٍ سياسي واسع وعميق ومتّزن في إطار الحملة الانتخابية[42].

أدّى تقدّم حزب النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي، والاعتداءات المتكررة على الزوايا من جانب الجماعات السلفية التكفيرية[43]، بأغلب الأطراف السياسية والشخصيات المرشحة لرئاسة الجمهورية إلى البحث عن أطراف دينية محلية على خلافٍ مع الإسلام السياسي «العالمي»، فلجأت إلى حليف تقليدي لصدّ عدوٍّ تقليدي؛ إلى الإسلام الشعبي، المتمثّل في مراقد «الأولياء الصالحين»، متبرِّكةً بالأضرحة ومراقد الموتى بحثًا عن الرمزية التاريخية والدينية[44]. وتعدّ الزوايا في تونس مؤسسة دينية تمارَس فيها العبادات؛ من صلاة وتلاوة قرآن وأذكار، ومن اعتكاف ومدارسة للعلوم[45]. وإلى جانب مهمتها الدينية، قامت

(42) Ajroudi Hajer, «Tunisie: Campagne électorale sur fond de religion,» Réalités, 23/8/2014.

(43) «التطرف الديني وراء التدنيس: 30 مقامًا وزاوية ضحية الاعتداءات،» **الشروق**، 2013/11/18.

(44) «مرشحون زاروا الأضرحة والأولياء الصالحين: حملة انتخابات رئاسية «بعطر الموتى»،» **الصباح**، 2014/11/5.

(45) تنتشر الزوايا في كامل أرياف تونس ومدنها، ويوجد في تونس نحو 300 زاوية، منها 123 تعود إلى الدولة الحفصية.

الزوايا بوظائف ثقافية (احتضان مكتبات زاخرة بتراث نفيس) واجتماعية (مأوى لكلّ من لا مأوى له، وإطعام الفقراء). أمّا على الصعيد السياسي، فعُرف عن الحركة الصوفية عمومًا، انسحابُها من الحياة السياسية ومعتركاتها (في الماضي والراهن)، وحتى في الحالات التي شاركت فيها، كانت مشاركتها مداهَنةً بطلب من النظام، فكانت لها مواقف متناقضة[46].

ثانيًا: زواج المال والرياضة بالسياسة

ليست الرياضة بمعزولة عن السياسة، وهي ظاهرة قديمة في العالم تتميز بتجددها وتوسّعها بصورة دائمة[47]. وإحداث وزارة تعنى بالشأن الرياضي في أغلب دول العالم فيه تأكيد لدور الرياضة بوصفها أحد المحركات الأساسية للخيارات السياسية. وفي تونس، ارتبطت الرياضة بالسياسة منذ الفترة الاستعمارية[48] واستمرت بعد الاستقلال. وتشكّلت بين السياسة والرياضة علاقة تأثّر وتأثير بوجود عناصر فاعلة في مجالَي السياسة والرياضة على المستويين الوطني والجهوي[49]. وفي حقب الاستبداد، احتكر بعض أفراد العائلة الحاكمة رئاسة بعض الأندية، ووجّه الرياضة بالطريقة التي تخدم مصالحه ومصالح النظام.

---

(46) كان للمشرفين على الزوايا (المقدمين) في تونس زمن الاحتلال مواقف غير ثابتة من الاستعمار، إذ تعاملوا معه في مناسبات وعارضوه في مناسبات أخرى، انظر: التليلي العجيلي، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)** (منوبة - تونس: منشورات كلية الآداب، 1992)، ص 378.

(47) نذكر تدخّل كلٍّ من هتلر وموسوليني في الرياضة وتوظيفها لمصلحة مشروعهما السياسي، واتُّهم موسوليني في عام 1934 باستغلال استضافة بلاده إيطاليا كأس العالم من أجل الدعاية لنظامه، الأمر الذي فعله هتلر أيضًا خلال أولمبياد برلين 1938، وفي الزمن الراهن يمكن أن نذكّر ببرلسكوني في إيطاليا وبرنار تابي في فرنسا.

(48) كمال الحكيم، «الأهالي والممارسة الرياضية في تونس أثناء الفترة الاستعمارية، 1905-1956،» (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2011).

(49) كان الحبيب بورقيبة قريبًا جدًّا من فريق الترجي الرياضي التونسي، وكذلك حامد القروي مع فريق النجم الرياضي الساحلي وحسان بلخوجة وفؤاد المبزع وعبد الرؤوف النجار وغيرهم. انظر:

Michel Camau, «Tarajjî ya dawla ou la force de l'espérance: Propos sur le désengagement de l'État en Tunisie,» Bulletin du CEDEJ, no. 23 (1988), pp. 81-108.

واستخدم آخرون الرياضة أداةً للحصول على موقع سياسي أو حزبي متقدّم، ووسيلة للتستّر على ما يقوم به بعضهم من تجاوزات قانونية[50].

فتحت الثورة أمام جميع التونسيين الاهتمام بالشأن السياسي، ممارسةً وفعلًا، وانجذب عدد مهمّ من الرياضيين والمسيرين إلى عالم السياسة، وانخرط بعضهم في انتخابات المجلس التأسيسي[51]، في حين استُوزر بعضهم الآخر[52].

أمّا في الانتخابات التشريعية، فتعددت محاولات توظيف الجماهير الرياضية مع ازدياد عدد الرياضيين، لاعبين ومسيرين، الذين ترشّحوا في قوائم الأحزاب الرئيسة التي ضمّت أسماء لبعض الوجوه الفاعلة أو المسيرة في عالم الرياضة، خصوصًا كرة القدم[53]. وساهم هؤلاء، مع المعجبين والمحبّين لأنديتهم، مساهمة فاعلة في الحملات الانتخابية؛ موظِّفين ما يتمتعون به من شعبية لفائدتهم أو لفائدة الحزب الذي ينتمون إليه أو ينحازون إليه. وفي سؤالٍ وُجّه إلى أفراد العينة المستجيبة بخصوص طبيعة النشاط الذي يمارسه المستجيب في الجمعية التي ينتمي إليها، أفاد 13.20 في المئة منهم بأنهم ينشطون في جمعية رياضية، وليس من المستبعد أن يتفاعل هؤلاء مع المرشح الرياضي «ابن» جمعيتهم أو القريب منها. وعن سؤال يتعلّق بالتقاء المستجيب بالمرشح قبل الانتخابات بعام واحد، أجاب 26.7 في المئة بأنّهم التقوا المرشح، وأفاد 2.7 في المئة من هؤلاء

---

(50) سليم شيبوب وعماد وحسام الطرابلسي (أصهار المخلوع)، إذ تولى الأول فريق الترجي الرياضي التونسي لسنوات عديدة، كما تولى عماد رئاسة فريق النجم الرياضي بحلق الوادي والكرم والنادي الأفريقي، وسعيد لسود الذي رئس فريق النادي البنزرتي، وغيرهم كثيرون. انظر:

Driss Abbassi, «Sport, légitimation politique et construction identitaire dans la Tunisie des années 2000,» L'Année du Maghreb (2007), pp. 409-426.

(51) من ذلك الحارس السابق للمنتخب الوطني شكري الواعر (الاتحاد الوطني الحر)، واللاعب صابر بن فرج.

(52) طارق ذياب مثلًا.

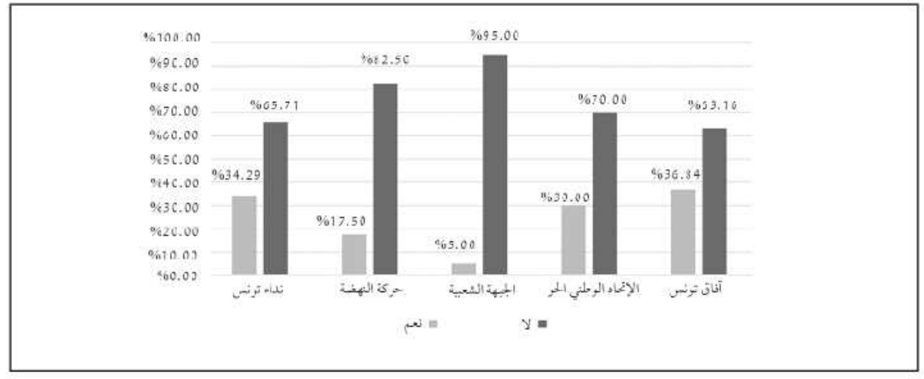
(53) ترشّح طارق ذياب في إحدى قوائم حركة النهضة، غير أنّ هيئة الانتخابات رفضت ملف ترشّحه للانتخابات التشريعية بسبب تقدّمه بعد نهاية الآجال القانونية. واستبعدت الهيئة نفسها الرئيسَ المتخلّي لنادي حمام الأنف عادل الدعداع، كما ترشّح (ولم ينجح) كلٌّ من فريد شوشان (لاعب ومسيّر سابق في النجم الرياضي الساحلي والفريق الوطني لكرة القدم) عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والمنجي بحر (رئيس النادي الرياضي لحمام الأنف لسنوات عدة) عن حزب المبادرة.

بأنهم التقوا المرشح في مناسبة رياضية. وضمّت القوائم الانتخابية عددًا مهمًّا من مسيري أكبر الأندية الرياضية.

بين الاستبيان أيضًا حضور من وصفهم بـ «نجوم المجتمع»، ومنهم رياضيون، في الاجتماعات الانتخابية، جلس بعضهم مع عموم الحاضرين بنسبة 22.20 في المئة، وجلس نحو 77.80 منهم بعيدًا عن «العامة».

الشكل (3-8)

نجوم المجتمع: سياسيون ورجال مال ورياضيون وإعلاميون



المصدر: المصدر نفسه.

لم يعتد الرياضيون، ممارسين ومسؤولين، ممارسة السياسة أو المسؤولية السياسية أو الحزبية إلّا في حالات نادرة أو بعد انتهاء مسؤوليتهم الرياضية[54]، في حين كان النظام يوظف هؤلاء في المناسبات الانتخابية الحزبية والتشريعية من دون أن يسمح لهم بالترشّح إلّا لممارسة مسؤوليات جهوية. وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن إقحام الرياضة في عالم السياسة بعد الثورة يمثّل نوعًا جديدًا من «الفساد» الذي من شأنه أن يشوّه العملية الانتخابية ويُفقدها بعضًا من صدقيتها[55]، فإن ذلك لم يمنع السياسيين من الإقبال على المسؤولين الرياضيين لترشيحهم

(54) في عهد الرئيس بورقيبة تولّى حسّان بلخوجة رئاسة الترجي الرياضي التونسي، وتولّى عزّوز لصرم رئاسة النادي الأفريقي، وهما أكثر الأندية الرياضية شعبية في تونس العاصمة.

(55) «في إقحام الرياضة في السياسة: جماهير كرة القدم ورقة رابحة في الانتخابات»، **نواة** (18 أيلول/سبتمبر 2014)، <https://goo.gl/qYGC0l>.

على قوائمهم الانتخابية. وبذلك تحوّلت مشاركة الرياضيين السياسية إلى واقع، إمّا نتيجة رغبة ذاتية من هؤلاء، لاعتيادهم الشهرة، وإمّا بعد «جرّ» بعض الأحزاب لهم إلى عالم السياسة على خلفية إغراءات متنوعة. غير أن ما يميز الرياضيين (مسؤولين وناشطين سابقين) المنخرطين في الفعل السياسي انخراطًا مباشرًا أو غير مباشر، هو اشتغالهم في عالم المال والأعمال؛ إذ نجد بعض رؤساء قوائم الانتخابات التشريعية مَنْ تحمَّل/يتحمّل مسؤولية تسيير أندية رياضية ويُسير (يملك) شركات ومؤسسات، بل مجمعًا واحدًا أو مجمعات عدة[56].

تبدو ظاهرة انشغال الرياضيين ورجال المال والأعمال على نحو خاص بالشأن السياسي ظاهرةً عالمية تنامت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، كما هي الحال في بعض الأقطار العربية التي يتمتع سكانها بهامشٍ ديمقراطي متواضع[57]. ولم يكتف رجال المال والأعمال بتوظيف منظماتهم المهنية لممارسة الضغط للدفاع عن مصالحهم، بل سعوا ليكونوا أعضاء ممثلين في البرلمانات وبالقرب من سلطة القرار السياسي، وفاعلين على المستوى التشريعي.

أمّا في تونس، فلم تُعرف هذه الظاهرة قبل الثورة إلّا جزئيًا[58]؛ إذ كان رجال المال والأعمال يساندون الحزب الحاكم بأشكال مادية ومالية مختلفة (تمويل الحملات الانتخابية الرئاسية والتشريعية، وتنظيم الحفلات)، ولم يكن مسموحًا لهم بالاقتراب من الشأن السياسي عمومًا، والانتخابات خصوصًا، باستثناء قلّة تُعدّ على أصابع اليد الواحدة، وربما يرتقي أصحابها إلى مناصبَ حزبية عليا، جهوية أو مركزية، ويكونون في أحيان قليلة - وربما نادرة - أعضاء في البرلمان لكن من

(56) تولّى رضا شرف الدين رئاسة النجم الرياضي الساحلي منذ عام 2012، وبشير بن عمر أصبح الرئيس الشرفي لأولمبيك مدنين، وتولّى منصف السلّامي رئاسة النادي الرياضي الصفاقسي بين عامي 2008 و2010، ورئس كمال حمزاوي المستقبل الرياضي للقاصرين في الفترة الواقعة بين عامي 1986 و1998، ورئس مهدي بن غربيّة منذ عام 2011 النادي الرياضي البنزرتي، وعمل علي بالإخوة نائبًا لرئيس النادي الرياضي البنزرتي.

(57) لبنان ومصر والمغرب والأردن والكويت والبحرين.

(58) جرى تعيين الفرجاني بلحاج عمار واندري باروش في حكومة بورقيبة الأولى من دون اعتبارٍ لأصحاب المهن الحرة، كالأطباء والصيادلة والمحامين، انظر: منير الشرفي، **وزراء بورقيبة: دراسة ترسم ملامح الوزير التونسي في عهد الحكم الفردي** (تونس: مطبعة قرطاج، 1989).

دون أن يرتقوا إلى رتب سياسية أعلى. وفي مقابل ذلك، تمتعوا ببعض الامتيازات الجبائية والبنكية (القروض) والأولوية في المناقصات الحكومية، ولا سيما بالنسبة إلى من يعبّر عن ولائه وطاعته للسلطة وكرمه تجاه العائلة الحاكمة[59].

تغيرَ الأمر بعد الثورة التي أطاحت كثيرًا من التقاليد السياسية المتوارثة، وفتحت باب المشاركة السياسية أمام رجال الأعمال الذين اندفع بعضهم للانتظام في أحزاب أو دعمها، ثم تولّي مناصب وزارية في فترة ما قبل انتخابات المجلس التأسيسي، ثم المشاركة في تلك الانتخابات، وإن باحتشام. ويظهر أن الأزمة التي عاشتها البلاد في أثناء حكم «الترويكا» سمحت لاتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بأن يقوم بدور سياسي «واسع»، خصوصًا بعد أن أصبح أحد أهم المكونات الفاعلة في الرباعي الراعي للحوار الوطني، الأمر الذي أعطى هذه الطبقة ومنظمتها شرعية سياسية إضافية[60]. واندفع بعض رجال المال والأعمال بقوة ليشارك في أول انتخابات تشريعية، إمّا في إطار قوائم حزبية وإمّا في قوائم مستقلة. وأفرزت نتائج الانتخابات التشريعية فوز 25 رجل أعمال، وهو ما يمثّل 11 في المئة من إجمالي عدد النواب في المجلس النيابي الجديد. تنوّعت انتماءاتهم الحزبية، وتوزّعت في الأساس بين نداء تونس الذي ينتمي إليه 60 في المئة من رجال الأعمال الذين دخلوا المجلس[61]، ليحلّ حزب آفاق تونس في المرتبة الثانية بأربعة نواب[62]، تليه حركة النهضة بثلاثة نواب[63]، وتتوزع

(59) Ezzeddine Mhedhbi, «Les Familles qui pillent la Tunisie,» Webdo (7 février 2011), <http://www.webdo.tn/2011/02/07/les-familles-qui-pillent-la-tunisie-par-ezzeddine-mhedhbi/>.

(60) تحوّل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة إلى محجّ للبعثات الدبلوماسية والسفراء وتوافد أبرز القادة السياسيين الحزبيين في البلاد قبل الانتخابات التشريعية.

(61) رضا شرف الدين (سوسة)، وزهرة إدريس (سوسة)، وحمدي قزقز (سوسة)، وعبد العزيز القطّي (أريانة)، ومحمد بن صوف (إيطاليا)، وعبد الرؤوف الميّ (الدول العربيّة)، وهدى تقيّة ومحمد سعيدان (المنستير)، وبشير بن عمر (مدنين)، ومنصف السلّامي (صفاقس2)، وسلمى اللّومي (نابل 1)، ومريم بوجبل (نابل 2)، وكمال حمزاوي (القصرين)، وبلقاسم دخيلي (جندوبة).

(62) نعمان الفهري (نابل 1)، وحافظ زواري (ولاية سوسة)، وياسين إبراهيم (المهديّة)، ومحمد أنور العذار (صفاقس2).

(63) محمد فريخة (صفاقس 2)، وحسين الجزيري (فرنسا 2)، وسامي الفطناسي (باجة).

باقي المقاعد بين نواب حزب التحالف الديمقراطي[64] وحزب الاتحاد الوطني الحرّ[65] وحزب المبادرة[66] بنائب واحد فقط لكلٍّ منها، إضافةً إلى رجل أعمال مستقل حزبيًا عن ولاية توزر[67].

أثارت المشاركة السياسية لهذه الفئة مواقف متباينة؛ ففي الوقت الذي اعتبر أناس أنهم «مواطنون تونسيون... شركاء في الحياة العامة ولهم مشاركة فاعلة في مساندة الأحزاب السياسية»[68]، رأى آخرون أنهم «في حالة هيستيريا، وهدفهم بدرجة أولى المحافظة على مصالحهم، كما أن انخراطهم يعكس عدم ثقتهم ببعض النخب السياسية[69]، ويهدف إلى التأثير في سلوك المواطنين السياسي وفي القرار السياسي عمومًا. وعمد بعض رجال الأعمال إلى امتلاك بعض الأجهزة الإعلامية[70]، كما أن من الظواهر التي عرفتها الساحة السياسية التونسية بعد الثورة، ولا تزال تعرفها، الدور الخفي لبعض رجال الأعمال في مساندة بعض الأحزاب والتنظيمات أو الشخصيات ماليًا، والتكفّل بعملية الدعاية الانتخابية لقائمتهم[71]، أو شراء الأصوات، أو تسخير وسائل للنقل والاتصالات، أو طبع الملصقات الانتخابية.

---

(64) مهدي بن غربيّة (بنزرت).

(65) علي بالإخوة (بنزرت).

(66) لطفي علي (قفصة).

(67) عبد الرزّاق شريّط (توزر).

(68) رضا بركة، «رجال أعمال في المعركة الانتخابية: مال وسياسة... من يركب من؟،» **الشروق**، 2014/10/17، <http://goo.gl/BdZIUE>.

(69) المصدر نفسه.

(70) يمتلك بعض رجال المال والأعمال في تونس بعض الوسائل الإعلامية، مثل سليم الرياحي (الاتحاد الوطني الحر) الذي كان يملك حقوق ذبذبات قناة «التونسية»، ونبيل القروي (مساند حركة نداء تونس) الذي يملك فضائية «نسمة»، وحسين الجزيري (حركة النهضة) الذي يساهم في قناة «الزيتونة»، أمّا المنصف السلامي فيملك جريدة **المغرب** اليومية، كما يملك بعض رجال المال والأعمال صحفًا ويدعم فضائيات وإذاعات ويؤثّر في خطّها التحريري بالضرورة.

(71) أكّد السيد لزهر بالي رئيس حزب «الأمان» لجريدة **الصباح نيوز** أنّ حزبه تلقّى عروضًا لـ «شراء» بعض قوائمه من عدد من رجال الأعمال، لكنّه رفض ذلك، مشيرًا أيضًا إلى أنّ بعض مرشحي الرئاسة طلب من حزبه دعمه في الانتخابات المقبلة. ويضيف: «جاءنا شخص ادّعى أنّه من جانب رجل الأعمال كمال لطيّف، وعرض علينا 250 ألف دينار مقابل رئاسة قائمة تونس 1 الخاصة بحزب الأمان، لكنّنا رفضنا ذلك»، انظر: «لزهر بالي: كمال لطيف عرض علينا 250 ألف دينار...» الصباح نيوز (تشرين الأول/أكتوبر 2014)، <http://goo.gl/H71DlG>.

خاتمة

على الرغم ممّا تميزت به الانتخابات التشريعية الأولى في تونس بعد الثورة من نزاهة وشفافية، وفق تقارير المراقبين والملاحظين الوطنيين والدوليين، ومن مشاركة واسعة للأحزاب والشخصيات السياسية، فإن ذلك لم يمنع تواتر تجاذبات، كانت حادة أحيانًا، بين الفرقاء السياسيين في أثناء الحملات والتعبئة التي رافقتها، والتي اعتمدت على العقل والعاطفة أحيانًا، وعلى إغراءات المال والجاه وتوظيف عامل القرابة والجهوية والعشائرية والرياضة والدين أحيانًا أخرى، ما يتنافى والممارسة الديمقراطية الحقّة وطبيعة الدولة الحديثة المؤسسة على روح المواطَنة والولاء للوطن دون غيره من الولاءات الاجتماعية التقليدية. وربما يفسَّر استمرار هذا السلوك غير السليم في التعبئة الانتخابية بحداثة التجربة الديمقراطية في تونس في إطار تعددية حزبية واسعة واحتقان أيديولوجي أدّى إلى تنافسٍ حادّ بين القوى السياسية، استخدم فيه كلّ طرف جميع الوسائل الممكنة من دون اعتبار للقانون وللأخلاق وروح المواطَنة الحقة، في إطار دولة ذات مؤسسات وهيئات دستورية وقوانين حديثة.

المراجع

1- العربية

أبو سريع، أسامة سعد. **الصداقة من منظور علم النفس**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1993. (عالم المعرفة؛ 179)

بارة، سمير وسلمى ليمام. «النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر.» **دفاتر السياسة والقانون**: عدد خاص، نيسان/أبريل 2011.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

بن سلامة، البشير. **الشخصية التونسية: خصائصها ومقوماتها**. تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، 1974.

الحكيم، كمال. «الأهالي والممارسة الرياضية في تونس أثناء الفترة الاستعمارية، 1905-1956.» (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2011).

الحناشي، عبد اللطيف. «نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية: الحبيب بورقيبة أنموذجًا.» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29، شتاء 2011.

ـــــــ.«الانتخابات التشريعية التونسية: الخصائص والنتائج والدلالات.» **سياسات عربية**: العدد 11، تشرين الثاني/نوفمبر 2014.

شرابي، هشام. **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**. بيروت: دار الطليعة، 1987.

الشرفي، منير. **وزراء بورقيبة: دراسة ترسم ملامح الوزير التونسي في عهد الحكم الفردي**. تونس: مطبعة قرطاج، 1988.

الصبيحي، أحمد شكر. **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

عرضاوي، سنية. «الجمعيات الخيرية في تونس بعد الثورة: بين التأطير الاجتماعي والتوظيف السياسي. الجمعيات الخيرية ببن عروس نموذجًا.» (رسالة ماجستير في العلوم الثقافية، جامعة تونس المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي، بئر الباي، تونس، 2013).

عوض، السيد حنفي. **السياسة والمجتمع: دراسات في علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: سودرن جرافيك، 1999.

العويني، شكري. «الانتخابات البلدية في البلاد التونسية سنة 1957: تجربة ديمقراطية أم عملية احتواء؟.» (رسالة ماجستير في تاريخ العالم المتوسطي، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، تونس، 2012).

مبروك، مهدي. **هل نحن أمة؟: أزمة الانتماء لدى النخبة التونسية**. تقديم عبد الباقي الهرماسي. تونس: دار البراق للنشر، 1989.

محمود، زكي نجيب. **قيم من التراث**. بيروت: دار الشروق، 1990.

مسرّة، أنطوان نصري. «مستقبل الوحدة العربية: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعيتها.» **المستقبل العربي**: العدد 90، آب/أغسطس 1986.

ونّاس، المنصف. **الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية**. ط 3. تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2014.

2- الأجنبية

Abbassi, Driss. «Sport, légitimation politique et construction identitaire dans la Tunisie des années 2000.» L'Année du Maghreb: 2007.

Amrani Fadila, Ben Achour Rafaâ et Camau Michel. Contrôle politique et régulations électorales en Tunisie: les élections législatives du 4 novembre 1979, Aix-en-Provence, CERP de la Faculté de droit et des sciences politiques et économiques de Tunis, CRESM, Edisud:1981.

Camau, M. «Tarajjî ya dawla ou la force de l'espérance. Propos sur le désengagement de l'État en Tunisie.» Bulletin du Cedej: no. 23, 1988.

«Qui vote pour qui et pourquoi?: Les modèles explicatifs du choix électoral...,» Pouvoirs: no. 120, 2007.

Geisser, Vincent. «Tunisie: des élections pour quoi faire? Enjeux et «sens» du fait électoral de Bourguiba à Ben Ali.» Maghreb-Machrek: no. 168, avril-juin, 2000.

الفصل الرابع

الرمزي والمتخيل في انتخابات
مابعد الثورة التونسية

عبد اللطيف الهرماسي

يصعب على مراقب المشهد التونسي المتحرك، بدءًا بالحادث التدشيني للثورة وما جرّ عليه من نزاعات وتوافقات في شأن كيفية إدارة المسار الانتقالي ووجهته، ووصولًا إلى ما أفرزته انتخابات عام 2014 من نتائج، ألّا يقف عند مفارقات الحراك السياسي الذي أطلقه الحدث - «الأسطورة»، بل إنّ في وسع هذا المراقب أن يقرأ تسلسل الحوادث وتداخلها بوصفه سيرورة من انبثاق الرمزيات وتنازعها في ذرى المواجهات الدامية في قرى ومدن هي الرقاب ومنزل بوزيان وتالة والقصرين، واعتصامات القصبة الثلاثة، وانتخابات المجلس التأسيسي، واغتيال القائدين شكري بلعيد ومحمد براهمي، واعتصامَي الرحيل والشرعية، وانتخابات رئاسية حكمها اللايقين والتوتر الشديد، وصولًا إلى توافق كان مرفوضًا بشدة من كلا طرفيه: حركة النهضة وحركة النداء. وفي أثناء ذلك كلّه جرى مسلسل من التحالفات انعقادًا وانفراطًا، وحملات انتخابية سبقتها حملات ماقبل انتخابية انفتحت لها أبواب الاستثمار الحرّ في الرمزي، ووُظفت فيها الموروثات القديمة والجديدة ورؤوس أموال النضالات الفعلية والافتراضية، ودُمّرت فيها قامات ورموز سياسية، أو اهترأت، لتصعد أخرى بديلة منها، كما تبادلت فيها المقدّسات الدينية والمقدسات المدنية المواقع والأدوار.

شكّلت حملات التعبئة الانتخابية في تونس تكثيفًا وتتويجًا لعمل دؤوب من الدعاية وجلب المناصرين والمتعاطفين باستخدام موارد كثيرة، أيديولوجية وتواصلية ومالية وبشرية وتنظيمية وإشهارية ... إلخ. وما نهتمّ به نحن ضمن هذه الوسائل والآليات هو الرسائل التي يبعث بها كلّ طرف إلى التونسيين للحصول على مساندتهم وأصواتهم، والصور التي أراد ترسيخها في أذهانهم عن نفسه وعن منافسيه، وهو كيفية استخدامه انتظاراتهم وعواطفهم وذاكرتهم وعالمهم الثقافي من أجل تثمين رأس ماله السياسي.

من المهم التنبيه في هذه المقدمة إلى أن مقارنة مجريات حملة الانتخابات التشريعية في عام 2014 بحملة الانتخابات الرئاسية، ومجريات حملتي عام 2014 بالتعبئة الانتخابية التي أعطت المجلس الوطني التأسيسي في عام 2011، قادتْنا إلى استنتاجات أولية فرضت نفسها على الدراسة وطريقة المقاربة. وتتمثل هذه الاستنتاجات الأولية التي تعاملنا معها كونها فرضيات بحثية في ما يلي:

- اقتصر توظيف الرموز على الحد الأدنى في تشريعية عام 2014، خلافًا لما حصل في عام 2011، في حين تصاعدت حرب الرموز خلال الحملة الرئاسية في دورتيها.

- عرفت المرحلة بين انتخابات عام 2011 وانتخابات عام 2014، وتحديدًا في عامي حُكم ما يُعرف بـ «الترويكا» بقيادة حركة النهضة، الصراعات الرمزية الأقوى دلالةً والتوترات السياسية الأكثر حدّة، وكانت انتخابات عام 2014 التشريعية والرئاسية حصيلةً وتكريسًا لميزان القوة الرمزي الذي أسفرت عنه تلك المواجهات.

- تحوّل الخطاب الانتخابي لحركة النهضة في الأثناء من الهجوم إلى الدفاع، ومن لغة الثورة المرفقة بالشرعية الدينية إلى لغة الوطنية التونسية، ما يطرح السؤال: أكان الأمر يقتصر على تراجع سياسي قادت إليه إخفاقات تجربة «الترويكا» ومسلك حركة النهضة، أم أنه يحمل في طياته مراجعات تمسّ الفكر والعقيدة السياسية للحركة؟

بناءً على هذه المعاينات الأولية، ارتأينا ما يلي:

- ضرورة اعتماد المقارنة التاريخية بين سياق انتخابات التأسيسي ومجرياتها برهاناتها وأدواتها الرمزية، وسياق انتخابات عام 2014 ومجرياتها أيضًا، علمًا أن عنصرًا جديدًا وحاسمًا طرأ في الأثناء وهو تأسيس حركة نداء تونس وصعودها بكلّ ثقلها الرمزي.

- كي يكون تحليل المنافسات والمواجهات الرمزية مثمرًا، ينبغي أن يركّز فيه على وضعيات الاستخدام ولحظاته الأكثر كثافةً للأسلحة الرمزية من الأطراف المرشحة ومناصريها، وهذا ما تحقق في الانتخابات الرئاسية أكثر ممّا تحقق في الانتخابات التشريعية.

أولًا: المرجعيات النظرية والمقترحات الرئيسة

نشير في البداية إلى أن معالجة هذا الموضوع تطلّبت البحث عن مصادر المعلومات، وهي من ثلاثة أصناف:

- خطب زعماء الأحزاب السياسية وقيادييها بالرجوع إلى تسجيلات فيديو مأخوذة من الـ «يوتيوب» ونسخها، أو بالعودة إلى الصحف التونسية من لحظة اندلاع الثورة إلى لحظة اختتام الحملة الرئاسية، في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2014. وأعطينا الأولوية في اعتماد الصحف لصحيفتي **المغرب** و**الصباح**.

- البرامج الانتخابية للأحزاب والبيانات الانتخابية للقوائم الحزبية والمستقلة.

- تقارير وسائل الإعلام وتغطيتها مجريات الحياة السياسية والحملات الانتخابية منذ عام 2011.

إجمالًا، وجدنا أنفسنا أمام مدوّنة ضخمة تعاملنا معها بطريقة انتقائية وهادفة؛ أي بما يخدم غاية البحث، وهي متمثّلة في إبراز أوجُه إنتاج الرموز واستخدامها وتحليل هذه الأوجه، ومكانة المتخيل الجمعي أو الحزبي - الفئوي في الحركية السياسية. واعتمدنا في معالجة المعطيات منهج التحليل الكيفي الهادف إلى استنطاق الدلالات وفهم المسارات واقتراح نماذج لآليات الإنتاج والتوظيف، بالنسبة إلى الرمزي والمتخيل والمقدّس والأسطوري في الاستراتيجيات الانتخابية والمعارك السياسية.

نُنبّه هنا إلى استفادتنا من خبرة شخصية بالحياة السياسية في صفوف المعارضة طوال مدة تتجاوز الأربعين عامًا. وعلى الرغم من انتمائنا المعروف إلى حزب سياسي معارض، فإننا سعينا - كعادتنا - إلى توخّي أقصى ما يمكن من الموضوعية في تناول مسائل الدراسة.

لمعالجة موضوعنا، نقترح الاستعانة بمفهومين رئيسين ينتميان إلى الحقل الدلالي نفسه، ونعني بذلك الرموز السياسية بوصفها من الرموز الثقافية ومرتبطةً بالضرورة بباقي مكوّناتها؛ والمتخيل السياسي بوصفه دائرة مخصوصة ضمن المتخيل الاجتماعي.

بصرف النظر عن تجسّدات الرمز في علامة ما، أكانت صورة أم رسمًا أم كلمة أم حركة ... إلخ، فإن الرمز تعبير مكثّف وإشارة إلى معنى أو جملة من المعاني البسيطة أو المركّبة، وهو لذلك أنجع وسائل الثقافة لتحقيق التواصل بين حامليها وللتعبير عن نفسها والقيام بوظائفها، وتدخل في ذلك العلامات والمظاهر التي تحدّد هوية الجماعة وتميزها من غيرها، من رايات وشعارات وألوان وأزياء وهيئات، كما تدخل آليات الاستمرارية وإنعاش الذاكرة، من طقوس واحتفالات وصور وتماثيل، وكذلك المرجعيات المقدسة أو الأنموذجية التي تبني الوحدة والإجماع والشرعية واليقين وتحمي كلًا منها، إضافةً إلى المثُل والقيم التي يتجند الناس حولها أو ينقسمون في شأنها. أمّا الرمزية، فهي مجموع/نسق الإيحاءات والمعاني التي تتضمنها الرموز أو تحيل إليها.

ولئن كان موضوعنا ينصبّ على الرموز السياسية، فإن الرموز الدينية ليست بمنأىً عنه؛ إذ لا يخفى أن التمثلات الأولى للكون كانت دينية، وبقيت العوالم الثقافية خلال حقبة طويلة متشكلةً حول الرموز الدينية التي تبلورها المعتقدات وتحييها الطقوس. كما اعتمدت السلطات السياسية عبر التاريخ، في أغلب الأحيان، المقدّسَ الديني لتبرير وجودها وأفعالها. ثمّ إن الأمم ميزت نفسها وحدّدت هوياتها باعتماد شارات ورايات يحضر فيها الرمز الديني بقوة. بيد أن الحداثة التي انبثقت في الغرب شكّلت حدثًا وقطيعةً بتأسيسها أنساقًا سياسية رمزية متحررة من الدين، هذا إن لم تطرح نفسها بديلًا منه، على غرار الفلسفات والأيديولوجيات المبشّرة بمقدسات جديدة دنيوية أو مدنية، مثل المقدسات التي تتمحور حول رموزٍ شتى، أهمها الأمة القومية والعلم القومي والنشيد القومي وأبطال الوطن والإرادة الشعبية والحرية والمساواة... فهي نفسها وردت إلينا منذ القرن التاسع عشر وانخرطت في علاقات تنافس أو تكامل، مع تعبيرات المقدس الديني الإسلامي بخصوصياته التونسية، وهو ما وجد تعبيرًا عنه في مسارات وروافد مميزة تجلّت في الحركتين الإصلاحية والوطنية، وفي الاتجاهات والحركات السياسية والأيديولوجية بعد الاستقلال.

يمثل مفهوم المتخيل السياسي إلى جانب المتخيل الديني أهمَّ مكونات

المتخيل الاجتماعي؛ أي النسيج المكوَّن من الصور والرموز والقيم والأفكار القوية التي تصنع وحدة الجماعة أو المجتمع. وكان جيلبير دوران قد قدّم إحدى المساهمات الأولى في أنثروبولوجيا الخيال الرمزي كما يلي:

- إن الرمز قيمة بنفسه وليس لنفسه، وإلّا لا يعود رمزًا، وإن الصورة الرمزية تجلٍّ لتصوّر مادي في معنى مجرّد؛ أي إن الرمز يُظهر معنًى خفيًا، والنصف المرئي من الرمز، وهو الدال، محمّل دائمًا بالحد الأقصى من التجسيم.

- إن حدّي الرمز، أي الدال والمدلول، مفتوحان على نحوٍ لانهائي، وهو ما يسمح بالكلام على إمبريالية الدال والمدلول وامتلاكهما خاصية الإطناب أو القدرة على التكرار، وذلك في ثلاثة مجالات أساسية: الإشارات والعلاقات الألسنية والصور المتجسدة في فنّ من الفنون.

- اقترح، بناءً على ذلك، تصنيف الرموز إلى ثلاثة أنواع: الرموز الطقسية والأسطورة والرموز الأيقونية التصويرية[1].

في مجال استخدام السياسي للرموز، تتمثل أولى المساهمات وأشهرها في ما قدّمه سيرج تشاكوتين عن **اغتصاب الجماهير بالدعاية السياسية**، وهو الذي تناول الآليات والأدوات الرمزية للدعاية السياسية بالتركيز على حالتي الفاشية والنازية؛ إذ لاحظ أن المقصود بالرموز في السياسة، في أغلب الأحيان، أشكال بسيطة تجسّم أفكارًا أو أنساقًا فكرية أو عقائد بالغة التعقيد ومجردة. وصنّف الرموز إلى تصورية ومسموعة ومكتوبة وتجسيدية، وركّز على أوجه استخدامها في ألمانيا على الصراع بين النازيين والاشتراكية الديمقراطية والأساليب المستعملة في حرب الرموز، كالتحدي والتخويف أو السخرية أو التلاعب بشعارات الخصم، كما بيّن بالاعتماد على كتاب روجيه كايوا **الأسطورة والإنسان** (Le mythe et l'homme) ، كيف يمكن أن تتحول الفكرة والغاية التي يصعب إدراكها

(1) انظر: جيلبر دوران، **الخيال الرمزي**، ترجمة علي المصري (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991)، ص 5-14، و Gilbert Durand, L'Imagination symbolique (Paris: Presses Universitaires de France, 1964), p. 6-16.

إلى فعلٍ بطولي، بل إلى أسطورة تُلهم الكينونة والأعمال لجماعة من الجماعات أو شعب من الشعوب[2].

كذلك، تُمثّل كتابات كورنيليوس كاستورياديس مساهمة تأسيسية في دراسة المتخيل الاجتماعي، وتقوم نظريته في المأسسة المخيالية للمجتمع على المعاينة التالية: جميع أشكال المجتمعات هي من إنتاج متخيل، ومن خلالها يجري تبنّي المجتمعات نسقًا من المعايير والمؤسسات والقيم الموجّهة من أجل العيش المشترك. ويؤكد هذا الباحث أن إنتاج الدلالات لا يمكن أن يكون من فعل فردٍ أو أفرادٍ، بل هو من عمل متخيل جماعي يؤدي دور السلطة التأسيسية، ومن صُلب هذا المخيال المؤسس أو السلطة الضمنية تظهر سلطة صريحة يقرّها المجتمع بهذه الصفة، ولا يمكنه أن يعيش من دونها، وهي مجال السياسي[3].

انطلاقًا من هذه الأعمال ومن مساهمات أخرى، على غرار كتاب إرنست كاسيرر **الدولة والأسطورة** وكتاب جورج بالانديه **الأنثروبولوجيا السياسية**، أصبح في وسعنا أن نفهم على نحوٍ أفضل كيف يؤسس المجتمع السياسي ويشتغل، وكيف تساهم الأساطير والأيديولوجيات والطوباويات والطقوس السياسية في تأطير الروابط الاجتماعية ودمج المجتمعات وتحديد الهويات وشرعنة السلطات، وكيف توظف الثقافات السياسية تاريخ الأبطال وسيَرهم والشخصيات والرموز التاريخية، بتمجيدها أو «ردّ الاعتبار إليها» وتوظيف ذكراها ومكانتها في المتخيل الجماعي لخدمة غايات سياسية لا صلة لها بها، وكيف يوفّر المتخيل السياسي أبدالًا ويشكّل موضوع تنازع وتفاوض مستمر.

ضمن الآفاق التي انفتحت لدراسة المتخيل السياسي وعلاقته بظواهر التقديس واستعمال الأساطير والرموز السياسية، من المفيد الإشارة إلى أعمال بالانديه الرائدة، ولا سيما كتابه **مسرحة السلطة** (Pouvoir sur scènes) ، فهذا الكتاب

---

(2) Serge Tchakotine, Le Viol des foules par la propagande politique (Paris: Gallimard, 1952), pp. 190-211, et Roger Caillois, Le Mythe et l'homme (Paris: NRF, 1938).

(3) Cornélius Castoriadis, L'Institution imaginaire de la société (Paris: Seuil, 1975).

يقترح فكرتين أساسيتين: **الأولى** أن الظواهر الاجتماعية ليست نتيجةً لعلاقات القوة المادية فحسب، بل هي أيضًا ظواهر رمزية قائمة على التواصل واللغة، وأن العلاقة متينة بين السلطة والسعي إلى السلطة والفرجة. وعلى هذا الأساس لا توجد سلطة من دون مسرحة وإخراج، والإخراج المسرحي ليس كسوةً تغطّي علاقات الهيمنة، بل هو نمط اشتغال السياسي. أمّا الفكرة **الثانية**، فمفادها أن ما يصحّ في السلطة يصحّ في حالة السلطة المضادة؛ فالفوضى كالنظام، من جهة أنهما يخضعان لقوانين المسرحة، وفي حياة الأحزاب الثورية نعاين دور الأساطير وصور الأبطال واستخدام الطقوس والحاجة إلى الكلمات السحرية (التمائم) والصيغ المثيرة للخشوع[4].

هذه الأفكار الخصبة ستكون دليلًا لنا من خلال استكشافٍ وتحليلٍ الصراعات السياسية وأشكال استثمار الموروثات والمستجدات، خصوصًا منها السيَر الأنموذجية والفواجع، في إعداد الحملات الانتخابية وتنظيمها. كما نشير إلى أن كتاب **الطقوسية السياسية** (Les liturgies politiques) مثّل أحد محاور اهتمام الباحث كلود ريفيير؛ إذ إنه درس في هذا الكتاب الأشكال والسياقات لتوسُّع استخدام مفهوم المقدس من مجال القوة الدينية إلى مجال القوة السياسية - الدنيوية، كما اقترح الفكرة المتمثلة في أن الطقوس ليست تحيينًا للأسطورة فحسب، بل نكتشف معناها أيضًا من تمظهراتها، وأن الصلات الاجتماعية ليست مشبعة بالمخيال فحسب، وإنما تخضع لمراقبة الأيديولوجيا كذلك. هذا فضلًا عن دراسته علاقات الكشف والإخفاء المتبادلة بين الرموز الدينية والطقوس من خلال الإعلام والمعالم والشارات والأبطال[5].

من الأعمال التي أفادتنا في هذا البحث مساهمة راؤول جيرارديه في الأساطير والميثولوجيات السياسية، ومن ثمّ يأتي دور المتخيل في الأفكار السياسية أو الأيديولوجيات. ويعرّف هذا الباحث الأسطورة بأنها في الوقت ذاته تفسير وتهويل

---

(4) George Balandier, Pouvoir sur scenes (Paris: Presses Universitaires de France, 1980).

(5) Claude Rivière, Les Liturgies politiques (Paris: Presses Universitaires de France, 1988).

وعامل تعبئة ونمط مخصوص من الخطاب الشبيه بالحلم. وبناءً على ذلك، تشمل دراسته أربعة مباحث/أمثلة: أسطورة الوحدة وأسطورة المنقذ وأسطورة العصر الذهبي وأسطورة المؤامرة، وهي تظهر - مثل هذه الأساطير - في الفترات الصعبة وأحوال أزمة الهوية أو التوتر الناجم عن تحوّلات المجتمع ونمط الحياة، وتؤدي وظائف ثلاثًا: التفسير وتقديم رؤية شاملة للحاضر والمستقبل؛ التعبئة حول صور ذات قوة محرّكة؛ الاستلاب أو التوهّم بوصفه مسارًا يحجب الوقائع الملموسة. وترتبط أسطورة المؤامرة بوجود تنظيم عالمي، أو أخطبوطي، يسعى إلى السيطرة ويمثّل خطورةً على الوطن.

ترتبط أسطورة العصر الذهبي بالحنين إلى ماضٍ قريب أو بعيد، في حين تقوم أسطورة الوحدة القومية وما يضارعها نقيضًا للتعدّد الذي يُعدّ فرقة وتنازعًا. أمّا أسطورة المنقذ، فتحوي أربعة نماذج: أنموذج السياسي المجرّب والمسنّ الذي يضع حدًّا لاعتزاله ليحمي البلاد من الخطر؛ أنموذج الأب المؤسس الذي يستقي الشرعية من حكمته؛ أنموذج النبي أو المرشد؛ أنموذج القائد العسكري الفذ[6]. وقد أخذنا بهذه النمذجة في عمومها وكيّفناها مع معطيات الواقع التونسي وفق فهمنا له، مع إسقاط الأنموذج الفرعي للقائد العسكري، بسبب عدم تحققه في الحالة التونسية، كما أضفنا أنموذجين آخرين من اقتراحنا: «أسطورة الثورة» و«أسطورة التنمية».

تمثل أعمال لوسيان سفاز إضافة أخرى إلى البراديغم المزدوج: الرمزية السياسية/المتخيل السياسي. ويميز سفاز في البناءات الرمزية بين صنفين: إنتاج صور رمزية في حالة مجتمع يعيش أزمةً مستمرةً، وإنتاج عمليات رمزية في حالة مجتمع يعيش وضعًا نزاعيًا حادًّا، بما يؤدي إلى عمليات تطهير وقطيعة وتوحيد لما كان متناثرًا في الوقت ذاته. فهذه العمليات الرمزية تتمظهر بقوّة، وتؤدي دورًا تأسيسيًا في صراعات حادّة تحدثها كما تستقي منها الشرعية[7]. والفكرة المحورية

(6) Raoul Girardet, Mythes et mythologies politiques (Paris: Seuil, 1986).

(7) Lucien Sfez, La Politique symbolique (Paris: Presses Universitaires de France, 1993).

التي نحتفظ بها هي أن المجتمعات الحديثة تنتج باستمرار صورًا سياسية جديدة تساهم في إعادة البناء الرمزي للمجتمع وإعادة توحيد هويته. وفي الحصيلة يتضح، من خلال رصد أبرز الأعمال النظرية ذات الصلة، أن الموضوعات والأشكال وآليات الاشتغال بالنسبة إلى الرمزية السياسية، أو المخيال السياسي، متعددة، وأن المتخيل لا يكفّ عن إنتاج دلالات جديدة، وهو أكثر ما يكون حركيةً ونشاطًا عندما يواجه حالات أزمة؛ إذ يكون عليه أن يخترع سيناريوات وحلولًا للخروج منها[8].

يشكّل الجهاز المفاهيمي الذي عرضناه عنصرًا مساعدًا على قراءة ما نروم فهمه من وقائع وسيرورات اجتماعية، على أساس ربطها بخصوصيات المجتمع التونسي والسياق التاريخي للثورة ومسار الانتقال الديمقراطي. وفي ضوء ذلك نُقدم المقترحات/الفرضيات التالية:

- اشتغلت أربع منظومات رمزية ومخيالية خلال مرحلة الانتقال السياسي التي مرّت بها تونس، خصوصًا في أثناء حملات التعبئة الانتخابية: الرمزية المدنية - الحقوقية والرمزية الوطنية والرمزية الدينية والرمزية الثورية.

- احتلت رمزية الثورة الصدارة في المراحل الأولى وشكّلت فيها مجال الاستثمار الرئيس والمربح أساسًا.

- استخدمت القوى المتضررة من الثورة ومن صعود الإسلاميين بنجاحٍ المتخيلَ الوطني والدفاع عن الرموز الوطنية التي أسيء إليها، وذلك لاستعادة السلطة خلال انتخابات عام 2014، ما يضفي طابعًا جدّيًا على فكرة عودة «المنظومة القديمة» بشرط تنسيبها.

- أفرزت الأزمات التي رافقت حكم الأحزاب الثلاثة أو «الترويكا» التي قادتها حركة النهضة والمواجهات بينها وبين مكوّنات الكتلة الحداثية، مسارًا لتوطين المخيال السياسي النهضوي أو تَوْنسته.

---

(8) Cédric Faure, «Expressions Politiques de l'imaginaire contemporain,» Cahiers de psychologie politique, no. 26 (janvier 2015).

ثانيًا: رمزية الثورة

الحصان الرابح في انتخابات التأسيسي

كان الحادث المؤسس للمرحلة الجديدة التي دخلتها تونس، ومعها العالم العربي، حادثًا رمزيًا بامتياز؛ فهو فعل مأسوي عبّر به محمد البوعزيزي عن غضبٍ لكرامة أُهينت، التقطه شباب تونس في الحين ليحوّلوه إلى غضب جماعي لكرامة شعب، وإلى انتفاضة امتدت بسرعة سريان النار في الهشيم، لتنتج «أسطورة الثورة التونسية» و«أسطورة الربيع العربي».

يجدر التنويه بأن النزاعات الرمزية التي نشبت في إثر نجاح الهبّة الشعبية في إطاحة حكم بن علي دارت حول مزاعم الطابع العفوي للثورة، وعدّها كذلك ثورة شباب وضعت حدًّا لدور «شيوخ المعارضة». هذا إلى جانب مسألة الحضور أو الغياب لهذا الحزب أو ذاك في مسار الانتفاضة، ومن كان الأسبق في المشاركة، ومن التحق في الأخير أو بعد هروب بن علي.

لم تكن خلفيات الادعاء الأول واضحة في البداية، وكان الاعتراض عليه يبدو بمنزلة انتقاص من عظمة الحادث، إضافة إلى أنه لا يشهد فعلًا لقوة سياسية منظمة بقيادة مسيرة الثورة. وفي المقابل، كان في وسع حزب مثل الحزب الديمقراطي التقدمي أن يثبت أن أبرز مناضليه في سيدي بوزيد كان على رأس أول تظاهرة اندلعت تضامنًا مع البوعزيزي، وفي وسع حزب العمال الشيوعي ادعاء أن مناضليه ساهموا في تأطير الاحتجاجات وتأجيجها، ما أدّى إلى توقيف زعيمه حمّة الهمامي في 12 كانون الثاني/يناير 2011، وفي إمكان مناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل ورابطة حقوق الإنسان والمحامين من مختلف مكونات الطيف الديمقراطي ادعاء أنهم كانوا ضمن فاعليات الانتفاضة، وكان في إمكان جميع هذه الأطراف أيضًا أن تُثبت حضورها في التظاهرة الحاسمة أمام وزارة الداخلية في اليوم التاريخي 14 كانون الثاني/يناير 2011. وبناء عليه، باستثناء الشرارة الأولى، لم تكن الثورة حادثًا تلقائيًا بالكامل، ولا مؤطرًا بالكامل أيضًا، بل كانت حصيلة مزيج من عفوية الحقد على مساوئ نظام قمعي فاسد ومن المشاركة الفاعلة لمكونات المجتمع المدني والسياسي المعارض.

من جهة ثانية، وبسقوط رأس النظام، انطلقت المنافسة بين الأحزاب والشخصيات القيادية من أجل تثمين رأس مالها من النضالات والتضحيات وتوظيفه واحتلال أفضل المواقع في الساحة السياسية الجديدة. وفي هذا التنازع في الأدوار والمكانات، دافعتْ عن مقولة الثورة العفوية أحزاب جديدة لم يُعرف لها ولا لقادتها أي ماضٍ نضالي، ومن بينها حزبا الاتحاد الوطني الحر وآفاق تونس اللذان توصّلا إلى احتلال المرتبة الثالثة والخامسة تباعًا في تشريعية عام 2014. وكان المغزى واضحًا: «شكر الله سعيكم»[9]، لكن لا عبرة في الوضع الجديد بأي موروث نضالي، وعلى كلّ طرف أن يثبت جدارته في الزحام.

كما التقى القادة الشباب في هذه الأحزاب الجديدة القادة الشباب للقوائم المستقلة في انتخابات التأسيسي، وبلغت نحو ألف قائمة، في محاولة إبعادٍ للزعامات التاريخية للمعارضة تحت مبرّر إنجاز الشباب للثورة وعجز أحزاب المعارضة عن إزاحة نظام بن علي. لكن التنافس الأكثر وقعًا على مسار تطوّر الحوادث ومستقبل الانتقال السياسي نحو الديمقراطية المأمولة كان بين الأحزاب والزعامات التاريخية. وكان الأمر سباقًا انطلق منذ لحظة تأليف الحكومة الانتقالية الأولى، تصاعدت حدّته لتقود إلى انفراط عُقَد التحالفات والتفاهمات السابقة (توافقات حركة 18 أكتوبر)، وإلى صدام سياسي محوره أو مبرّره تحديد البديل: أهو التوجه نحو الإصلاح أم الثورة؟ ففي حين استخدم الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد التي هي سليلة الحزب الشيوعي التونسي، ورقة الإصلاح التدريجي، بالتعاون مع الجناح الرخو من النظام التجمعي الدستوري، وتجنّب المجهول الذي تتجه إليه البلاد وما يخفيه من مخاطر، اختارت المعارضة اليسارية، المكونة أساسًا من حزب العمال الشيوعي والوطنيين الديمقراطيين وامتداداتهما داخل المركزية النقابية، إضافة إلى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحركة النهضة، نهج القطيعة الجذرية والدفع بحصان الثورة الجامح إلى الأمام، مع عزم كلّ طرف على توجيهه لفائدته.

---

(9) استخدمت هذه العبارة أكثر من مرّة بعد الانتخابات من أحلام كمرجي الممثلة عن الحزب الوطني الحرّ.

مهما يكن من وجاهة المبرّرات التي سيقت لفائدة خيار تجذير المسار الثوري بالاعتصام حتى حلّ الحكومة الأولى والمضي إلى حلّ التجمع الدستوري الحاكم وحلّ جهاز أمن الدولة والدعوة إلى محاسبة الجلّادين والفاسدين وعزل التجمعيين، كان هذا النهج يوفّر مجالًا واسعًا ومفتوحًا للأطراف الناشطة فيه من أجل تجسيم أحلامها ومخيالها السياسي، وفرصة حقيقية، أو وهمية، لتحقيق مشروعاتها في الوصول إلى السلطة. وكان أوّل هذه الأطراف وأسبقها إلى الوجود على الساحة الأيديولوجية هو اليسار الثوري الحامل الفكر الماركسي بروافده الثلاثة الكبرى: الفكر اللينيني - الستاليني وحامله حزب العمال الشيوعي التونسي؛ الفكر الماوي الذي يحمله الوطنيون الديمقراطيون؛ الفكر التروتسكوي الذي تتبناه جماعات صغيرة. وتشترك هذه التيارات في إدراك الثورة تتويجًا لعمل منظّم تتولاه الأقلية الثورية والراعية الممثلة مصالح الطبقات الكادحة، كسيرورة من العنف الثوري المضاد لعنف الرجعية تؤدي إلى إطاحة نظام يجسّد مصالح رأسمالية تابعة وطفيلية، كما أنها تدفع الثورةَ دائمًا إلى الأمام، حتى القضاء على جميع أشكال الاستغلال والميْز والاستلاب، بما فيها الاستلاب الديني الذي احتلّ باستمرار موقعًا خاصًا في أدبيات حزب العمال وزعيمه.

طوال التسعينيات، تحالف حزب العمال الشيوعي - موضوعيًا في الأقل- مع نظام بن علي في مجال التصدي لحركة النهضة، قبل أن يجد نفسه في معسكر واحد مع هذه الحركة وحزب المؤتمر يطلق النار على دعاة الإصلاح التدريجي والهادئ، ليصوّب سلاحه الدعائي من جديد على الإسلاميين بعد نجاح النهضة في انتخابات التأسيسي.

الطرف الثاني هو حركة النهضة التي اقترحت على المجتمع التونسي بديلًا نقيضًا للنظام الدستوري المجسِّد لدعوة قومية ترى فيها تنكّرًا لوحدة الأمة المسلمة ولحداثةٍ لم تعاين فيها إلّا تغريبًا وإخلالًا بالأخلاق الإسلامية. لذلك، وعلى الرغم من اضطرارها إلى طلب النشاط في إطار القانون وقواعد اللعبة الديمقراطية منذ بداية الثمانينيات، فإنها بقيت متشبّثة بمثلها الأعلى ومتخيلها الممتاز المتمثلين

في إقامة شرع الله على الأرض ونظام الخلافة الإسلامية العالمية[10]. وعمليًا اتجهت الحركة إلى الإعداد لثورة تجمع بين الانتفاضة الشعبية وما يوفّره اختراق المؤسستين الأمنية والعسكرية من فُرص. وفي إثر الآمال الكاذبة التي فتحها «عهد السابع من نوفمبر»، انخرطت في عملية لَي ذراعٍ هدفها «فرض الحريات» على من يرفضها. وكان أن جُوبهت بحملة أمنية شديدة لم يزدها تصعيد الحركة إلّا شراسة. وأمام شدّة المحنة، حوّلت «النهضة» نظرها عن الثورة إلى طلب الإصلاحات[11]. وراحت الحركة تؤكد قبولها بالديمقراطية آليةَ تداولٍ سلمي للحكم، من دون أن يتضح إن كان تخليها عن المطالبة بدولة الشرع لفائدة دولة العقل خيارًا استراتيجيًا أو حسابًا تكتيكيًا. وفي نهاية النفق وعشية سقوط بن علي، التحقت الحركة بقطار الثورة الذي انطلق من دونها، جاهدةً لاستعادة هدفها في أن تكون القيادة البديلة للبلاد والرابح الأول من المنافسة المفتوحة.

أمّا الطرف الثالث، فهو حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، الذي يمثّل فكره السياسي ملتقًى لمطالب حقوقية وديمقراطية ليبرالية في جوهرها، لكنها مطروحة بصيغٍ جذرية وفي إرادةِ قطيعةٍ مع إرث الدولة الوطنية. وإضافةً إلى اهتمام متزايد مع مرور الزمن بالمطالب الوطنية ومتعلقات الهوية العربية الإسلامية، صعّد الحزب وزعيمه معارضته لنظام بن علي من خلال المطالبة بـ «الاستقلال الثاني» وتأكيد أن هذا النظام «لا يَصلح ولا يُصلح». وعند اندلاع انتفاضة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، وعقب إعلان بن علي عدوله عن الترشح للرئاسة في عام 2014 ووعده بالديمقراطية في مقابل إكمال المدة الباقية له، توجّه رئيس المؤتمر محمد المنصف المرزوقي وهو في المهجر، بكلمة إلى التونسيين جاء فيها: «ينبغي أن يذهب اليوم قبل الغد. هذا شخص عاش بالكذب يقول ما لا يفعل فلا تصدقوه. هناك مسائل ليس فيها تنازل، وبخصوص رحيل بن علي لا بد أن نكون حاسمين

(10) راشد الغنوشي، «الفكر الإسلامي بين المثالية والواقعية،» **الوحدة** (تونس) (حزيران/يونيو 1982)، وقد أُعيد نشره في: راشد الغنوشي، **من الفكر الإسلامي في تونس** (الكويت: دار القلم، 1992)، ص 87-89.

(11) بيان الذكرى الخامسة عشرة (6 حزيران/يونيو 1996)، وبيانات ذكرى التأسيس لحركة النهضة التونسية (6 حزيران/يونيو 2012).

ومتشدّدين. لا حلول توفيقية في هذا الموضوع. المطلوب أن تواصلوا الانتفاضة إلى أن يرحل. هل ننتظر 2014 لاسترجاع الأموال المسروقة؟ إلى النضال حتى نهاية هذا النظام الباغي الطاغي الحقير»[12].

مع انهيار الشرعية، ومن ثمّ الرمزية الوطنية التي ادعى التجمعيون الدستوريون احتكارها، انحصر التنافس بين الرمزيات الثورية والدينية والحقوقية - الليبرالية، لكنه كان تنافسًا غير متكافئ؛ إذ كانت أسهم الثورة وشعاراتها في صعود، وتأكيد إرادة الشعب في إسقاط النظام تتحول كلّها إلى موجة شعبوية ودعوة لم يسبق لها نظير إلى إرساء سلطة القواعد الشعبية، واتخذت لاحقًا أشكالًا عدة، من أبرزها صيغة روابط حماية الثورة. يُضاف إلى ذلك مشاعر التعاطف الشعبي وإرادة التعويض المعنوي للإسلاميين عمّا لحق بهم من اضطهاد، وسعي هؤلاء إلى استثمار تضحياتهم والثأر من النظام الذي طاردهم، وبطريقة غير مباشرة، من الحزام الحداثي واللائكي الذي وفّر له السند الفكري والأيديولوجي تحت مسمّى «الجبهة ضد الظلامية».

إذا ما قبلنا باستعارة مفهوم السوق الرمزية والسوق السياسية، فإن السلع الأكثر قبولًا ورواجًا والسلع التي كانت موضع مزايدة هي سوق إقصاء «أزلام» النظام السابق (أطر مسؤولة، وأعوان تنفيذ، ومتزلفين ... إلخ) من مواصلة النشاط السياسي تحت أي شرط. لم يعارض حلّ حزب التجمع الدستوري إلا الحزب الديمقراطي التقدمي الذي احتجّ بالمبادئ الحقوقية الليبرالية في التعامل مع مسألة الانتقال الديمقراطي، وبتجربة البلدان التي حكمتها الشيوعية، واكتُفي فيها بحرمان الحزب الشيوعي من وسائل الدولة وموارد الإدارة التي كانت أساس احتكاره السياسي. وظنّت قيادة هذا الحزب أن ماضيها المشرّف في معارضة بن علي يشفع لها في ما أبدته من مواقف استنكرتها القوى الحاملة لشعار الثورة.

قام الحزب الديمقراطي التقدمي، في إثر تدخله الحاسم للإسراع إلى إطلاق

(12) «20 سنةً من التغيير في تونس: بين الحلم والحقيقة،» يوتيوب (8 تشرين الثاني/نوفمبر 2007)، <https://www.youtube.com/watch?v=e9zvlA7RDdw>.

سراح المساجين السياسيين والعفو التشريعي العامّ وعودة المغتربين، ما عدَّته قيادة النهضة في الداخل كافيًا جدًّا في الأيام الأولى لحكومة محمد الغنوشي الانتقالية[13]، باختيار نهج التوجه إلى المستقبل بدلًا من التركيز على محاسبة الماضي، وتعجيل انتخابات رئاسية وانتخاب برلمان يكتب دستور الجمهورية الثانية، كما اقترح أن تُكلّف في الأثناء حكومة تُوجّه جهدها لتحقيق مطالب الثورة في إيجاد الحياة الكريمة عبر النهوض بأوضاع المناطق المحرومة، والشروع في مجابهة معضلة البطالة مع حظوة الشباب العاطل من العمل موقّتًا بما يسمى «منحة الكرامة».

في الجهة المقابلة، وتحديدًا أقصى اليسار، عُدّ هذا التمشي الإصلاحي مهادنًا لبقايا النظام السابق ومعطلًا للمسار الثوري. وتفعيلًا لهذا المتخيل السياسي الثوري، نُظّم اعتصام القصبة الأول، ثمّ اعتصام القصبة الثاني الذي تمّ بدعم لوجيستي من الاتحاد العام التونسي للشغل، وبالاعتماد على وفود الجهات الداخلية المصمّمة على إسقاط حكومة الغنوشي، وهذا ما حصل في وقت قياسي.

مع ذلك، كانت عبارة «الثورة» الرائجة و«السحرية» ملتبسة، يكتنفها الغموض، من دون أن يكون أحد قادرًا على تحديد مدلولها. كان كلّ طرف يحمّلها همومه ويُسقط عليها أحلامه وخياله، ويشحنها بعواطفه أو بمخزونه الأيديولوجي. لم تكن الثورة تعني الشيء نفسه لدى الفرقاء السياسيين المعروفين الذين استثمروا فيها أو ركبوها، ولدى الجماعات والجمعيات التي وُلدت من رحمها. هكذا ظنّ أقصى اليسار أنه بصدد تحقيق حلمه الكبير، وأن الطريق مفتوحة أمامه لقيادة المرحلة الجديدة. وعلى الأرجح، كان المتخيل الجمعي لفصائله يستعيد ما تشبعت به في قراءاتها المتعلّقة بالثورة الروسية خلال الفترة بين عامي 1917 و1918 والصراعات بين البلاشفة والمناشفة من أنصار حكومة كيرنسكي الموقّتة، والسيناريو الذي وضعه لينين ورفاقه ونفّذوه.

---

(13) كان كاتب هذه المقالة حاضرًا في جلسة ضمّت من جهة النهضة كلًّا من حمادي الجبالي وعلي العريض ونور الدين البحيري وعبد اللطيف المكي، في أواخر كانون الثاني/يناير 2011.

لكن الطرف الإسلامي، وفي الأقل الملتحق منه باعتصامات القصبة والمطالِب برحيل الحكومة الموقّتة الأولى، كان يوجّه أحلامه في اتجاهٍ مختلف تمامًا؛ فبعضه يعود بذاكرته إلى أيام الثورة الإسلامية الإيرانية ضد الشاه، وبعضهم الآخر يلتفت إلى المثال الناجح لصعود الإسلاميين في تركيا بقيادة أردوغان، أو ربما يبحث عن سُبُل خاصة. فالمهم أنه كان ينبغي على حركة النهضة أن تملأ الساحة التي تركها تجمّع دستوري في حالة شلل.

بيد أن النجاح في إسقاط «حكومة الغنوشي ونجيب الشابي»، كما عبّر عن ذلك القيادي النهضاوي عبد الكريم الهاروني، ترتّبت عليه آثار عميقة في مستقبل التطور السياسي والاستحقاقات الانتخابية؛ فالتحالف الذي كان في مواجهة نظام بن علي تحوّل إلى معركة حامية لم يكن يتمناها كثير من أنصار الفريقين. وعبر التصريحات الصحافية الحادة والاشتباكات وحملات التشكيك، وحتى الطعون في الأعراض على صفحات الـ «فيسبوك» التي كانت حركة النهضة تسيطر عليها وما خلفته من مرارة وعداوة، تجمّعت مبرّرات اصطفاف جديد وبوادر إحياء المتخيل السياسي الحداثي الذي كان واجه حركة النهضة في التسعينيات. وفي ردّة فعل انفعالية، انخرط الجناح المؤثّر داخل الحزب الديمقراطي التقدمي في مسار غير معهود بالنسبة إليه، قوامُه التبني غير المشروط لرموز الحداثة وشاراتها، وبعد أن كان يدافع عن فكرة المصالحة بين الإسلام والحداثة وينتصر لمقدسات المسلمين ويشتبك مع الحداثيين واليساريين بسبب ذلك، وأضحى قادته الحاضرون في وسائل الإعلام يروّجون لخطاب حداثي وعلماني بلا قيود، ويجلبون المثقفين وكوادر الدولة إلى الحزب على هذه الأرضية الأيديولوجية، ويصدحون بمواقف تتعارض مع المزاج الشعبي السائد.

في مرحلة سياسية حرجة، بالنظر إلى أنها أيام الحملة الانتخابية للتأسيسي، جاء عرض قناة «نسمة» فيلم «برسبوليس» (Perspolis) ليطرح معادلةً متفجرة: قدسية حرية التعبير والإبداع في وجه قدسية الرموز الدينية. وفي وقت كانت الجماهير الهادرة التي أطّرها السلفيون والنهضويون تزحف على قناة «نسمة» للتنديد بالحادث الجلل، وهو تجسيد الذات الإلهية، انبرت قيادة الحزب

الديمقراطي التقدمي لتدافع عن حق عرض الفيلم ولتطالب باحترام حرية الضمير والرأي، ثمّ لتدفع ثمنًا انتخابيًا ثقيلًا في مقابل سوء تقدير وزن الهوية في المعركة الانتخابية للتأسيسي وإمكانات التلاعب بالرموز الدينية. وكان الحزب قبل ذلك قد اكتوى بتلاعب «الصفحات النهضوية» بتصريح مجتزأ من أصله كان رئيس الحزب أحمد نجيب الشابي قد أدلى به في شأن «عدم حبّه للحجاب»، ومن ثمّ إيقاظ ذاكرة مكافحة نظام بن علي للحجاب الإسلامي، على الرغم من أن هذا الحزب وصحيفته **الموقف** كانا من الأقلية المدافعة عن «الحق في الحجاب»[14].

في الحصيلة، كانت الأمور تسير بقوّة نحو تحوّل الثورة إلى أسطورة وحادث مقدّس لا يقبل التشكيك فيه أو حتى التساؤل في شأنه. والأرجح أن الشعب التونسي كان في حاجة إلى هذه الأسطورة ليشعر بأنه هو (لا بن علي) الصانع الحقيقي للتغيير، وليمحو آثار عقدين من الصمت والخوف أمام آلة القمع العمياء. لكن عددًا من القوى السياسية كان يغذي هذا الخطاب عن الثورة وهذه الأسطورة ويعمل على الاستفادة القصوى منها في أُفق أجنداتها السياسية، من ذلك حزب المؤتمر الذي واصل على وتيرته وبلغته القصوى، رفع المطالب والردّ على الإصلاحيين، وحصل على المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد بالتأسيسي، ومنها «العريضة الشعبية» التي وعدت بالنقل المجاني والصحة المجانية، ووظف زعيمها الهاشمي الحامدي روابط العصبية والقبلية والجهوية بسيدي بوزيد لتحصل على الكتلة النيابية الثانية، ثمّ حركة النهضة التي لبست لبوس الثورة واستفادت من قوة جهازها التنظيمي وانغراسها الشعبي ومددها المالي، إضافةً إلى الاحتكار المزدوج الذي بسطته مع السلفيين على المساجد، وحصولها على دعم كثير من الملتزمين دينيًا ومن العامة الحريصين على مرضاة الله بانتخاب من يخافونه.

من المهمّ هنا أن نتوقف عند دور الرمزية الدينية في انتخابات عام 2011،

---

(14) تمّ تجميع ورقات نقدية، بما في ذلك أوراق لكاتب هذه الأسطر، وتقديم تقرير توليفي في أخطاء الحزب والقيادة صاغه محمد الحامدي ووافقت عليه اللجنة المركزية بأغلبية الثلثين في أوّل اجتماع لها بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2011. انظر التقرير في: **المغرب**، 2012/4/14.

خصوصًا في ضوء بعض الالتباس المحيط بها؛ ففي معسكر الأحزاب والقوائم التي أكدت توجّهها العلماني والحداثي (أقصى اليسار)، أو التي مالت إلى مثل هذا التوجه بسبب صدامها السياسي مع حركة النهضة (الحزب الديمقراطي التقدمي)، لم يحصل في أي لحظة توظيف الدين في الحملة الانتخابية، والأكثر من ذلك أن حزبًا مثل الحزب الديمقراطي التقدمي الذي عُرف تاريخيًا بدفاعه عن الهوية العربية المسلمة لتونس، قدّم برنامجًا انتخابيًا يتجاهل بالكامل البُعد الديني، وكان من صوغ تكنوقراطيين مفرنَسين وفدوا إلى الحزب بعد الثورة، كما كان مادةً لحملة انتخابية برموز حداثية (الصورة الشهيرة الجامعة بين رئيس الحزب والأمينة العامة) تصورتها مكاتب متخصصة لا تفرّق بين المجتمع التونسي ومجتمعات الغرب.

بالنسبة إلى الصف الإسلامي، وإزاء امتناع التيار السلفي عن المشاركة في الانتخابات أو الإنكار الصريح لها من جانب مكوناته التكفيرية، كانت حركة النهضة الممثل الوحيد للإسلام السياسي في حملة انتخاب التأسيسي. وبالتمعن في استراتيجية حملتها، وهي استراتيجيا تحتمل الفعل القصدي والواعي كما تحتمل الفعل اللاواعي والعفوي، ولا سيما أن الأمر يتعلق بحركة كبيرة الحجم ومعقدة من حيث تركيبتها، يتضح أنها اشتغلت بواجهتين، أو بمظهرين: علماني حداثي وديني محافظ.

من ناحية، قدّمت النهضة برنامجها الانتخابي في ديكور عصري ومنفتح من حيث الشكل والإخراج، وبمضامين لا تكاد تختلف عن برامج الأحزاب المعتدلة في علمانيتها ورؤيتها لعلاقة الإسلام بالحداثة. ويسري ذلك على مستوى السياسات والأهداف وعلى مستوى المفاهيم والمصطلحات المستخدمة؛ إذ نصّت مقدمة البرنامج المتضمنة الاختيارات الكبرى على اعتماد الفصل الأول من دستور 1959 أساسًا لهوية الحركة وإطار تحرّكها مع تأويله كالتالي:

- الإسلام بوصفه مرجعية وسطية عليا متفاعلة بالاجتهاد مع كلّ خبرة بشرية.
- العربية لسانًا وثقافة وساحة لقاء مع اللغات الحية والعلوم الحديثة.

• النظام الجمهوري بوصفه خير كفيل للديمقراطية واحترام مبادئ حقوق الإنسان، من دون تمييز على أساس الجنس أو المعتقد، مع تأكيد حقوق المرأة ومساواتها بالرجل.

كما أكد البرنامج اعتماد أنموذج الدولة المدنية، وترسيخ الحريات العامة والخاصة، وتحييد الإدارة وأماكن العبادة بعيدًا عن الدعاية الحزبية، ودعا إلى بناء عقْد اجتماعي قوامه التوافق والتشارك، وأعلن اعتمادَ النظام البرلماني بوصفه ضمانةً لإعادة السلطة إلى الشعب وتكريس مبدأ التعددية. وعلى الصعيد الاجتماعي، أكد البرنامج حماية مكتسبات المرأة والحفاظ على كيان العائلة. وفي المجال الاقتصادي دعا إلى اقتصاد حرّ ذي بُعد اجتماعي قوامه الكسب المشروع وترسيخ العدالة والتوازن بين الفئات والمناطق[15]. وفي الجملة، أخرجت النهضة برنامجًا انتخابيًا لا يخال من يقرأه أنه برنامج حركة ذات مرجعية أيديولوجية وعقدية إسلامية لولا بعض المفردات المتفرقة التي تحيل لدى ربط بعضها ببعضها الآخر على المنظومة الإسلامية، على غرار الصكوك الإسلامية والبنوك الإسلامية وصناديق الوقف والزكاة. أمّا الجانب السياسي والاقتصادي العام، فهو صالح لأي توجّه سياسي[16].

لكن بالتوازي مع الإخراج والتسويق المعلمن والحداثي في صوغ البرنامج وفي الحفلات وخطب الافتتاحات والاختتامات الرسمية التي تُعقد في قاعات كبرى أو فضاءات واسعة، حيث يكون الحضور الإعلامي مكثفًا والخطاب مراقبًا، هناك حملة تحتية وموازية لا تأبه كثيرًا للشكليات والمظاهر والأُطر الرسمية: في المنازل والمساجد والمكاتب المغلقة ومحالّ التجارة وفي الطريق العامة، وحتى في عدد من الاجتماعات المفتوحة، وكلّها فُرص لبثّ خطاب يختلط فيه السياسي المدني بالديني، ويتحرّر فيها من الضوابط أبناءُ الحركة ومناصروها والمؤلَّفة قلوبهم، من مسلّمين بـ «التماهي» بين الحركة والدفاع عن الإسلام، وبين إسلام الفرد التونسي ووجوب تعاطفه مع الحركة، ومن مروّجين لصورة رجال ونساء

(15) «من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية،» برنامج حركة النهضة (أيلول/سبتمبر 2011).

(16) **المغرب**، 2011/9/15.

تربّوا على القرآن وفي المساجد، يسيرون على نهج الرسول، كما يُستشهَد أحيانًا، وعلى نحو كثيف، بالآيات القرآنية أو رفع المصحف دستورًا ومرجعًا أعلى، في أجواء من التهليل والتكبير، وربما يعود بعضهم إلى لغة السبعينيات فينعت حركة النهضة بكونها حركة رسالية أو ربانية، وهذا ما حصل حتى في اجتماعات انتخابية لتقديم قوائم الحركة وبرامجها في الدوائر المختلفة.

مع تسليمنا بأن هذه المواقف لم تصدر عن جميع قادة الحركة، فإن ذلك لا يُلغي الحقيقة التي أقرّ بها زعيم الحركة؛ ففي مجتمع محدود الوعي السياسي والثقافة السياسية بحكم تضييق النظام السابق على كلّ اهتمام بالشأن العام، كان من الطبيعي أن يعوّض الوعي واللاوعي الديني جانبًا ممّا ينقص من وعي سياسي، وأن يتجه قطاع من العامة تلقائيًا إلى دعم الحركة التي تُعلي الوفاء لدينه ويتصدر صفّ المدافعين عنه؛ إذ قال راشد الغنوشي قُبيل انتخابات التأسيسي وهو يتحدث عن نجاحات الإخوان في مصر داخل النقابات وفي تركيا في البلديات: «وليس وراء هذه النجاحات من سببٍ واضحٍ غير الإسلام بوصفه العنصر الفارق، فالإسلاميون درسوا مثل زملائهم العلمانيين في الجامعات نفسها، غير أنهم يتفوّقون عليهم في أمور: الأول أن خطابهم هو الأقرب لقطاعات أوسع من الجماهير، لأنهم يخاطبونهم بمفاهيم وقيم ومواريث متغلغلة في أعماقهم، بينما العلماني كأنه يخاطبهم من مكان بعيد، وتتقاصر عن الإسلامي قدرته على تعبئتهم وتحريكهم في اتجاه ما يريد من أهداف»[17]. والأكيد أن الغنوشي كان يتهيأ للانتخابات في تونس، بناءً على هذه القناعة، بشبه يقين في الفوز.

لم تكن حملة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي منصبّة على البرامج الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، مهما بذلت بعض الأحزاب وخبراؤها من جهد في صوغها وترتيب أولوياتها والاجتهاد في سبيل تحقيقها. وأثبت نجاح العريضة الشعبية المفاجئ أن بضعة وعود شعبوية وعبارات عاطفية كافية لجني ما يكفي لتكوين ثاني كتلة برلمانية، وهذا مؤشر دالّ، من دون شك، على تدنّي الوعي السياسي لأغلبية المجتمع، وعلى أن هذه الأغلبية لم تكن جاهزة للثورة بما هي

---

(17) **الفجر**، 2011/6/3.

تغيير واع لأوضاع مرفوضة. وفي الواقع، دارت الحملة حول الرموز وتمحورت رهاناتها، في الأقل لدى النهضة والمؤتمر، حول الهوية والقطع مع نظام الاستبداد وموروث بورقيبة والتجمع الدستوري الذي قُدّم أساسًا كموروث كبت للحريات الدينية والمدنية، وانقلاب على مكسب الاستقلال، وتمييز فاضح بين الجهات في مجال توزيع جهد التنمية وثماره، أو كموروث إقصاء للدين الإسلامي عن توجيه اختيارات تونس المستقلة وتنشئة أبنائها. فالذين ربحوا انتخابات عام 2011 هم أساسًا الذين استثمروا في فكرة القطيعة مع إرث الدولة الوطنية الحديثة ورموزها، ومع ما يمثله نظام بن علي من فساد وحداثة مغشوشة. وفي هذا ما يفسّر أيضًا أن الطرف الخاسر ضمن الأحزاب التي عزفت على أوتار الثورة متمثّل في اليساريين، أصحاب المخيال الثوري، لكنه الطرف المنقطع عن التربة الثقافية ومشاعر الشعب الدينية.

ثالثًا: من «النصر» الإسلامي إلى «اعتصام الرحيل» نزعات استئصالية واغتيالات «رمزية»

لئن بدت أجواء الحملات الانتخابية، التشريعية منها والرئاسية، ونتائجها في عام 2014 مفاجئةً في بعض جوانبها، كانهيار القاعدة الانتخابية للأحزاب الوسطية لفائدة القطب القديم المتمثّل في النهضة، والقطب الطارئ المتمثل في نداء تونس، إضافةً إلى الشدّ الذي حصل قبل ذلك بين الحزبين وداخل النهضة بخصوص الموقف من ترشّح المنصف المرزوقي للرئاسة، وكذلك المنحى الانقسامي الذي انزلقت إليه الانتخابات الرئاسية والتلاعب بمتخيل التعارض التقليدي بين «الشمال المخزني» و«الجنوب المتمرد»، فإن هذه الحوادث جاءت في الواقع حصيلة تطورات دراماتيكية عاشتها تونس في المرحلة الفاصلة بين انتخابات عام 2011 وانتخابات 2014، ويستحيل - إنْ لم نتوقف عندها - أن نفهم ما جرى بعدها. إنها تطورات وصراعات لئن كنا نسلّم بما يحرّكها من صراع المصالح والتنافس على السلطة والمكانة والأدوار بين الكتل السياسية والقوى الاجتماعية والأجيال، فإن ما يهمنا هنا هو إبراز رهاناتها واستخداماتها الرمزية. وبحسب تقديرنا، فإن عامي حكم «الترويكا» كانا أكثر الفترات الانتقالية كثافة وحدّة

على مستوى الصراعات الرمزية، ولا عجب؛ فلأول مرّة حدث ما كان الإسلاميون يعدّونه حلمًا صعب المنال وما يمثل بالنسبة إلى خصومهم كابوسًا مزعجًا، بل أشدّ ما يكرهون. ووفق قراءتنا أيضًا، فإن إدارة حركة النهضة من حكومة «الترويكا» لم تفعل إلا تأكيد ما يخشاه الحداثيون من يساريين وتقدميين وديمقراطيين عاملين في هيئات المجتمع المدني؛ أي أن ينحرف مسار الانتقال نحو الديمقراطية عن هدفه الأصلي، وهو بناء ديمقراطية ليبرالية يتعايش فيها الجميع من دون تمييزٍ ولا تسلّط، إلى سيناريوات تمثّل هيمنةُ الإسلاميين واحتكارُهم الفعلي للسلطات قاسمَها المشترك.

في السادس من حزيران/يونيو 2012، أصدرت النهضة بيانًا لمناسبة الذكرى الواحدة والثلاثين لتأسيس الاتجاه الإسلامي، قالت فيه إن الشعب بوّأها قيادة المرحلة، وإنها ستعمل بالتشارك والتوافق الوطني مع جميع القوى الحية لبناء ديمقراطية تحترم فيها حقوق الإنسان ويتساوى فيها جميع المواطنين أمام القانون. وأكد البيان أن الثورة لم تُحقق جميع أهدافها، وأن دولة الثورة ينبغي أن تكون قوية وعادلة تتصدى للعنف والجريمة، وأن العدالة الانتقالية شرط لتحصين الثورة، وأن التأخر في تفعيلها يهدّد مسارها. وخُتم البيان بتأكيد تفعيل قانون العفو العام بجبر الأضرار لمن اضطهدهم النظام البائد.

من بين هذه المعاني والتعهدات لم يتحقق إلا الهدف الأخير الذي كان سبب مؤاخذات متزايدة. وعدّت أطراف المعارضة ومنظمات المجتمع المدني أن حركة النهضة لم تؤدِّ الأمانة ولم تلتزم قواعد الحكم الرشيد، وأن تصرفاتها تُشكّل خطرًا على مسار الانتقال ونيلًا من المقدسات الوطنية. وسجّلت المعارضة فوز النهضة وهنّأتها به، وأعلنت استعدادها للتعامل مع الحكومة الشرعية، لكن من دون تقديم هدايا. بناء عليه، تصدّت منذ البداية لما عدّته إخلالات وتجاوزات تتعارض مع روح المرحلة.

كان المأخذ الأول للمعارضة ذا طابع أخلاقي ومبدئي، وهو نكوص النهضة وحليفها «التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات» عن الاتفاق الذي وقّعه أحد عشر حزبًا، وهو اتفاق أعطى شرعية المضي إلى انتخاب المجلس التأسيسي،

وحدّد له مهمة إعداد دستور والتحضير لانتخاب هيئات قارة خلال عام واحد. غير أن هذين الطرفين أصبحا يدافعان عن موقف المنصف المرزوقي الذي رأى منذ البداية أن المجلس سيكون سيد قراراته، وأنه في حاجة إلى ثلاثة اعوام لإنجاز مهماته.

من ناحية ثانية، أدّت هذه الفترة الانتقالية إلى سياسات لم تكن في الحسبان، من إطلاق لحرية الجماعات السلفية المتشدّدة وسلوكها الاستعراضي، على غرار فرض حضور المنقّبات في قاعات الدروس والامتحانات في الجامعات، ومن تضييق على المعارضة والنقابيين في مجال حرية التظاهر والقمع الذي جوبهت به تحركات اليساريين والقوميين، في 9 نيسان/أبريل 2012، في شارع الحبيب بورقيبة، بمشاركة ميليشيات محسوبة على النهضة. ولعل البُعد الرمزي للوجه الذي كشفت عنه حركة النهضة كان أكثر ضررًا من العنف المادي؛ إذ عُدّ أمرًا جللًا أن يُعتدى بوحشية على من كافحوا من أجل الثورة والديمقراطية وشاركوا في تحرير النهضة من جلّاديها، وبالتحديد في ذكرى عيد الشهداء، وفي الشارع الذي أصبح رمزًا لتحدّي نظام بن علي.

زاد الخرق اتساعًا أن حكومة «الترويكا» بقيادة النهضة أحجمت، في سابقة ذات دلالة خطرة، عن الاحتفال بذكرى عيد الاستقلال في 20 آذار/مارس 2012، وكرّرت ذلك في عام 2013، ما عدّه بعضهم عملًا مقصودًا ومخططًا لطمس جزء من مكوّنات الذاكرة الوطنية[18]. وبالنسبة إلينا، كان تصرف النهضة محكومًا بعقلية الثأر من الخصم التاريخي، أي الحبيب بورقيبة، باني دولة الاستقلال وصاحب الإصلاحات التي همّشت المؤسسة الشرعية. لكن هذه الخصومة التاريخية ما كان لها أن تُفضي إلى تجاهل رمزية تاريخ تأسيس الدولة الوطنية الحديثة التي تتجاوز الأشخاص مهما كانت أهمية دورهم.

كانت هذه أبرز صور تفاعل المعارضة الديمقراطية واليسارية مع فوز النهضة في انتخابات التأسيسي والسياسات التي سلكتها في الفترة الأولى من حكم «الترويكا». فكيف كان تعامل الساحة الإسلامية مع الحادث؟

---

(18) غازي الغرايري، «في الدولة المحرجة،» **المغرب**، 2013/3/26.

يمكن أن نلخص موقف الإسلاميين ومسلكهم في الإحساس بالنصر، بما في هذه العبارة من شحنة رمزية دينية ﴿**نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ**﴾[*]، إلى جانب مدلولها كانتصار سياسي؛ إذ وجد المتخيل الديني السياسي الإسلامي في حادث فوز النهضة وصعودها إلى الحكم فرصةً للانطلاق لم تتوافر منذ انهيار مؤسسة الخلافة، ووجدت الأحلام الموافقة له تصديقًا لها ومجالًا لتحققها على أرض الواقع، أو هكذا بدا الأمر. كما تعززت هذه التهيؤات بما حدث في مصر وليبيا وسورية في البداية من تقدّمٍ لقوى المعارضة الدينية. ولا غرابة في قيام حمادي الجبالي، وهو بصدد تأليفٍ حكومته، باستدعاء صورة الخلافة الراشدة (وهي نقطة سنعود إليها)، ولا غرابة أيضًا في أن يشبّه الصادق شورو في ملتقى لأنصار الشريعة في تشرين الأول/أكتوبر 2011، تلك اللحظة التاريخية بـ «صلح الحديبية»، من دون أن ينسى صورة الاستخلاف، وذلك في مداخلة طغت عليها لغة الدين على جميع ما عداها[19].

لو اقتصر الأمر على تعبيرات تلقائية عن الفرحة والاستبشار بانقشاع الغمّة ورحيل نظام مكروه لم يعرف منه الإسلاميون إلا الملاحقات والقهر، لكان ذلك أمرًا طبيعيًا. ولو بقي الأمر محصورًا في تعبيرات رمزية عن الثأر من عهد الكبت مثلما لوحظ من ظهور استعراضي للباس السلفي الرجالي والنسائي، أو إزاحة أئمة معروفين بالتزلف إلى نظام بن علي، أو بانتزاع الحق في الدعوة إلى ما يراه هذا

(*) **القرآن الكريم**، «سورة الصف،» الآية 13.

(19) «إنني لو دعيت أن أصف وضعنا اليوم، لقلت إنه شبيه بالوضع الذي كان عليه المؤمنون بعد صُلح الحديبية؛ إذ إنّ هذا الصلح قد كفّ به الله سبحانه وتعالى أيدي الظالمين والمشركين (...) وكذلك جاءت الثورة المباركة، ليكفّ الله بها أيدي الطاغوت وأعوانه وأذاهم عنّا. انتقلنا من خوفٍ إلى أمنٍ وعَدنا الله بذلك، إذ قال: ﴿**وَعَدَ اللَّـهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا**﴾ [**القرآن الكريم**، «سورة النور،» الآية 55]، وكذلك كان صلح الحديبية نقطة فتح الله بها للمؤمنين ساحات الدعوة للإسلام (...)، وكذلك كان فتح 14 جانفي نقطةً فتح الله بها لنا أبواب الدعوة التي كانت مغلقةً أمامنا طيلة أكثر من ثلاثين سنةً. وكذلك كان صلح الحديبية فتحًا، ولكنه لم يكن فتحًا كاملًا، إذ إنّ شوكة قريش كانت لازالت قائمةً، ولكنه كان مرحلةً هيّأت للفتح المبين الذي هو فتح مكة. ونحن نرجو أن يكون فتح 14 جانفي هو مرحلة تُهيّئ لفتحٍ مبينٍ قادم إن شاء الله، تُعلى بها كلمة الله وتُعلى بها كلمة الحق». انظر: «النهضة - شورو - أبو عياض،» يوتيوب (24 تشرين الأول/أكتوبر 2014)، <https://www.youtube.com/watch?v=NEHlZrp7EVc>.

الطرف أو ذاك عقيدة ومذهبًا يطمئن إليه، لكان كلّ ذلك أمرًا مفهومًا ومشروعًا. لكن ما حصل وأثار مخاوف متنامية هو أن سلوك السلفيين المتشدّدين والنهضويين اتّخذ وجهة متعارضة مع مبادئ التعددية والتعايش؛ فما إن أُعلن انتصار النهضة حتى بدأت هذه الأخيرة تتصرف بعقلية الفاتح ومنطق الهيمنة؛ ذلك أن الدستور الصغير الذي أعدته لتنظيم عمل التأسيسي وعمل الحكومة كرّس هيمنتها من خلال آلية النظام النيابي وتركيز السلطات التنفيذية في يد رئيس الحكومة، وإفراغ رئاسة الدولة من جميع الصلاحيات الفعلية، وهو ما قبِل به المنصف المرزوقي في صفقة كانت أول نيل من رأس ماله الرمزي كزعيم حقوقي وسياسي.

مع تأليف حكومة «الترويكا»، بدأت النهضة تضع يدها على الإدارات والمؤسسات ذات الطابع الاستراتيجي أو «الحسّاس» بتعيين أبنائها المنحازين إليها مديرين لها. وعَدّت المعارضة وهيئات المجتمع المدني تلك التصرفات تجاوزًا لما تخوله مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية من عدم انفراد أي طرف بمواقع السلطة والقوة. وفي المقابل، رأت النهضة في هذه الانتقادات منازعةً لها في حقها الذي خوّلته إياها الثقة الشعبية وردّة فعل «صبيانية» صادرة عن «جرحى الانتخابات» وجماعة «صفر فاصل» كما سمّتهم. وأصرّت على ممارسة الصلاحيات التي انتزعتها بموافقة حلفائها وضمنتها في التنظيم الموقّت للسلطات العمومية، وأضافت إلى إمساكها بوزارات السيادة مشاركتها حزب المؤتمر في تنظيم ما سُمّي «روابط حماية الثورة» واتخاذها قوة ضاغطة وذراعًا ضاربة تتدخل ضد الأحزاب والنقابات، وحتى الأفراد الذين تعدّهم معادين لها.

كان أول التعبيرات العنيفة عن ضيق صدر النهضة من الانتقادات الموجهة إليها وتبرّمها من سوء استقبال سياساتها أن استهدفت مؤسسة التلفزة الوطنية؛ إذ نظّمت روابط حماية الثورة اعتصامًا هو أشبه بالحصار أمام مقر مؤسسة التلفزة الوطنية التي عوملت كرمز يجسّد «إعلام العار» أو «إعلام بن علي». واستمرت طوال شهرين مهاجمةُ العاملين فيها، خصوصًا بشريط أنباء الوطنية الأولى، كأزلام لنظام «المخلوع». بدأ النزاع بما عدّته حركة النهضة تحيزًا مفضوحًا من الإعلام العمومي، وسعيًا لتشويه سمعتها والتحريض عليها، والتعتيم على إيجابيات عمل

حكومة «الترويكا» مع تضخيم السلبيات والمبالغة في تغطية الاحتجاجات على الأداء الحكومي. ورأى قياديو النهضة أن الإعلام العمومي يشتغل لمصلحة مجموعات أيديولوجية معادية للثورة وللنهضة، وأن الخط التحريري للقناة الوطنية الأولى «خط معادٍ للثورة، وهي تستخدم المال العمومي لمصلحة الطرف المضاد للثورة»[20]. ولذلك تحركت الروابط التي عدّها راشد الغنوشي في أحد تصريحاته «ضمير الثورة الحي» لتؤدي مهمتها، إلى حد الاعتداء على العاملات والعاملين في المؤسسة بالشتم والعبارات البذيئة والتعنيف. وإلى جانب مؤسسة التلفزة الوطنية، امتدت حملات الروابط العنيفة إلى مقار الاتحاد العام التونسي للشغل وموكب إحياء ذكرى فرحات حشاد، كما استهدفت اجتماعات حزب نداء تونس والحزب الجمهوري. وباختصار، تحولت النهضة، في أقلّ من عام واحد، من حزب تُؤخذ دعاواه الديمقراطية وشعاراته عن التوافق على محمل الجدّ والصدق إلى حزب معتز بقوة تنظيماته الحزبية والموازية، وأدار ظهره إلى ما كان يدعو إليه من تعايش على أرضية التنوع والليبرالية، كما انخرط في سياسة التنازل لأطراف سلفية مغالية وأصرّ على تشريكها في بناء المستقبل معه تحت قيادته، أو هكذا كان يشتهي.

في هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن النشاط العلني والرسمي للنهضة لا يمثّل إلا الجزء الظاهر من جبل الجليد؛ فهذا التنظيم الكبير والأخطبوطي حافظ على أجنحته السرّية. وبعد الثورة، وحتى في أثناء مسكه بمقاليد «الترويكا»، اعتمد أساليب عملٍ تُحقق النجاعة وتحمي من الانكشاف، فالدولة العميقة ما زالت، على ما يرى النهضويون، موجودة تتحين الفرصة للانقضاض عليهم. بل إن التحركات الكثيرة المناوئة للنهضة نُسبت إلى المنظومة الموروثة عن عهدَي بورقيبة وبن علي، وهذا ما أشار إليه راشد الغنوشي في اتصالاته بقادة سلفيين، لمحاولة إقناعهم بأن مؤسسات الأمن والجيش والإدارة ما زالت تحت سيطرة العلمانيين وغير مأمونة، وأن على الإسلاميين ألّا يستعجلوا قطف الثمرة[21].

(20) تصريح راشد الغنوشي لإذاعة «أكسبريس أف أم» بتاريخ 2012/4/25.

(21) من تسجيلات فيديو أورَدَت نصوصها صحيفة **المغرب** بتاريخ 2012/10/7.

ثمة أسباب قوية للاعتقاد أن قيادة النهضة راهنت على جعل السلفيين بمنزلة الحليف القوي والاحتياطي الاستراتيجي لها، وذلك على الرغم من رفض الجناح الدعوي فيهم العمل السياسي المباشر ومن عداء الجناح الجهادي للإطار الدستوري والمظلة القانونية التي تستظلّ بها النهضة. فمن ناحية، لم يكن من مصلحة النهضة أن تجعل من هذه القوة، خصوصًا أجنحتها التكفيرية والمسلّحة (كأنصار الشريعة مثلًا)، خصمًا لها. وفي المقابل، كان يهمها جعلهم ظهيرًا لها في مجابهة محتملة مع منظومة الدولة العميقة واليسار الاستئصالي، وفي هذا ما يفسر ضخامة التنازلات التي قدمتها إليهم. وتجد هذه الفرضية ما يسندها إذا ما تفحصنا تطوّر نشاط السلفية المتشددة منذ استلام النهضة زمام الحكم، ومن ذلك إقامة ملتقيات وتجمّعات ضخمة لأنصار الشريعة من سكّرة إلى القيروان؛ إذ رُفعت مئات الرايات السوداء، واحتُلّت مساجد وأُنزل أئمة، بالقوة ومن دون تمييز، من على المنابر، وجرى استغلالها للتكفير والدعوة إلى الجهاد، ونُصبت الخيمات الدعوية على الطريق العامة (مع الأخذ في الحسبان التباس مفهوم الدعوة وتعدّد معانيه)، إضافةً إلى الشروع في تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باستخدام الإكراه، وصولًا إلى تكوين فرقِ شرطة سلفية، وارتكاب جرائم بشعة في حق أمنيين وعسكريين حُكم عليهم بالموت على أنهم من الطاغوت وأعوانه، وتهديد السياسيين والإعلاميين الموصومين بـ «معاداة الإسلام» والمروق عن شريعته ووضعهم على قائمة المرشحين للاغتيال، والتدرّب على استعمال السلاح وتخزين الأسلحة والتهيؤ لإقامة الإمارة الإسلامية.

حدث ذلك كله تحت أنظار حكومة «الترويكا» وقيادتها النهضوية التي رفضت التحرك ومحاسبة المعتدين، وأوجدت لسلبياتها ما لديها من مبررات، بدءًا بكون الاعتداءات من فعل شباب تونسي متحمّس «هم أبناؤنا وعلينا الصبر عليهم حتى يتكيفوا مع مناخ الديمقراطية»، وانتهاءً بحكاية مؤامرات تحيكها قوى الثورة المضادة وتوكل تنفيذها إلى عناصر إجرامية، كما تستغل فيها ردّات الفعل الساذجة للسلفيين. وكان هذا ما حصل مثلًا خلال الحوادث التي نشبت في إثر معرض الرسوم في قصر «العبدلية»؛ إذ تحوّلت احتجاجات السلفيين على

ما تضمّنه المعرض من لوحات مسيئة إلى مشاعر المسلمين إلى عمليات حرقٍ وتدمير للمنشآت العامة، واعتداءات على مقار أحزاب المعارضة واتحاد الشغل، ورافقت ذلك خطبُ تكفيرٍ وتحريض في المساجد موجّهة إلى الحكومة والنهضة والعلمانيين، كما تزامنت تلك الحوادث مع دعوة زعيم القاعدة إلى الانقلاب على حركة النهضة لمخالفتها صريح القرآن.

جاءت ردود الرئاسات الثلاث لتُدين المسّ بمقدسات الشعب، معتبرة إياه خارج إطار حرية الرأي والتعبير، ولتُدين كذلك مجموعات الغلوّ المهدِّدة الحريات والمخترَقة من الإجرام وفلول العهد البائد الخائفين من المحاسبة. وأضاف وزير الداخلية إلى ذلك مسؤولية أطراف من اليسار لم يحدّدها، في حين وجّه رئيس النهضة أصابع الاتهام إلى بقايا التجمع الدستوري، على اعتبار أن «التجمعيين» يرغبون في استعادة الساحة السياسية، وأن «عناصر إجرامية استُؤجرت من التجمع المنحلّ لتوظف عناصر سلفية في تفجير الساحة السياسية تحت مسمّى 'حماية المقدّس'».

كانت تلك التفاعلات دالةً على نشأة أسطورة/نظرية المؤامرة التي ربما تكون مستندة إلى معطيات واقعية لكن تُضخَّم وتُستخدَم للتغطية أو للتخويف. كما أشّرت في الوقت ذاته إلى الدخول الفعلي في الحياة السياسية لمن وُصفوا بـ «التجمعيين الجدد»، أي التيار الذي أسّس حزب نداء تونس. وسجّل هذا التيار انطلاقته في كانون الثاني/يناير 2012 عندما طلع الباجي قائد السبسي، رئيس الحكومة الانتقالية الثانية، ببيان إلى الرأي العام عاين فيه أزمة الثقة الناشئة عن عدم وفاء أطراف «الترويكا» بالتزاماتها في شأن مدة عمل «التأسيسي»، ولاحظ ما يجري من تلكّؤ مع بروز مظاهر تطرّف تهدّد الحريات، مؤكدًا ضرورة التوافق الوطني لإنجاز مهمات المرحلة الانتقالية وإيجاد قوة تُحقّق التوازن السياسي.

لم يمضِ شهران على ذلك حتى انتظم في المنستير اجتماع حفل بالرموز؛ فالمكان هو مسقط رأس الرئيس بورقيبة ومدينته المدلّلة، والحضور تصدّره قادة دستوريون وتجمعيون تاريخيون، والهتافات كانت باسم الزعيم بورقيبة والباجي

قائد السبسي، والشعار الرئيس للاجتماع هو «نداء الوطن»[22]. وعقب هذا اللقاء الذي اكتسى طابعًا احتفاليًا وطقوسيًا، في 16 حزيران/يونيو 2012، أعلن قائد السبسي عن تأسيس حركة نداء تونس في اجتماع في قصر المؤتمرات حضره جمهور من الدستوريين والتجمعيين وقدماء اليسار. وفي هذه المرة لم يكتفِ السبسي بنقد حكومة «الترويكا» لمحاولتها السيطرة على أجهزة الدولة والإعلام والقضاء واتحاد الشغل، بل عَدّ أن شرعية المجلس الوطني التأسيسي تنتهي في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2012، وأن الوضع يقتضي رسْم خريطة طريق سياسية واضحة وبرنامج إنقاذ اقتصادي واجتماعي.

في إثر ذلك، ولمناسبة ذكرى صدور **مجلة الأحوال الشخصية**، علّق السبسي على المناقشات التي أثارها الفصل 28 من الدستور، بخصوص المساواة أو التكامل بين الرجل والمرأة، بأن «المساواة مسألة غير مطروحة للنقاش، أحبّ من أحبّ وكره من كره»، ناعتًا من لا يقبلون بذلك بـ «المتخلفين والحيوانات». وفي الوقت ذاته أثار وضع المناطق الداخلية المهمشة، والمفارقة بين طريقة تعامل الحكومة مع الاحتجاجات فيها وطرحها مسألة التعويضات للمساجين السياسيين، مستغربًا كيف أن «الناس لم تجد ما تأكل في حين تفكّر الحكومة في تقديم التعويضات لغيرهم»، مستدركًا أنه ليس ضد جبْر الضرر، لكن مع إعادة ترتيب الأولويات، داعيًا حركة النهضة إلى تشريك الأطراف الأخرى في اتخاذ القرارات وتجنّب التخوين وعدم المزايدة في الوطنية[23].

لم تكن هذه المؤاخذات صادرة عن حركة النداء وزعيمه فحسب، بل إن المعارضة الديمقراطية واليسارية سبقتهما في توجيه مثلها وأكثر منها. وبناء عليه، فإن ما كان يثير حفيظة التحالف الحاكم وتخوّفه هو وزعيمه متمثّل بارتباط هذه المواقف بصعود قوة سياسية تُعدّ وارثة للتجمع الدستوري ومحاولةً لبثّ الروح فيه. كانوا مدركين تمامًا للسند القوي الذي يحظى به حزب السبسي، من شبكات التجمع الدستوري والأجهزة والجمعيات المرتبطة به، ومن أصحاب المال

(22) **المغرب**، 2012/3/25.

(23) **المغرب**، 2012/8/11.

والأعمال ووسائل الإعلام المنتفعين من نظام بن علي، والمعادين في جميع الأحوال لإسلام النهضة وراديكالية حزب المؤتمر. لذلك، لم يكن من الغريب أن يستشعر هذان الحزبان الخطر وأن يحرّكا ما يملكان من وسائل لمواجهة «الثورة المضادة» التي يُعَدّ لها، بدءًا بالتصريحات المعادية لـ «أزلام» بن علي، مرورًا بإعداد قانون العزل السياسي، وانتهاءً بتحريك التظاهرات الاحتجاجية التي تصدّرتها روابط حماية الثورة.

في تلك الأحوال، وفي مدينة تطاوين، هدّدت هذه الروابط بمعاملة «التجمعيين الجدد» كأعداء لله والوطن، وانتقلت إلى مرحلة التنفيذ بالاعتداء على لطفي نقض، وهو ما كان له وقع سياسي ضخم تجاوز كثيرًا «منزلة» القتيل، وكان حلقةً في مسار تصعيدي عَدّت فيه النهضة على لسان رئيسها أن حركة نداء تونس أخطر من السلفيين، في حين اعتبر السبسي هذا الخطاب رسالة واضحة للأتباع بأن يلجأوا إلى استخدام العنف المادي، وأن هذا هو ما حدث بالضبط في أثناء الحادثة المذكورة[24]. لكن من المهم الانتباه إلى أن قيادة النهضة لم تكن مستقلة في مواقفها عن تأثير القواعد وضغطها؛ فأبناء الحركة ومناصروها وحلفاؤها في روابط حماية الثورة كانوا يتحركون في اتجاهين: الدفع إلى تطهير/إصلاح الأجهزة الأمنية والقضائية لتخليصها من هيمنة الفاسدين من جهة، ودفع «الترويكا» في مشروعها لإقصاء التجمعيين من الحياة السياسية من جهة أخرى. ووفقًا لمصطلحاتهم، فإن «تفعيل الشرعية الثورية» هو السبيل «لمنع انتكاسة الثورة»[25].

تجاوبت قيادة النهضة مع هذا الضغط، خصوصًا أنها لم تكن مطمئنة إلى خطاب مخاتلٍ يزعم أنه معاضدة لا معارضة، ويطالب بإجراء حوار وطني في شأن الانتقال من الشرعية الانتخابية إلى الشرعية التوافقية، من دون أن يكفّ عن مهاجمة «الترويكا». لذلك استثنت النهضة حركة النداء من منطق التوافق، وحاولت إقصاء

(24) من خطاب الباجي قائد السبسي في اجتماع الهيئة الموسعة لنداء تونس، في: شمس أف أم (19 تشرين الأول/أكتوبر 2012).

(25) «حملة إكبس،» **المغرب**، 2012/10/7.

زعيمه من حلبة المنافسة السياسية والسباقات الانتخابية. وفي هذا السياق، يمكن أن نفهم رفض النهضة تطبيع العلاقات مع النداء: «نقول لهم يهديكم ربي حافظوا على هذه البلاد. نحن متخاصمون، نعم، لكن أَنهدم الدار أم لا؟ لن نسمح لهؤلاء بأن يهدموا البيت على أهله. نحن أحرار، ثمة أحزاب نتوافق معها ونتعاون معها وأحزاب لا نتعاون معها. حزب النداء لن نتحالف معه»[26].

كان هذا أبرز الموضوعات والرهانات للتجاذبات السياسية التي عاشتها تونس طوال العام الذي تلا قيام حكومة «الترويكا». ربما كانت نزاعاتٍ محدودة، وستبقى كذلك لولا التحول النوعي الثاني الذي حصل مع اغتيال الزعامات السياسية ووضع جميع الأطراف السياسية في المأزق، ومعها أسطورة الثورة والثورة المضادة ومسار الانتقال الديمقراطي؛ إذ فتح اغتيال شكري بلعيد، الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد وأحد زعماء الجبهة الشعبية، مرحلة جديدة بانتقال النزاعات في شأن الشرعية ونمط المجتمع المطلوب إرساؤه إلى مستويات بالغة الحدة، واضعة البلاد أكثر من مرة على حافة الحرب الأهلية.

كانت تلك الجريمة بمنزلة الثمرة المرّة لتعمّق الاستقطاب السياسي والأيديولوجي في اتجاه الاستئصالية. وتجسد هذه النزعة موقف الرفض الجذري للآخر المختلف، وتعبيرًا عن سلوك إقصائي ومشروع كلياني يدّعي امتلاك الحقيقة وفرضها على الناس، ويخوّل مدّعيه حقَّ تخوين الآخرين أو تكفيرهم واستباحة دمائهم. ومن المهم في هذا السياق التذكير بسوابق الإقصاء المتبادل بين من أصبحوا فاعلين بارزين بعد الثورة، إذ تعود جذوره إلى الثمانينيات؛ فعلى الرغم من أنه ظهرت في صُلب التيار الإسلامي والتيار اليساري اتجاهات نقدية تنتقد القوالب الجامدة، وتدعو إلى الانفتاح على قيم الحرية وحقوق الإنسان، ظلّت المنظومات الأيديولوجية الوثوقية تجتذب بقوةٍ الشباب الطالبي الباحث عن مُثل عليا ومشروعات خلاصية، كما أنها تخدم العناصر الباحثة عن الزعامة؛ فأدّى ذلك إلى إعادة إنتاج جماعات مؤدلجة تنتمي إلى العقائد الماركسية والقومية

(26) في لقاء جماهيري لراشد الغنوشي في 2012/10/21، وأوردت «إذاعة موزاييك» ذلك في التاريخ نفسه.

والإسلامية، ولا تتردد في ممارسة الإقصاء المتبادل واستخدام العنف، مثلما حصل في الجامعة. وعلى الرغم من الضربات التي تعرّضت لها النهضة في عهد نظام بن علي في التسعينيات، فإنه وجد دعمًا لسياسة الكلّ الأمني لدى تنظيمات اليسار والمثقفين الحداثيين الذين تنحدر أغلبيتهم من الأفق الأيديولوجي نفسه. وحتى التوافقات التي حصلت في إثر ذلك بدفعٍ من المعارضة الوسطية، أصبحت في «خبر كان» يوم فتحت الثورة باب التنافس على الحكم، فانكشفت هشاشة الثقافة الديمقراطية وسطوة المصلحة الحزبية والولاءات الأيديولوجية.

من جهة الإسلاميين، اتضح أن النهضة أصبحت، بسبب ما تعرضت له من محنة ومن فراغ التأطير، عرضة لتأثيرات سلفية ومحافظة آتية من ثقافة الإنترنت ذات التأثير القوي في شباب الحركة. وهذا لم يمنع كوادرها المهاجرة من اكتساب ثقافة سياسية وامتلاك دهاء سياسي مكّنها من الإمساك بالقيادة الفعلية تحت غطاء «الترويكا». وتمكّنت هذه القيادة من تحريك روابط حماية الثورة لترهيب الخصوم مع ربط الجسور بالسلفية، ووجدت ما يدعم نزوعها الإقصائي والهيمني في «غرام» حزب المؤتمر و«حركة وفاء» (المنشقة عن حزب المؤتمر) بالجملة الثورية ورؤيتهما القاتمة للمرحلة البورقيبية.

بيد أن هذه السياسات أيقظت مخاوف فصائل المعارضة المدنية، ودفعتها إلى تغذية منطق الاستقطاب و إعطائه أبعادًا ثقافية وفكرية تتجاوز الانتقادات المتعلقة بسوء التسيير وانعدام الكفاءة، وبالإخفاق في تلبية الحدّ الأدنى من مطالب الفئات والمناطق التي انتفضت ضد نظام بن علي. كما ساهم في تأزّم الأوضاع ظهورُ نداء تونس، والنجاح السريع الذي لقيته لدى قسم مهمّ من النخب الحداثية وأطر الدولة والتجمعيين وبارونات الإعلام الموروث عن العهد السابق، وكذلك ما جُوبهت به من مقاومة وتهديد ظهر في الكتابات الحائطية، وتظاهرات روابط حماية الثورة وإخراج مشروع قانون تحصين الثورة من الأدراج. وفي الحصيلة، ساهم كلّ من الطرفين في الترويج لتقسيم المجتمع أيديولوجيًا وثقافيًا بين إسلاميين وحداثيين أو إسلاميين وعلمانيين، وفي تصيد كلّ خطاب أو زلّة لسان أو تجاوزٍ للرفع من منسوب التوتر واتهام الآخر بالتنكر لأهداف الثورة أو التآمر، وشيطنته بجميع

السبل الممكنة. ولذلك، لم يكن اغتيال شكري بلعيد ثم اغتيال محمد براهمي من بعده جريمتي قتل «عاديتين»، بل كانا «عمليتي اغتيال رمزي»، وكانا أيضًا اغتيالًا للآخر المختلف والحامل البديل.

لم تضع هذه الحرب الرمزية أوزارها إلّا بعد مواجهات رمزية أخرى: اعتصام الرحيل الذي نظّمته المعارضة للمطالبة باستقالة حكومة علي العريض وحلّ المجلس التأسيسي، وفي مواجهته اعتصام الشرعية الذي عارضت به النهضة والروابط ما تعدُّه مسعًى انقلابيًا على المجلس الذي انتخبه الشعب والحكومة الشرعية المنبثقة منه. بيد أن عدم قدرة أي طرف من الطرفين على تحويل الإلغاء الرمزي للآخر إلى إلغائه من الواقع السياسي والمادي، إضافةً إلى تصاعد خطر الإرهاب، كان وراء نجاح المساعي الأخيرة لحوار وطني أفضى إلى خريطة طريق في شأن تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية، وإرساء مؤسسات قارّة في أواخر عام 2014.

رابعًا: انتخابات 2014
التوظيف في الرموز ومعارك الرموز

يمثل ما تقدّم من تحليل للحركية السياسية والمنعطفات والنزاعات التي شهدتها تونس، طوال الأعوام الأربعة التي تلَت قيام الانتفاضة الشعبية، مبرّرًا وبداية برهنة على المقترحات التي قدّمناها في مستهلّ الدراسة وفحواها، لجهة أنه يتعذر فهمُ مسار الحملات الانتخابية ورهاناتها وتعبيراتها الرمزية خلال عام 2014، من دون وضعها في السياق التاريخي الذي أفرز الثورة، وحتى ما سبقه من نزاعات واصطفافات، ومن دون إدراك الفوارق الحاسمة بين الأوضاع في عام 2011 والأوضاع في عام 2014 أيضًا.

عندما يتعلق الأمر بالمشهد الانتخابي لعام 2014 وبعناصر الجدّة أو المفاجأة التي حملها، من المفيد الإشارة إلى بعض المتغيرات التي عدّلت الصورة قليلًا أو كثيرًا، وذلك بما يلي:

- سعت قوى اليسار إلى الاستفادة من اغتيال زعيمين من زعمائها وتحويل الفاجعة إلى رأس مال سياسي ورمزي. كما سعى حزب العمّال الشيوعي إلى «أخذ

العبرة» من التعارض بين رموزه المقدسة الخاصة ومقدسات شعب ذي موروث ثقافي إسلامي.

- تشكل حزب نداء تونس حول زعيم كاريزمي متشبّع بالفكر البورقيبي وبتقاليد البلاد، وذي خبرة سياسية وحنكة قلّما يتوافران لغيره من المنافسين، وهذه كلها أسلحة استخدمها الحزب بصورة ناجعة لزعزعة خصومه وزعزعة حلفائه المنافسين له أيضًا، وجرّ قيادة النهضة خصوصًا، وهي التي أصبحت منشغلةً بتأمين المستقبل والاطمئنان إلى المصير، إلى تقديم تنازلات سياسية من «الحجم الثقيل» كان لها أكبر الأثر في مصير الانتخابات الرئاسية.

- وجدت هذه التنازلات ترجمتها في تغير الخطاب السياسي النهضاوي، كما كانت لها نتائج سياسية، مثل التخلّي عن روابط حماية الثورة، وأخرى رمزية تتجلى في التخلّي عن الشعارات الثورية والإقصائية التي كانت ترفعها في وجه «الندائيين» الموصومين بـ «التجمعيين الجدد» و«أزلام النظام البائد».

- سار تعديل خطاب «النهضة» أيضًا في اتجاه الاكتفاء بالحدّ الأدنى من التوظيف السياسي للدين، لكن الطريف حقًّا هو انقلاب الوضع والأدوار؛ فخصوم النهضة أو منافسوها بحثوا عن سندٍ لحملاتهم الانتخابية في رمزيات دينية. كان الخصم الرئيس للنهضة خصوصًا، وهو زعيم حزب النداء، أكثر من استخدم المقدس الديني ضدّها، على الرغم ممّا أُشيع من أنه رأس العلمانيين، وربما كان الأمر بسبب ذلك.

1- معركة العلم: الراية الوطنية والراية السلفية

من المسلّم به أن من أبرز الرموز السياسية في العصر الحديث هو الراية الوطنية، أي علم البلاد والدولة الوطني الذي له قيمة مقدسة بما يشمل من معانٍ، وما يحرّكه من مشاعر مدارها هوية الأمة والشعب، والانتماء إلى الأرض أو التراب الوطني أو الوطن، والدفاع عن حياته والتضحية من أجله. وفي حالات كثيرة يمثّل العلم الوطني تواصلًا مع المتخيل الديني للأمة، وذلك عندما يكون الدين من أهم عناصر الهوية الوطنية. ومع ذلك، لا يختصر العَلم المتخيل الوطني

كله الذي يتشكل عبر تاريخ مشترك يُنتج رموزًا أخرى إضافةً إلى الراية نفسها؛ ففي الحالة التونسية، تكوّن المخيال الوطني حول الشعور بكيان متميز على أرض معروفة، له تاريخ عريق يعود إلى اللوبيين (البربر) وقرطاج، وإن كان جانبه الحي مرتبطًا بتعريب البلاد وأسلمتها وبرسوخ المذهب السنّي فيها. وكل ذلك جسّده اتخاذ البايات الحسينيين علمًا مميزًا للإيالة التونسية وإن كان قريبًا من علم السلطنة العثمانية، وهو العلم نفسه الذي كافح باسمه التونسيون ضد الاستعمار وسقط كثير من الشهداء فداءً لما يرمز إليه، أي الوطن، بوصفه أول المقدسات الحديثة في تونس، وهو علم الدولة المستقلّة نفسه ورمز الاستمرارية الذي يحييه التونسيون على أنغام النشيد الوطني «حماة الحمى» على اختلاف مشاربهم.

انطلقت الحركة الإسلامية التونسية في بداياتها من المتخيل الوطني في صيغته المحافظة التي أشاعها الزيتونيون واليوسفيون، لكنها ما لبثت أن نأت عنه باعتمادها الأيديولوجيا السلفية الإخوانية التي تجعل الدولة الإسلامية العاملة بالشريعة أو دولة الخلافة فوق الأوطان وبديلًا منها، مثلما فعل القوميون والماركسيون الذين اشرأبّوا إلى طوبية الوحدة العربية الاندماجية أو الأممية الشيوعية الموحّدة لجميع الطبقات العاملة. لكن الفارق هو أن القادة المؤثّرين في الاتجاه الإسلامي/النهضة حوّلوا كراهيتهم للنخبة التي قادت دولة الاستقلال، وعلى رأسها بورقيبة، إلى حاجز يعطّل التواصل مع المتخيل الوطني، بل إلى عامل قطيعة معه. وكنا عاينّا كيف وجد هذا الشعور ترجمته في امتناع حكومتي الجبالي والعريض عن إحياء ذكرى عيد الاستقلال، وهو موقف ترك أثرًا سيئًا، لكنه لم يبلغ درجة الرفض الصريح لرموز الوطن، ومن بينها العلم الوطني، كما فعل كثيرون من السلفية الذين عوّضوه بالراية السوداء، بل ذهب بعض غلاتها إلى انتهاكه في تحدٍّ سافر، كما حصل ذات يوم من آذار/مارس 2012 على بوّابة كلية الآداب في منوبة؛ إذ عمد شاب من أنصار الشريعة إلى إنزال علم تونس وتعويضه براية العقاب، لكنه لقي مقاومة من طالبة تُدعى خولة الرشيدي. ولئن عجزت النهضة عن التقاط الحادث وتوظيفه، فإن الأمر كان مختلفًا بالنسبة إلى رئيس الجمهورية المنصف المرزوقي وحزب المؤتمر، وكذلك حزب نداء تونس وهو يستعدّ لمناسبة مهمّة في مسار تأسيسه؛ فالمرزوقي أشرف في 12 آذار/مارس 2012 في

قصر قرطاج على موكب مهيب شاركت فيه تشكيلات من القوات المسلحة من جيشٍ وحرس وشرطة لتحية العلم الوطني وتقديسه وتوسيم الشابة خولة. وفي ذلك الاحتفال عرف المرزوقي كيف يكون قاطعًا وواضحًا، ولم يمنعه جيَشان العاطفة من التحليل الثري والمجدّد لرمزية العلم التونسي؛ إذ قال:

«السلام عليكم ورحمة الله. لا عَلم في تونس يُرفع فوق أو بدل هذا العلم، وهو عنوان تواصل الدولة منذ القرن التاسع عشر ورمز لهذا الوطن، وإن جاءنا اليأس منه أحيانًا عندما جعلت منه عصابات الحق العامّ التي حكمت بلادنا رمزًا للشُّعب الدستورية، لكن الثورة المباركة أعادت له كلّ ألَقه وجعلتنا نلتفّ حوله بكلّ قلوبنا، وقد أصبح من جديد رمز الفخر والاعتزاز. لونه الأحمر رمز لشهداء 9 أبريل وشهداء معارك بني خداش وجبل برقو وشهداء معركة بنزرت، وشهداء الثورة في تالة والقصرين والرقاب ودوز وسيدي بوزيد. هلاله رمز لانتمائنا الإسلامي وتجذر شعبنا في هويته العربية الإسلامية. نجمته من نجوم السماء ورمز طموحنا إلى العلا. هو القاسم المشترك بين التونسيين، ومن ثمّ فالتعدي عليه هو تعدٍّ على اللُحمة الوطنية. لذلك أدعو الشاب الذي قام بهذه الجريمة إلى تسليم نفسه والاعتذار أمام الملأ، ثمّ المثول أمام قضاء عادل (...) لن يُسمح لأحد بأن ينصّب نفسه ناطقًا باسم الدين أو الوطن: لن يُسمح لأحد باحتكار هذه الراية واستخدامها. لن يحدّد المتطرفون مستقبلنا...»[27].

عبر هذا الخطاب، حاول المرزوقي بوصفه رئيسًا للجمهورية، لكن أيضًا بوصفه رئيسًا شرفيًا لحزب المؤتمر، أن يتخذ موقعًا وسطًا وجامعًا بين النزعات والولاءات التي تتجاذب البلاد، حتى مع بقائه متحفظًا بقوّة إزاء رمزية بورقيبة وكارهًا لنظام بن علي. ولا شكّ في أن موقفه ذاك يُحسب له في تلك الأحوال مهما يمكن أن يُقال عن التوظيف السياسي لهذا الموقف.

بالنسبة إلى حزب النداء، جاء تفاعله مع الحادث في اللقاء الضخم الذي نظمه في المنستير في 25 آذار/مارس 2012. وذكرنا من قبلُ أنه جمع عددًا من

---

(27) «راشد الغنوشي: نهضة 2014 ليست بنهضة 2011،» **جمهورية**، 2014/9/5، <http://bit.ly/1SQG4L6>.

الوجوه الدستورية والتجمعية. ولم تخلُ التظاهرة من شبهة العودة إلى ظاهرة الخلط وإلى الاحتكار الذي مارسته تلك القوى طوال نصف قرن بين رمزية العلم الوطني والروح الوطنية من جهة، والانتماء إلى المرجعية الدستورية - البورقيبية من جهة ثانية، وهو ما جسّدته رمزية إشراك الطالبة خولة الرشيدي في وضع الراية الوطنية على قبر الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة[28]. كما تجدّد التوظيف في 16 حزيران/يونيو 2012 لمناسبة إعلان السبسي عن تأسيس حركة نداء تونس، في مناخٍ هيمنت عليه روح بورقيبية لا مراء، وإرادة لتزعم المحبّين للوطن، وتباين جذري مع من استخدموا العنف في حوادث العبدلية التي حصلت قبيل الاجتماع.

مثلما أشرنا من قبل، جاء هذا الإقصاء للسلفيين من دائرة الوطن والأمة المسلمة على خلفية حوادث العبدلية. ولم تكن اللحظة مرتبطة بانتخابات قريبة، ولم يكن السلفيون معنيين أصلًا بالانتخابات، لكن الفرصة كانت ثمينةً لتعزيز رأس المال السياسي للسبسي داخل حزب النداء وحزامه ورأس مال الحزب على الساحة الوطنية.

2- رمزية أسماء الأحزاب وراياتها وشعاراتها وعناوين حملاتها

لِنذكر أن الرمزية السياسية نسق من الإشارات والعلامات يؤدي وظيفته ضمن استراتيجيا لبناء هويات الجماعات والتنظيمات، واستنفار المشاعر والاتجاهات القيمية لتحقيق التماهي مع الطرف المرسل، وترسيخ التباين إزاء المنافس أو العداوة للخصم. في تونس مابعد الثورة، اتخذ هذا النشاط الرمزي تعبيرات عدة، منها تنظيم طقوس أو مراسم تُوحي بالمهابة والجلالة وتستحضر المقدسات، كما رأينا ذلك بخصوص «إعادة الاعتبار» إلى العلم الوطني، بعد أن انتهكته يدٌ تريد تعويضه براية طائفة سياسية تزعم أنها راية الرسول، ومنها كذلك الاستغلال السياسي لهذه الرمزية من جهة بعض الأحزاب. لكن المسرحة السياسية لا تقف عند هذا الحدّ بل هي عملية واسعة شملت إبراز الهويات الخاصة للأحزاب وتوظيف رمزية الشهيد واستخدام المقدسات الدينية، كما أنها تجاوزتها إلى

---

(28) **المغرب**، 2012/3/25.

طرائق عدة من أساليب التجميل والتمجيد والتحقير والترهيب التي تمارسها أطراف اللعبة السياسية وقوى الفكر والإعلام والمال المرتبطة بها.

من أشكال الاستثمار في الرموز ما يتصل بأسماء الأحزاب والقوائم الانتخابية وراياتها وشاراتها، وهي تجسّم الصورة التي يريد السياسيون إعطاءها عن حزبهم أو قائمتهم الانتخابية. ويتفاوت مدى تأثير اسم الحزب وشعاره، وربما لا يكون إلا علامة اصطلاحية لتمييز التنظيم من غيره أو كي يتعرّف إليه الناخبون من بين العشرات، وربما المئات، من أسماء الأحزاب وعناوين القوائم. لكن يمكن في حالات معينة أن تكون له قوة إيحاء وأن يكون مشحونًا بالمعاني، فيثير مشاعر قوية من القبول أو الرفض، خصوصًا إذا ارتبط بذاكرة صراعات أيديولوجية وثقافية وسياسية، وبمُثل أو قيمٍ عليا.

في الانتخابات التشريعية في عام 2014، شاركت 1316 قائمة تتوافر فيها الشروط، وتتوزع بين قوائم حزبية وائتلافية ومستقلة. وبما أنه لا تمكن تغطية هذه القوائم الكثيرة في مثل هذه الدراسة، فإننا سنكتفي في محاولة التعرف إلى رمزية الأسماء والشارات وعناوين الحملات بعدد محدود من الأمثلة ننتقي فيها الأحزاب الأكثر حضورًا أو رسوخًا في الساحة السياسية، بسبب أهميتها أو تاريخها أو ديناميتها، مع إضافة عددٍ من القوائم المستقلّة.

أ- حركة النهضة

كان على الحركة في إثر تحوّل 7 تشرين الثاني/نوفمبر أن تتخلّى عن تسمية حركة الاتجاه الإسلامي التي تؤكد الأساس الديني للحزب، ومن ثمّ اختارت تسمية يقبل بها نظام بن علي، فكان اسم النهضة بدلالته على فكرة نهوض الأمة العربية الإسلامية ونهوض الإسلام بفضل الإصلاح. أمّا راية الحركة أو شعارها، فتمثّل في البداية بمصحف محاط بغصنين في شكل هلالين، فيهما حبّات زيتون، على نحوٍ يحيل إلى رمزية دينية مضافة إليها دلالة مزدوجة للزيتون الذي يشير إلى الشجرة المباركة وإلى الأصالة وإلى تونس. وفي مرحلة ثانية أصبح الشعار مُتمثلًا بكرة أرضية تمسك بها يد في شكل حمامة، إحالة إلى عالمية الإسلام والنيات

السلمية للحركة، وهو ما يمثل انقطاعًا مع الصفة الدينية الصريحة. عقب ذلك، وبالنظر إلى عوامل «تحديثية»، طلبت الحركة من مكتبها الإعلامي إعداد شعار جديد يجمع بين الدلالة على الهوية العربية الإسلامية وإشهار الصفة السلمية للحزب، مع إدراج شكلٍ جديد يعبّر عن فكرة الحركية، والقطع مع الفكرة المتمثلة في أن اللون الأخضر هو اللون الوحيد الذي يرمز إلى المرجعية الإسلامية.

يقول رئيس دائرة الإعلام التي أشرفت على رسم شعار الحركة: «في كلمة النهضة أقوى حرف هو النون الذي يصبح في الشعار حمامة أُفرد جناحاها في شكل هلال. ونقطة النون هي النجمة المأخوذة من العلم التونسي. النون أيضًا رمز للكتاب وهي الحرف الأول من كلمة نهضة. وقد تمّ إبراز الشعار الذي أخذ شكل طيران وبما يعطي معنى الحركية، وتمّ اختيار اللون الأزرق لأنه الأكثر انتشارًا مع الأبيض في تونس. وأمّا الأغصان، فتمّ اختصارها إلى أربع أوراق وإعطاؤها لونًا أزرق آخر (فاتح)، وبذلك تمّ الاحتفاظ بالغصن الذي يرمز إلى الأخوة»[29].

هذه هي الرمزيات التي أرادت النهضة تبليغها، والتي يمثّل فيها شكل الحمامة، رمز السلام، أهمّ عنصر. فهل كانت ممارسات النهضة مطابقةً لما يوحي به هذا الشعار؟ ألا يوجد فيها صقور إلى جانب الحمائم؟ أم هل النهضة كلها قادرة على تقمّص الصفتين؟

قامت النهضة بحملة انتخابية واحدة في عام 2014 تتعلق بالانتخابات التشريعية. وبصرف النظر عن اللغة السياسية المستخدمة التي سنعود إليها وإلى مغزاها، جاء البرنامج يَعِدُ تونس بـ «نهضة اقتصادية واجتماعية تحقّق لها ريادة أخرى: التنمية والكرامة بعد أن قطعت أشواطًا في تحقيق الديمقراطية لا ينكرها إلّا مكابر»؛ إذ قطع الدستور التوافقي «الطريق على كلّ صراع أيديولوجي حول أنماط المجتمع والهويات»، ورسّخ ثقافة التوافق بين «جناحي الأسرة التونسية» والمقصود طبعًا العلماني والإسلامي. وأمّا المطلوب، فهو العمل على تحقيق

(29) توضيحات حصلنا عليها من عضو المكتب السياسي والرئيس السابق للمكتب الإعلامي لحركة النهضة محمد نجيب الغربي.

الرخاء الاقتصادي والتوازن بين الحرية والعدل الاجتماعي والأمن[30]. وتأكيدًا لهذا الخطاب الجديد المتسم بالليونة، عرّفت النهضة نفسها أنها «امتداد وتطوير لرسالة الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي في تونس»، وهي عبارات تخفي التحوّل الفكري الذي شرعت فيه النهضة من موقعها الأولي الذي كان يحصر الإصلاح في ما فهمه الإخوان المسلمون والسلفيون إلى الإقبال على المدرسة الإصلاحية التونسية التي لم يتعرف إليها قادة الحركة إلّا في سجون بورقيبة في النصف الأول من الثمانينيات. كما تضيف حيثيات البرنامج الانتخابي وعي النهضة بـ «مكتسبات بلادنا قبل الثورة وبما أنجزته بعدها» وإدراكها «الصعوبات الداخلية والخارجية». وبناءً على ذلك، حُدّدت أهداف المرحلة في: استكمال بناء المؤسسات الديمقراطية؛ إصلاحات اقتصادية لخلق الثورة وفتح آفاق الارتقاء الاجتماعي؛ مقاومة الإرهاب والتهريب والجريمة؛ تدعيم مكاسب المرأة.

هكذا، نعثر، أول مرّة، في خطاب الحزب على تثمين مكتسبات تونس في ظلّ الدولة الوطنية خلال مرحلة ماقبل الثورة، وعلى تجاوز المعركة في شأن الهوية. صحيح أن النهضة حقّقت بعض المكاسب في صوغ الدستور، لكن ينبغي ألّا تخفي الصيغة التوافقية له التراجع المسجل في موقع النهضة نفسها على الساحة السياسية، بسبب أخطائها، والهجوم الشامل الذي قادته مكوّنات جبهة الإنقاذ، وكذلك صعود أسهم حزب نداء تونس. وعكس البرنامج الانتخابي هذه الوضعية الدفاعية ومحدودية التوترات التي شهدتها حملة الانتخابات التشريعية. وجرت الحرب الرمزية، أي المعارك في شأن الهوية والأيديولوجيا ومشروع المجتمع خلال الفترة بين عامي 2011 و2013. وأمّا ما تلا ذلك، فليس إلا «تحصيل حاصل».

ب- حزب نداء تونس

شكّل اسم «نداء تونس» عامل جذب وإثارة، بالنظر إلى قوة إيحاءاته؛ فهو يثير فكرة نداء الوطن/الأم- تونس الأبناءَ والاستغاثة بهم لإنقاذه. ومن هذا الوجه،

---

(30) من مقدمة البرنامج، بقلم رئيس الحركة.

كان الاسم اختيارًا ناجحًا من حيث مدلوله الرمزي وقدرته على توحيد تيارات كانت متباعدةً؛ كالدستوريين - التجمعيين، واليساريين المتحزبين، والنقابيين المستقلين. أمّا الراية، فتتمثّل في مربع أبيض تتوسطه نخلة حمراء حذو جذعها نجمة حمراء. فالأبيض هو أحد لونَي العلم التونسي، والحمرة هي اللون المهيمن فيه، وإن تعاكست النسب بين عَلم النداء وعَلم تونس. أمّا النخلة، فترمز إلى السموّ والشموخ وإلى الأصالة والثبات.

دخل حزب نداء تونس الحملة الانتخابية بعنوان «العهد المسؤول»، تذكيرًا بعهد مؤسسيه للتونسيين على العمل معًا «من أجل دولة عصرية وأمّة راقية معتزة بهويتها العربية الإسلامية وحكومة مسؤولة أمامكم وعنكم». بناء عليه، تمحور بيانها الانتخابي حول مسعى التنمية ومكافحة الفقر وإدماج الجهات المعزولة والفئات المهمشة والتصدي لبطالة الشباب ونشر الأمن وثقافة الانفتاح والتسامح ودعم حقوق المرأة ومقاومة السلوك اللامدني وإعادة الثقة إلى الإدارة وضمان حيادها[31]. وفي ما يتعلق بالبرنامج، أصدر الحزب وثيقةً باللغة الفرنسية أنجزتها لجنته الاقتصادية والاجتماعية بعنوان «من أجل تنمية طموحة في خدمة التونسيين».

يتضمن البرنامج في مستهلّه المنطلقات التي تقود الحزب متمثلةً في عمق تونس الحضاري، ولا سيما موروث الإصلاحات التحديثية، منذ خير الدين التونسي وحركة التحرر الوطني، وأهمية البُعد الاجتماعي المرتبطة بوزن الحركة النقابية، وكذلك طموحات الشعب كما عبّرت عنها ثورة تنشد الكرامة والعدالة الاجتماعية. ويعرّف هذا الإعلان المبدئي اتجاه الحزب بوصفه وطنيًا وشعبيًا بمنحى اجتماعي - ديمقراطي. ويعرض البرنامج أيضًا مقترحات نمط التنمية في جانبيها الكمّي والكيفي، لكننا لا نظن أن أحدًا قرأ هذه الوثيقة، سوى أفراد قليلين من أهل الاختصاص، وهذا في الواقع شأن كلّ برامج الأحزاب، خصوصًا إذا كانت مفصّلة.

---

(31) «البيان الانتخابي نداء تونس العهد المسؤول،» حركة نداء تونس، <http://bit.ly/23gvY97>

في المقابل، قُدِّم أهمّ المحاور للصحافة، ولم يتساءل إلّا قليلون عن واقعية الوعود التي تضمنها في شأن الاستثمارات والقروض ووتيرة النمو وآفاق التشغيل التي تُذكّر بما وعدت به النهضة في حملة عام 2011 وبما هو أكثر من ذلك. وينبغي أن نذكُر أن لا برنامج النداء ولا برنامج الأحزاب المنافسة كانا المحددين في توجيه اختيارات الناخبين ونتائج الانتخابات، خصوصًا أنهما مقاربان أو متشابهان في كثير من النقاط. وفرضيتنا في هذا الشأن هي أن قرارات الناخبين كانت متّخذة في الأغلب قبل صدور البيانات والبرامج الانتخابية، وذلك بناءً على الصورة التي تشكّلت عن كلّ حزب أو زعيم حزب، أو شخصية مستقلة لدى الرأي العام الوطني أو المحلي وفئات المنتخبين، وهي صورة صنعتها الحوادث الكبرى والصراعات السابقة، بما فيها ما يتمحور حول الهويات، أي المواجهات الرمزية السابقة لفترة الحملة الانتخابية، وهذا في الأقلّ في ما يهمّ الكتل الانتخابية الكبرى.

ج- الجبهة الشعبية لتحقيق أهداف الثورة

هي ائتلاف من أحد عشر حزبًا تتوزع أيديولوجيًا بين مرجعية ماركسية (لينينية وتروتسكية وماوية) ومرجعية قومية (ناصرية وبعثية)، ومكوناتها الفاعلة هي حزب العمال وحزب الوطنيين الديمقراطيين والتيار الشعبي، تشكلت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2012. أمّا علَمها، فمربع باللون الأحمر عليه كلمتا «الجبهة الشعبية» بأحرف كبيرة، بما تعنيه الكلمتان تاريخيًا من تحالف القوى المدافعة عن مصالح الطبقات الكادحة. لكن أهمّ الرموز المعبّرة عن الجبهة هو، من دون شك، صورتَا الشهيدين شكري بلعيد ومحمد براهمي. وخلال الانتخابات التشريعية في عام 2014، كان الرمز الانتخابي للجبهة منارةً بيضاء على راية حمراء. ومن المهمّ التنبيه إلى أن اللون الأحمر عند أحزاب الجبهة الكبرى لا يحيل إلى العلم التونسي، بل إلى العلم الأحمر بوصفه رمزًا من رموز الشيوعية، وهو ما يفرض التمييز بين رمزية اللون الأحمر عند حزب العمال والوطد (حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد) ورمزيته عند الحزب الجمهوري وحزب نداء تونس مثلًا، لكن لا نظن أن عموم الشعب متنبه إلى هذه الدلالات الدقيقة التي تنتمي إلى خانة الرمزيات والهويات التنظيمية.

ارتكزت الحملة التعبوية للجبهة على واجهتين؛ فمن ناحية، دانت الجبهة حكومة «الترويكا» وحركة النهضة بوجه خاص، بسبب المسؤولية المنسوبة إليهما في اغتيال قياديي الجبهة وفي قمع احتجاجات شرعية بدءًا من حوادث 9 نيسان/أبريل 2012 وصولًا إلى حوادث الرشّ بسليانة، وكذلك بسبب الإخفاق المنسوب إليهما في معالجة مشكلات التنمية. ومن ناحية أخرى، تقترح الجبهة ومكوناتها بديلًا يتمثل في تغيير منوال التنمية تغييرًا جذريًا مرفقًا ببرنامج عاجل يرفض السياسات التقشفية، وينصّ على رفْع نسبة العائلات المتحصلة على مساعدات اجتماعية والعودة إلى منحة البطالة، أي ما يعادل 200 دينار للعاطلين الحائزين شهادات علمية، وعددهم نحو 170 ألفًا. هذا في حال تعلّق الأمر بالجبهة كائتلاف انتخابي، لكن بعض مكوناتها هو عبارة عن أحزاب كبيرة نسبيًا تؤدي أدوارًا رئيسة في صُلب المعارضة وعلى الساحة الوطنية، وسنخص منها بالذكر حزب العمال.

(1) حزب العمال

بالنسبة إلى هذا الحزب، نذكّر بأن اسمه الأصلي منذ تأسيسه سرًا في عام 1986 كان حزب العمال الشيوعي التونسي. واحتفظ من خلال اسمه وشعاره المرتكز على المنجل والمطرقة برمزية الحركة العمّالية الشيوعية العالمية. ولئن كان انحياز الحزب إلى الطبقات الكادحة عاملًا يفترض أن يقرّبه منها، فإن أهدافه البعيدة لم تكن لتثير حماسة كبيرة، كما أن الصفة الشيوعية لم تخدمه بسبب ما لصق بها من صور سلبية، في صدارتها معاداة الدّين. وعندما فتحت الثورة مجالًا لتوسيع النشاط، طرح في تموز/يوليو 2011 مقترح تغيير التسمية بحذف كلمة «الشيوعي»، وأُرجئ اتخاذ القرار حتى 10 تموز/يوليو 2012 عندما أصبح اسمه حزب العمال. وإذا كان قد أشيع أن الصفحة الرسمية الإلكترونية «البديل» أعلنت التخلي عن رمزَي المنجل والمطرقة، فإننا عاينّا خلاف ذلك؛ إذ حافظت صفحة حزب العمال ومنشوراته وبياناته على الشعار السابق نفسه، أي دائرة حمراء على الأبيض، في الوسط منها نجمة حمراء مع مطرقة ومنجل باللون الأحمر[32]، وهذا

---

(32) انظر ذلك في: <http://www.albadil.org/>.

يعني تمسّك أُطر الحزب بالمُثل الشيوعية الكلاسيكية. ومن الصعب تقدير تأثير الرمزية الشيوعية في شعبية حزب العمال، خصوصًا أنه خاض حملته الانتخابية كونه جزءًا من الجبهة الشعبية، لكن الجديد هو ما بذله زعيمه حمّة الهمامي من جهد للتخلص من وصمة العداء للدين الإسلامي.

(2) حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي

تتمثل راية هذا الحزب في عَلم أزرق داكن يتوسطه رسم أبيض يُمثل خريطة تونس في شكل حمامة، وفي الوسط منها نجمة، وفي أسفل الراية الحزبية كلمة «المسار»، وتحتها بأحرف صغيرة عبارة «الديمقراطي الاجتماعي». أمّا دلالات الراية، كما فسّرها لنا القيادي الجنيدي عبد الجواد، فهي التالية: الخريطة ترمز إلى الوطن، واللون الأبيض إلى السلم، والأزرق يذكّر باللون الانتخابي للحزب الشيوعي وحركة التجديد، والحمامة ترمز إلى السلام[33]. وكان شعار الحزب في انتخابات عام 1981 حمامة تضع ظرفًا انتخابيًا. أمّا النجمة التي ظننّا أنها تحيل إلى العلم التونسي، فهي تشير إلى النجمة القطبية، علمًا أن حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي تكوّن من أنصار حركة التجديد وجزء من القطب الحداثي وحزب العمال التونسي في نيسان/أبريل 2012. وفي الجملة، يحيل شعار المسار إلى الوطن التونسي وموروث الحزب الشيوعي، مع الانفتاح على مكونات أخرى من اليسار المعتدل.

على مستوى التاريخ، يمثّل حزب المسار الجيل الثالث، أو بالأحرى النسخة الثالثة المعدّلة من الحزب الشيوعي الذي نشأ في عام 1924. وبسبب ارتباطه آنذاك بالحزب الشيوعي الفرنسي ومواقفه من مسألة نزع الاستعمار، لم يستطع البروز أمام حزب دستوري يرفع راية الوطنية. مُنع نشاط الحزب في عام 1961، ثمّ سُمح له بالعودة إلى النشاط في عام 1981. وفي إثر التحوّلات التي زعزعت المنظومة الشيوعية والمعسكر الاشتراكي في الثمانينيات، انخرط الحزب في مراجعات تخلّى بها عن النواة الصلبة للشيوعية وتبريرات دكتاتورية

(33) لقاء مع الكاتب.

الحزب الممثل للطبقة العاملة، وتحوّل في عام 2007 إلى «حركة التجديد». وبعد الثورة، انصهرت حركة التجديد في مكوّنات القطب الحداثي مشكّلة حزب المسار الذي تزامن تغيير قيادته مع الانخراط في مقاربة نزاعية ومواقف حادة في العلاقة بـ «الترويكا»، فكان بذلك من أبرز أصوات التيار الحداثي المعادي للإسلام السياسي. وانخرط حزب المسار في الاتحاد من أجل تونس مع الحزب الجمهوري ونداء تونس، على أساس تكوين تحالف انتخابي، وهو ما رفضه الباجي قائد السبسي وكرّسه نداء تونس بالتقدم منفردًا للانتخابات التشريعية. على الرغم من ذلك، قدّم المسار قوائمه تحت مسمّى «الاتحاد من أجل تونس»، كما ساند ترشّح السبسي للانتخابات الرئاسية.

(3) حزب المؤتمر من أجل الجمهورية

يرمز اسم هذا الحزب إلى فكرة إعادة تأسيس النظام الجمهوري في تونس على أساس من الديمقراطية القاعدية. ورايته كناية عن طائر، والطائر رمز الحرية. وبحسب ما ذكرت لنا مصادر من المؤتمر، ترمز الأجنحة الثلاثة إلى ثلاثة أفكار: الشرعية للدولة والسيادة للشعب والكرامة للمواطن. أمّا الرمز الانتخابي، فكان هو نفسه في الفترة بين عامي 2011 و2014، ويتمثل في النظارات التي تشير إلى زعيمه المنصف المرزوقي، كما تشير إلى بحث الحزب عن النظرة الثاقبة، وفق توصيف أمينه العام عماد الدايمي[34].

أُسّس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية في عام 2011 من أجل العمل على إرساء نظام جمهوري حقيقي، أساسه الممارسة الفعلية للحريات وإجراء انتخابات حرّة وتداول السلطة[35]. وتميز خطاب الحزب ورئيسه محمد المنصف المرزوقي بعداء شديد لبن علي ونظامه. وفي إثر الثورة، تمحورت شعاراته حول مكافحة الفساد وإقصاء التجمعيين، وكان طرفًا في بعث روابط حماية الثورة وتأطيرها. وعلى الرغم من اشتراك حزب المؤتمر مع أحزاب الجبهة الشعبية في

(34) لقاء مع الكاتب.

(35) البيان التأسيسي لحزب المؤتمر.

الخطاب الثوري، فإنه يختلف معها على مستويين: **أولهما** أيديولوجي؛ إذ يتسم فكره السياسي بتنوع المرجعيات وغلبة الفكر الحقوقي الليبرالي المنزع، و**ثانيهما** سياسي؛ إذ رفض حزب المؤتمر معاداة حركة النهضة، بل انخرط معها في اتفاق الحكم الثلاثي («الترويكا»). وسجّل الحزب بداية قوية من خلال مواقف مبدئية، إلّا أنه تأثر سلبًا بمضاعفات علاقة غير متكافئة بالنهضة، ما جعل عددًا من مؤسسيه ينتقدون «إملاءات» الشريك القوي وسعيه إلى تكييف مواقف الحزب وفق مصالحه، فكانت استقالة الأمين العام عبد الرؤوف العيادي وتأسيسه حركة وفاء، ثمّ استقالة خلَفه في الأمانة العامة محمد عبّو وتأسيسه حزب التيار الديمقراطي بعد خلافات مع زملائه من وزراء الحزب. أدّت تلك الخلافات وكثرة الاستقالات إلى إضعاف الحزب، علاوةً على تأزيم علاقته بمكوّنات المعارضة الديمقراطية واليسارية والقومية، في ما يتعلق بالموقف من الوضع في سورية، ومن تصرّفات روابط حماية الثورة.

(4) الحزب الجمهوري

يرمز اسم الحزب إلى التشبث بمبادئ النظام الجمهوري، وكان اختياره حصيلة مفاوضات بين مكوّناته. وراية الحزب حمراء تتوسطها عبارة «الجمهوري» بالأبيض ومعها شجرة زيتون ترمز إلى الأصالة والتجذر في التربة التونسية. أمّا الرمز الانتخابي، فهو الراية نفسها مع عكس الألوان.

يُمثّل الحزب الجمهوري الجيل الرابع في تطور مجموعة من المناضلين الذين كانوا ينتمون في الستينيات وبداية السبعينيات إلى مجموعة «آفاق» التي أصبح اسمها في تلك الأثناء منظمة العامل التونسي. وبالتالي، اشتركوا مع قيادة حزب العمال الشيوعي في الحاضنة الأولى، إلّا أنهم أجروا في بداية الثمانينيات نقدًا جذريًا للفكر الشيوعي ولتجارب البناء الاشتراكي في ما يتعلق بمسألة الحريات والتعددية. وعلى هذا الأساس، كوّنوا في عام 1983 التجمع الاشتراكي التقدمي، وواصلوا التباين مع الإرث الماركسي - اللينيني بأن بلوروا تجاه الدين عمومًا والإسلام خصوصًا، والحركات الإسلامية أيضًا، موقفًا مختلفًا عمّا كا سائدًا في ثقافة اليسار والحداثيين من المماثلة بين الإسلام والتخلف من

جهة، والإسلاميين عمومًا والظلامية من جهة أخرى. وفي عام 2001، وتكريسًا لأولوية المسألة الديمقراطية، غُيّر اسم الحزب إلى الحزب الديمقراطي التقدمي، وعُرف بمعارضته الحل الأمني لمشكلة الإسلام السياسي، لكن من دون التخلي عن الأفق الإصلاحي الذي عدّه خيارًا استراتيجيًا. وكانت للحزب مشاركة رمزية لكنها لافتة في الحكومة الموقّتة الأولى بعد الثورة، وجعلته في موقع العزلة إزاء من شاركوه في معارضة نظام بن علي. وفي إثر ذلك، انخرطت قيادته في مسعى لتكوين حزب عصري كبير، فكان تأسيس الحزب الجمهوري في نيسان/أبريل 2012، بمشاركة أحزاب أخرى أبرزها آفاق تونس. وكان من نتائج صعود نداء تونس في هاتيك الأثناء، واستثمار التجمعيين وكبار رجال الأعمال فيه، والجاذبية التي مارسها على أطراف من اليسار والنقابيين وجزء من الجمهوري نفسه، أن انهارت عملية الانصهار وغادرته المكوّنات التي سبق أن انضمت إليه، على نحوٍ أثّر في إشعاعه ونتائجه الانتخابية.

هذه هي الأحزاب والكتل السياسية التي أدّت دورًا رئيسًا بعد الثورة وفي إطار الشرعية. ولأغلب الأحزاب التي سبق التعريف بها ماضٍ في المعارضة، ولقليل من زعاماتها ماضٍ في الحكم؛ بعضها اجتاز اختبار التشريعية بنجاح، وبعضها لم يحصل على كلّ ما كان يأمل في الحصول عليه. وأمّا من بقيَ منها، فتعثّر وترك حلبة البرلمان. في المقابل، سُجّل دخول قوي لحزبين هما حزب آفاق تونس الذي يرمز إلى فئة تكنوقراطية تزعم أنها وحدها المالكة الكفاءة في إدارة المؤسسات وتسيير الاقتصاد، وحتى السياسة، وحزب الاتحاد الوطني الحر ذو التوجه الليبرالي، وهو يرمز إلى سلطة المال وقدرته على التفاوض مع الجمعيات الرياضية الكبرى لخدمة مصالحها، مع الاستفادة السياسية من جماهيرها.

3- كثرة في القوائم وفائض في الرموز

من المعروف أن الأحزاب التي سعت إلى إثبات وجودها أو حتى إعلان نفسها كثيرة، وإن كان يتعذر تحديد عددها في ضوء «الانفجار»، أو الازدهار الذي عرفه المشهد الحزبي في أحوال الحريات التي أتت بها الثورة. فهناك من تحدث عن 300 حزب، وهناك من رجّح نصف هذا العدد؛ إذ أحصى بعضهم 155

تشكيلة سياسية منظمة، سواء سمّت نفسها أحزابًا أم حركات أم تيارات أم جبهات أم قوًى أم «طرقًا» أم «أصواتًا»[36]. وما يمكن أن نستنتجه من عرض تسمياتها هو كثافة الإيحاءات الرمزية، أسُمّي الحزب تكتلًا شعبيًا أم جبهة إصلاح أم بديلًا ثوريًا أم حزبًا دستوريًا جديدًا، أم سُمّي المبادرة الوطنية الدستورية أم حزب العمال أم حركة الكرامة أم صوت الفلاحين أم صوت الشعب أم حركة وفاء أم حركة الشعب، أم حزب الطليعة العربي أم حزب العدالة والتنمية أم حزب الأمة أم حزب الشباب الحر أم حزب التنوير أم حزب القيم ... إلخ، فكلّها أسماء تبشّر بقيم نبيلة أو مُثل عليا أو أوضاع مأمولة، أو على الأقل يثمّنها جزء من المجتمع، ومن خلالها تتموقع القوى أو الأطراف التي تطمح إلى تشكيل قوًى، إمّا في دائرة قيم الجمهورية والمواطَنة والديمقراطية، وإمّا في دائرة المساواة والاشتراكية، وإمّا في دائرة الإصلاح وأداء الأمانة، وإمّا في دائرة العدالة والتنمية، وإمّا في دائرة الحداثة والتنوير، كما تحدّد نطاق مشروعها وأفق نشاطها المأمول، تونسيًا أكان أم مغاربيًا أم عربيًا أم إسلاميًا أم أمميًا.

الملاحظة نفسها تنطبق على القوائم المستقلة أو الائتلافية التي تُعدّ بالمئات، مع عنصر إضافي يميز بعضها، وهو الالتفات إلى المحلّي والمطالبة به، في صيحة احتجاج على إهمال المناطق الداخلية والجنوبية، أو نطقٍ بجروحها، ولا سيما إذا كانت تعتزّ بدورها في الثورة، أو كانت دغدغةً للعصبية المحلّية واستدرارًا لأصواتها الانتخابية. وهكذا وجدنا في دائرة قبلي قوائم تُسمّى «الكرامة» و«نفزاوة أولًا» و«التحدّي»، وفي جندوبة «لدينا حلم» و«فريقية» و«أمل جندوبة»، وفي دائرة قابس قوائم «أصحاب الحق» و«النخلة» و«قابس في القلب» و«قابس أولًا» و«التنمية أولًا»، وفي دائرة القصرين قائمة «شبابنا فخر وعزة» و«الحرية والإنصاف» و«ردّ الاعتبار» و«غدًا أفضل» و«أحرار القصرين» و«الشعب يريد». وفي دائرة سيدي بوزيد قوائم «الشهيد» و«الوفاء والعزة للوطن» و«صوت شعب تونس» و«لنكن عادلين» و«من أجل حياة أفضل» و«أبناء الشعب» و«تيار المحبة» ... إلخ.

(36) Salah Ben Omrane, «Les Partis politiques tunisiens à ce jour,» Le Milieu autorisé (25 octobre 2014), <https://lemilieuautorise.com/2014/10/25/les-partis-politiques-tunisiens-a-ce-jour/>.

ترتبط هذه الكثرة وهذا التنوع بتشتت القوائم التي شاركت في حملة الانتخابات التشريعية، وتجاوز عددها في بعض الدوائر ستّين قائمة. هذا كله أوجد حالةً من التنافس الشديد لحيازة أصوات الناخبين والتسابق إلى إنتاج الرموز وامتلاكها وتسويقها إلى درجة تجاوزت الإشباع، وربما كانت لها كذلك آثار منحرفة وغير مقصودة سنشير إليها في سياقاتها.

خامسًا: مقدّسات في خدمة رهانات غير مقدّسة بين رمزية الشهيد وسلطة القرآن

لِنُذكّر بأننا نستخدم عبارة «مقدّسات» بالمعنى السوسيولوجي الذي يغطّي كلّ ما هو موقع احترام فائق وتعظيم يصل إلى حدّ العبادة، والذي بسبب ذلك يحظر انتهاكه والاعتداء عليه بأي طريقة كانت. ومن المهمّ أيضًا أن نلاحظ أن العصر الحديث شهد، على نحوٍ متزايد، بروز مقدسات دنيوية إلى جانب المقدّس الديني التقليدي بقطبه الإلهي وما يدور حوله من كائنات أو شخصيات ترمز إلى الطهارة والبركة. وبما أن المجتمعات هي التي تُنتج مقدساتها، كانت البدايات في العصر الحديث بالمقدس القومي أو الوطني، أي ما تقدسه الأمة، كتراب وكيان وتاريخ يتجسّد في رموز مثل النشيد والعلَم. ثمّ امتدت إلى مقدسات الجماعات التي رفضت هذا العالم الرمزي بوصفه أيديولوجية البرجوازية ورموزها، واخترعت مقدسات جديدة ترتبط بالطبقة العاملة وعقيدتها وحزبها الشيوعي، وبرموز هذا الانتماء، كالعلم الأحمر والمنجل والمطرقة أو النجم الأحمر، كما امتدت المقدسات إلى قيمٍ عليا تتعلق بالشخص البشري أو الإنسانية، أي حقوق الإنسان وحرياته.

تمثل هذه المقدسات على تنوعها موضوع طقوس واحتفالات دينية أو مدنية أو مختلطة، بحسب الحالات. وبالنسبة إلى تونس مابعد الثورة، عرضنا لجانب من هذه المظاهر الطقوسية، كالعلم وما أثاره من نزاعات وتوظيف، وأسماء الأحزاب وشاراتها وشعارات حملاتها. ونقترح في ما يلي التطرق إلى أنواع من الطقوس الأخرى التي تحتلّ مكانة خاصة عند عموم المسلمين وعند الشعب التونسي، خاصيتها أنها لا تضعنا أمام الدنيوي وحده، بل تتضمن رمزيات لاهوتية

وميتافيزيقية ترتبط بالموت والعالم الآخر والإلهي، ومع ذلك فهي موضوعة كلّها في خدمة أهداف سياسية، أو هي في الحدّ الأدنى نتيجة صراعات سياسية، يجري استخدامها أيضًا لغايات انتخابية.

- لنبدأ بتعظيم الشهداء وإحياء ذكراهم، ونذكّر بأن عبارة الشهيد تحمل رمزية ودلالة دينية في الأصل؛ فالشهداء هم الذين يموتون خلال قتالهم في سبيل الله وسائر أوجه دفاعهم عن الحقيقة الإسلامية أو أرض الإسلام. وبذلك دلّت العبارة في المتخيل الجمعي على من عُذّبوا حتى الموت بسبب تصديقهم النبي محمد ومن ماتوا في المعارك ضد «المشركين»، ثمّ في الفتوحات، ثمّ في مجابهة اعتداءات القوى المسيحية على أراضي المسلمين. وفي الحقبة المعاصرة شملت من قُتلوا في سبيل الأوطان وفي معارك التحرير؛ إذ امتزج البُعد الوطني في البُعد الديني بالنظر إلى أن الوطن جزء من أرض الإسلام. وطوال هذا التاريخ عُدّ الانتحار معصية وغير مقبول دينيًا، حتى أن المنتحر لا يُدفن في مقابر المسلمين. ومع الثورة التونسية تغير الأمر جذريًا؛ ففي هذه الحالة، لم يكن تعريض محمد البوعزيزي نفسه للهلاك بسبب مقاومة عدوّ خارجي يدوس مقدسات بلد مسلم، بل كان احتجاجًا على الإهانات وصيحة كرامة. ومع ذلك، أو بسبب ذلك، عدّه التونسيون شهيدًا.

في سياق هذه السيرورة من علمنة رمزية الشهيد، تعدّدت بسرعة أصناف الشهداء؛ فبعد أن شملت في مرحلة أولى من قُتلوا في حوادث الانتفاضة أو الثورة التونسية، حيث قرر المجتمع التونسي، على نحو إجمالي ومن دون الخوض في التفصيلات والحيثيات المتعلّقة بمقتل كلّ منهم، معاملتهم جميعًا كشهداء. ثمّ جاء دور من قُتل من أفراد قوات الجيش والأمن نتيجة ظاهرة الإرهاب، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الزعيمين شكري بلعيد ومحمد براهمي؛ إذ صار للثورة شهداؤها، ولأحزاب الجبهة الشعبية شهداؤها، وللقوات الحاملة السلاح شهداؤها. ولم يخلُ هذا التطوّر من مفارقات، بما أن السلفيين من عناصر أنصار الشريعة اغتالوا القائدين السياسيين وبعض الأمنيين والعسكريين بناءً على فتاوى تكفيرية، كما عدُّوا قتلاهم الشهداء الحقيقيين. ونضيف أن حركة النهضة احتسبت من مات من مناضليها تحت التعذيب ضمن الشهداء.

من الواضح أن ثمة تنازعًا فعليًا وجادًّا في رأس المال النادر المتمثل في «امتلاك» شهيد أو شهداء ينتسبون إلى هذا الطرف أو ذاك، وفي استثمار فرصة توظيف هالة القدسية المحيطة به لمصلحتهم. ويمثّل سلوك الجبهة الشعبية حالة أنموذجية من هذا الاستخدام السياسي النفعي لرمزية الشهيد.

لا شك في أن الحدث كان جللًا، وكانت الفاجعة كبيرة في الحالتين، وأن الاغتيال السياسي أثار إدانة واسعة حتى لدى الأطراف التي كانت تخالف القائدين في مواقفهما. ولا شكّ في أن الأمر أيضًا كان رهيبًا بالنسبة إلى عائلات الفقيدين وأصدقائهما ورفاقهما؛ إذ كانت جنازة كلّ منهما حادثًا مهيبًا ومفعمًا بالرموز، وعبّرت التظاهرات التي رافقت الجنازتين عن حزن أغلب التونسيين ورفضهم القطعي لأسلوب التصفية الجسدية في التعامل مع الخلافات الأيديولوجية والسياسية. لكن من المهمّ أن نسجّل أيضًا أن مكوّنات الجبهة الشعبية، ومعها أحزاب مثل نداء تونس، جعلت من تلك الفاجعة مبّررًا لاتهام خصمهما المتمثل في حركة النهضة، وتحديدًا رئيسها راشد الغنوشي، بتدبير الجريمة.

من الواضح، من وجهة نظر علم الاجتماع، وإن كان ذلك أمرًا مؤسفًا من الزاوية الأخلاقية، أن اغتيال القائدين شكّل موردًا سياسيًا؛ إذ نشطت الجبهة الشعبية كلّها وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد، كحزب التيار الشعبي، بكثافة لاستثمار رمزية الاغتيالين، وأصبحت صورة الشهيدين في كلّ مكان. وطوال أكثر من سنتين جُعل كلّ يوم أربعاء مناسبةً لتنظيم تظاهرة تُذكّر بالحادث - الفاجعة وتطالب بكشف الحقيقة. وتقتضي المسؤولية والشجاعة الفكرية القول إن الجبهة الشعبية وحلفاءها الأقربين، وأطرافًا أخرى أيضًا، لم يستثمروا الاغتيال لإزاحة حكومة «الترويكا» بسبب هفوات خطِرة في التعامل مع الملفَّين فحسب، بل كذلك كمادة في الحملات الانتخابية في عام 2014، فلم يقف الأمر عند هذا الحدّ، فمن جهة سعى أخو براهمي مع عناصر من عائلته إلى تأليف قائمة انتخابية سمّاها «قائمة الشهيد» ونافس بها قائمة الجبهة بسيدي بوزيد التي تقودها مباركة، أرملة براهمي. من جهة ثانية، لم يكفِ الجبهة الاستخدام في شهيدين، بل عملت على تنمية رأس مالها من الشهداء مضيفةً إلى سجلّها «شهيدين» آخرين من قفصة

وفريانة، قُتلَا في إطار استخدام مُفرط أو خاطئ للعنف الأمني في أثناء اضطرابات وتظاهرات، ولم يكونَا مستهدفَين في شخصهما إطلاقًا.

لئن كانت الخسارة في الأرواح - مهما يكن السبب - أمرًا مؤسفًا، فينبغي أن يكون واضحًا أن رمزية الشهيد مثّلت جزءًا من عملية مسرحة سياسية كبرى شهدتها تونس منذ اللحظة التي احترق فيها محمد البوعزيزي، وعلى نحوٍ أخصّ منذ رحيل بن علي وبداية المناورات لتهيئة المستقبل؛ مسرحة بدأت في جانبها المناور بتنظيم النهضة واليساريين تظاهرات في فترة حكومة الغنوشي للتعريض بمشاركة الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد فيها، ورفع هتافات تقول: «البي دي بي والتجديد باعوا دمّك يا شهيد»، وانتهت برفع السلاح السياسي نفسه - رمزية الشهيد - من جهة اليسار في وجه النهضة. واستُغلت رمزية الشهيد في المرة الأولى كي تربح النهضة انتخابات عام 2011، وفي عام 2014 لمعاقبة النهضة ورفع مستوى الحظوظ الانتخابية لجبهة اليسار. كما أن حزب النداء لم يتخلّف عن المساهمة في هذه المسرحة السياسية، باستغلال موت لطفي نقض في حوادث عنف سياسي.

- الوجه الثاني المميز لاستخدام المقدّس من أجل غايات غير مقدّسة، هو توظيف السلطة العليا الوحي من أجل تبرير المواقف ومحاجّة الخصوم أو التشهير بهم. وكانت النهضة قد سبقت إلى هذه الاستراتيجيا عندما جعلت الخطاب المسجدي رديفًا لخطابها السياسي، لكن الإدانة التي لقيتها هذه العملية جعلتها تحدّ من استخدام النص المقدّس والمشاعر الدينية، من دون أن يعني ذلك وقف هذه الممارسة. وهكذا، لم يتخلَّ رؤساء قوائم النهضة عن الاعتضاد بالنص الديني، وهو ما نعاينه في البرنامج الانتخابي العام، أكان المقدمة التي وضعها له رئيس الحركة أم خاتمته التي كانت تنطق بهواجس النهضة ﴿**رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ**﴾[37]. لكن توظيف الدين عند النهضة واستخدامها الطقوس في افتتاح اجتماعاتها لا يُعدّان مفاجأة أو مفارقة، خلافًا لما نكتشفه عند خصمها السبسي الذي يكاد لا يخلو بيان له أو خطاب من الاستشهاد بآيات

(37) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية 126.

القرآن، مع انتقاءٍ وتكرارٍ لآيات محدّدة في مواقع كثيرة. وعلى غرار ما كان بورقيبة، يورد السبسي آيات لشحذ العزائم واستدرار العون الإلهي للعاملين، كما ورد في بيانه الأول للرأي العام في 26 كانون الثاني/يناير 2012 الذي ختمه بالآية ﴿**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ**﴾[38]. وفي اجتماع التعريف بحزب النداء في 16 حزيران/يونيو 2012 المنعقد في إثر «حوادث العبدلية»، جاء في خطاب السبسي ما يلي:

- إن «تونس في وضع صعب ولا فائدة في تغطية عين الشمس بالغربال كالإتيان بحكاية المقدسات».

- «الشعب التونسي شعب مسلم لا وصاية عليه، والمقدسات تهمّ الشعب بتمامه وكماله».

- هؤلاء الذين يستخدمون العنف ليسوا مسلمين، وخارقون لكتاب الله العزيز، والله تعالى قال: ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ**﴾[39].

كما واصل السبسي دعوة النهضة إلى النزول عند الشرعية التوافقية، مذكِّرًا بأنّ تمشيه هو تمشّي «معاضدة، لا معارضة».

مع تزايد التوتر بين الحركتين والتصعيد الذي عمدت إليه النهضة، ذهب السبسي إلى التصعيد والتهديد المُبطّن؛ إذ شكّك في مدى انسجام مواقف راشد الغنوشي مع مبادئ الإسلام، وردّ بعدوانية على اتهامه للنداء بشيطنة النهضة: «الشيطان هو الذي يعرف الشيطان. أقول للسيد راشد الغنوشي إنّي أعرف الإسلام أكثر منك، ثمّ والله بدأت أشكّ في إسلامه، سمعته يوم الأحد الماضي (في تسجيل خطبة له في فوشانة) يتلو آيات منها سورة النحل ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾، وفي الوقت ذاته يهاجم بالقتل أو بالإقصاء ويبرّر العنف. إذن، هل يؤمن هذا الشخص بالله؟ الكلام الذي ينطق به هل يفهمه أم لا؟ (...) لذلك من فضلك سي راشد رتّب الأمور وتكلم

(38) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية 105.

(39) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية 125.

بلغة إيجابية، ولا يمكنك أن تتهمنا بأي شيء، لأنه ربما لدينا ما نتهمك به لكن لا نريد ذلك، نحن لم نرغب أن يقول إنّ نداء تونس أخطر من السلفيين، هذا عُنف سياسي والذي حصل في تطاوين هو اغتيال سياسي ممنهج»[40].

على هذا المنوال استمر السبسي ينسج مواقفه حتى الحملة الانتخابية في عام 2014، مصعّدًا خطابه أكثر فأكثر تصعيدًا مدروسًا، ومستخدمًا سلاح خصمه، أي المرجعية الدينية؛ لكأنما يردّ على من يتهمونه هو وأنصاره من المعسكر الحداثي بقلّة الدين أو الجهل بالإسلام بأنه يعرف الإسلام أكثر من خصومه، ويطبقه تطبيقًا أفضل أيضًا. واستمر الأمر كذلك حتى أصبحت النهضة جاهزة للتوافق ومستعدة لدفع ثمنه.

في وقت كان الغنوشي قبل انطلاق الحملة الانتخابية وفي أثنائها يحاول إقناع من يعنيهم الأمر بأن النهضة حزب مدني وعلى استعداد للمشاركة في حكومة ائتلاف تضمّ العلمانيين، بمن فيهم المنضوون إلى حزب نداء تونس والأحزاب التي يقودها سياسيون بارزون في نظام بن علي[41]، وهو تغير بنحو مئة وثمانين درجة مقارنةً بخطاب النهضة حتى نهاية عام 2013، كانت إجابة السبسي هي أن «الإسلاميين غير ديمقراطيين»، وأن «الشعب التونسي لا يحتاج إليهم». كما دعا النهضة إلى إثبات أنها حزب تونسي، وأنه «لا تربطها أي صلة تنظيمية بالإخوان»، عادًّا ذلك بمنزلة الشرط للقبول بها في المشهد السياسي والحزبي التونسي[42]. وهكذا انقلبت المواقع والأدوار: أصبح السبسي بعد سنتين من الهجومات التي تعرّض لها يخاطب النهضة من موقع قوة وثقة بالنفس (أو هو تظاهر بذلك؟)، ويعرض عليها الإسلام التونسي، إسلام القيروان وتونس، من الإمام سحنون إلى الطاهر بن عاشور.

- لم نسجل مثل هذا الصراع السافر في شأن الإسلام والاستخدام المُكثّف للنص القرآني لدى شخصيات أو أحزاب أخرى معنية بانتخابات عام 2014،

(40) **المغرب**، 2012/10/25.

(41) **الصباح**، 2014/10/11.

(42) **الصباح**، 2014/11/17.

لكننا عاينا في المقابل أن ثمة مصدرًا آخر للشرعية الدينية لقي عناية خاصة من لدن رؤساء الأحزاب، ونقصد بذلك نيل البركة الذي تُتيحه زيارة الزوايا ومقامات الأولياء الصالحين، كما عاينا إقبالًا خاصًا على زيارة أضرحة الشهداء والمناضلين.

بالنسبة إلى زيارة الزوايا، لم تكتسِ تحركات قادة الأحزاب الأهمية السياسية نفسها والزخم الرمزي ذاته. وفي بعض الحالات، يبدو أن الأمر لم يتجاوز إظهار الاحترام للإسلام الشعبي واستجلاب البركة ومعها أصوات العامة؛ كما كان ذلك في زيارة المرشح للرئاسة سليم الرياحي لمقام أبو لبابة الأنصاري في قابس[43]، في حين تبدو زيارة الباجي قائد السبسي لزاوية «بلحسن الشاذلي» أكثر طموحًا[44]؛ بما أنه جعل نفسه مدافعًا عن إسلام تونسي لا جرعة سلفية ولا إخوانية فيه، كما سعى إلى الجمع بين دعم مشايخ يدافعون عن إسلام تفوح منه رائحة «تجمعية» ومعاضدة شيوخ مُمثّلي الطرائق الصوفية.

أمّا زيارة حمّة الهمامي لمقام الولي الصالح سيدي علي بن نصر الله في ريف القيروان، فأثارت كثيرًا من ردّات الفعل والجدل[45]، ولا عجب؛ ذلك أن هذا المناضل الماركسي اللينيني والستاليني، المحافظ بعناد على هذه العقيدة[46]، ظل منذ الثمانينيات يهاجم الاستلاب الديني والظلامية، ويندد بتوظيف الدين لأهداف وصراعات السلطة، وإذ به، عندما تبدو آفاق جدية لتحقيق نتائج مهمة في الانتخابات، يشرع في ممارسة التكتيكات ذاتها عند تغيير اسم حزب العمال، لاجتناب أعمال الوصم التي يلجأ إليها الخصوم عندما يتعلق الأمر بتسمية «شيوعي»، ثمّ عند اتخاذ قرار القيام بتلك الزيارة المثيرة إلى ضريح الولي، وهو اختيار مدروس بعناية؛ إذ تنتمي الزاوية إلى مناطق الظل والحرمان. ولا شكّ في أن المرشح للرئاسة حمّة الهمامي كان يعرف جيدًا أن حظوظه لن تضاهيَ حظوظ السبسي في السباق الانتخابي، لكنه عَدّ الزيارة مفيدة في المستقبل.

---

(43) **الصباح**، 2014/10/22.

(44) **الصباح**، 2014/11/17.

(45) المصدر نفسه.

(46) كنّا قد شاركناه العقيدة نفسَها، في التنظيم الحزبي نفسه، نحو عشرة أعوام، ثمّ تخلينا عنها.

إذا كانت زيارة الأولياء تُدرج في نطاق الاستخدام السياسي للمقدس الديني، فإن الوقوف عند أضرحة الزعماء المتوفين وشهداء الوطن وشهداء الثورة يمكن عَدّه استظلالًا بمقدس مزدوج وطني أو ثوري، لكنه يتّشح بوشاح الدين. ومثلما لاحظنا من قبل، فإن البُعد الديني للشهادة لا يزول، لأنها تحصل من أجل الوطن أو الثورة. كان التسابق إلى أداء تلك الزيارات يهدف إلى الإفادة من رأس المال الرمزي الذي تمثّله ذكرى المفقودين، وفي هذا الإطار انطلقت الحملة الانتخابية لقائد السبسي من روضة آل بورقيبة في المنستير، وحملة حمّة الهمامي بزيارة مقبرة الشهداء بالسيجومي، وحملة الهاشمي الحامدي، مرشّح تيار المحبة، بزيارة ضريح محمد البوعزيزي في سيدي بوزيد، وحملة المنصف المرزوقي بزيارة ضريح ضابط للجيش الوطني في مجاز الباب، وحملة نور الدين حشاد بالترحّم على جملة المفقودين من حشاد إلى براهمي. واختلفت تأويلات الغاية من هذا الاستخدام السياسي لذكرى هذه الرموز الوطنية بين من قرأ فيها بحثًا عن الشرعية في الماضي وتأكيد الوفاء للقيم التي بذل الميت حياته من أجلها، ومن هاجم هذه العمليات الطقوسية بوصفها «سطوًا على الرمزية من جانب من لا يمتلكون رصيدًا يؤهلهم في معركتهم على كرسي الرئاسة؛ فيحاولون الظهور وكأنهم امتداد لتلك الشخصيات التاريخية»[47].

سادسًا: الأسطورة في خدمة التعبئة الانتخابية

ذكرنا في مستهل هذه الدراسة أن المتخيل الجمعي ينتج الأساطير تلبيةً للحاجة المجتمعية إلى الحلم، وإلى المثل، وإلى الحياة الأفضل؛ وذلك في محاولة لإيجاد مخارج وحلول للأوضاع الصعبة، وشحْذ قدرات الجماعة على المقاومة والمواجهة، وحتى اختراع عدوّ خيالي إن لزم الأمر. وفي تونس مابعد 17 كانون الأول/ديسمبر 2010، نجد ستّ أساطير أدّت أدوارًا مهمّة، وإن كانت متفاوتة في تبرير الحوادث أو صنعها: أسطورة الثورة؛ أسطورة العصر الذهبي؛ أسطورة المؤامرة؛ أسطورة المنقذ؛ أسطورة الوحدة الوطنية؛ أسطورة التنمية.

(47) «مرشحون زاروا الأضرحة والأولياء الصالحين: حملة انتخابات رئاسية «بعطر» الموتى،» **الصباح**، 2014/11/5، وانظر على نحوٍ خاصّ رأي المؤرخ خالد عبيد والاجتماعي طارق بلحاج محمد.

في تقديرنا، أبقت درجة من العقلانية لدى النخب التونسية مفعولَ الأسطورة في إطار معتدل، وحالت دون ركوبها للدفع نحو حرب أهلية؛ ذلك أن النُسخ التونسية من أسطورة المؤامرة وأسطورة المنقذ مثلًا، كانت «معتدلة»، قياسًا بما أنتجه الواقع العربي لهذه المرحلة التي سُمّيت الربيع العربي، لتتحوّل في كثير من الأقطار إلى جحيم فعلي ويومي. ولعل السرّ في المسار السلمي - نسبيًا - لتطورات الساحة التونسية ومحدودية العنف المسلّح والبشاعات التي شهدتها، هو أسطورة أساسًا، أي أسطورة الوحدة الوطنية (أو القومية) التونسية المستندة إلى فكرة التجانس الثقافي اللغوي والديني، وهي التي سنؤجل الحديث عنها إلى المحور الأخير من هذه الدراسة.

1- أسطورة الثورة: الحلم والزلزال والصنم

مثلما رأينا، انتهى «المرجل» الذي حاول بن علي غلقه بإحكام، ومنعه حتى من التنفيس، إلى الانفجار، منتجًا بذلك مقدسًا وأسطورة ورمزية للثورة. لم تكن كلمة «الثورة» في حدّ ذاتها جديدة بالنسبة إلى معجم الحركات الأيديولوجية والمنظمات السياسية التونسية؛ إذ رفعت الفصائل الماركسية شعارات الثورة البروليتارية والثورة الديمقراطية الوطنية والثورة الشعبية منذ نهاية الستينيات، وذلك في إطار منظمتين ثوريتين: «برسبكتيف - العامل التونسي» و«الشعلة». وفي حين وجد التنظيمان امتدادهما في حزب العمال الشيوعي والحزب الاشتراكي اليساري الذي انشق عنه، وفي الجماعات الكثيرة التي نشطت تحت لافتة الوطنيين الديمقراطيين، فإن مكوّنات أخرى رفضت الأنموذج في مجمله، بسبب قيامه على أيديولوجيا كليانية ترفض التنوع حتى في صلبها وضمن مبادئها الكبرى، وتقود بالضرورة عند نجاحها إلى إرساء أنظمة لا تأبه لحقوق الإنسان وتنوّع البشر. واقترحت هذه العناصر المراجعة نهجًا إصلاحيًا أو ثورة هادئة ومتدرجة عبّر عنها في سياقات متباينة كلٌ من التجمع الاشتراكي التقدمي (الحزب الديمقراطي التقدمي فالجمهوري لاحقًا) والحزب الشيوعي (حركة التجديد فالمسار لاحقًا)، هذا من دون أن ننسى المئات ممن اتجهوا إلى نشاط جمعياتي خاص بحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية، وفي النقابات والصحافة، وذلك بصفة مستقلة عن الأحزاب.

نتيجةً لذلك، بقيت الثورة، كسيرورة عنيفة وبأفق شيوعي، حلمًا يراود قلّة من المناضلين، لكنه أشبه ما يكون بالسراب؛ فانتفاضتا كانون الثاني/يناير 1978 وكانون الثاني/يناير 1984 لم تدوما إلا بضع ساعات، وبقيت انتفاضة الحوض المنجمي في عام 2008 محاصرة في النطاق الجهوي. كان ثمّة تذمّر واسع من جشع العائلة المتنفّذة ومن تجاوزاتها في شؤون البلاد، لكن الخوف من سطوة الجهاز الأمني الذي يخدمها كان أقوى؛ إذ لم يَبْدُ من الشعب التونسي ما يشير إلى استعداد للثورة على الفساد والاستبداد. ومع ذلك، حدث ما كادت تيأس منه المعارضة وما ضحّت من أجله منذ حكم بورقيبة.

الإسلاميون من جهتهم، كان لهم مشروعهم الثوري الخاص؛ مشروع ثورة إسلامية ذات طابع محافظ من دون شك، وبأفق تطبيق الشريعة وإقامة حكم الإسلام، وليس من أجل تحقيق المساواة الشيوعية ولا حتى الاشتراكية. وهذه الفكرة التي وجدت دفعًا مع قيام الثورة الإيرانية ضد نظام الشاه كما وجدت في «الثورة الإسلامية» منظومةً اصطلاحية تنافس المعجم الشيوعي، ظلّت تتأرجح بين المرجعيتين الإخوانية والإيرانية، واضطُرت إلى التعامل مع خطاب الديمقراطية التعددية الليبرالية والتنازل له ولو شكليًا (تمامًا مثل ما حصل مع المنظمات الماركسية). وفي النهاية اصطدمت، ممثّلةً بحركة النهضة، بمشروع دكتاتورية بن علي الذي لعب ورقة التخويف من الظلاميين، ونجح في اجتذاب جلّ التيارات الحداثية، وانتهى الأمر بقادة حركة النهضة إلى البحث عن حلّ إصلاحي في إطار نظام ديمقراطي تعدّدي وإرجاء مشروع دولة الشرع.

كانت الثورة من النوع المفاجئ، لم يتوقعها أحد ولم يقُدها تنظيم معيّن، على الرغم من جميع ما سلف من القول عن تراكم نضالات أجيال من المعارضين السياسيين والناشطين في الجمعيات الحقوقية والصحافة المعارضة والمستقلة، ودورهم الأساس في الحفاظ على جذوة الأمل، وفي صوغ أشكال الوعي لدى الشباب. توالت التظاهرات المعبّرة عن الحقد المقدّس لشباب المدن الداخلية والأحياء الشعبية الذي ما عاد يطيق صبرًا على السكوت، والتحقت بها صيحات «ديغاج» التي كانت تهزّ شارع الحبيب بورقيبة أمام معقل وزارة الداخلية وأمن

الدولة لتسرّع بما كان ينبغي أن يكون: رحيل الدكتاتور. وفي خضمّ الفراغ في السلطة والشائعات عن وجود مؤامرات وقناصة ومخاطر انعدام الأمن، تكونت في الأحياء المختلفة، على نحوٍ تلقائي، جماعات شبابية متحمسة للدفاع عن الأحياء بما أوتيت من الحجارة والعصي، تسهر الليل خوفًا على الثورة والأهالي، وتتجند ربات البيوت لتزويدها بالغذاء والماء، في جوّ تضامني وتآخ لم تشهد له البلاد مثيلًا في هذا الجانب. ثمّ جاءت اعتصامات القصبة والأشكال الأولى لروابط حماية الثورة وإسقاط الحكومة الانتقالية الأولى، ثمّ مسار تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي.

كانت تلك كلّها موجات متتاليةً من الزلزال الذي ضرب نظام بن علي وكاد يطيح الدولة ذاتها، وحلقات متتابعة من الزخم الذي أحدثه بركان الثورة، واتساع الطموحات، وارتفاع مستوى التطلعات الذي جعلته أمرًا ممكنًا وقابلًا للتحقيق، ثأرًا لعقود من الخوف والسلبية اللذين فرضتهما الدولة الوطنية - الحديثة - الدستورية على المجتمع الأهلي، وعزمًا على تحقيق الحياة الكريمة واسترداد الحرية كاملةً بلا نقصان، خصوصًا إزاء السلطة بسائر رموزها ومؤسساتها. أصبح كلّ شيء جائزًا وممكنًا باسم الثورة: من احتلال لمحيط قصر الحكومة وإجبارها على الرحيل، إلى عصيان رجال الأمن وانتظامهم في نقابات متصارعة، إلى حلّ الحزب الذي هيمن على البلاد نصفَ قرن، إلى فرض سيناريو التأسيسي كتعبير وحيد عن القطيعة مع الجمهورية الأولى. وهكذا، أصبحت الثورة مقدسًا جديدًا لا يمكن النيل منه، أو الشكّ فيه، مهما قيل أو زُعم عن حلقات غامضة وتحركات مريبة وفاعلين - أشباح، على غرار القناصة والاستخبارات الأجنبية ... إلخ.

من جهة ثانية، أصبحت الثورة، بوصفها أساس الشرعية الجديدة أو التي يجري بناؤها، مثارَ تجاذب وتنازع بين استخدام مؤسساتي واستخدام آخر على هامش المؤسسات الرسمية أو موازٍ لها، وأصبحت جزءًا من الخطاب الرسمي والشرعي، كما يدل على ذلك تأليف هيئة تحقيق أهداف الثورة بموافقة الأطراف المختلفة، ومنها رئاسة الجمهورية وكذلك رئاسة الحكومة الثانية التي كرّست ما نادت به اعتصامات القصبة وقادت البلاد في اتجاه التأسيسي. كما أصبحت

الثورة لازمةً في الخطاب السائد، وتحولت إلى عبارة طقوسية وإلى شرط لمقبولية الخطاب، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بخطاب شخصيات وأحزاب لم يكن لها أي دور في النضال ضدّ بن علي، ثم أصبحت لها مكانة وحظوة بعد الثورة، على غرار حزب آفاق تونس والاتحاد الوطني الحر ذي التوجه الليبرالي، أو حتى شخصيات تحمّلت مسؤوليات في نظام بن علي، أو هي محسوبة عليه، كما هو الأمر بالنسبة إلى كتلة كبيرة من حزب نداء تونس.

هذا في شأن الاستخدام الدفاعي لأسطورة الثورة الذي يكون أشدّ خطورة على المدى المتوسط، كما بيّنه تطوّر الحوادث منذ لقاء قائد السبسي وراشد الغنوشي في باريس في آب/أغسطس 2013، خصوصًا في إثر الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2014. أمّا الوجه الثاني للتلاعب بأسطورة الثورة، فهو الذي نعاينه في مواقف وسلوك أطراف كانت معارضة لنظامي بورقيبة وبن علي وعملت من أجل الثورة فعلًا، ثمّ عمدت عقب اندلاع الثورة ووصولها إلى إطاحة بن علي، إلى محاولة فرْض نفسها وصية ومؤتمنة على مقدرات الثورة، بل تنازعت في هذا الأمر وفق خط التباين التالي: حركة النهضة والمؤتمر من جهة، واليسار من جهة ثانية.

طرح الشقّ المكوّن من النهضة والمؤتمر على نفسه مهمة «حماية الثورة» من الأطراف التي تعمل على الالتفاف عليها، أي «قوى الردّة»، وهو الذي اصطنع، أو اخترق روابط حماية الثورة، جاعلًا منها قوةَ ترهيبٍ للخصوم أو «أعداء الثورة»، كما أشاع هذا المعسكر تسميتهم، وهم يتكونون من «الحزب الذي شكّل التجمع»، والمقصود حزب نداء تونس، ومكوّنات الجبهة الشعبية التي «ليس من مصلحتها أن تحقق الترويكا أي إنجاز حتى يكون رصيدها في الانتخابات غير الذي كان»[48]، إضافةً إلى استهداف النقابيين واتحاد الشغل باعتداءات روابط حماية الثورة المحمية من النهضة، راوحت بين رمي المزابل أمام المقر ومحاولات اقتحامه بالقوة، وكلّ ذلك قبل أن يُفضي الحوار الوطني والتوافق الوطني إلى قرار يحجر نشاطها.

(48) إضافةً إلى ما تمّ إيراده من تصريحات الغنوشي، انظر على سبيل المثال حوارًا مع وليد البناني، في: **المغرب**، 2012/12/4.

إلى جانب تحويل عفوية الثورة إلى رابطات يطغى على نشاطها الطابع الميليشياوي العنيف، اخترع حزب النهضة والمؤتمر صنمًا آخر، هو «مشروع قانون تحصين الثورة» الذي نصّ على حظْر الممارسة السياسية على من تحمّلوا مسؤوليات في الدولة والتجمع الدستوري، أو كانوا نوابًا في البرلمان، أو ضالعين في مناشدة بن علي البقاء، وهو ما عَدّته أوساط وطنية غير دستورية حاملًا لإقصاء واسع، إلى جانب فتْحه باب الوشاية والنبش في الملفات الخاصة، وطالبت بسحبه والاكتفاء بقانون العدالة الانتقالية وآلياته. وفي إثر تهديدات مبطّنة من السبسي، وهو المقصود قبل غيره من قانون العزل، تخلّت النهضة عن طلب تقديمه للمناقشة في المجلس التأسيسي في حصة أولى من التنازلات ضمن صفقة سياسية كبرى توصّل إليها رئيسَا النداء والنهضة.

بالنسبة إلى أقصى اليسار والقوميين الذين جمعتهم الجبهة الشعبية، فإنهم يشكّلون الصورة أو النسخة الثانية والمضادة من ادعاء تمثيل الثورة والتحدّث باسمها، وادعاء صفة الممثّل الحقيقي للشعب والمكافح الوحيد ضدّ الاستبداد، لكن السمة التي يتصفون بها تكمن في أن حدّة خطابهم الثوري لم تتجاوز، في أغلب الأحيان، حدود التعبير السلمي والعنف اللفظي.

وهكذا، كان لكلّ من الطرفين الباحثين عن الاستقطاب السياسي والأيديولوجي ثورته وأسطورته، حيث أدّت مجريات الحوادث وانتخابات عام 2014 إلى إضعاف فاعلية أسطورة الثورة، لكنها لم تقضِ عليها، ولن تقضي عليها على الأرجح.

2- أسطورة العصر الذهبي: الخلافة الراشدة أم المرحلة البورقيبية؟

هذه الأسطورة هي من إنتاج طرفين متنازعين: **أولهما** المعسكر الإسلامي، وهو أوسع من حركة النهضة، و**ثانيهما** الأطراف الحداثية، خصوصًا الأحزاب والقوى الدستورية والتجمعية الجديدة، وفي صدارتها الأطراف التي تحتل موقعًا قويًا في حزب نداء تونس المعروف بتركيبته الهجينة. وبالطبع، لكل منهما عصره الذهبي.

لا يجد الإسلامي الأنموذجي وهو يشهد الثورة التونسية، أو يشارك في بعض فصولها، أو يسعى إلى توجيهها وفق قيمه وتكوينه وما تختزنه ذاكرة الأمة الإسلامية، بُدًّا من استحضار مثال دولة العدل وعنوان عزة المسلمين: دولة الخلافة الراشدة بوصفها الأنموذج لما ينبغي السعي إليه. وفعلًا، لم تمضِ إلا ثلاثة أسابيع من إعلان «النصر» الإسلامي في انتخابات التأسيسي، حتى خطب حمادي الجبالي، الأمين العام لحركة النهضة والمكلّف بتأليف أول حكومة لها، في هذا المعنى، فبحضور جمهور نهضاوي ومجموعة فلسطينية ممثّلة لغزة، وبعد أن شكر الله وتناول معاني قرآنية في شأن النصر وضرورة الحذر من الطغيان، جاشت نفسه بالعبارات التالية: «من هنا ينطلق بعون الله فتح القدس إن شاء الله، من هنا بدأت الثورة العربية. ومن هنا انتصر الشعب التونسي ومن هنا الفتح بعون الله سبحانه... يا إخواني أنتم الآن أمام لحظة تاريخية، أمام لحظة ربانية، في دورة حضارية جديدة إن شاء الله، في الخلافة الراشدة السادسة إن شاء الله»[49]. الأمر إذًا، إغراق السياسة في الرمزية الدينية أو تمسّح بها، وتبشير باقتراب تحقيق طوبى الخلافة السادسة في تعبير أقرب ما يكون إلى الخطاب المسجدي التعبوي، وتحرّر من التحفظات والحذر الذي أبدته الحركة في أثناء الحملة الانتخابية، في حالة تمزق وازدواجية تعيشها الحركة بين جاذبية مشروعها الأولي في إقامة دولة الخلافة العالمية بما يرتبط به من مفاهيم الشورى والعدل والتكافل والأخوة، ومقتضيات التكيف مع البيئة الثقافية والفكرية التونسية والمحيط الجيوسياسي والتأثيرات الغربية في تونس، بما تفرضه من التعامل بمفاهيم الحداثة والديمقراطية الليبرالية.

على كلّ حال، ما كان لأسطورة العصر الذهبي للخلافة أن تجد لها في تونس أنصارًا خارج إطار الإسلاميين، بالنظر إلى أن الحركة الوطنية والأحزاب السياسية المعلمنة أو المدنية تشكّلت على أساس أن الخلافة مؤسسة ومرحلة حضارية ولّت نهائيًا، وأن العصر اليوم هو عصر الدولة القومية أو الوطنية (وكذلك الكتل الكبرى المكوّنة بناءً على المصلحة الاقتصادية والقرابة الحضارية). وإذا

---

(49) «حمادي جبالي رئيس وزراء تونس يعلن قيام الخلافة السادسة،» يوتيوب (13 تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، <https://www.youtube.com/watch?v=pP0OL5iRZNg>.

كان ثمّة عصر ذهبي عند الحداثيين، فهو المرحلة البورقيبية التي يُعلي من شأنها دستوريو المرحلة البورقيبية، وكذلك التجمعيون الدستوريون لعهد بن علي إلى حدّ التقديس. وكان اليساريون والقوميون يهاجمونها بشدّة حتى الثمانينيات بوصفها تكريسًا للعمالة الإمبريالية والتجزئة القومية، ثمّ عدّلوا مواقفهم إلى حدّ التغير الكامل أحيانًا وتحوّلوا إلى موقع الدفاع المستميت عن منجزاتها الاجتماعية والتربوية والعدلية التحديثية؛ وذلك في سياق ما يرونه أو يتخيلونه من تهديدات «إسلامية» لتلك المكاسب، وفي صدارتها **مجلة الأحوال الشخصية**.

على أنه ينبغي، من أجل مزيد من الدقة، التمييز بين صيغتين لفكرة تزامن العصر الذهبي مع عهد الدولة الوطنية، إحداهما شعبية والأخرى نخبوية؛ ففي إثر رحيل حكومة الغنوشي وحلّ التجمّع الدستوري، ومع المؤشرات المتزايدة الدالة على ضعف أداء الحكومة والمؤسسات العامة والجماعات العمومية المحلّية في ضمان سير المرافق العامة، وإزاء تعدّد مظاهر الانفلات في سلوك الأفراد والجماعات والإحساس بانعدام الأمن، وامتداد أسباب التذمّر إلى تدهور البيئة وغلاء المعيشة، ارتفعت الأصوات للتحسّر على ما كان، على عهد الرئيس بن علي الذي أدّت المقارنة إلى تراجع صورته السلبية باعتباره نظامًا فاسدًا واستبداديًا لدى جزء متزايد من المواطنين لفائدة إيجابياته، كتوفير أمن نسبي، والسهر على النظافة، والسير العادي للخدمات العامة، وتوافر المواد الغذائية بأسعار معقولة. انتهت الفوضى التي تسببت بها الثورة والقصور في معالجتها وأخطاء التقدير من الأطراف المختلفة، بدفع جزء من التونسيين إلى التحسّر على عهد الحزْم والنظام، وانتهت ببعض التجمعيين إلى تحدّي الجميع والافتخار بأنهم من «الأزلام» ومن أبناء «العهد البائد».

أما الصيغة الثانية من أسطورة العصر الذهبي، فهي مثلما لمّحنا من قبل، رائجة عند النخب الحداثية، سواء الدستورية منها أم التقدمية واليسارية التي تتفادى تلميع صورة عهد بن علي، في مقابل إبراز تفوّق العهد البورقيبي ورموز الدولة الحديثة التي أرسى أُسسها. فمنذ العام الأول لحكم الترويكا، عادت أسطورة الزعامة الفذّة لبورقيبة وإصلاحاته الجريئة، وأسطورة الجمهورية المدنية والعصرية الوحيدة في

العالم العربي، بعد أن ظن الإسلاميون والقوميون المحافظون أنهم في طريقهم إلى وأدها. وانعقدت الاجتماعات الكبرى لحزب النداء مزدانةً بصور «المجاهد الأكبر» والهتاف باسمه، كما نُظّمت الندوات لاسترجاع فكره و«إعادة الاعتبار» إلى موروثه، وانبرى قادة النداء يصمون مشروع «النهضة» بـ «الماضوية» وإرادة «العودة إلى القرن السابع» وتغيير المشهد المجتمعي والثقافي لتونس، ويشترطون قيام أي تعاون معها جملة مبادئ؛ منها «الإيمان بالدولة التونسية بوصفها فوق الأحزاب»، والتمسّك بالمكاسب العصرية التي خلّفتها، كـ **مجلة الأحوال الشخصية**[50].

3- أسطورة المؤامرة: أخطبوط الإخوان أم الدولة العميقة؟

في هذه المواجهة بين المعسكرين الإسلاموي - النهضاوي والحداثي بمكوّناته الدستورية والندائية واليسارية والقومية، نمَت فكرة المؤامرة كما عبّرت عنها الأطراف المختلفة بصيغ من مثل «التآمر» و«التمرد» و«الثورة المضادة» و«الانقلابية»... والفارق الوحيد هو أنّ كلًا من الطرفين ينسب هذه النيات الخبيثة والمشروعات الخطِرة إلى الطرف الآخر.

أ- «مؤامرة الإخوان»

روّج للصورة الأولى من المؤامرة حزب النداء وأحزاب الجبهة الشعبية. وكان ذلك، بالنسبة إلى النداء، على أرضية التعارض بين مشروع النخبة العصرية كما صاغه بورقيبة، والمشروع الإسلاموي المنعوت بالقروسطي والأحقاد التي نشأت ضد دولة الاستقلال، واتهام النظام الاتجاهَ الإسلامي/النهضة بالإعداد لتغيير النظام بالقوة، أكان ذلك في عهد بورقيبة عندما حكم بالإعدام على قادة الحركة، أم بعد تحوّل 7 تشرين الثاني/نوفمبر مباشرةً، في ما يتعلق باكتشاف المجموعة الأمنية التي كانت تُعِدّ لانقلاب سبقها إليه بن علي، وأخيرًا في أوائل التسعينيات عندما أدّت المواجهات إلى اتباع استراتيجية اجتثاث شاملة على

(50) كان قائد السبسي قد قدّم لائحةً كاملةً في هذا المعنى، انظر: «خطاب السبسي يوم 16 جوان 2012،» يوتيوب (16 حزيران/يونيو 2012)، <https://www.youtube.com/watch?v=IyD29oU55Cg>.

قاعدة: كلّ إسلامي هو إرهابي. وتغذّت هذه العداوة المتأصلة بين المنظومة الدستورية - التجمّعية والإسلاميين في عهد بن علي، ثمّ بعد الثورة، بالعداوة الأيديولوجية التي يكنّها اليساريون والقوميون للفكر الإخواني ومنتوجاته.

إذا كان الشيوعيون المتشدّدون من حزب العمال والوطني قد أظهروا عداوة فكرية للأصوليين، فإن البعثيين والناصريين يحملون ذاكرة الصراعات المرّة والدموية بين نظام الأسد وحركة الإخوان في سورية، وبين نظام عبد الناصر والإخوان في مصر، ولذلك ارتبط هجوم الجميع على حركة النهضة بعلاقاتها بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين التي قُدمت في صورة الأخطبوط. وسواء تعلّق الأمر بمخاوف فعلية أم بعملية تهويل مقصودة، فإن هذه الأسطورة فُعّلت زمن حُكم «الترويكا» وفي أثناء الحملات الانتخابية؛ إذ كان على رأس قائمة الشروط الموجهة من قيادة النداء انسحاب النهضة من ذلك التنظيم.

ب- مؤامرة «التجمعيين» و«اليسار الاستئصالي»

في الخندق المقابل، حيكت أسطورة معاكسة ومناظرة، محورها «الثورة المضادة» وكابوسها «الدولة العميقة». وولّدت هذه الفكرة منذ اصطدام حكم «الترويكا» بأشكال من المقاومة الصامتة ومعارضة لا تُعلن نفسها بما أنها - في الأقل في البداية - لم تنسب إلى أحزاب، وإنما إلى مؤسسات وأجهزة حكومية خدمت نظام بن علي، وأرادت منها «الترويكا» أن تخدم سياستها وتنصاع لتعليماتها. بدأ الأمر بالإعلام العمومي، وتحديدًا مؤسسة التلفزة الوطنية، ثمّ امتد إلى مؤسسات إعلامية أخرى وقطاعات أخرى، في صدارتها الأمن الذي مثّل منذ تولّي علي العريض وزارة الداخلية عن حركة النهضة تحدّيًا آلت هذه الحركة على نفسها أن تكسبه، لكنها لم تُوفّق في السيطرة بالكامل على الأجهزة الأمنية، واصطدمت بجيوب مقاومة كانت وراء تسريبات متعلّقة بوجود أمنٍ موازٍ وبعلاقات مشبوهة بالإرهابيين. ومع اتساع نطاق المعارضة لهيمنة النهضة على «الترويكا» وعلى البلاد، أصبح الحزب الحاكم يعدّ كلّ معارضة له وكلّ تحرّك احتجاجي، ولو كان من باب التحركات الاجتماعية المطلبية، جزءًا من مؤامرة واسعة تستهدفه، ويحترس من مخاطر تمرّدٍ ومن انقلابٍ يكرّر السيناريو المصري ويعيد الإسلاميين إلى ما كانوا عليه في زمن بن علي.

في ذلك الإطار، سُرّبت إلى جريدة **الصباح** معلومات عن مؤامرة انقلابية يجري حبْك خيوطها في مكاتب بعض السفارات. وتحدّث قياديو النهضة، وحزب المؤتمر أيضًا، عن وجود ثورة مضادة وأطراف تريد الانقلاب على الشرعية. وتطرقت صحيفة **الفجر**، لسان حال النهضة، مرّات عدة، إلى مخاطر «الدولة العميقة» وما يُحاك ضد السلطة الشرعية، إلا أن أكثر التعبيرات وضوحًا عن خطاب المؤامرة واتهامًا مباشرًا لأطراف محددّة، ورد في صحيفة **الضمير** التي ذهبت بعيدًا وهي تدافع عن سياسة حركة النهضة واختيارات قيادتها، وتكيل الاتهامات لأطراف المعارضة، من ذلك تخصيص أحد أعدادها، بدءًا من صفحة الغلاف، لما سمّته «صنّاع الفتن»، وتصوير زعماء المعارضة، مثل شكري بلعيد ومية الجريبي وسمير بالطيب في شكل كائنات نصف آدمية ونصف وحشية (ذات مخالب) تستعدّ للانقضاض[51]. كما خصصت عددًا آخر يُؤوّل حدث اغتيال شكري بلعيد بوصفه منطلقًا لمخطط انقلابي أفشلته قواعد النهضة، ولعل المقصود هو الاعتداءات التي طاولت موكب الجنازة والمودّعين وحرق سياراتهم، لنقرأ: «الحقيقة التي لا مناص منها هي أن عملية الاغتيال كان يراد لها أن تكون الشرارة لمحاولة انقلابية مفضوحة فشلت في مراحلها الأخيرة، وأن جميع الوسائل للانقلاب كانت معدّةً لوجستيًا وبالإشارات والمسمّيات»[52]، وأيضًا: «ساعات بعد اغتيال المناضل شكري بلعيد، بدأت ملامح المؤامرة تتضح لتؤكد أن الهدف من الجريمة لم يكن تصفية خصم سياسي، بل قلْب وضع استراتيجي بإجبار حركة النهضة على تسليم السلطة، وربما تحميل مسؤولية الاغتيال لبعض رموزها. هو مخطط أعدّه اليسار الاستئصالي الذي نجح في إقناع بعض الأطراف الخارجية، وتحديدًا إقناع حلفائه في فرنسا، بأن الإسلاميين سرقوا ثورة الياسمين وأن تونس في طريق الأفغنة».

باختصار، كان هناك في الجهتين خطاب يستغلّ جميع الفرص لشيطنة الآخر ونشر الخوف من نياته، والدعوة إلى نوع من الحرب المقدّسة ضده. إنها عمليات

---

(51) **الضمير**، 2012/6/7.

(52) «وفشل الانقلاب،» **الضمير**، 2013/2/14.

اغتيال رمزي وتعبيرات عن حقد رهيب، ترجمته أيادٍ أخرى إلى اغتيال فعلي حينًا، ومحاولات اغتيال لم تنجح حينًا آخر. وسوف نعود بالتدقيق إلى مفردات ذلك الخطاب وما يتعلّق بها؛ إذ علينا أن ننتقل الآن سريعًا إلى من يُفترض بهم التصدّي للمؤامرة وإفشالها، ومن ثمّ أداء دور المنقذ.

4- أسطورة المنقذ

نظريًا، كانت شخصيات عدة مرشّحة للقيام بدور المنقذ: منقذ الثورة كما يراها الشقّ المحافظ من مؤامرات «التجمعيين الجدد» و«اليسار الانتهازي»، ومنقذ الثورة كما يتصورها اليساريون أو القوميون من «إخوان الظلام»، ومنقذ تونس من هذا التجاذب بين النخب المؤدلجة حتى النخاع. لم يكن ثمّة في تونس، على الرغم من تخبطات «الترويكا»، إمكان لمجيء عسكري يقوم بدور «المستبد العادل» أو الحكم بين الأحزاب، فلا المؤسسة العسكرية أنتجت مثل هذا الرجل ولا المجتمع المدني والسياسي كان سيقبل بمثله، وهذا خلافًا لما حصل في مصر. وبناء عليه، كان يمكن أن يمثّل الاحتمالَ الثالث الذي يمثّل خط الوسطية والاعتدال قائدٌ سياسي مثل أحمد نجيب الشابي زعيم الحزب الجمهوري، لكن هذا الإمكان لم يتحقق بسبب حسابات كلّ من النداء والنهضة.

كان لحزب النداء زعيم وحيد يقبل به هو الباجي قائد السبسي، وما كان من مصلحته أن يقدم إلى الشابي هدية، مع أن الشابي نفسه أدى دورًا أساسًا في إسباغ الشرعية على منافسه، ومكّنه، بتحالفه معه، من تثبيت وجوده. أمّا النهضة التي لم تُقدّم مرشحًا للرئاسة، فظلت تنتظر ما تُسفر عنه مفاوضاتها مع قيادة النداء في شأن ترتيبات مابعد الانتخابات. لم يكن للنهضة زعيم فعلي ومقبول إلا راشد الغنوشي، وهو شخصية كاريزمية وسياسي محنّك، لكنه يثير نفور الديمقراطيين والعلمانيين والتقدميين، كما أنه ربما قدّر المخاطر التي ستحصل، لا محالة، إنْ هو ترشح ضد السبسي، فما بالك إنْ غلبه؟ ولذلك آثر القيام بدور الربّان المناور الحريص على إيصال سفينة النهضة إلى شاطئ الأمان بعد أن وجدت نفسها في مهبّ العاصفة ومضطرة إلى التخفيف من أثقالها.

بالنسبة إلى اليسار الماركسي والقومي المنضوي إلى لواء الجبهة الشعبية، جاء دور حمّة الهمامي كي يهيئ نفسه لمَا حلم به كثيرًا، وفي تنافس مع السبسي على كرسي الرئاسة، لكن على أرضية تفاهمات كانت قد نُسجت في جبهة الإنقاذ ضد النهضة والمؤتمر وضد الحزب الجمهوري أيضًا. خاض الهمامي حملته بعنوان «حمة ابن الشعب»، وإن لم تمنعه هذه الشعبوية من الاستفادة من تمويل مؤسسة القروي، مالكة قناة «نسمة»، لإشهاره. كما أنه افتتح حملته الرئاسية بعد يوم واحد من حملة السبسي في القاعة نفسها، أي في قصر القبّة بالمنزه، بالديكور نفسه، والتجهيزات نفسها أيضًا.

قدّم الهمامي نفسه منقذًا للبلاد من دكتاتورية بن علي والتركة التي خلّفتها والعلل الجديدة التي لحقت بها من جرّاء حكم الترويكا. ولم يحظَ بالشعبية التي نالها السبسي، وإن أفاد من حزام صُلبٍ صنعته الراديكالية والعداوة للإسلاميين، لكن هذه العداوة كثيرًا ما فُهمت عداوة للدين والإسلام. وعَدّ الهمامي أن الصفحات «الفيسبوكية» لحركة النهضة هي المسؤولة عن ذلك، وأن ما تقوم به لا علاقة له بالأخلاق والإسلام، قائلًا: «أنا تونسي عربي ومسلم، وأفتخر بذلك، والمشكل اليوم في تونس ليس الإسلام ومعاداة الإسلام، بل الفقر والبطالة والتهميش وغلاء المعيشة»[53]. وسواء أكان الحذر الذي يثيره حمّة الهمامي عائدًا إلى أفكاره في شأن الدين أم إلى مقترحاته الاجتماعية المعادية لقطاع كبير من الرأسمالية الموصوفة بالطفيلية والمستغلة، فإن احتمالات مروره إلى الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية كانت منعدمة أمام كلّ من المرزوقي والسبسي اللذين استطاعَا تمثيل مسرحية الإنقاذ بنجاح.

أ- المرزوقي: تلميذ مانديلا أم زعيم شعبوي؟

حاول المرزوقي باستمرار أن يقدّم نفسه رمزًا لاستمرار «المقاومة» التي يدّعي أنه، ومعه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ممثّلوها في عهد بن علي، في حين كانت الأحزاب الأخرى الرافضة الاستبداد «مجرد معارضة». وبعبارات لا تخلو

(53) «حمة الهمامي: أنا تونسي عربي مسلم،» **تونس - تونيفيزيون**، 2013/6/11.

من النرجسية، وإن كانت هذه السمة قاسمًا مشتركًا بين أغلبية زعماء الأحزاب، ادّعى أيضًا أن حزبه كان الوحيد الذي يدعو إلى رحيل الدكتاتور، ووصف المعارضة المعترف بها في عهده بـ «الأحزاب التي كانت واخدة الباتيندة من عند بن علي»[54]. على كلّ حال، هو يسعى إلى احتلال موقع الزعيم الثوري القريب من هموم الشعب وطريقة تفكيره والمبشّر، مع ذلك، وبوصفه مثقفًا، بمجتمع جديد وقيم كانت مدوسة، بل إنه يستشعر في نفسه القدرة على التنبؤ، وربما يطمح إلى تجسيد أنموذج صاحب الرسالة المخلّصة والكاريزما النبوية، لكن في الحقل السياسي لا في المجال الديني. والواقع أن المرزوقي لم يجد بدًّا من تعداد نبوءاته السياسية، من مثل أن «نظام بن علي لا يصلح ولا يصلح» ولا يسقط إلا بالثورة، وأن المجلس التأسيسي سيحتاج إلى ثلاثة أعوام لا إلى عام واحد لإنهاء مهماته في كتابة الدستور والإعداد للمؤسسات القارّة، وأن المفروض كان إعطاء الأسبقية لانتخابات مجالس بلدية جديدة تكرّس الديمقراطية المحلّية، مع أنه قدّم هذه النبوءات حصيلةً لخبرته ومعرفته بتجارب الثورات وعمليات الانتقال.

يذكّر المرزوقي أيضًا، وباستمرار، بأنه تلميذ غاندي ومانديلا ويتشبه بهما، كما حصل عندما سئل عن سبب استقباله ممثلي روابط حماية الثورة أو تركهم يحضرون اجتماعاته أو قيام أنصاره بممارسة العنف على خصومهم[55]، لكن شخصًا متشبّعًا بمبادئ الزعيمين الممثلين لروح التسامح وعقلية العفو والتجاوز لا يمكن أن يحرّض على العنف أو يسمح بارتكابه، ولذلك ثمّة من أنكر عليه هذا التشبّه. وعندما سرّبت مصالح رئاسة الجمهورية كتاب **منظومة الدعاية تحت حكم بن علي: الكتاب الأسود**[56]، المتضمّن معطيات موثّقة عن تورط إعلاميين وسياسيين وجامعيين في تسويق النظام السابق والدفاع عنه في الفضائيات، انتقد هذه الخطوة وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية سمير ديلو، ووصفها بأنها

---

(54) حديث خاص لصحيفة **المغرب**، 2011/9/17.

(55) حوار مع المنصف المرزوقي المرشح للرئاسة عن حزب المؤتمر، ضمن برنامج «شكرًا على الحضور»، على شاشة التلفزة الوطنية التونسية، بتاريخ 2014/11/18.

(56) محمد المنصف المرزوقي، **منظومة الدعاية تحت حكم بن علي: الكتاب الأسود** (تونس: رئاسة الجمهورية التونسية، دائرة الإعلام والتواصل، 2013).

إجراء شعبوي، وعَدّت نقيبة الصحافيين أنه ليس من مشمولات الرئيس أن يتصرف وحده في أرشيف الرئاسة، وأن ما جرى يُدرج في إطار حملة انتخابية لحزب المؤتمر سابقة لأوانها.

اكتسب المرزوقي صورة المرشح للرئاسة والمنقذ في مواجهة مرشح حزب النداء الذي ساندته أغلبية الأحزاب التي ترفع يافطة الحداثة في مواجهة الإسلاميين. وعلى الرغم من الانهيار الانتخابي لحزبه في الانتخابات التشريعية، فإن تصديه للقيام بدور الزعيم المنقذ حظيَ بتضافر عاملين: **أولهما** أن حركة النهضة لم ترشّح أحدًا للرئاسة، وأن حساباتها قادتها إلى طرح سيناريو المرشح التوافقي، و**ثانيهما** أن الأطراف المعادية بقوة للتجمعيين وأقصى اليسار جعلت منه رمزًا جامعًا للمتحسّبين من عودة المنظومة القديمة، أي الحداثة الاستئصالية والمسطحة في آن.

أمام سقوط «حيلة» المرشح التوافقي، قرّر مجلس شورى النهضة اتخاذ موقف الحياد، وترك حرية التصرف لأفراد الحركة في الدورة الأولى، علمًا أن الاتجاه السائد في داخلها كان لفائدة دعم ترشح المرزوقي، مجازاةً له على تشدّده إزاء «التجمعيين». وفي الاتجاه نفسه تحركت روابط حماية الثورة التي كان جانب منها بعد حلّه بحُكم قضائي في أيار/مايو 2014، قد شارك في الانتخابات التشريعية تحت اسم حزب الاستقلال الوطني، وضمن ائتلاف مع حزب جبهة الإصلاح السلفي في قوائم «الشعب يريد».

لم تستمع قواعد النهضة لمقترح الحياد، خصوصًا أنها تُركت لشأنها تمارس حريتها، وأُضيفت إليها أصوات دعاة حماية الثورة والسلفية العلمية والإصلاحية، ليتمكن الحقوقي الشعبوي العلماني المتحالف مع المحافظين من احتلال المرتبة الثانية في الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية، بفارق نقاط قليلة عن غريمه السبسي. وكان من المفروض أن تتوزع الأصوات التي ذهبت إلى باقي المرشحين بين المتنافسين في الدورة الثانية والأخيرة، ما جعلها رهانًا خطرًا جدًّا ومحفوفة بعدم اليقين.

ب- السبسي: نسخة من بورقيبة وتميمة ضد عودة «القرون الوسطى»

أما السبسي، فهو شخصية ذات كاريزما وجاذبية، وسياسي مجرّب نشط بين الاستقلال وعام 1970 في مهمات عليا، من بينها خصوصًا أنه شغل صفة عضو في الديوان السياسي ووزير للداخلية والدفاع والخارجية في ظلّ حكم بورقيبة، ثمّ أصبح معارضًا له ضمن الجناح الليبرالي الذي خرج من الحزب الاشتراكي الدستوري. وفي إثر صعود بن علي، شغل منصب رئيس مجلس النواب، ثمّ أُبعد أو ابتعد من دائرته، ليدعوه إلى رئاسة الحكومة الثانية بعد الثورة رئيسُ الجمهورية الموقّت الذي ينتمي بدوره إلى الوسط الاجتماعي «البلدي» نفسه.

تشبّع السبسي بالفكر الدستوري وبفكر بورقيبة وشخصيته؛ إذ يعتبره مثلَه الأعلى، بل إن له شبهًا قويًا به من ناحية ملامح الجسم، خصوصًا عندما يضع النظارتين، وهو ما وُظِّف تقريبًا بنجاح في دعايته كنوع من الإيحاء بعودة بورقيبة. شهدت مسيرته منذ تأسيس حزب النداء التفافًا متزايدًا حول شخصه وما يرمز إليه من ضمانة التمسك بثوابت الدولة العصرية والحؤول دون العودة بتونس «خمسين سنةً إلى الوراء»، أو «إلى القرن السابع»، أو «القرون الوسطى»، كما يحلو له أن يقول[57]. وجذبت زعامته جزءًا من أطر الدولة والمثقفين الحداثيين واليساريين من النقابيين المستقلين، وحتى من الأطر القيادية لأحزاب كالمسار والجمهوري. هذا، إضافةً إلى التجمعيين الذين رأوا فيه عوضًا عن بن علي واستمرارًا لبورقيبة، وهُم الذين لقبّوه باستحباب «البجبوج»، وعندما اتُّهم هو وحزبه بالتغوّل من جهة

(57) لا شكّ في أنّ السبسي ارتكب هفوات، بل سقطات كثيرةً أكثر ممّا ارتكبه المرزوقي؛ إذ تداولت وسائل الإعلام ومواقع التواصل العبارات البذيئة والشتائم التي استعملها في مخاطبة الغير أو الحديث عنه، كقوله: «تي روح رهز تسأل فيّ على الحكومة وأنا نقرأ في القرآن!»، أو قوله عن محرزية العبيدي «ما هي إلا مرا»، وعن كلّ من سهام بادي وسامية عبّو «حارزة»، وعن الذين تحدثوا عن دوره في تعذيب مناضلين بصبّاط الظلام «بهايم»، أو نعْته اليوسفيين بـ «كلاب الشوك». وعلى الرغم من جميع هذه التجاوزات المعروفة والمشهورة التي تندّر بها بعضهم أو سخط منها بعضهم الآخر، وفق الموقع السياسي لكلّ طرف، فإنها لم تنلْ من صورة الباجي إلى الحد الذي يضرّ بحظوظه الانتخابية، وبالتأكيد لأنّ مسانديه لم تكن تهمّهم أخلاق الزعيم السياسي بقدر ما تهمّهم قدرته على هزم «العدو السياسي»، ومن ثمّ القيام بدور المنقذ وتحييد الخطر الذي يمثله النهضويون، وأنصار المؤتمر، وروابط حماية الثورة، والسلفيون. انظر: **المغرب**، 2012/11/11، و**الصباح**، 2014/10/16.

المؤتمر والجمهوري وغيرهما، حُوّلت هذه العبارة بذكاء إلى «الغول» بالمعنى الثاني الذي يشير إلى الشخص المثير للإعجاب.

سابعًا: استراتيجيات التجميل والإغراء والوصم والترهيب

تمثّل عمليات امتداح الذات وإبراز محاسنها ومغازلة الأطراف التي يُتوقع حصول فائدة في التقرب إليها أو تقريبها، أو يرجى الحدّ من قدرتها على الإيذاء من جهة، وعمليات إبراز عيوب المنافسين وتقبيحهم وإلصاق النعوت المكروهة بهم، أو ما يسمّى الوصم من جهة أخرى، آليات معهودةً في العلاقات بين الفاعلين السياسيين والمتنازعين في السلطة، خصوصًا إبان حملات التجييش الانتخابي. وأدت، في تقديرنا، دورًا كبيرًا في مجرى الانتخابات التونسية. ولا يتسع المجال للتطرق إلى المَواطن المختلفة التي استخدم فيها الفرقاء السياسيون المختلفون هذه الأساليب منذ الثورة، علمًا أننا تطرقنا في ما سبق إلى أمثلة منها. ونكتفي في ما يلي بالتركيز على بعض أوجه استخدام هذه الاستراتيجيات في علاقات الأطراف الرئيسة.

1- التجميل والإغراء

يتعلق الأمر بتلميع الصورة وبخطاب افتخاري يُقدمه الحزب أو رئيسه عن نفسه؛ فكلّ حزب يسعى في أثناء الحملات الانتخابية بصورة خاصة، إلى الظهور في هيئة مستحبة، أو في الأقل مقبولة، والوسائل إلى ذلك كثيرة، بدءًا بإظهار الفخامة في الديكور، وحسْن التنظيم في الاجتماعات، مرورًا بهيئة الخطباء والمتدخلين وطريقة إلقائهم خطبهم وقدرتهم على التواصل والإبلاغ، وانتهاءً بالمضامين وأساليب الإقناع والمحاجة، والحصول على تفهّم المتلقي وتعاطفه، وإن أمكن على تحمّسه وانتصاره لما يسمعه أو لمن يسمعه. والأمثلة على ما تقدّم كثيرة، نكتفي ببعضها على سبيل الذكر.

بعث الرئيس الموقّت المنصف المرزوقي من طريق لباسه البرنس التونسي، رمز الأصالة، وامتناعه عن وضع ربطة عنق، بأكثر من رسالة، منها ابتعاده من

المظاهر والشكليات وقربه من الشعب، أو كشفه في وجه الحملات التي استهدفته في مجال الإنفاق أن الرئاسة لا تستعمل طائرة، ولا سيما أنه بدلًا من الإقامة بالنزل الفاخرة والمكلفة عندما كان في نيويورك، اكتفى بإقامة في مقرّ السفير التونسي، ما يؤكد حرصه على أموال المجموعة الوطنية. وفي مجال الحياة السياسية، وضمن الصلاحيات المحدودة التي تركتها النهضة للرئيس، سعى المرزوقي إلى إظهار حياد الرئاسة وتكريسها التعددية في الفكر والممارسة، ومن أمثلة ذلك خطابه الذي وردت فيه عبارته الشهيرة التي حاولت إعطاء شرعية لتصنيف التونسيات إلى منقبات ومحجبّات وسافرات[58]، علمًا أن القوى التي جعلت من الحداثة واللائكية المكافحة عقيدةً، شهّرت بذلك الخطاب.

من مؤشرات السعي إلى تجميل الصورة أيضًا، في الأقل لدى الشقّ المحافظ من المجتمع، نذكر استقبال المرزوقي قادة من روابط حماية الثورة ومن السلفية، للتحادث في ما ذُكر أنه مساعٍ للتهدئة والإقناع بأهمية التعايش. وكذلك استقبال الداعية السلفي بشير بن حسن بقصر قرطاج، للمحاضرة في شأن واجب المناصحة وإبلاغ رسالة الإسلام في النأي عن العنف، مع الإشارة إلى أنه أراد من هذه المبادرات إبلاغ رسالة تعاطف مع الأطراف التي كانت مقموعة من نظام حُكم بن علي، على نحوٍ يخدم صورة المرزوقي ويقوّي حظوظه الانتخابية، لكن وسائل الإعلام والأوساط السياسية المناهضة استغلتها لتشويه تلك الصورة.

من محاولات التجميل أيضًا ما قام به بعض قادة النهضة، على الرغم من عُسر المهمّة؛ إذ دافع راشد الغنوشي عن حركته مرارًا، وحاول إظهارها في صورة إيجابية، قائلًا: إنها «أعطت المثال على حسن القيادة (...) علينا أن نفتخر بما أنجزناه ونعمل من أجل المحافظة عليه ليظل أنموذجًا يُتبع في العالم»، وإن «شعب تونس الأصيل لن ينفض يده من النهضة، خاصة بعدما جمعت بين العصر وحقائق الدين»[59]. وفي بعض الأحيان، يذهب قياديون بعيدًا، كما فعل عبد الكريم

---

(58) «المرزوقى: تونس ستحمى المنتقبة والسافرة،» باب نت (14 كانون الأول/ديسمبر 2011)، <http://www.babnet.net/cadredetail-42490.asp>.

(59) في افتتاح الحملة الانتخابية في دائرة قابس، انظر: **الصباح**، 2014/10/12.

الهاروني المعروف بمسلكه الاستفزازي، عندما خطب قائلًا: «إن القضاء على الرشوة والفساد والمحسوبية لن يتم إلّا إذا أمسكت النهضة بزمام الحكم» (وهذا بعد عامين من ترؤسها «الترويكا»)، مضيفًا إلى ذلك قوله إن «النهضة هي الأنظف والأشرف بين الأحزاب الموجودة على الساحة»[60].

بما أن التجمّل ووضع المساحيق كثيرًا ما يهيئان للإغراء والمغازلة السياسية، فلا نستغرب الدعوات إلى التهدئة والتجاوز عن الماضي وإرساء علاقات كان التفكير فيها في حدّ ذاته مرفوضًا بشدّة، كما سبق أن لاحظنا ذلك في شأن التوترات والعداوات الشديدة بين النهضة والنداء منذ ظهوره حتى صيف 2013. من ذلك مبادرة راشد الغنوشي قُبيل الانتخابات التشريعية إلى القول إن حركته مستعدة للعمل ضمن حكومة ائتلاف تضمّ منافسها حزب نداء تونس، وحتى الأحزاب التي يقودها مسؤولون بارزون في نظام بن علي[61]. كما قام في خطاب ألقاه في مدينة سوسة بمبادرةٍ كان ينفر منها كلّ النفور قبل أن تسقط حكومة «الترويكا»، وهي الترحّم على من كان يتعامل معه كعدو لدود، أي الرئيس الحبيب بورقيبة. وكذلك كشف عن أنه حرص شخصيًا على الحؤول دون تمرير قانون الإقصاء السياسي الذي كان يستهدف السبسي في المقام الأول. وفي الحصيلة بدا رئيس النهضة للمراقبين في صورة من «يراود الدساترة والتجمعيين ويصفهم ببُناة الدولة»[62].

على الجانب الآخر من ساحة التنافس والنزاع، عبّر قادة النداء عن الهواجس نفسها؛ إذ عانى هذا الحزب منذ ظهوره تهمة «رسكلة» [إعادة تدوير] التجمّع الدستوري (وكنا قدّمنا معطيات تؤيد إلى حدّ كبير هذه القراءة) والسعي لإعادته إلى الحكم. ولم تكن المشكلة آتية من خارج الحزب فحسب، بل عبّرت عن نفسها داخله أيضًا، في التنافس الحادّ بين الشق المنحدر من اليسار السياسي والنقابي والشقّ ذي المنحدر التجمعي في المسك بدواليب الحزب وتوجيهه،

---

(60) في اجتماع بالملاسين، انظر: **الصباح**، 2014/10/16.

(61) **الصباح**، 2014/10/11.

(62) **الصباح**، 2014/10/16.

وخوف الشقّ الأول الذي تحمّل المسؤولية الرئيسة في التأسيس، وكان في واجهة الحوادث من نتائج «اكتساح الدساترة» للحزب[63].

المهم أن ولادة حزب نداء تونس أحاطت بها تحفظات قوية أبداها الديمقراطيون والتقدميون، أو بعبارة أدقّ من غلّبوا في تقويمهم الماضي السياسي الرمادي أو غير المشرّف لجزءٍ من قادته، خصوصًا العناصر التجمعية الكثيرة الداعمة له، التي لم تكن تظهر إلى العلن قبل انتخابات عام 2014. طبعًا، استقبلت النهضة والمؤتمر تكوين هذا الحزب بمشاعر معادية وبكثير من التوجّس. وهذا المحيط كله فرض على قياديي النداء بذل جهدٍ كبير لجعل حزبهم مقبولًا أولًا، ثمّ محبوبًا ثانيًا. وتضافرت كاريزما السبسي وقدرته على التبليغ مع منظومة إعلام وإشهار جبّارة مساندة له بلا قيد ولا شرط على تحقيق الهدف المطلوب في زمن قياسي، أي في أقلّ من عام واحد.

عملت القيادة، من سياسيين وتكنوقراطيين، إضافةً إلى المرشحين بالقوائم الانتخابية، على إبراز النداء في صورة حركة إنقاذ وطني من الأزمة التي أدّى إليها حكم «الترويكا»، سواء في ذلك النتائج الاقتصادية السلبية الناجمة عن تسييرٍ غير كُفءٍ، أو استفحال البطالة والفقر، أم تمكّن الإرهاب. وعملت أيضًا على إعادة الهيبة إلى الدولة واسترجاع مكانة تونس في الخارج. وفي محاولة لجلب أكثر ما يمكن من الأصوات، وتجسيدًا لدور المنقذ، قدّم النداء وعودًا سخية تتمثل في إحداث 90 ألف موطن شغلٍ سنويًا بفضل نسبة نموّ تبلغ 6 في المئة خلال خمس سنوات، منها الخمس في شكل قروض أجنبية. وعلى الرغم من عنف الهجمات التي شنّها قادة حزب نداء تونس على حركة النهضة وتجاهل دعوتها الملحّة إلى التوافق، كان الغرض الحقيقي منها هو الضغط على الخصم واستدراجه للتنازل، وهذا ما جعل المغازلة والوعود واردة، ودفع القادة المذكورين إلى ترك الباب مفتوحًا أمام حصول توافقات بعد الانتخابات، في ضوء ما تفرزه من نتائج[64].

(63) على سبيل المثال، انظر: **المغرب**، 2013/3/9.

(64) تصريحات لزهر العكرمي ومحسن مرزوق، في: **الصباح**، 2014/10/23.

2- وصم وترهيب

يفترض ما أدركناه بوصفه استراتيجيا تجميل ومغازلة اضطُرت إليها قيادة النهضة المحنّكة، تغيير اللهجة عند الحديث عن النداء، قياسًا بالخطاب العدائي عن «التجمعيين الجدد» الذي ساد طوال الفترة بين عامي 2012 و2013. فبعد أن كسب النداء المدعوم بالأحزاب التقدمية واليسارية المواجهة الرمزية لاعتصام الرحيل، وتوصّل الجميع إلى خريطة طريق تُنهي مرحلة كتابة الدستور ومهمّة المجلس التأسيسي، وتُحدّد صيغ الوصول إلى مؤسسات قارّة، ما عاد بإمكان الخطاب الرسمي النهضاوي، فيما هو يُقبل على مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية، أن يعتمد أسلوب الوصم وإلصاق النعوت الجارحة بالنداء، أو التركيز على سلبياته. لذلك، لا نستغرب اللهجة المعتدلة واللغة التوافقية الصادرة في تلك اللحظة عن الهيئات العليا، وإن كان قسم واسع من القواعد غير منسجم مع هذا الموقف؛ ففي إثر قرار مجلس الشورى اتخاذ موقف الحياد، عبّر عماد الحمامي عن التوجه الرسمي بقوله «لا مشكلة مع السبسي»، في حين أعلن نجيب مراد المعروف بالتشدّد، نيةَ تمرّد القواعد على هذا القرار[65].

في المقابل، لم يكن ثمة شيء يمنع رئيس الجمهورية الموقّتة وحزبه من قيادة المعركة ضد حزب النداء، بل أكثر من ذلك، وفي غياب النهضة بوصفها منافسًا أوّل للنداء والسبسي، خلا الجوّ للمنصف المرزوقي كي يتموقع في وضع المنقذ بلا منازع.

طرح المرزوقي في حملته الانتخابية ضرورة الحؤول دون تغوّل أي حزب، والمقصود طبعًا حزب النداء. ولم يكن وحده من دافع عن هذه الوجهة؛ إذ أثار مرشح الجمهوري ومرشح التكتل الديمقراطي الموضوع نفسه، إلّا أن المرزوقي انخرط في معركة حامية استعمل فيها عبارات حادة ضد النداء والسبسي، خلافًا لنظيريه اللذين لعبا ورقة الاعتدال والوسطية. لم تخلُ ردّة فعل السبسي وحزبه من الـ «خبث» والـ «عبث بالمنافس»، فعلاوةً على شتائم الصفحات «الفيسبوكية»

(65) **الصباح**، 2014/11/7.

التي نُعت المرزوقي فيها بـ «طرطور النهضة» و«عميل قطر»، حاول الندائيون، كما أسلفنا، اللعب على المعنى المزدوج لكلمة «الغول»، محوّلين بذلك التقبيح إلى تجميل. أمّا السبسي، فكان ردّه كالتالي: «لا غول ولا مهبول»، في تعريض لا يخفى بالصحّة العقلية والنفسية لمنافسه الذي لم يكن مستعدًّا لهذا المزاح الثقيل والتنكيت، فأعلن أن تغوّل النداء الفائز بالتشريعية والساعي إلى الفوز بالرئاسية سيُعيد البلاد إلى مربّع الاستبداد. ثمّ صعّد اللهجة، واصفًا منافسيه من المرتبطين بالمنظومة التجمعية بـ «الطواغيت»، وهي كلمة أثارت هرجًا ومرجًا وتُهمًا له بالتكفير؛ فمن المعروف أن هذه الكلمة وردت في القرآن وصفًا للمتجبّرين والطغاة، ثمّ بدأ استخدامها يتسع على أيدي المتصلّبين من بين قادة الحركات الإسلامية، والتقطها التكفيريون من أنصار الشريعة في تونس فأطلقوها على النظام وعلى أفراد الجيش والأمن والحرس الوطني. لكن المرزوقي رفض أن تكون كلمة «طواغيت» «علامة مسجلة» لدى الإرهابيين، أي ملكًا لهم، قبل أن يضطر مدير حملته الانتخابية إلى الاعتذار عن استخدامها، ثمّ يأتي دوره ليعدّها زلّة لسان[66]. وفي المقابل، اتّهم المرزوقي السبسي بتكفيره عندما قال عنه «إنه رجل لا يؤمن»[67].

هكذا انزلق الوصم من نفي صفة الديمقراطية عن المنافس، أو نعته بالتغوّل، إلى استعمال عبارات جارحة مشحونة برمزية دينية ذات بُعد تكفيري وإقصائي. ولم يكن المرزوقي ومناصروه وحدهم في ذلك، فالندائيون لجأوا من جهتهم إلى استخدام مصطلحات التقبيح في البداية، بالتركيز على وصف «النهضة» بالموالاة للوهابية والإخوان، والتواطؤ مع الروابط العنيفة لحماية الثورة ومن لا يؤمنون بالوطن والدولة الوطنية، وحتى بالإسلام. غير أن السياسة الوفاقية للنهضة وبروز المرزوقي منافسًا جدّيًا في الانتخابات الرئاسية جعلا النداء يغير هدفه ويتجند لمحاربته، مدعومًا بالآلة الإعلامية الضخمة التي تركها نظام بن علي، من قنوات تلفزيونية وصحف مأجورة أو متحيزة. ومن أعنف التدخلات في هذا المضمار

---

(66) برنامج «شكرًا على الحضور»، القناة الوطنية التونسية 1 (18 تشرين الثاني/نوفمبر 2014).

(67) «المرزوقي يتّهم السبسي بتكفيره،» قبل - الأولى (14 تشرين الثاني/نوفمبر 2014)، <http://bit.ly/1Tm0hWp>.

ما جاء على لسان محسن مرزوق، مدير حملة السبسي الانتخابية في مواجهة تلفزيونية في برنامج «كلام الناس»؛ إذ قال: «كلمة طاغوت هي الكلمة نفسها في المعجم التكفيري الذي يستعمله الإرهابيون. المرزوقي هو مرشح التكفيريين وميليشيات حماية الثورة، ووجوده في المشهد السياسي مسألة مدروسة ليمثّل اليمين المتطرف والأصوليين والمنقبات والإرهابيين. الآن على جميع القوى المدنية التوحّد حول مرشح واحد، وهو الباجي قايد السبسي لقطع الطريق أمام مرشح العنف والتكفير»[68].

نلاحظ أن الوصم يتضمن التخويف، إلّا أن إثارة الرهبة يمكن أن تصبح غاية في ذاتها وليست نتاجًا للوصم؛ فروابط حماية الثورة في تضامنها مع الذي «يحب الزوالي ويدافع على حق الشعب»، والذي ينتظر منه الوقوف ضد «عودة التجمع»، ذهبت بعيدًا في إطلاق التهديدات وتوفير عناصر انزلاق الحملة الرئاسية نحو التعصب الجهوي.

لم يكن الحزام المناصر للمرزوقي مقصورًا على حزب المؤتمر وأعضاء الروابط، فكثير من قواعد النهضة كان له الموقف نفسه، إضافةً إلى خمسة أحزاب وطنية وإسلامية، منها الحزب الوطني وحزب الإصلاح والتنمية، إلّا أن الانتباه تركّز على الخطاب الراديكالي لجماعات حماية الثورة وعلى مساندة الداعية السلفي بشير بن حسن للمرزوقي في احتفال خطابي، في أثناء الحملة، في ما عُدّ خلطًا منه بين الدين والسياسة.

هل كان غريبًا أن يقرأ كثيرون في نتائج الدورة الأولى للرئاسية نوعًا من الاستقطاب، أو الانقسام بين شمالٍ ومدن «ساحلية» منحازة في أغلبها إلى السبسي من جهة، و«جنوب» منحاز إلى المرزوقي من جهة أخرى؟ لنلاحظ أن نتائج الانتخابات التشريعية في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2014 شهدت ظاهرة مماثلة. ثمة فرضية التقاء بين إحساس أبناء المناطق الجنوبية بالضيم والإهمال من جانب دولة الاستقلال، مع تأثير تمركز النهضة والمؤتمر في هذه الجهات،

---

(68) **الصباح**، 2014/11/14.

وهو الذي يسّرت له العلاقات الأولية، بالنظر إلى أن المرزوقي وأبرز قياديي النهضة من أبناء الجنوب. وكذلك ثمة من أكد وجود إرادة ثأرٍ من التهميش عاشته جهات الجنوب. ومهما يكن من أمر، فإن تصريحًا لقائد السبسي ذكر فيه أن حصول المرزوقي على ثلث الأصوات في الدورة الأولى جاء نتيجة تصويت كثيف من أعضاء النهضة، وأنه جنّد روابط حماية الثورة، واستدعى لاجتماعاته سلفيين تكفيريين، تسبّب بخروج تظاهرات احتجاجية في مدن الجنوب رُفعت فيها شعارات مثل «لا رجوع لا حرية للعصابة الدستورية». كما وجّه قياديون من المؤتمر وغيره إلى السبسي انتقادات لاذعة تراوح بين تسبّبه بانقسام سياسي بين الشمال والجنوب ونعته مليون تونسي صوّتوا للمرزوقي بالسلفيين الجهاديين أو التكفيريين[69].

كان السبسي قبل التصويت قد أشار، من دون جدوى، إلى «نزول مستوى» الحملة الانتخابية وانحرافها إلى الحديث عن عينيه الزرقاوين (في إشارة إلى أصوله) وحالته الجسدية (نكتة «الكوش» أو «الحفاظات»)، ومظاهر شيطنته ودعاية فحواها أنه لا يحبّ الجنوب، مؤكدًا أن الجنوب لم يكن له حظّ كبير من جهد التنمية، وأن التوازن الجهوي ضرورة[70]. من أجل ذلك، لا عجب أن يقول بخصوص التململ الذي حصل في الجنوب: «هذه محاولة فتنة»، «والفتنة أشد من القتل». أنا لم أتحدث عن الجنوب، أنا قلت إن منافسي سانده الصنف الفلاني والصنف الفلاني فقط، هؤلاء خبراء في قلب الحقائق. نحن لنا برامج كثيرة للجنوب ونعرف أنه ظل مهمّشًا لمدة طويلة. هذه الاتهامات أمور جهنمية. هم هيجوا المواطنين في الجنوب وقالوا لهم كلامًا لم أقُله»[71]. كما قرأ السبسي في التصويت الكثيف من النهضويين لفائدة المرزوقي رغبةً في إحياء «الترويكا» من جديد، مضيفًا أن نسبة أكبر من ذلك «صوتت لفائدة التغيير، لفائدة تونس دولة عصرية، دولة قانون» وأنه بذلك ما عاد «مرشّح نداء تونس فقط، بل مرشّح

---

(69) **الصباح**، 2014/11/28.

(70) برنامج «ناس نسمة»، قناة نسمة (21 تشرين الثاني/نوفمبر 2014).

(71) «لقاء خاص مع الباجي قايد السبسي عشية الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية،» قناة نسمة (30 تشرين الثاني/نوفمبر 2014).

التونسيين». لكن من يدري؟ وأمام حالة اللايقين المحيطة بالنتيجة النهائية، وجّه السبسي ما يمكن عَدّه إنذارًا أخيرًا لقيادة النهضة بأن تكون جادّةً في ما تقول عن حياد حزبها، وتفرض الانضباط على قواعدها. ومرة أخرى، نجد التهديد المبطن والتخويف من نتائج ثقيلة، والنتيجة معروفة.

ثامنًا: تراجعات أم مراجعات النهضة؟ الإخراج الأخير لأسطورة الوحدة الوطنية

إذا أخذنا الحصيلة الإجمالية لانتخابات عام 2014، بما في ذلك ارتفاع نسبة غير المسجلين وغير المصوتين، فستبدو نتاج عوامل مركّبة ومتداخلة، لكن في طليعتها، على ما نرى، الاستراتيجيات الدعائية أو الإشهارية، بما فيها من إغراءات وتطمينات ووعود وضمانات، ومن تقبيح وذمّ وتخويف من المصير الأسود في حالة فوز الخصم.

نحن نفترض أن هذه الاتجاهات المتضاربة أثّرت تأثيرًا مهمًّا في جانب من التونسيين الذين ازدادت حيرتهم وازداد عزوفهم عن الشأن السياسي والمشاركة الانتخابية، لأن لا رأي لهم، أو لا يرون أفضلية لهذا أو ذاك. ونفترض أيضًا أن الدعاية والإشهار السياسي كانَا وراء تركيبة الأصوات التي حصل عليها السبسي؛ إذ إن ثلثي المصوتين له من النساء؛ نساء يضعن المرشح المرزوقي في صورة سلبية أو غير مطمئنة لأسباب، في صدارتها علاقته بالإسلاميين، نهضويين أكانوا أم سلفيين، وبروابط حماية الثورة أيضًا. وبناء على ذلك، صوّتن لمصلحة السبسي عقابًا للمرزوقي، أو تخوفًا ممّا يحمله تولّيه الرئاسة مرّةً أخرى من أخطار يروّج لها خصومه. وقد يكون ما يُروَّج وهميًا، لكن للأوهام فاعليتها. المهمّ أن السبسي عُدّ استمرارًا للمدرسة البورقيبية وضمانةً للحفاظ على حقوق المرأة وحرياتها.

لكن ثمّة فرضية أخرى مكمّلة، وهي أن فوز السبسي يعود في جانب منه إلى تراجع استراتيجي أقدمت عليه قيادة النهضة. وعلى الرغم من عدم توافر معطيات دقيقة عمّا جرى في صفوف هذا الحزب، بسبب كونه تنظيمًا لم يتخلّ عن السرية وشبه السرية في جانب مهمّ من نشاطه، فإن وجود تعليمات بالتخلّي عن مساندة

المرزوقي ساهم في ترجيح كفّة المنافس وتفادي «الأسوأ». وبوسعنا أن نقرأ في هذا القرار التاريخي والمصيري بالنسبة إلى حركة النهضة ونداء تونس تراجعًا استراتيجيًا فرضته موازين قوة ومعطيات غير مصرّح بها، أو هو ما قدرت عليه النهضة أمام خطاب التخويف والتهديد المبطّن الذي وجّهه السبسي إلى نظيره النهضاوي على الملأ، فما ظنّنا بما يمكن أن يكون قاله له في خلواتهما؟

ما هي علاقة هذا التراجع الاستراتيجي بما يبدو عناصر مراجعة شاملة للأهداف البعيدة للنهضة؟ وما هو وزن «أمن النهضة» وإرادة الاطمئنان، بل الحصول على ضمانات بعدم التعرض للمساءلة والمحاسبة على إدارة شؤون الحكم زمن «الترويكا»، في ما أقدمت عليه من تنازلات سياسية وممّا يتخذ شكل مراجعة تصل إلى فكرها السياسي ومشروعها لتونس أيضًا؟ لا نملك حاليًا إجابة عن هذا السؤال، وينبغي انتظار المخاض الداخلي داخل صفوف هذا الحزب الكبير بتياراته المتعددة لتتضح الصورة. وما نقترحه الآن هو قراءة في اتجاهات الخطاب الرسمي عشية الانتخابات التشريعية وما تكشف عنه مفرداته من محاولة الربط بأسطورة الوحدة الوطنية والاتكاء عليها لتبرير المنعطف الذي نشهده أو تفسيره.

1- التلاعب السياسي بفكرة الانسجام الديني والوحدة الوطنية

عرف التونسيون أكثر من صيغة واحدة لأسطورة الوحدة، أكان في ذلك وحدة الأمة الإسلامية أم وحدة الأمة العربية أو الأمة التونسية، كما سمّاها الدستوريون منذ أيام الحركة الوطنية وأكّدها بورقيبة بعنوان الوحدة القومية التونسية. ثمّ تُرك المجال بعد نزاعات مع القوميين العرب إلى تسمية «الوحدة الوطنية» التي يتعلق الأمر بها في هذه الدراسة، والتعامل معها بوصفها معطًى موضوعيًا مسلّمًا به وقيمة وغاية؛ وحدة تستند إلى العامل الجيوسياسي والسيرورة الطويلة لانصهار الأعراق والحضارات مع غلبة العنصر العربي المسلم، إضافةً إلى غلبة المركزية السياسية وما أفرزته هذه العوامل من انسجام ديني ومذهبي ولغوي نسبي يجري إبرازه، عادةً، على حساب مظاهر التنوع والتعدّد التي ساهم النظام البورقيبي في طمسها تحت مبرّر الخوف من الفتنة والانقسامات الجهوية والقبلية.

هذه الوحدة المفترضة أو المنشودة التي تقدَّم وصفةً سحرية لأمراض الانقسام السياسي والثقافي والاجتماعي، لم تُطرح قضيةً سياسية خلال انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، عندما كانت الثورة والحرية الشعارين الرئيسين، لكنها احتلت الصدارة، بل أصبحت مطيةً، سواء للحداثيين من ندائيين ودستوريين وغيرهم، أم لزعامة حركة النهضة، وذلك لأغراض مختلفة وفي اتجاهات متناقضة أحيانًا.

كان شعار وحدة الثقافة التونسية وطابعها الاستثنائي، كونها ثقافة يسودها الانسجام وتوليفة فريدة بين المالكية والتصوّف السنّي جعلتهما يتّحدان في مواجهة الدعوة الوهابية منذ ورودها في بداية القرن 19 من جهة، ووزن الموروث الإصلاحي من خير الدين إلى بن عاشور من جهة أخرى، سلاح الحداثيين والعلمانيين في التصدي للدعاة السلفيين الذين أتت بهم أطراف من النهضة، أو قريبة منها، للتبشير بإسلام مختلف عن الإسلام التاريخي الذي أنتجه تاريخ بلاد المغرب بوجه عام وتونس بوجه خاص. ومن الطريف أن هذه الصورة كانت سلاحًا انتخابيًا لأطراف لم يُعرف عن أغلبها الاحتجاج في الماضي بأي خصوصية دينية تونسية، بالنظر إلى أن خطابها الأيديولوجي يتموقع أصلًا خارج دائرة الدين وفي تعارض معها. بل إن أحزابًا، كالنداء مثلًا، عمدت إلى تقريب عناصر تبحث عن مكانة وموقع، متقدمة بوصفها وارثةً للمؤسسة الزيتونية الأصيلة والإسلام المالكي بآخر تمظهراته الإصلاحية، وناطقةً باسم الإسلام التونسي الحداثي أو المعتدل الذي يُحتفى به في القنوات والإذاعات والصحف التي تجنّدت لحملة حزب نداء تونس ورئيسه.

2- قراءة في خطاب انتخابي للغنوشي: تونس الحبيب الأول

تصبح الطرافة والمفارقة أكبر منذ شروع حركة النهضة على لسان راشد الغنوشي في مراجعة تموقعها الأول الذي ظلّ مشدودًا إلى أوتاد الفكر الإسلاموي الإخواني على الرغم من جميع محاولات التطوير خلال الثمانينيات والتسعينيات، وهو أمر مثير للتساؤل، بالنظر إلى تزامنه مع شروع القيادة في البحث عن حلول للمأزق السياسي الذي وقعت فيه باستعجال إدارة البلاد والتنفّذ في مصيرها من دون توافر الكفاءة المطلوبة، واللعب على حبل المناورة بالسلفية الجهادية.

إذا كان ادعاءٌ من قبيل أن تونس هي الحبّ الوحيد للدستوريين والحداثيين حكاية معروفة لا يتسع المجال لفحصها، فإن انتقال حركة النهضة إلى خطاب مماثل أمر يستدعي أن نتوقف عنده، وذلك بتحليل ما جاء في خطاب راشد الغنوشي في اختتام حملة الانتخابات التشريعية لحركة النهضة[72].

في هذا الخطاب، الذي نعُدّه حاملًا منعطفًا سياسيًا ومؤشرًا على انخراط النهضة في توجّه جديد، انطلق راشد الغنوشي من معاينة الحشود النهضاوية المتجمعة في الساحات العامة للدفاع عن استمرارية الثورة، معتبرًا أنها تسفّه أحلام مناصري النظام القديم، ليلتفت إلى وزارة الداخلية القريبة من مكان الاجتماع ويحيي فيها «هذه القلعة الصامدة في الدفاع عن الثورة وفي مواجهة الإرهاب»، وهو كلام عجيب عندما يصدر عنه، لكن عذره هو أن «الثورة غيرت كلّ شيء والأمن اليوم هو درع لتونس». ومن ثم يوجه تحية تقدير إلى الأمنيين والجيش وعبارات وفاء لشهداء الثورة والحركة الوطنية، وكذلك لـ «شهداء الحركة الإسلامية».

في إثر ذلك، يهاجم الغنوشي الإرهاب، فينعته بـ «السلعة الفاسدة» و«النبتة الخبيثة» و«التفسير الفاسد للإسلام»، معارضًا إياه بـ «الإسلام الصحيح»، «المعتدل»، «الديمقراطي»، والتفسير الصحيح للإسلام على أنه دين رحمة. وبعد أن يبين أن النسخة النهضاوية من الإسلام هي الحل، يقارن مرحلة ماقبل حكومة «الترويكا» المتسمة بوجود أجهزة الأمن في موقع دفاعي واستهتار بالدولة، بالمرحلة اللاحقة لها، وكذلك بتجارب بلدان عربية أخرى عرفت الفوضى والعنف والانقلاب على الثورة، ليؤكد أن «الترويكا» حافظت على الدولة وحالت دون انهيارها، كما حافظت في الوقت ذاته على الحرية، ليصل إلى فكرة الاستثناء التونسي الذي يفسّر أن النهضة لم تنخرط في نهج الانتقام والثأر من خصومها، وأنها تنازلت وجنحت للحوار والتوافق مع المخالفين لها: «كيفاش منّعنا تونس؟ هنا لا بدّ من ذكر دور النخبة التونسية، نخبة الأحزاب والمجتمع المدني التي

(72) «كلمة الشيخ راشد الغنّوشي مباشرةً من شارع الحبيب بورقيبة،» يوتيوب (24 تشرين الأول/أكتوبر 2014)، <https://www.youtube.com/watch?v=1j45F32JECE>.

نجحت في إدارة الحوار الوطني بينما فشلت النخبة في بلدان أخرى في ذلك. دور النهضة في إنقاذ البلاد كان رياديًا، لأن النهضة كانت بيدها السلطة وما ثمّاش واحد في الدنيا يأخذ السلطة بالانتخابات ويسلّمها لإجراء حوارات. لماذا؟ لأن محبة تونس ماهيش كلام. نحن تونس أحبُّ إلينا من السلطة، وأحبّ إلينا من النهضة نفسها. نحن رفضنا توريث الأحقاد للأجيال الجديدة واعتمدنا سياسة الوفاق والعفو والتسامح. نحن بلادنا عزيزة علينا، ولذلك قلنا لا لسياسة العزل والاجتثاث. توخينا سياسة السماحة وأنقذنا بلادنا من الأحقاد والحروب الأهلية، ونحن متجهون إن شاء الله لاستكمال أهداف هذه الثورة المباركة (هتافات: الشعب يريد النهضة من جديد)»[73].

يتلقف الخطيب هذا الشعار لينتقل إلى طرح موضوع الوحدة الوطنية والانقسامات أو الاستقطاب والاستئصال، مدافعًا عن فكرة وحدة الشعب التونسي وانسجامه التاريخي، رافضًا خطاب الإقصاء الصادر عن الخصوم، والمقصود حزب النداء في المقام الأول، إزاء حركة النهضة، بحجة أن إسلامها ماضوي، أو أنها لا تعظّم الراية التونسية، مؤكدًا أن الدستور حسَم مسألة نمط المجتمع وهويته: «الشعب يريد النهضة من جديد لضمان وحدة الدولة وضمان وحدة المجتمع. في الحقيقة ما ثماش مجتمع عربي موحّد مثل المجتمع التونسي. ثمّة شوية، ألف وإلا اثنين من اليهود، وهؤلاء قالوا ما عندناش مشكلة مع النهضة، الشعب التونسي شعب موحّد: دين واحد ومذهب واحد ولغة واحدة، علاش ثمة ناس يحبوا يقسمونا؟ قالوا أنتم ما تشبهولناش، لا نحب أن نحكم إلا مع من يشبهنا. قالوا أنتم تعتمدون نمطًا من المجتمع غير الذي نتبنّاه. أشنوّا نمط المجتمع هذا؟ نحن مجتمع عربي مسلم متوسطي متفتح على العالم، نحبّ التقدم (هتافات: الشعب مسلم ولا يستسلم). قالوا إنهم يتبنون الحداثة وينتمون للقرن 21 ونحن ننتمي إلى القرن السابع! وصل بهم التطرف إلى أن قالوا ‹دمنا أحمر ودمكم أسود! علمنا أحمر وعلمكم أسود›!. نحن كلّنا توانسة، وهذا هو العلم متاعنا (إشارة إلى علم تونس). التوانسة كلّهم منذ القرن التاسع عشر والمصلحون الكبار قالوا: نحبّو

---

(73) المصدر نفسه.

نبقو عرب ومسلمين ونعيش عصرنا. الدستور حدّد الهوية التونسية وحدّد حقوق الأقليات، ولذلك تقسيم التونسيين هروب من المشكل. مشكلات تونس ليست أيديولوجية وفلسفية، مشكلات تونس هي كيفاش ننمي القصرين وسيدي بوزيد وحي التضامن وبقية المناطق المفقرة»[74].

هذا الخطاب الذي أجمل فيه مرشد النهضة تصوراته السياسية للمرحلة الجديدة مُوجّه إلى طرفين؛ فهو من ناحية موجّه إلى أطر الحركة وقواعدها لرفع معنوياتها وإقناعها بأن لا شيء تغير في الجوهر، وأن العمل على تحقيق أهداف الثورة مستمر، لكنه من ناحية ثانية، وفي الوقت ذاته، مُوجّه إلى الجميع، وفي صدارتهم المنافسون المصرّون على إدامة الخصومة، يشحن مفهوم الثورة بمضامين جديدة ويتخلّى عن لغة التعارض بين الإسلاميين والعلمانيين وبين الثوريين وأعداء الثورة، ليرفع راية التسامح والتآخي والوحدة الوطنية المقدسة، ويؤكد ضرورة تجاوز صراعات مرحلة «الترويكا» وفتح صفحة جديدة من التعاون مع التجمعيين الذين يقول عنهم إنهم «إخوان لا أعداء». هو إعلان تحوّل استراتيجي، تحوّل سياسي بنحو مئة وثمانين درجة، وهو ثمن البقاء والحفاظ على مصالح النهضة، وهو أيضًا مؤشّر دالّ على تحوّل في الفكر السياسي للحركة بدأ منذ مدّة عندما أخذ الشيخ راشد مسافةً إزاء الفكر السلفي الإخواني من دون القطع معه، وبدأ بربط الجسور مع الفكر الإصلاحي التونسي. فإلى أين ستقود هذه الرحلة؟ هذا ما قد يجيب عنه مؤتمر مقبل للحركة، إذا ما قررت أن تحسم تناقضاتها وتوضّح رؤيتها.

خاتمة: وتبقى أسطورة التنمية

شغلت أسطورة التنمية التونسيين منذ الاستقلال، خصوصًا منهم أهالي المناطق الأكثر تضررًا من الاختلالات التي أفرزتها الجغرافيا والتاريخ وسيرورة التطور الاقتصادي والاجتماعي. وليس ذلك لأن شيئًا لم يتحقق، وإنما لأن مستوى الطموحات ما انفك يرتفع بنسق سريع. وساهمت الثورة التونسية في رفع مستوى

(74) المصدر نفسه.

الانتظارات، ولا سيما أنها عُدّت إلى حدٍّ كبير ثورة المناطق والفئات المحرومة والمهمَّشة. آمال كثيرة عُلّقت على ثورة الكرامة لتحقيق شروطها المتعلّقة بالأوضاع الفقيرة، وفي صدارتها الحدّ من أزمة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة للفئات الدنيا. وعلى الرغم من جميع الوعود السخية الصادرة عن الحكومات المتعاقبة، لم يتحقق شيء يُذكر، بل إن وضع المناطق والفئات المهمّشة ازداد صعوبة في الجملة. أنقول إن الأنانيات الحزبية والفئوية كانت لها الكلمة العليا، أم إن الصراعات الأيديولوجية والسياسية التي رافقت المسار الانتقالي احتكرت جميع الطاقات واستأثرت بالاهتمام كله؟ ثمّ هل همّش النزاع في مَن يحكم تونس، وفي وجهة قيادتها القضيةَ الرئيسة؟ لا يخلو خطاب الأحزاب الرئيسة من آيات الاهتمام بهذه المسألة، ولا تخلو كذلك بيوت الخبرة لديها من الاشتغال ببرامج بديلة ومقترحات عملية لمعالجة منوال التنمية. لكن هذه التنمية بقيت أملًا فحسب، في انتظار ما ستُسفر عنه الأيام في المستقبل.

المراجع

1- العربية

دوران، جيلبر. **الخيال الرمزي**. ترجمة علي المصري. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1991.

الغنوشي، راشد. **من الفكر الإسلامي في تونس**. الكويت: دار القلم، 1992.

المرزوقي، محمد المنصف. **منظومة الدعاية تحت حكم بن علي: الكتاب الأسود**. تونس: رئاسة الجمهورية التونسية، دائرة الإعلام والتواصل، 2013.

2- الأجنبية

Balandier, George. Pouvoir sur scènes. Paris: Presses Universitaires de France, 1980.

Caillois, Roger. Le Mythe et l'homme. Paris: NRF, 1938.

Castoriadis, Cornélius. L'Institution imaginaire de la société. Paris: Seuil, 1975.

Durand, Gilbert. L'Imagination symbolique. Paris: Presses Universitaires de France, 1964.

Faure, Cédric. «Expressions politiques de l'imaginaire contemporain.» Cahiers de psychologie politique: no. 26, janvier 2015.

Girardet, Raoul. Mythes et mythologies politiques. Paris: Seuil, 1986.

Rivière, Claude. Les Liturgies politiques. Paris: Presses Universitaires de France, 1988.

Sfez, Lucien. La Politique symbolique. Paris: Presses Universitaires de France, 1993.

Tchakotine, Serge. Le Viol des foules par la propagande politique. Paris: Gallimard, 1952.

الفصل الخامس

التعبئة السياسية:
مخبر نحت الهوية الجندرية؟

منية الرقيق العويني

يشير **تقرير التنمية البشرية**[1] إلى التحول العميق في الديناميات العالمية وعمليات التنمية السريعة في دول العالم النامي، ويوضح أن هذه الظاهرة لم تقتصر على مجموعة من البلدان المتوسطة الدخل، مثل البرازيل وروسيا والصين والهند، بل تجاوزتها لتشمل ما لا يقل عن 40 بلدًا ناميًا حققت مكاسب في التنمية البشرية، بعد أن تجاوزت جميع التوقعات في العقود الأخيرة. ويفيد **التقرير** بأن معظم هذه الإنجازات تحقق «نتيجة استثمارات مستدامة في برامج التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وانفتاح قوي على عالم يزداد ترابطًا».

كما حذّر **التقرير** نفسُه من أن «انتهاج سياسات تقشفية خاطئة وانعدام المساواة وضعف المشاركة السياسية» عوامل ثلاثة «من شأنها أن تقوّض التقدم وتؤجج الاضطرابات، ما لم تسرّع الحكومات اتخاذ إجراءات عاجلة»، مشيرًا إلى أن العجز في خلق فرص عمل بالسرعة المطلوبة ما زال يهدد بتأجيج التوتر الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية، بعدما كان أحد أسباب اندلاع انتفاضات الربيع العربي خلال العامين الماضيين.

أكد **التقرير** أيضًا[2] أن «الاضطرابات التي يشهدها العديد من الدول العربية إنما هي تذكير بأن المواطنين، ولا سيما الشباب الذين يتمتعون بمستوى علمي ووضع صحي أفضل من الأجيال الماضية، يضعون على رأس أولوياتهم الحصول على العمل اللائق، والتمكن من إسماع أصواتهم في الشؤون التي تؤثّر في حياتهم وضمان الاحترام في التعامل معهم».

---

(1) **تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013)، <http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr13.shtml>.

(2) المصدر نفسه.

يشكّل مشهد امرأة شابة مرفوعة على الأعناق تنادي بشعار الثورة التونسية في 14 كانون الثاني/يناير 2011 «شغل، حرية، كرامة وطنية»، دليلًا ناصعًا على ما سلف، وهو مشهد محمّل بالدلالات والرموز، اختزل مطالب المجتمع التونسي بجميع فئاته من دون تمييز بين الرجل والمرأة. هي صورة تعبّر عن توق المرأة التونسية مع الرجل إلى التحرر المادي والرمزي، عبر حقها في الشغل وحقها كذلك في التفكير والتعبير عن الرأي لضمان كرامتها بصفتها إنسانة لها حق في الوجود. إنه مشهد يعبّر عن مسار اجتماعي ذي دينامية سوسيو - ثقافية معقدة أفرزت المرأة الفاعلة الاجتماعية التي ساهمت بإرادة ووعي في تغيير الواقع الذي تعيش فيه؛ فعندما تعبّر بصوت قوي ومرتفع عن وجودها باحتجاج، تريد من وراء ذلك أن تثبت لنفسها وللعالم أن المرأة تملك القدرة على الفعل وإحداث التغيير، بهدف تحسين وضعها الذاتي والموضوعي. فاستفاق العالم في 14 كانون الثاني/يناير 2011 على حقيقة لا يمكن تجاهلها: ثورة الإنسان على وضعية القهر والظلم التي أهانت كرامته. على الرغم من أن وسائل الدعاية قبل ذلك تفننت في إبراز مكاسب المرأة في المجال القانوني والاجتماعي، فإنها لم تعرض لذلك المناخ السياسي الكاتم صوت الفكر والتعبير الحر، ومن ثمّ الكاتم إرادة الفعل والمبادرة لفئات المجتمع كافة.

أثبتت لنا الثورة التونسية أن ترسانة الحقوق لا معنى لها في غياب حرية الفعل والتعبير. لذلك، جاءت ردة فعل المرأة كردّة فعل الرجل، عالية ومدوّية، رافضة تلك الصورة النمطية التي سُجنت فيها المرأة بصفة غير إرادية في بوتقة الحقوق المحنطة، والمكاسب المبتورة، على أهميتها؛ إذ ما قيمة أن تتمتع المرأة التونسية بحقها في التعليم والشغل والطلاق في المحاكم وهي مسلوبة الإرادة، لا تملك القدرة الفعلية على صوغ هذه الحقوق وفق حاجاتها الحقيقية النابعة من واقعها المعيش وتصوراتها الذاتية التي تشعرها بأنها إنسانة كاملة، لا تكمل أحدًا وليست في حاجة إلى من يكملها؛ لها الحق فحسب في إثبات إنسانيتها المتحررة من جميع صور الوصاية الأبوية التي رافقتها طوال مسيرتها التحررية منذ أول القرن الماضي؟

أتت الثورة التونسية نتيجة انصهار عدد كبير من العناصر التي أنتجت نشوة عظيمة وتواصلًا جماعيًا كبيرًا. وبعد نشوة الانتصار وإزاحة الدكتاتورية، خيم على البلاد التونسية مناخ يتسم بعدم اليقين، في سياق سياسي يبعث على القلق منذ انتخابات عام 2011، ما أدى ببعض الناس إلى التحسر على زمن الدكتاتورية، لأن للحرية ثمنًا باهظًا، وهو الشعور بعدم الأمان. لكن ما يهمنا في هذا السياق، هو هذا التحول الذي طرأ على الفرد التونسي الذي تحوّل إلى مواطن فاعل في الحياة السياسية الوطنية، ومسؤول عن كل تحرك أو قرار.

يمكن أن ينحرف الحق في التعبير، فيقع التلاعب به وجعله مخالفًا للقانون. لهذا، لا بد من التمتع بدرجة كبيرة من الوعي والمسؤولية لتحمّل هذه الحرية. كما أفرزت الثورة حرية احتلال الفضاء العام والقيام بالتظاهر بترخيص أو من دون ترخيص، وجرى بعد الثورة الاعتراف بنحو 120 حزبًا، وهذا يعبّر عن رغبة جامحة في التعبير والفعل السياسي، فضلًا عن تأسيس قرابة 3000 جمعية جديدة، ليصل عددها الإجمالي إلى 9000 جمعية [3]، ليبقى الاجتماع التلقائي سلوكًا طاغيًا ويعكس مدى حيوية المجتمع المدني.

لكن السؤال المطروح اليوم: ما هي العراقيل الحقيقية أمام ممارسة المواطَنة الجديدة؟

يمكن أن يكون لوسائل الإعلام دور رئيس في تأطير مسار الثورة في حالة استخدامها مرآة عاكسة للواقع من دون تشويه أو تعتيم، خصوصًا أننا نلاحظ اليوم أن الإعلام يحاول، في إطار القيام بوظيفته الجديدة بعد الثورة، التركيز على كل ما من شأنه أن يبعث على الخوف والحيرة تجاه المستقبل، وهي بذلك مسؤولة بصفة جدية عن معاضدة هذه المواطَنة الناشئة ومساندتها.

في هذا السياق، تُدرج جملة التساؤلات التي تطرح نفسها ونحن نعيش على إيقاع التغيرات المتتالية والمتسارعة بعد ثورة 2011، وهي تساؤلات تتمحور حول مكانة المرأة التونسية في ظل هذه التغيرات المتعاقبة، بعدما أثبتت

---

(3) «Ou sont les femmes?,» Observatoire Politique Tunisien, 22/9/201, <http://bit.ly/1pJJLba>.

وجودها عبر دورها الفاعل في مراحل الثورة المختلفة، ونعني بذلك تحديدًا: هل استطاعت المرأة أن تتبوأ المكانة اللائقة بها، بعدما أثبتت أنها مواطِنة لها كامل الحقوق والواجبات على قدم المساواة؟ هل لها كامل الحقوق التي تخولها أن تكون مواطِنة فاعلة؟ هل تمكّنت من تفعيل تلك القوانين المجمدة بفعل فاعل؟ هل يكفي أن تشارك المرأة التونسية في الثورة وإطاحة الدكتاتورية والاستبداد، حتى نقرّ بولادة الديمقراطية من رحم مجتمع أبوي تربى على الاستبداد والرأي الواحد وإلغاء الآخر المختلف، وإن شاركه في أهم لحظة تاريخية هزت العالم بشقيه الأوروبي الغربي والعربي الشرقي؟ هل تستطيع ثقافة الجماعة أن تعترف بمكانة الفرد، خصوصًا إذا كان في صيغة المؤنث؟ ومن ثمّ هل يمكننا أن نتحدث عن مواطَنة مدنية فاعلة تقوم على المساواة المطلقة لا تلك الموصومة بالنوع الاجتماعي والتي تبرر جميع صور التمييز ضد المرأة، خصوصًا في مجال السلطة وأخذ القرار؟

أسئلة سنحاول الإجابة عنها عبر تحليل نتائج البحث الميداني، من إنجاز «منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية» في شأن التعبئة السياسية في تونس، خلال الحملة الانتخابية الأخيرة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2014، بهدف الكشف عن مكانة المرأة ودورها في مسار الانتقال الديمقراطي وبناء مجتمع متعدد، ينبذ كل أنواع التمييز والتفرقة والتهميش، وذلك من خلال سبعة محاور كبرى: الفعل الانتخابي تعبير عن المواطَنة الفردية؛ نشأة الكيان الاجتماعي للمرأة؛ المرأة المواطِنة في تونس؛ التدريب على المواطَنة الفاعلة؛ استراتيجيات نحت الهوية السياسية للمرأة؛ تأثير السياق الاجتماعي في الفعل السياسي للمرأة؛ الحملة الانتخابية بين التواصل السياسي وصناعة الرأي.

أولًا: الفعل الانتخابي تعبير عن المواطَنة الفردية

بالرجوع إلى أعمال توماس مارشال، نكتشف من خلال المثال الإنكليزي أن المواطَنة في منتصف القرن العشرين كانت نتيجة تراكم ثلاثة أصناف من الحقوق المدنية (حرية التعبير والتفكير، الحق في الملكية، والحق في العدالة أمام القانون)

المكتسبة في الفترة الفاصلة بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، والمتمثلة في سيادة القانون. وفي أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين، أضيفت إليها الحقوق السياسية، وعلى رأسها الاقتراع العام الذي يتمتع بأبعاد رمزية تضع أسس البرلمان الذي يمثّل الشعب، ثم، أخيرًا، دولة الخدمات الاجتماعية التي أسست الحقوق الاجتماعية، ومثّلت الجيل الثالث للمواطَنة الكاملة والشاملة، وأدت إلى خفض اللامساواة وتعويض الصراع الطبقي بنوع من التضامن المدني[4] (solidarité civique).

إن العلاقة بين حق الانتخاب، بصفته تعبيرًا رمزيا للمواطنة، والانتماء إلى جنسية معينة يمكن أن تُفهَم على مستويات عدة: تاريخيًا، يمكننا أن نقرّ بأن عملية الانتخاب مثّلت بالتدريج حق المواطنين في إثبات انتمائهم إلى الوطن. ومن الناحية القانونية، ومن خلال تحديد كيفية ممارسة الحق الانتخابي، ضبطنا أيضًا حدود المواطَنة التي ترتبط بامتلاك الجنسية ارتباطًا وثيقًا. ومن الناحية السوسيولوجية، يمكننا تحليل آثار الاندماج الاجتماعي ودراسته في مجتمع ما عبر ممارسة الحق الانتخابي[5]، كما يمكننا أن نناقش، من الناحية النظرية، مدى الترابط بين التضامن الوطني وممارسة المواطَنة. فمن خلال تحليل نتائج البحث الميداني في شأن مدى تأثير الحملة الانتخابية الأخيرة في عام 2014 في حفز الأفراد على الانتخاب، تبرز العلاقة بين ممارسة حق الانتخاب والشعور بالمواطَنة والانتماء إلى الوطن.

إن عملية التصويت لا تمثّل فعلًا كونيًا شاملًا أو طبيعيًا، على الرغم من انتشارها في العالم؛ إذ ساهمت قوة الاندماج النابعة من الانتماء الوطني بشكل واسع في عملية تدرُّب المواطنين أنفسهم على الفعل الانتخابي الذي سرعان ما تمثّله المسؤولون الوطنيون. وتناولته الدراسات السوسيو - تاريخية بالدرس والتحليل، وأثبتت أن الانتخاب ليس بفعل طبيعي، بل يتطلب دربة على مستويي الحركة والفعل، وعلى مدى الفترة الزمنية لممارسة الفعل الانتخابي. كما يمكننا

---

(4) Sophie Duchesne, «Citoyenneté, Nationalité et vote, une association perturbée,» Pouvoirs, no. 120 (Janvier 2007), «Voter», pp. 71-80.

(5) المصدر نفسه.

القول، من الناحية النظرية والمفهومية، إن الانتخاب فعل يؤكد فردانية الفرد وقبوله شرعية النظام الاجتماعي والسياسي العام، بصفة ضمنية وإرادية.

بقدر ما يُعَدّ الانتخاب عملية تأسيس للشعور بالانتماء لدى المواطن وتنمية قدرات الفعل عنده، فإنه يعمل في الوقت ذاته على ترسيخ التجانس الثقافي والاعتقاد في وجود «نحن» الوطنية، بصفتها عوامل جوهرية لبسط سلطة الدولة في أراضيها. وبقدر ما تعدّ درجة التحضر والتنمية الاقتصادية وانتشار وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة من العوامل المهمة والمساعدة في تنمية الشعور بالانتماء إلى المجموعة الوطنية، تؤدي التنشئة الاجتماعية كذلك دورًا مهمًّا في بناء ذاك التقاطع بين سلطة الدولة والانتماء إلى الوطن؛ فعملية التصويت، بوصفها فعلًا فرديًا وفعلًا جماعيًا في الوقت ذاته، تحمل جميع المواطنين على التحرك بصفة جماعية طبقًا لطقوس معيّنة في اللحظة التاريخية ذاتها، وتجعلهم ينخرطون في ما نسميه الجسم الانتخابي، حيث يصبح كل صوت يتمتع بالقيمة ذاتها ويساهم في التعبير عن الإرادة الجماعية.

في المقابل، تطورت مجالات التماثل والتجانس بفضل عملية التدرب على التصويت، لأن التصويت يفترض فهمًا وقبولًا للتعبير المشروع عن قناعات الفرد والمجموعة التي تمرّ عبر الاختيارات الفردية وضمن عروض محدودة.

بالرجوع إلى تاريخ التدرب على التصويت، لاحظنا تنوعًا كبيرًا في مسار التثقيف السياسي المحدد بالسياق العام للمجتمع المحلي أو الوطني؛ ففي جميع الحالات، تركّز حرفية الفعل السياسي على تعميم سلوك النخبة السياسية من ناحية، وعلى دور المدرسة في تأسيس المواطَنة الفردية المستنيرة البعيدة عن دوائر الانتماء الأولى والمجموعات المحلية من ناحية أخرى، بوصفها من العوامل المؤطرة لهذا المسار، ونعني مسار الانتقال الديمقراطي، تكون فيه ممارسة حق التصويت اليوم بمنزلة التعبير عن الانتماء إلى الوطن، وكل ما يترتب عنه من شعور بالواجب المدني.

في هذا السياق، أثبتت أغلبية التحليلات السوسيو - سياسية عدم قدرته على تفسير العلاقة بين المشاركة السياسية وباراديغم الفعل العقلاني؛ فوزن الصوت



يعدّ خفيفًا من حيث نتائج الانتخابات، على أساس العلاقة بين تكاليف التصويت ودرجة الربح التي سيجنيها الناخب من وراء هذه العملية، ومن شأنها أن تدفعه إلى التسجيل في سجل الناخبين، ثمّ الوقت الذي سيمضيه في التنقل إلى مكتب الاقتراع، من دون الحديث عما تمثّله تكاليف المعلومة الضرورية للاختيار. لذلك، تفترض عملية فهم المشاركة في الانتخابات وشرحها مراعاة الدوافع الذاتية ذات العلاقة بالهوية الفردية.

إن التحليلات المعمَّقة لهذه الدوافع ستمكِّننا من كشف الأبعاد الرمزية للفعل الانتخابي؛ فالناخب عندما ينتخب إنما يعبّر عن آرائه، ويعبّر في الوقت ذاته عن نوع من الوفاء لالتزاماته تجاه مجموعة الانتماء[6]. و يترجم هذا الشعور تلك الرغبة في ممارسة حق التصويت، بصفته تعبيرًا دفينًا لدى الناخب عن اعترافه بتضحيات الشهداء للتمتع بهذا الحق. لذلك، يرى في عدم الإقبال على الانتخاب خيانة لذكرى الشهداء في حوادث ثورة 2011. كما يضع عدم إقبال المواطن على التصويت مسار الانتقال الديمقراطي موضع الشك.

إن البّعد الرمزي للتصويت ما عاد نتيجة التدرب على الاقتراع العام والكوني، بل أصبح يعبّر عن صورة من صور الانتماء «القومي البسيط» القائمة على مجموع قواعد النظام الاجتماعي والسياسي المرتبطة بالمنظومة الإعلامية التي تشحذ باستمرار الشعورَ بالانتماء الوطني، والمرادف للمجموعة السياسية الديمقراطية التي تجسم سلطة الشعب وحدود الوطن.

لكن الخيط الرابط بين الجنسية الوطنية والمواطَنة والتصويت لا يمثّل إلا المحرك الداخلي للمشاركة المدنية، خصوصًا المشاركة الانتخابية التي هي القاعدة الجوهرية للديمقراطية، مثلما أقرّ ديفيد ميلر ذلك بعدما رأى أن الديمقراطية بالمعنى الليبيرالي والتشاركي لا تقف عند الدفاع عن النظام الذي يضمن الحقوق الحامية للمبادرات الخاصة والحريات التي يُحتمل أن تمتد

(6) Alessandro Pizzorno, «Sur la rationalité du choix démocratique,» dans: Pierre Birnbaum et Jean Leca, dirs., Sur l'individualisme: Théorie et méthodes (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1986).

إلى جميع الأفراد وتفترض إلى جانب ذلك التزام جميع المواطنين، لأن هؤلاء ليسوا مطالَبين بأن يأخذوا الوقت الضروري للاهتمام والمشاركة في الشأن العام فحسب، بل عليهم أيضًا أن يبذلوا جهدًا في مراعاة مصالح المجموعة إلى جانب مصالحهم الخاصة، عندما يعبّرون عن آرائهم واختياراتهم التي تساهم في توجيه قرارات أصحاب السلطة والنفوذ. فإلى أي حد يمكننا التفكير في أنموذج المواطَنة الفاعلة والسخية، إذا كانت لا توجد روابط قوية بين المواطنين؟

نعني بهذه الروابط تلك التي سجلها التاريخ الوطني وجعلت مجموع المواطنين يشعرون بعمق الانتماء إلى الوطن والمجموعة المدنية ذواتيهما. يعدّ هذا الشعور معطى يمكن تلمّسه، بما أنه يؤثّر في مجريات الحوادث، ويبرز في درجة الاهتمامات والالتزامات التي تميز المواطَنة الفعلية أو المواطَنة الفاعلة، حيث تتمتع بالحقوق ولا تستقيم من دون ارتباطها بالواجبات. وهي تمثّل القاعدة التي تؤسس الانتماء المشترك إلى المجموعة نفسها. وحق التصويت يأتي في مقدمة هذه الحقوق، إذ يساهم في توجيه المواطنين نحو المستقبل.

في إطار هذا النسق من التفكير، يعدّ مجتمع المواطنين المحدد بحدود الوطن مجتمعًا مفتوحًا لمن يريد الاندماج فيه. ويكون ذلك عبر قبول قيمه الأساس التي تميز ثقافة المجتمع وتساهم في تطوره، لأن مجتمع الوطن الواحد يمرّ عبر المشاركة في كتابة تاريخه بصفة جماعية، بوساطة ممارسة حقه في الانتخاب. وبارتفاع مستوى تعليم الأجيال الجديدة في الأعوام الأخيرة، حدث تغيير في السلوك الانتخابي.

كما أن ذلك لا يعني أن العوامل السوسيولوجية ما عاد لها تأثير مباشر في عملية التصويت وفي درجة المشاركة، بل، كما بينت آن موكسال[7] مختلف عوائق المشاركة، فإن الامتناع عن التصويت يعبّر في جزء منه عن درجة ضعف الاندماج الاجتماعي، ومن ثمّ الاندماج المدني. وعلى هذا الأساس، يعني الانتخاب

(7) Anne Muxel, «La Poussée des abstentions: Protestation, malaise, sanction,» dans: Pascal Perrineau et Colette Ysmal, dirs., Le Vote de tous les refus: Les élections présidentielles et législatives 2002, coll. Chroniques électorales (Paris: Presses de sciences politiques, 2003), pp. 125-160.

إعلانًا واعيًا أو غير واعٍ لاندماج المجموعة. أمّا الامتناع المتزايد عن التصويت في الديمقراطيات الغربية العريقة، فيعبر عن مواطنين مندمجين في المجتمع ويتمتعون بمستوى من التعليم والمهارات الاجتماعية والسياسية، ولذلك نجدهم يعبّرون عن عدم موافقتهم على العرض السياسي المتعلق بالانتخابات، فعلاقتهم الخاصة بالانتخابات تنمّ عن ضعف في المشاركة المدنية التي تعكس بدورها ضعفًا في الالتزام السياسي. وهي علاقة تتنزل ضمن الثقافة السياسية الاحتجاجية، وتغذيها قيم مابعد الحداثة التي أصبحت ترى أن التصويت يمثّل طريقة غير ذات جدوى للمشاركة، نظرًا إلى محدوديتها، بسبب ضغط اقتراحات المرشحين من ناحية، وضعف استقلالية المنتخبين بعد انتخابهم وضعف تأثيرهم في القرارات من ناحية أخرى.

ثانيًا: نشأة كيان المرأة الاجتماعي

منذ القرن التاسع عشر، وفي عقب الأطروحات الفلسفية التنويرية ذات الطابع العدائي لجنس المرأة والداعي إلى ضرورة الفصل بين عالم الرجل وعالم المرأة عبر تقسيم الأدوار بين الجنسين، تعلق عالم الأفكار والروحانيات بالرجل، وكل ما يتعلق بالعالم الطبيعي فهو من شأن المرأة! ولا غرابة في ذلك، لأن الطروحات الفلسفية التي تكنّ العداء للمرأة هي بكل تأكيد امتداد للفكر الديني الأصولي المتعصب، لكونها تشرّع التهميش الاجتماعي للمرأة، بل تعطيه مبررات فكرية لتجذيره؛ إذ إنها تعتقد أن لكل جنس طبيعة خاصة به، فالمرأة مجالها العائلة والرجل مجاله الحكم. وكل اضطراب في هذا التقسيم يُدخل الفوضى إلى النظام الاجتماعي العام.

أهمّ من طبع الفكر العدائي ضد المرأة طوال القرن التاسع عشر هو الفيلسوف شوبنهاور الذي لم يكتف باعتبار الفكر والسلطة من خاصيات الرجل، والطبيعة من خاصيات المرأة، بل أكد أيضًا ضرورة استمرارية هذا التقسيم وجعله أكثر فاعلية وجدوى. ومن هذا المنظور التحقيري لجنس المرأة التي لا تليق بالجنس البشري، بما أنها تشبه الرجل شكلًا وتبتعد عنه مضمونًا (أي من حيث النضج

الفكري)، ومصيرها الذوبان مثل الطبيعة، عكس الرجل، فهي بذلك تمثّل جنسًا بشريًا من درجة ثانية. هذه العدائية ضد المرأة ستمثّل موضوع النضالات النسوية السياسية الداعية إلى ضرورة ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين، ولا سيما في المجال السياسي[8].

إن الإعلان العالمي لحقوق المرأة، والذي سبق الثورة الفرنسية، ويعدّ نتيجة فكر الأنوار والثقافة التحديثية السائدة آنذاك كما جسّدها خطاب كوندورسيه (1789)، أقرّ بضرورة منح المرأة الحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل. وهو بمنزلة السابقة القانونية التي نصّت صراحة على حرية المرأة لكنها لم ترَ النور إلّا في عام 1792 تحت عنوان «إعلان حقوق المرأة والمواطَنة». ومع أنه لم يحظَ بالقبول لدى النخبة السياسية آنذاك، فإن ذلك لم يمنع من وجود فصل مستقل، وهو الفصل 6 من الإعلان عن «حقوق الإنسان والمواطَنة»، وينص على حرية التعبير من دون تمييز بين الرجل والمرأة.

إن نفي صفة المواطنة عن المرأة في أطروحة جان جاك روسو ضمن فكره السياسي التنويري هو تشريع لغياب المرأة عن الفضاء السياسي العام وبقائها في حدود الفضاء العائلي الخاص. وهذا ما ساهم في عدم مشاركة المرأة في المجال السياسي والشأن العام. وهكذا، فإن هذه فترة ماقبل المواطَنة أو حالة ماقبل المدنية، أعادت إنتاج النظام الطبيعي داخل الدولة، في حين تتولى هذه الأخيرة من خلال الرجل القيام بالمسؤوليات السياسية والتمتع بالحقوق المدنية والاضطلاع بالشأن العام، بصفتها نتيجة طبيعية للتقسيم الجنسي للأدوار، الأمر الذي جعل ماري فولستنكرافت تفسر الاختلافات التي تميز المرأة من الرجل بحالة الانغلاق التي تعيشها المرأة ضمن الفضاء المنزلي، أي إنه ليس اختلافًا طبيعيًا، بل اختلاف اجتماعي نتيجة انعدام الحرية، وهو ما أفرز ذاك التراتب التفاضلي بين الجنسين في الميدانين السياسي والاجتماعي اللذين منحا الرجل إمكان الهيمنة على المرأة. وفي هذا الإطار، ترفض هذه الباحثة جميع أنواع التمييز ضد المرأة، إذ تقوم على الأحكام المسبقة والمستمدة في معظمها من المرجعية الدينية.

---

(8) Mary Wollstonecraft, Réclamation des droits de la femme 1792 (Paris: Éditions de l'Évidence, 2008).

إن الحديث عن النوع الاجتماعي، أو «الجندر»، يتنزل في هذين السياقين، الاجتماعي والسياسي، اللذين يريان أن وضعية المرأة ليست حالة طبيعية، بقدر ما تمثّل نتاجًا لاحتكار الرجل السلطة؛ إذ سلطت على المرأة هيمنة مضاعفة غير قابلة للفصل، أي الهيمنة الأبوية والهيمنة الطبقية. وهكذا، لا يمكننا تخليصها من الهيمنة الأبوية من دون العمل على تخليصها من الهيمنة السياسية، لأن الرجل يستمد شرعية هذه الهيمنة من الوضعين الاجتماعي والسياسي غير المتوازنين وغير العادلين؛ فالمطالبة بإعادة تحديد الأدوار وتوزيعها بين الجنسين من شأنها أن تساهم في تغيير النظام الاجتماعي القائم على سلطة الرجل (الأب، الزوج، الأخ، العائلة) وحصر المرأة في دور الامتثالية المطلقة لهذه المنظومة. والحفاظ على هذا التقسيم هو حفاظ على الدولة والمجتمع بعيدًا من مبادئ الحرية والعدالة والمساواة.

بغياب تمتع المرأة بحقوق المواطَنة وببقائها خارج منظومة التعليم، فإنها تبقى خارج منظومة حقوق الإنسان والتمتع بالمكاسب الليبيرالية، وهو ما سيمثّل موضوع نضالات الحركة النسوية التي ستركّز على المطالبة بحقوقها السياسية، وفي مقدّمها حقها في التصويت. وجاء أول إصلاح للنسوية الليبيرالية من طريق جون ستيوارت مِل[9] الذي أسس الإطار النظري للمواطَنة التي تقوم على شرط المساواة بين الجنسين؛ إذ تحصلت المرأة في خضمها على حقها في التعليم والانتخاب بعد الحرب العالمية الثانية في جميع المجتمعات الأوروبية، وهو نضال دام قرابة قرن كامل من الزمن، واستهدف تغيير العقليات والمواقف التي من شأنها أن تغير وضعية المرأة في التعليم والعمل.

ثالثًا: المرأة المواطِنة في تونس

1- زمن ماقبل ثورة 2011

تعدّ البلاد التونسية من أهم البلدان العربية الإسلامية التي اهتمت بالمرأة نتيجة الإرث التاريخي المزدوج، المتمثّل في النهضة الفكرية والثقافية، أو ما يعبَّر

(9) Saint Jean Armande, Pour en finir avec le patriarcat (Montréal: Primeur, 1984), pp. 98-100.

عنها بالحركة الإصلاحية في نهاية القرن التاسع عشر من ناحية، وبـ **مجلة الأحوال الشخصية** الصادرة في 13 آب/أغسطس 1956، تحت تأثير رئيس الدولة المستقلة آنذاك الحبيب بورقيبة، الملقب بمحرر المرأة والمجتمع، من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن **مجلة الأحوال الشخصية** أقرّت مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على مستوى المواطَنة، فإن ذلك ساهم مباشرة في إنتاج واقع معقد تحكمه الثنائية في الواقع الاجتماعي؛ إذ بمقدار ما مثّلت المجلة رؤية تحديثية، فإنها حافظت على الأسس التقليدية للمجتمع، الأمر الذي أفرز نوعًا من الازدواجية القانونية العامة، مثل المراوحة بين اللائكية والدين أو بين الحداثة والتقليد، ما أنتج اضطرابًا في مستوى الهوية والانتماء. وحتى تحوز المجلة في زمن صدورها مقدارًا كبيرًا من توافق أغلب فئات المجتمع آنذاك، فإنها حافظت على القيم الدينية التي تكرس البنى الأبوية في المجتمع التونسي، ما يفسر خصوصية هذا المجتمع القائمة على قاعدة مجددة بحسب ما يسمح به النص القرآني، ويبقي من ناحية أخرى على النظام الاجتماعي التقليدي المرتبط بالعائلة التي لا تكرّس مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، ما أوجد الوضعية المزدوجة التي تعيشها المرأة نتيجة طبيعية للازدواجية القانونية المتأرجحة بين الفكر التحديثي والفكر التقليدي.

هذه الازدواجية التشريعية ذات المرجعيات المتعددة والمتناقضة حكمت **مجلة الأحوال الشخصية**، وأسست ما يُعرف بـ «نسوية الدولة» التي تتميز بـ «مواصلة السلطة الحكومية في المساهمة في تغيير الأحوال القانونية والاجتماعية للمرأة»[10]. كما أن جعلها رهينة سياسية أثّر تأثيرًا واضحًا في مسألة المساواة بين الجنسين. إن صورة الأب، الحبيب بورقيبة، التي بقيت لصيقة بتحرير المرأة التونسية وما زالت تهيمن على المخيال المجتمعي، كرست الهيمنة الذكورية على التونسيات، وجعلت الحكومة تساهم بوضوح في تطور المجتمع، لكن لم تستطع أن تغير فعلًا توزيع الأدوار داخل الأسرة، بل حاولت أن تغير دور المرأة ضمن التنظيم الأبوي للعائلة.

(10) Sana Ben Achour, «Féminisme d'État: Figure ou défiguration du féminisme?,» dans: Mohammed Charfi, Mélanges (Tunis: Centre de Publication Universitaire, 2001), p. 413.

منحت **المجلة** المرأة حقوقًا عدة، مثل حق التنقل وفتح حساب مصرفي خاص بها وإنشاء مؤسسة من دون إذن الزوج. وعلاوة على أهمية «سياسة التنظيم العائلي» التي سهلت عملية إدماج المرأة في الدورة الاقتصادية منذ عام 1960، حيث استخدمت سياسة التحكم بالإنجاب وسيلة للسير على درب الدول المتقدمة، فضلًا عن الترخيص في الإجهاض الإرادي، ومجانية استعمال وسائل منع الحمل. وبذلك حققت البلاد التونسية نجاحًا ليس بالهين في عملية التحكم بالنمو الديموغرافي مقارنة بالبلدان المجاورة.

خولت هذه الإجراءات التي وضعها النظام السياسي البلاد التونسية تكريس نسوية الدولة؛ إذ حُمّلت المرأة المسؤولية داخل الأسرة وخارجها، عندما أوكلت إليها مسؤولية تغيير العقليات حتى تكون عنصرًا فاعلًا في الجسم الاجتماعي[11]. فرئيس الدولة آنذاك، الحبيب بورقيبة، أصر على ضرورة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية في إطار الانسجام والتوافق مع استعداداتها الطبيعية (ممرضة، مدرّسة، كاتبة، مرشدة اجتماعية، خياطة ... إلخ)، أي في إطار المحافظة على توازن الأسرة والنمط التقليدي في توزيع الأدوار.

بذلك، يمكننا أن نستنتج أن عناصر كثيرة عرقلت التحرر الفعلي للمرأة التونسية، من ذلك الإبقاء على النظام الأبوي بصفته قيمة أساسًا للمجتمع التونسي منذ عام 1970. وبقينا ننتظر 12 تموز/ يوليو 1993 (التعديل القانوني **لمجلة الأحوال الشخصية**). وعلى الرغم من عدم وصول الإصلاحات المعلنة إلى الإقرار بمبدأ المساواة التامة بين الجنسين، فإنها ألغت واجب طاعة الزوجة زوجها، ونصّت على مبدأ المشاركة في تسيير شؤون الأسرة، ومنح الزوجة حق الولاية على أبنائها، وتقسيم السلطة داخل العائلة بين الأم والأب.

في المقابل، أُدخلت تحويرات في **مجلة الجنسية**، فأصبحت الأم قادرة على أن تمنح أبناءها جنسيتها، وإن تكن متزوجة من أجنبي. كما أُقر في **مجلة الشغل**

(11) الحبيب بورقيبة: «نحن لا نريد نساء متحررات، بل نريد نساء مسؤولات»، من خطابه بتاريخ 1966/6/26، وَرَدَ في: Michel Camau et Vincent Geisser, dirs., Habib Bourguiba: La trace et l'héritage, coll. «Science politique comparative» (Paris: Karthala et Institut d'études politiques, 2004).

مبدأ المساواة التامة بين الجنسين في مستوى التأجير. وأخيرًا جرى التعرض لمسألة العنف بين الأزواج، وصنّف قتل الزوج زوجته بسبب الخيانة جريمة، ويحاكم الزوج عليها بتهمة القتل المتعمد. ومن شأن مجمل هذه القوانين أن تحد من النزعة الذكورية في المجتمع، على الرغم من الإبقاء على مكانة الزوج بصفته ربًّا للعائلة، وهو ما يجعل المرأة دائمًا في تبعية للرجل[12].

لكن على الرغم من ذلك، لم تستطع هذه الإصلاحات أن ترسّخ في الواقع قواعد الدولة الديمقراطية الحديثة، أكان على مستوى حقوق المرأة أم على مستوى حقوق الإنسان بصفة عامة؛ فهي من ناحية تترك المجال مفتوحًا أمام المرأة المتحررة من نير الأبوية، ومن ناحية أخرى تمنع جميع الرغبات الشعبية في الرفض والمعارضة، لتترجم هذه الإصلاحات المتعلقة بحقوق المرأة عن الوجه المستبد للنظام السياسي القائم آنذاك[13]، مستعملًا حقوق المرأة للمقايضة بحقوق الإنسان والحريات العامة.

لكننا اليوم نعيش في عالم لا يقبل التمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين؛ عالم يقرّ بضرورة التمتع بحق التعبير وبحرية الصحافة بصفتهما مؤشرين أساسين لانخراط الدول في المنظومة العالمية لحقوق الإنسان[14]. وهكذا، ليس في الإمكان في حال من الأحوال أن يجعلنا جميعُ المؤشرات التي تعبّر عن احترامنا حقوق المرأة نخفي واقع الاستبداد السياسي والتنكر لحقوق الإنسان والحريات السياسية والفكرية والاجتماعية[15].

ولأننا بصدد تحديث المجتمع وتحرير المرأة وفق الأنموذج المقترح من الرجل، فإن خروج المرأة إلى الفضاءات العامة لم يصحبه تفجير للقيم الأبوية

---

(12) Sophie Bessis, «Le Féminisme institutionnel en Tunisie,» Clio (22 mai 2006), <https://clio.revues.org/286>.

(13) فترة حكم زين العابدين بن علي بين عامي 1987 و2011.

(14) Mohamed Charfi, «Droits de l'Homme, droit musulman et droit tunisien,» Revue Tunisienne du Droit (1983).

(15) Florence Beauge, «Pas de smic démocratique en Tunisie,» dans: Florence Beauge, La Tunisie de Ben Ali; miracle ou mirage? (Paris: Éditions du Cygne, 2010), <http://bit.ly/1RJKm35>.

والذكورية التي تتحكم بتوزيع الأدوار الاجتماعية. وتحتدم هذه الوضعية خصوصًا في الأوساط الريفية التي تعاني فيها المرأة تمييزًا مضاعفًا بسبب الجنس، وتمييزًا بسبب الانتماء إلى الوسط الريفي المهمَّش والمحكوم بالعادات والتقاليد البالية التي تمنعها من حق التنقل بمفردها على الطريق العامة، وهذا دليل آخر على أن تونس منقسمة إلى شمال وجنوب، أو وسط حضري ووسط ريفي.

بقي تمثيل المرأة في الأطر البرلمانية الذي ظلّ ضعيفًا نسبيًا، وبقيت مشاركتها في دواليب الحكم تمثيلًا رمزيًا أكثر منه تمثيلًا فعليًا وحقيقيًا؛ إذ إنها لم تتعد الوزاراتِ التقليديةَ المخصصة للمرأة، ونعني «وزارة المرأة وشؤون العائلة»، إضافة إلى وضعية اللامساواة بين الرجل والمرأة في المجال المهني في ما يتعلق بالترقيات المهنية، وهو ما يُعرف بالسقف البلوري؛ فغالبًا ما لا نجد المرأة في مواقع المسؤولية والقرار، وينطبق ذلك حتى على المنظمات النقابية، لجهة اللامساواة في مستوى الأجر والترقيات والتسلسل الهرمي للسلطة[16]، بل نلاحظ أن القطاعات التي تشهد أغلبية نسائية تعاني تدنيًا في الأجور.

في ضوء ما تقدم، يمكننا أن نستنتج أن **مجلة الأحوال الشخصية** اهتمت بالفرد داخل الأسرة، ومن أجل ذلك تطرقت إلى مسألة تحديث وضعية المرأة بصفته ضمانة لنجاح السياسة الاجتماعية للدولة، لتحدث بذلك ثورة فعلية على مستوى النظام الاجتماعي. لكن على الرغم من هذه الإصلاحات، لم تصل المرأة إلى وضعية المواطِنة الفاعلة، الأمر الذي دفع بالطبقة النسوية الواعية والمثقفة إلى المطالبة على نحو مُلح بترسيخ مبدأ المساواة المطلقة والكاملة بين الجنسين. وما زالت **المجلة** تمثّل، بعد مرور أكثر من نصف قرن على صدورها، أحد الرهانات المقبلة التي ستحدد مسار التحولات التي تمرّ بها البلاد التونسية في زمن مابعد الثورة[17].

---

(16) Radhia Bel-Hadj Zekri, «Femmes et syndicats dans les pays du sud de la Méditerranée,» Rapport de synthèse Forum Syndical Euromed (2006), <http://bit.ly/1RHqhxr>.

(17) Abderrahim Lamchichi, «Le Statut de la femme dans les sociétés musulmanes: Une bataille ardente et obstinée,» Confluences Méditerranée, no. 59 (2006), p. 1121.

2- زمن صنع الثورة التونسية

ضمن هذا السياق السوسيو - سياسي والسوسيو - ثقافي، سجلت المرأة حضورها في الثورة التونسية، إلّا أنها لم تكن حاضرة بالقدر الكافي في الحياة العامة؛ إذ كان دورها فاعلًا منذ 17 كانون الأول/ديسمبر 2010، أكان من طريق التظاهرات الاحتجاجية أم من طريق النضال الافتراضي عبر شبكات التواصل الاجتماعي، فدونت من خلالها عددًا كبيرًا من المواقف الحية للاحتجاجات الشعبية وتدخّل الشرطة بإجراءات قمع وحشية، وكثير من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان منذ عام 2007، من تدابير توقيف للنقابيين والصحافيين والمدونين، وحوادث الحوض المنجمي منذ عام 2008. بهذا النوع الافتراضي للنضال، فسح المجال أمام المرأة لتخرج من وصاية المجتمع الأبوي، ومن النضال الافتراضي إلى النضال الواقعي الملموس. وأكدت المرأة التونسية في جهات كثيرة من الجمهورية حضورها المكثف، بل كانت تحتل الصفوف الأمامية في الصور الإعلامية، ما رأت فيه وسائل الإعلام الأجنبية انعكاسًا طبيعيًا لما وصلت إليه المرأة التونسية، بفضل الحقوق التي تتمتع بها طوال عقود. ولا تختلف مطالب المرأة في هذه الثورة في شيء عن مطالب الرجل، وهي «الكرامة والحرية والعدالة».

اندلعت الثورة التونسية نتيجة انصهار المطالب الاجتماعية والسياسية في حركة احتجاجية سريعة الانتشار لم يُشهد لها مثيل في تاريخ تونس الحديث؛ فبعد كلمة «ارحل» وسقوط بن علي، بدأت المرحلة السياسية. هنا، لا بد من الإشارة إلى المشاركة الفاعلة للمرأة التونسية في جميع التحركات الاحتجاجية خلال الثورة، ما جعلها تتدرب على المواطَنة المتساوية[18]؛ فهي شاركت في التظاهرات مرفوعة على أعناق الرجال، كما شاركت في الاعتصامات الاحتجاجية، ونامت جنبًا إلى جنب مع الرجل في الشوارع وتحت الخيام، من دون أن يمثّل ذلك أي

(18) Ahlem Belhaj, «Les Révolutions appartiennentelles à celles et ceux qui les font?: Les classes populaires, les femmes et la jeunesse, moteurs du processus,» Compte-rendu du colloque: Défis et perspectives nouvelles pour les progressistes de Tunisie et d'Europe (2012), p. 3, <http://bit.ly/1Y0gRPf>.

حرج أخلاقي. إن الحضور المكثف والمتميز للمرأة خلال الثورة يعكس الوضعية الخاصة التي تعيشها في تونس. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الأمية في صفوفها، وبفضل القوانين الحداثية والسياسات التي ضمنت حقوقها وحرياتها، فإن المرأة تعدّ محركًا رئيسًا للثورة قبل 14 كانون الثاني/يناير 2011؛ إذ نسجل حضورها في صلب المقاومة النقابية، فالعاملة في قطاع النسيج انخرطت في النضال النقابي منذ عام 2000، وذلك ضد العمل الهش وغير القار في إطار العولمة الرأسمالية، والمشاركة في حوادث الحوض المنجمي.

بهذا المعنى، لا يعدّ ما حدث تحولًا بمقدار ما هو مسار ثوري في طور الإنجاز من أجل تغيير المجتمع في جميع مجالات الحياة. ومن ثمّ لا يمكننا الحديث عن حدث شكلي للديمقراطية، بل هناك ورش اجتماعية عدة فُتحت على مصاريعها، ومن ذلك الإعلام والأمن والعدل وجميع مكونات الحكم ومؤسساته التي يجب أن نعيد تنظيمها، وهذا الأمر يستغرق مدة من الزمن.

3- زمن الانتقال الديمقراطي

في 14 كانون الثاني/يناير 2011، أطاحت الثورة نظام بن علي تحت شعار «ارحل»، متوّجة مرحلة التململ الاجتماعي والاضطرابات في جنوب البلاد التونسية، ورافضة جميع أشكال القهر والظلم والحيف الاجتماعي الذي يعانيه معظم سكان البلاد، فضلًا عن تفاقم نسبة البطالة في صفوف الشباب أصحاب الشهادات العليا. ومنذ ذلك الحين، تعيش البلاد تحت وقع التحول الديمقراطي الذي شهد وضعَ المجلس القومي التأسيسي في عام 2014 دستورًا للبلاد. فهل يمكننا أن نتساءل في هذا السياق عن مصير حقوق المرأة التونسية، خصوصًا أن موضوعها ارتبط تاريخيًا بنمط السلطة؟

تعاقبت على البلاد التونسية بعد الثورة ثماني حكومات في أقل من عام واحد، ما عكس واقع عدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد منذ إطاحة نظام بن علي. فما هي مساهمة هذه الحكومات في ضمان دور المرأة في الحياة العامة، ودعم مساهمتها في التحول الديمقراطي؟

الجدول (5-1)

الترتيب الزمني للحكومات الانتقالية المختلفة قبل انتخابات عام 2011[19]

17 كانون الثاني/يناير	حكومة الوحدة الوطنية برئاسة محمد الغنوشي، مؤلفة من عناصر من المعارضة وأعضاء من الحزب المنحل «التجمع الدستوري الديمقراطي» في ثماني وزارات أساس في الحكومة، مثل وزارة الداخلية
27 كانون الثاني/يناير	تأليف حكومة ثانية لمحمد الغنوشي
27 شباط/فبراير	استقالة الغنوشي من الحكومة وتعويضه بالباجي قائد السبسي
1 آذار/مارس	استقالة خمسة وزراء من الحكومة الموقّتة
7 آذار/مارس	الباجي قائد السبسي يؤلّف حكومة جديدة تتكون من 32 وزيرًا، من بينهم امرأتان
28 آذار/مارس	تحوير جزئي للحكومة
25 أيار/مايو	استقالة سليم عمامو
1 تموز/يوليو	تحوير جزئي للحكومة
24 تشرين الثاني/نوفمبر	تقديم الباجي قائد السبسي استقالته بصفة رسمية، وانتهاء الفترة الأولى من الانتقال الديمقراطي

(19) الصحف اليومية الصادرة بتونس سنة 2011، وأهمها: **الشروق**، و**الصريح**، و**المغرب**.

عبّرت المرأة عن تخوفها على مصيرها في تونس مابعد الثورة، خصوصًا بعد استفراد الحزب الإسلامي بالشأن السياسي. وانعكس وقتها جليًا فتور صورة المرأة الحرة والثائرة في وسائل الإعلام، وضعف تمثيلها في الحكومات المتعاقبة في إطار التحول الديمقراطي، إذ لم يتجاوز امرأتين، لكن علينا أن نسجل أن المرأة احتلت، أول مرة في تاريخ السياسة التونسية، وظيفة وزيرة، وهي حبيبة الزاهي بن رمضان التي اختيرت وزيرة للصحة.

من أهم الإجراءات التي اتخذتها حكومة الانتقال الديمقراطي الموافَقة على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في 16 آب/أغسطس 2011، ورفع التحفظات التي أعلنها النظام البورقيبي في شأن فصول المساواة التامة بين الرجل والمرأة التي تتعارض والفصل الأول من الدستور الذي يقرّ أن البلاد التونسية دينها الإسلام، وبناء عليه لا يمكنها أن تقرّ بالمساواة التامة بين الجنسين. ورفع هذه التحفظات من شأنه أن يمكّن المرأة من التمتع بحقوقها كاملة، والمشاركة بصفة فعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية، مثل الرجل.

لكن حالة الارتباك التي أحاطت بالإقرار بالمساواة بين الجنسين والتمثيل الفعلي للمرأة في السلطة السياسية، دفعت عددًا من المنظمات النسائية ووزارة المرأة وشؤون الأسرة تحت إشراف ليليا العبيدي إلى المطالبة بأن تأخذ المرأة التونسية مكانتها الحقيقية في ظل مسار التحول الديمقراطي، أي في انتخابات المجلس القومي التأسيسي في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت الحكومة الموقّتة استراتيجيتين: **الأولى** تهيئ المرأة لخوض معركة الانتخابات، و**الثانية** تضمن وجود المرأة في السلطة السياسية. لكن من خلال المؤسسات الأربع الخارقة للعادة التي ظهرت بعد 14 كانون الثاني/يناير 2011 لتمهد للانتقال الديمقراطي، نلاحظ أن حضور المرأة لا يعبّر عن حقيقة واقعها، إنْ من حيث الكم أو من حيث الكيف، والجدول (5-2) يؤكد ذلك:

الجدول (5-2)

تمثيل المرأة التونسية في هيئات الانتقال الديمقراطي[20]

	لجنة الخبراء	18		6	33
الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي	المجلس	155	الأحزاب السياسية		23
			36	11	
			المنظمات والهيئات غير الحكومية		
			33	5	
			الجهات المحرومة		
			12	0	
			عائلات الشهداء		
			2	0	
			الشخصيات الوطنية		
			72	20	
اللجنة العليا للإصلاح السياسي	الهيئة التقنية	11	حقوقي - جامعي - خبير مالي وعقاري	02	18
	اللجنة العامة	14	شخصيات مختارة من المنظمات	0	0
اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد		15	شخصيات من المجتمع المدني	9	60(*)
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات		13	منتخبون من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة	2	15(**)

(*) نخصّ بالذكر أربعة أعضاء من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD- Association Tunisienne des Femmes Démocrates).

(**) نائب الرئيس السيدة سعاد التريكي قلعي، والأستاذة منية العابد من الجمعية التونسية للحقوقيات.

(20) Leila Mefarej, «La Représentation féminine après le 14 janvier,» L'Observatoire Tunisien de la transition démocratique (2012).

وتولّت السيدة لطيفة لخضر منصب مساعد الرئيس.

رابعًا: التدرب على المواطَنة الفاعلة

نظرًا إلى غياب الثقافة الديمقراطية منذ عقود، وجب العمل على نشرها في صفوف أفراد المجتمع، خصوصًا المرأة، وتربيتها على ثقافة المواطَنة، ويكون ذلك عبر تنظيم عدد كبير من الدورات التكوينية والتدريبية من جمعيات المجتمع المدني، مثل كريديف (CREDIF- centre de recherches, d'etudes, de Documentation et d'information sur la femme)، والاتحاد النسائي التونسي، ووزارة المرأة... تعمل بمساندة من المجتمع الدولي، ومن المجتمع الأوروبي خصوصًا. والهدف من ذلك دفع المرأة إلى التمرس بالمسؤولية والعمل الجمعياتي، حتى تتهيأ لتبوُّء مناصب سياسية مهمة في الدولة كانت قد حُرمت منها لعقود طويلة. وركّزت هذه المشروعات والبرامج التكوينية على المرأة في الجهات الداخلية التي تشهد مقاومة أشد ضد مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، مع العلم أن معظم الدورات التكوينية الموجهة للمرأة تمحورت حول موضوع أساس هو التواصل الذي يمثّل عائقًا حقيقيًا أمام ترسيخ ثقافة المواطَنة والديمقراطية.

في إثر دراسة ميدانية قام بها مركز البحوث والتوثيق حول المرأة، في شباط/فبراير 2012، تبين لنا أن على الرغم من مشاركة المرأة مشاركة فعلية في مقاومة الاستبداد والثورة على واقع الاضطهاد، فإنها تكاد تكون غائبة عن مواقع القرار والمسؤولية في معظم المؤسسات والأحزاب السياسية والثقافية والاجتماعية والحكومة الانتقالية، وهذا دليل على أن ذاكرة المجتمع التونسي قصيرة. ولدعم حضور المرأة السياسي، وُقع مرسوم المناصفة في قوائم الترشح لانتخابات المجلس القومي التأسيسي في 11 نيسان/أبريل 2011[21]، وكان هذا بمنزلة انتصار للمرأة التونسية والتحول الديمقراطي في تونس.

على الرغم من أن حزب حركة النهضة، الحزب الديني المحافظ، عارض

(21) FIDH, «Parité sur les listes électorales: La Tunisie montre l'exemple,» Africa for women's rights (13 avril 2011), <http://bit.ly/1LZbwqJ>, et «L'Adoption d'un scrutin uninominal aurait été une catastrophe pour les Tunisiennes,» Interview de Françoise Gaspard réalisée par Caroline Flepp (18 avril 2011), <http://bit.ly/1ThXqSQ>.

المرسوم، وافق عليه معظم الأحزاب السياسية، وكانت تلك خطوة مهمة في السير نحو العدالة والمساواة بين الجنسين. لكن من الناحية العملية، لا يعني ذلك أننا حققنا المناصفة الفعلية بين الجنسين، لأن أغلب القوائم المرشحة وضِعت على رأسها أسماء معروفة كانت في الأغلب أسماء رجال، وهو إجراء لا يخدم المرأة التي كانت غائبة عن الفعل السياسي. ومن بين الأحزاب التي وضعت على رأس قوائمها امرأة الحزب اليساري المدعو القطب الحداثي، علاوة على ممثلي المجتمع المدني، بينما لم نسجل في حزب النهضة إلّا قائمة واحدة على رأسها امرأة، وهي سعاد عبد الرحيم، من جملة 33 قائمة، أي بنسبة 3 في المئة.

بصفة عامة، ما زلنا بعيدين عن عقلية المناصفة بـ93 في المئة من رؤساء القوائم رجال في مقابل 7 في المئة فقط نساء. وهذا يقيم الدليل على تغلغل الثقافة الأبوية في عقلية المجتمع وسلوكه، وعلى أن من العسير أن نقبل بمبدأ المناصفة الفعلية في المجال السياسي، أي في تقاسم السلطة التي بقيت حكرًا على الرجل طوال عقود، وهذا ما تعكسه البيانات التالية التي تبين توزيع المرشحين لانتخابات 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، بحسب الجنس[22]:

- انتخابات المجلس الوطني التأسيسي: 1517 قائمة، 11.686 مترشحًا، 5000 امرأة - بمعدل تونسي واحد لكل 1000 ساكن ترشح للانتخابات، نسبة المشاركة: 52 في المئة.

- 4.440.000 مسجل على القوائم، في حين يتمتع أكثر من 8 ملايين تونسي في سن الانتخاب ببطاقة تعريف وطنية، 56 في المئة رجال و44 في المئة نساء.

النتائج: العدد الإجمالي للمقاعد 217، أي بمعدل مقعد واحد لكل 6000 ساكن، تتوزع كالتالي:

- النهضة: 1.501.320 صوتًا، 37.04 في المئة، 89 مقعدًا.

- المؤتمر من أجل الجمهورية: 341.549 صوتًا، 29 مقعدًا.

(22) «Rapport Final élection de l'assemblée nationale constituante,» Mission d'observation électorale de l'union européenne (23 octobre 2011), <http://bit.ly/1PTkwZm>.

- العريضة الشعبية: 252.025 صوتًا، 26 مقعدًا.

- التكتل: 250.686 صوتًا، 20 مقعدًا.

- المنتخبون 158 رجلًا، 59 امرأة، و27.2 في المئة من مجموع المنتخبين.

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن قانون المناصفة لم يُحترم في جميع القوائم المرشحة للانتخابات؛ إذ يحتل الرجل معظم رؤوس القوائم في 830 قائمة حزبية و655 قائمة مستقلة و34 قائمة للتحالف[23]. كما تكشف الإحصاءات أن أكبر الدوائر التي سجلت تمثيل المرأة على رأس القوائم وصلت إلى 17 في المئة، وهي دائرة تونس 2، أي في المنطقة الحضرية القريبة من مركز الحكم، كما يفسر بجملة الإجراءات المكثّفة والصارمة التي طبقت في العاصمة بهدف احترام هذا المبدأ. على هذا الأساس، سنحاول من خلال الحملة السياسية لانتخابات عام 2014 أن ندرك مدى تأثير أسلوب التعبئة السياسية في مواقف الناخبين من الجنسين، وتحديدًا كيف جرى توظيف المرأة في هذه الحملات الانتخابية لتعبّر عن رأيها، بما يخدم مصالحها، قبل خدمة الأحزاب السياسية.

1- التنشئة السياسية للمرأة المواطِنة

ترتبط المواقف السياسية بثقافة الأفراد السياسية نتيجة التنشئة الاجتماعية، وهي عملية كسب الفرد وإعادة تفسيره عددًا معيّنًا من القواعد والقيم والممارسات الخاصة بالمجموعات التي ينتمي إليها[24]. فنلاحظ أن الجماعات التي تؤثّر في الأفراد متعدِّدة، وعلينا أن نفهم آثارها في سياقها التاريخي والاجتماعي. وفي إطار تدريب المرأة التونسية على المواطَنة الفاعلة، تُطرح أمامنا في إثر هذا العرض المقتضب للمناخ السياسي الذي ساد الحياة الاجتماعية في تونس بعد إعلان نتائج أول انتخابات ديمقراطية في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، تساؤلات عدة في شأن الميكانيزمات الخفية والظاهرة لبلورة المواقف السياسية في فترة زمنية ما،

(23) «où sont les femmes?».

(24) Anne Muxel, «Les Temporalités et les instances de la socialisation politique,» Cahiers Français, no. 350 (Mai-Juin 2009).

من ذلك: هل يمكننا أن نتحدث عن تنشئة سياسية للمرأة التونسية بعد الثورة؟ ما الذي يؤثّر في ثقافة الأفراد السياسية؟ كيف تُفصَل الآثار المتشابكة بين الفترة التاريخية والجيل؟ كيف يعالَج تداخل بيانات السياق الاجتماعي والسياسي وتلك المتعلقة بالديناميات الفردية أو العائلية؟ هل هؤلاء الأفراد قادرون على إحداث التغيير، أم أن التغيير حاصل في السياق السياسي نفسه؟ هل التغيرات الاجتماعية والسياسات الحالية تفرض علينا إعادة النظر في التنشئة السياسية للمرأة والتساؤل في شأن وظائفها إلى جانب محتواها؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، بالاعتماد على نتائج البحث الميداني الذي أجري مباشرة في أثناء الحملة الانتخابية عام 2014 على عيّنة مهمة ودالة من الجمهور المواكب للحملات الانتخابية لمختلف الاتجاهات الحزبية، وتبلغ 1620 مستجيبًا ومستجيبة، نلاحظ أن حضور المرأة في التظاهرات السياسية المهمة ما زال ضعيفًا في حدود 34.2 في المئة، مقارنة بنسبة حضور الرجل التي تصل إلى الضعف 65.5 في المئة، لتؤكد أن الشأن السياسي ما زال محكومًا بالنوع الاجتماعي، أي ما زلنا أمام واقع يرزح تحت تأثير الثقافة الذكورية التي تجعل المرأة بعيدة نسبيًا عن الشأن العام، وعن الشأن السياسي تحديدًا. وبما أنّ كل ما يتعلق في شأن السلطة والحكم من مشمولات الرجل، على الرغم مما قيل عن دور المرأة الفاعل والمؤثّر في اتخاذ القرارات وبلورة الاتجاهات السياسية الكبرى في المجتمع التونسي، يتحتم علينا أن نتساءل عن ملامح المرأة التي خرجت عن هذه القاعدة المجتمعية السائدة وتجرأت على مواكبة الحملات الانتخابية بعد الثورة.

نلاحظ في هذا الصدد أيضًا أن الفئة العمرية المستهدفة في الحملات الانتخابية الثانية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2014، هي الفئة التي تراوح سنها بين 18 و 35 عامًا، بنسبة 58 في المئة، أي أكثر من نصف مجموع العينة، وهي إشارة واضحة إلى أن الفئة المستهدفة في الحملات الانتخابية، بحسب توزيع العينة، تنتمي إلى فئة الشباب التي تنقصها التجربة السياسة، وتحتاج إلى مزيد من التكوين في هذا المجال، حتى يتسنى لها اتخاذ موقف سياسي يجعلها قادرة على الاختيار. وهي بذلك تمثّل إحدى أهم الفئات المعنية بالتعبئة السياسية في أثناء الحملات

الانتخابية، وجُلُّها (79 في المئة) مقيم في المناطق الحضرية، وهذا دليل آخر على أن على الرغم من سهولة التنقل والاتصال بمقر الاجتماعات والتظاهرات السياسية لقربها من المناطق العمرانية، فإننا نلاحظ هذا الضعف في حضور المرأة الناخبة، واقتصاره على فئة الشباب، وهو ما يبرر ارتفاع مستوى التعليم لدى العينة المستجيبة من الحضور إلى حدود 70 في المئة ما بين الثانوي والجامعي، وهي نتيجة طبيعية للسياسة التعليمية المتوخاة في تونس منذ الاستقلال في عام 1956.

لكن في المقابل، ونظرًا إلى عدم ملاءمة السياسة التعليمية في تونس واستراتيجيات التكوين لحاجات سوق الشغل، نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة إلى حدود الثلث، أي 30 في المئة من العينة، خلال الحملة الانتخابية مقارنة بباقي الفئات السوسيو- مهنية، من الأطر المتوسطة التي لا تتجاوز نسبتها 2.2 في المئة، والأطر العليا تكاد تكون غائبة تمامًا في صفوف الشباب بنسبة 0.1 في المئة.

يمكننا أن نستنتج من خلال هذه النتائج خصائص الجمهور المستهدف في الحملة الانتخابية الأخيرة (في عام 2014) من كلا الجنسين: فئة شابة ومتعلمة تبحث عن عمل وتقطن في المناطق الحضرية ومسجلة في الدوائر الانتخابية بنسبة 88 في المئة، في مقابل 11 في المئة فقط غير مسجلين وبنسب متقاربة بين الجنسين، 86.9 في المئة إناث في مقابل 90.7 في المئة ذكور، مثلما يشير الجدول رقم (5-3):

الجدول (5-3)

هل أنت مسجل كونك ناخبًا في هذه الدائرة الانتخابية بحسب الجنس؟

المؤشر / المتغير	نعم	لا	المجموع
ذكور	86.9	12.3	100
إناث	90.7	9.3	100

المصدر: البحث الميداني في شأن التعبئة السياسية في انتخابات 2014 (منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية).

لعل ارتفاع هذه النسب جاء نتيجة الحملة التحسيسية (استفتاء) التي وقعت إبان الانتخابات الأولى في عام 2011، بعدما جرى التفطن إلى ضعف مشاركة الشباب في الانتخابات بسبب عدم انخراطهم في العمل السياسي ليجدوا أنفسهم مرة أخرى، وبعد الثورة، خارج السياق الديمقراطي. فتمّ تدارك هذه الظاهرة خلال الدورة الانتخابية الثانية في عام 2014 بالنسبة إلى المرأة التي سجلت حضورها في قائمة الناخبين لجميع الفئات العمرية بين 18 و65 عامًا، بنسبة عالية لا تقل عن 90 في المئة.

الجدول (5-4)

هل أنتِ مسجلة كونك ناخبة في هذه الدائرة الانتخابية بحسب سن المرأة؟

المؤشر / المتغير	نعم	لا	المجموع
35-18	89	11	100
50-36	92	7.9	100
65-51	96.4	3.6	100
فأكثر	75	25	100

المصدر: المصدر نفسه.

2- المعارضة النسوية مجال التنشئة السياسية للمرأة التونسية

اختارت المرأة التونسية قبل الثورة العمل ضمن جمعيات المجتمع المدني، فتحول مركز ثقل المعارضة النسوية من الأحزاب السياسية إلى الجمعيات والمنظمات، أي إلى مكونات المجتمع المدني. وأخذت المرأة تنشط في المنظمات الرسمية التي وضعتها الدولة بعيدًا عن الوصاية الأبوية. ثمّ تحولت إلى الجمعيات الحقوقية والنقابية التي جعلت قضية المرأة ومحاربة التمييز ضمن أولوياتها. وفي هذا السياق، يمكننا تصنيف الجمعيات النسائية في ثلاث موجات، إن صح التعبير:

في أثناء الموجة الأولى، برزت أولى المنظمات النسائية في إطار العمل

الثقافي، مثل نادي الدراسات حول وضعية المرأة، 1978، أو في الإطار النقابي، مثل لجنة الدراسات حول وضعية المرأة العاملة في إطار الاتحاد العام التونسي للشغل، 1982. وخلال الموجة الثانية مع جمعية النساء الديمقراطيات والجمعية التونسية للبحث والتنمية، ظهرت النزعة النسوية المستقلة عن الوصاية الأبوية، السياسية منها أو النقابية أو العلمية الثقافية. أمّا الموجة الثالثة، فظهرت بداية من 14 كانون الثاني/يناير 2011، بتكوين عدد كبير من الجمعيات النسائية التي تعكس مدى تعطش المجتمع إلى حرية التعبير.

يعكس الكم الهائل من الجمعيات التي شهدتها تونس بعد الثورة حالة أصبحت تسيطر على المرأة التونسية، هي حالة الخوف من التراجع عن بعض حقوقها التي تهدف إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في العمل والسياسة والحياة الاجتماعية عمومًا، أي الدفاع عن الحقوق في جميع الميادين لجميع الفئات النسائية، خصوصًا المرأة الريفية والشابة التي بقيت مهمَّشة خارج منظومة التنمية والتحديث طوال فترة ما بعد الاستقلال.

مع اشتداد وطأة العادات والتقاليد المدعمة بالخطاب الديني المتشدد، تتعمق حالة التمييز بين الرجل والمرأة، لتعوّق المرأة عن التمتع بحقها الطبيعي في الدراسة والعمل، خصوصًا حقها في المشاركة في الحياة العامة. ومن العوامل المساهمة في تعميق الفوارق بين النساء، الجمعيات النسائية نفسها التي اقتصر نشاطها على النخبة الحضرية والمثقفة، ولم تبادر إلى مواجهة هذه الفئة من النساء المهمّشات إلّا أخيرًا، أي بعد ثورة 14 كانون الثاني/يناير، بتأسيس أول خلية استماع إلى المرأة المعنَّفة. وعلى هذا الأساس، يُعدّ حصول المرأة الريفية على حقوقها من الرهانات الأساس الملقاة على عاتق الجمعيات النسوية.

نلاحظ أيضًا أن فئة النساء المناضلات في إطار الجمعيات النسوية منغلقة على نفسها؛ إذ تنتمي إلى الطبقة المتوسطة أو فوق المتوسطة، من الأوساط الحضرية، وإلى الفئة العمرية المراوحة بين 40 و50 عامًا، ما يفسر ظاهرة غياب شبه كلي لفئة الشباب التي دفعت بهذه الفئات من النساء إلى تأسيس جمعيات نسوية شابة، وقريبة من الفئات المهمّشة، بهدف معالجة القضايا اليومية للمرأة،

كالعنف والتعليم والمشاركة السياسية والاقتصادية، من دون الاكتفاء بالتركيز على الدفاع عن مكاسب المرأة.

من القضايا المطروحة على الجمعيات النسوية اليوم، تعزيز حضور المرأة في مناصب المسؤولية، سواء أكان في المجال السياسي أم في المجال النقابي، أم حتى في النسيج الجمعياتي، بما أن حضور المرأة في المكتب التنفيذي للنقابات الأساس لا يتجاوز 1.6 في المئة، حتى في القطاعات التي تشهد نسبة هائلة من النساء العاملات، ما يجعل هذه المنظمة العريقة تعيد إنتاج المنظومة الذكورية المهيمنة في المجتمع. لذلك، نمت الجمعيات النسوية في تونس في إطار «نسوية المقاومة»، أي مقاومة كل إجراء من شأنه أن يتراجع عن مكاسب المرأة، بفتح ما يعرف بفضاءات التعلّم السياسي الموجهة أساسًا إلى المرأة عمومًا، والمرأة الريفية خصوصًا.

منذ 14 كانون الثاني/يناير 2011، تبلور ما يسمّى «التأسيس الاجتماعي للسياسة»، وهو عبارة عن مسار لاندماج الفاعلين الاجتماعيين ضمن المؤسسات السياسية[25]. لذلك، تكون عدد كبير من الورش التدريبية والتوعوية الموجهة إلى المرأة العاملة والريفية والأمية، من أجل إعدادها لخوض تجربة الانتخابات بصفة واعية ومستقلة، بصفتها مواطنة كاملة الحقوق، بغية تمكين المرأة من خلال هذه الورش التدريبية من خوض المعركة السياسية، من موقع المواطنة المسؤولة القادرة على إثبات جدارتها في الميدان السياسي الذي ما زال حكرًا على الرجل، بما أننا لم نسجل حضورًا متميزًا للمرأة في المسؤوليات السياسية، مثل سلك الولاة. كما أن نسبة حضور المرأة في المجلس التأسيسي لا تتجاوز 27 في المئة، أي لم تتغير منذ انتخابات 2009 في النظام السابق.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المشاركة السياسية للمرأة التونسية، حتى بعد الثورة، مرتبطة أساسًا بالظاهرة الحضرية، وهي من الحقوق التي حُرمت

(25) Lionel Arnaud et Christine Guionnet, dirs., «Introduction,» dans: Les Frontières du politique: Enquêtes sur les processus de politisation et dépolitisation (Rennes: Presses Universitaires de Rennes, 2005).

منها المرأة الريفية منذ عقود، وكأننا بصدد مواصلة المسار ذاته، بالعقلية ذاتها، وبالعقيدة ذاتها. وهكذا، يمكننا القول إن مشاركة المرأة في المجال السياسي لم تكن تلقائية، بل نجدها تخضع دائمًا للإرادة السياسية التي تفرض قانون المحاصصة النسبية حتى تتمكن من الوجود داخل المؤسسات السياسية.

اللافت أن غياب المرأة عن مواقع القرار والمسؤولية يتعدى المؤسسات الرسمية، ليشمل الأحزاب والجمعيات والمنظمات المختلفة، مهما تنوّع نشاطها، مع بعض الاستثناءات، لتبقى مشاركة المرأة السياسية رهينة رقابة العقلية الذكورية المحكومة بسقف بلوري مضعّف، وهذا ما يفسر ضعف نسبة الانخراط الفعلي في مؤسسات الفعل السياسي، أو ما يسمّى مؤسسات التنشئة السياسية، التي لا تتجاوز 22 في المئة من مجموع المستجيبين، أي أقل من ثلث الحاضرين.

نلاحظ النسبة نفسها تقريبًا، وبدرجات متقاربة جدًا، إذا ربطناها بمتغير النوع الاجتماعي، 21.7 في المئة من الذكور و20 في المئة من الإناث. وكذلك نلاحظ النسب نفسها إذا تعلق الأمر بمتغير السن، سواء أكان بالنسبة إلى فئة الشباب أم بالنسبة إلى فئة الكهول 21-20 في المئة، مثلما يبين الجدول (5-5):

الجدول (5-5)

هل أنت عضو في حزب سياسي بحسب السن؟

المؤشر / المتغير	نعم	لا	رفض الإجابة	المجموع
35-18	21.5	76.3	2.2	100
50-36	20.1	75.5	4.3	100
65-51	10.9	89.1	0	100
65 فأكثر	25	75	0	100

المصدر: المصدر نفسه.

هذه النتائج تشير إلى مسألة مهمّة، لعلّها تفسّر إلى حد كبير سلوك الناخب ومواقفه من المنافسة الانتخابية، ونعني بذلك أن فئة الشابات، وحتى فئة الكهلات

من النساء، ليستا منخرطتين في مؤسسات الفعل السياسي التقليدية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجمعيات والاتحادات المدنية التي تشهد ظاهرة العزوف نفسها من جانب الشريحة المستجيبة، التي لم تتجاوز 17 في المئة. وكذا الأمر بالنسبة إلى المرأة والرجل، وبنسب متقاربة: 15.7 في المئة ذكور، و17.7 في المئة إناث.

الجدول (5-6)

هل أنت عضو في جمعية أو اتحاد؟

المؤشر / المتغير	نعم	لا	لا إجابة	المجموع
ذكور	15.7	82.3	2	100
إناث	17.7	80.2	2.1	100

المصدر: المصدر نفسه.

لكن اللافت أن ضعف نسب المشاركة في المجتمع المدني بالنسبة إلى المرأة لا يهمّ فئة الشباب فحسب، بل يمتد أيضًا إلى فئة الكهول التي لا تتجاوز 18 في المئة، مع الإشارة إلى أن ميادين النشاط لدى الشريحة المستجيبة تركّزت في الميادين الخيرية بنسبة النصف، أي 50.7 في المئة، في مقابل 5 في المئة في النشاط الديني، وهذا يدل على أن النشاط الخيري يمثّل بدوره الوجه الآخر للنشاط الديني الذي خرج من أسوار المساجد بصفتها فضاء تقليديًا للدعوة والتأثير، ليحتل فضاءات جديدة بتوظيف الجمعيات الخيرية للتأثير والتبليغ، ومن ثمّ استحوذ هذا النشاط على أعلى نسبة (55 في المئة)، مقابل 18 في المئة فقط انخرطوا في جمعيات علمية، علمًا أن النوع الاجتماعي ليس له تأثير دالّ في نوعية النشاط الذي يتعاطاه أعضاء العينة الحاضرة في الحملات الانتخابية الأخيرة، إذا استثنينا النشاط الرياضي الذي يُقبل عليه الذكور أكثر من الإناث (17 في المئة في مقابل 5.7 في المئة)، والنشاط الديني الذي تهيمن عليه الإناث مقارنة بالذكور (8.6 في المئة في مقابل 3.4 في المئة)، لتعكس التمييز الجندري للتنشئة السياسية. هذا إذا كنّا نعدّ المشاركة في نشاط المجتمع المدني تدخلًا في مجال تهيئة الأفراد للخوض مباشرة في الشأن السياسي الذي هو مجال المنافسة على السلطة والحكم. غير أن اللافت هو أن المرأة ما زالت منحصرة حتى في الفضاء

العام في نشاط تقليدي مثل النشاط الخيري والديني. وهذا له ارتباط عميق بوظيفة المرأة التربوية في إطار المجتمع الأبوي المحافظ، أي وظيفة إعادة إنتاج القيم والمعايير المجتمعية ضمن منظومة التنشئة السائدة.

لكن ذلك لا يجعلنا نغفل عن الحضور المتميز والفعلي لمكونات المجتمع المدني الذي أصبح يمثّل حصنًا منيعًا ضد كل تلاعب بحقوق الأفراد، ولا سيما حقوق المرأة. ومن بين مكونات المجتمع المدني نذكر الاتحاد العام التونسي للشغل، ورابطة حقوق الإنسان، والمنظمات الحقوقية والنسوية والإعلام وجمعية القضاة والمحامين الشبان والنخب الجامعية ورجال المسرح والفن ... إلخ.

في هذا السياق، تكشف لنا نتائج البحث الميداني في شأن التعبئة السياسية أن عملية التنشئة السياسية للمرأة في تونس تتّخذ مظاهر عدة، وتخضع لكثير من الصعوبات والعراقيل التي من شأنها أن تؤثّر في فاعلية مشاركتها السياسية، وهي مشاركة ما زالت محكومة بالنوع الاجتماعي، على الرغم من ارتفاع نسبة حضور المستجيبين في التظاهرات الانتخابية إلى 65 في المئة.

لكن إذا تعلق الأمر بالنوع الاجتماعي، فإننا نلاحظ أن نسبة حضور المرأة ما زالت ضعيفة مقارنة بنسبة حضور الرجل (15.8 في المئة إناث في مقابل 54.7 في المئة ذكور) في جميع الشرائح العمرية.

الجدول (5-7)

حضور الاجتماعات بحسب الجنس

المؤشر	نساء		رجال	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد
ضعيف	44.3	210	12.3	59
متوسط	39.9	189	33.1	159
عال	15.8	75	54.7	263
المجموع	100	474	100	481

المصدر: المصدر نفسه.

على الرغم من أن الأوضاع التي جرت فيها الحملات الانتخابية كانت متقاربة، عبّر أكثر من نصف المستجيبين الحاضرين في الحملات الانتخابية (68 في المئة) عن أن قطع المسافة الفاصلة بين مقرّ سكن الحاضرين، أعضاء العينة المستجيبة، ومكان الاجتماعات لا يستغرق أكثر من نصف ساعة، وهو ما يؤكد أن هذه الحملات تهدف إلى التأثير في فئة الناخبين المقيمين في المناطق العمرانية والمناطق الحضرية.

كما أكدت أغلبية المستجيبين بنسب عالية بلغت 87 في المئة، أنها دفعت معلوم التنقل، ولم تتلقَّ تشجيعًا ماديًا من الأحزاب المرشحة للانتخابات. وربما يرجع ذلك إلى قرب المسافة من ناحية، أو إلى عدم القدرة على التصريح من ناحية أخرى.

في هذا المجال، لم نر فوارق ذات دلالة بين الجنسين إلّا في مستوى الأعمار بالنسبة إلى المرأة؛ إذ نلاحظ حدوث تعويض مصاريف التنقل بالنسبة إلى فئة الشباب بما يقارب 12 في المئة، بوصفها فئة تعيش صعوبات مادية بسبب البطالة.

الجدول (5-8)

هل دفعت معلوم التنقل بمفردك أم تمّ تعويضك عن ذلك؟

بالنسبة إلى المرأة

المؤشر / المتغير	دفعت	تمّ التعويض	رفض الإجابة	المجموع
35-18	81.4	11.9	6.7	100
50-36	89.1	6.2	4.7	100
65-51	100	0	0	100
فأكثر	100	0	0	100

المصدر: المصدر نفسه.

خامسًا: استراتيجيات نحت الهوية السياسية للمرأة

1- الاستراتيجيات الذاتية

تمرّ عملية نحت هوية الفرد السياسية عبر التنشئة الاجتماعية. وهي عملية معقدة ولامتناهية، تؤدي إلى جعل الأفراد يستبطنون المعايير والقيم والممارسات الاجتماعية لمجموعة الانتماء طوال حياتهم. نسجل مرحلتين للتنشئة الاجتماعية، التنشئة الاجتماعية الأولية خلال مرحلة الطفولة والشباب في المؤسسات التعليمية، مثل الأسرة أولًا ثمّ المدارس، والتنشئة الاجتماعية الثانية التي تستغرق فترة زمنية أطول من الأولى لأنها تستمر طوال حياة الفرد، وهي التنشئة الاجتماعية الثانوية للكهول. والممارسات السياسية، مثل باقي الممارسات الاجتماعية، تنحت الآراء السياسية وتساهم في بلورة القيم السياسية التي تتحول إلى جزء من هوية الأفراد النابعة من الهوية الاجتماعية.

تنطلق التنشئة السياسية من التنشئة الاجتماعية الأولية داخل الأسرة، وتستمر خلال التنشئة الاجتماعية الثانوية طوال حياة الأفراد. في هذا السياق، تتنزل نتائج البحث الميداني في شأن التعبئة السياسية في أثناء الحملة الانتخابية الأخيرة في عام 2014، بوصفها عملية تخضع لميكانيزمات التنشئة الاجتماعية؛ فهي عملية نقل أعوان التنشئة الاجتماعية إلى الأعوان المتقبلين، وهي في بعض الأحيان تستبطن تحت الضغط والإكراه المعايير والقيم.

استلهمت نظريات التنشئة السياسية لشرح دور الأسرة في نقل المواقف والسلوك السياسي. لذا، تميل التفسيرات الأولى نحو أنموذج إعادة إنتاج الآراء السياسية واستقرارها في العائلة نفسها. كما اتجهت البحوث الميدانية أيضًا إلى هذا المعنى إلى حد ما، فبينت أن السلوك السياسي يتحدد عبر التمرير العائلي، فتترسخ التوجهات السياسية في وقت مبكر نسبيًا، أي في آخر مرحلة الطفولة.

بذلك تبقى الأسرة رافدًا فعليًا في نقل الخيارات الأيديولوجية لا يمكن إنكاره، ومخبرًا لنحت هوية الأفراد السياسية. وهو نقل يتمّ بطريقة أفضل عندما تكون خيارات الآباء واضحة ومنسجمة؛ فكل عائلة ليس لها بالضرورة القدرة

نفسها على تيسير عملية النقل. وهي عملية يمكن أن تتمّ في ظل منطق المعارضة وردّة فعل، أو من طريق مرجعيات سياسية غير مباشرة. لكن بقدر ما تقدّم العائلة المؤشرات الأولى للمرجع، تسجّل غيابًا لهذه المؤشرات، وبذلك تؤدي دورًا حاسمًا في تشكيل الخيارات المستقبلية.

لعل هذا ما يفسر نتائج البحث الميداني التي تؤكد لنا هذا التوجه، بما أن أغلبية الحاضرين المستجيبين، بما يقارب النصف (أي 40 في المئة)، تعبّر عن عدم وجود أي علاقة تربطها بالمرشح والحاضرين في حملته الانتخابية، بينما ينقسم النصف الثاني إلى من له علاقة مباشرة بالمرشح بوصفه عضوًا في حزبه بنسبة 24 في المئة، وإلى من ينتمون إلى فئة المتعاطفين بنسبة 25 في المئة. يعني ذلك أن نصف الحاضرين اكتسب موقفًا سياسيًا واضحًا من الصعب تغييره خلال فترة الحملات الانتخابية التي تهدف أساسًا إلى إكساب الفرد مواقف من المرشح وآراء فيه. وهكذا، بقيت المراهنة قائمة على نصف الحاضرين المهيئين للتعبئة والتأثير.

الجدير بالذكر أن هناك تقاربًا واضحًا بين المرأة والرجل يحمل دلالات عميقة ومهمة؛ فـ 38 في المئة من النساء لا علاقة لهن بالمرشح، في مقابل 37.4 في المئة من الرجال، وهي نتائج تؤكد أن الفرد التونسي، بصرف النظر عن جنسه، ما زال غير منخرط بصفة فعلية في الحياة السياسية، نتيجة محدودية مخابر التنشئة السياسية قبل الحملات الانتخابية.

الجدول (5-9)

أي العبارات التالية تصف علاقتك بالمرشح؟

المؤشر / المتغير	مرشح الحزب المنخرط فيه	مرشح الحزب الذي أفضله	لا علاقة لي به	المجموع
ذكور	25.4	25.6	37.4	100
إناث	22.4	25.3	38.3	100

المصدر: المصدر نفسه.

تتعمق هذه الظاهرة لدى الفئات العمرية المختلفة للمرأة المراوحة بين 50 و60 عامًا، أي تمتد في صفوف الكهول وبداية الشيخوخة بنسبة 58 في المئة، أي أكثر من النصف، وهي نسبة مهمة تؤكد مرة أخرى أن هذه الأجيال لم تشهد تنشئة سياسة في محيطها العائلي أو المدرسي أو المحيط الاجتماعي عمومًا، نتيجة ما عاشته البلاد التونسية من حالة انغلاق واستبداد انعدم فيها تقريبًا العمل السياسي الديمقراطي والتعددي خارج الأطر الرسمية للحزب الحاكم. كانت هذه الأجيال تنفر تمامًا من العمل السياسي، نتيجة طبيعة التنشئة السياسية السائدة في العائلة التونسية التي ترفض العمل في صلب مؤسسات الحزب الحاكم، لتجعل الأسرة تقوم بدور التنشئة المعارضة للسلطة الحاكمة، بصفة غير مباشرة في أغلب الأحيان. بينما نلاحظ تراجعًا ملحوظًا لهذا العزوف في صفوف شريحة الشباب 18-35 عامًا بنسبة 34.5 في المئة، ليمتد كذلك إلى فئة الكهول بنسبة أكثر وضوحًا، 37 في المئة، وذلك نتيجة ما شهدته البلاد التونسية من انفتاح سياسي ومتنفس من الحرية التلقائية في الشوارع عبر المسيرات والاعتصامات، أو المنظمة داخل الأحزاب والجمعيات.

الجدول (5-10)

أي العبارات التالية تصف علاقتك بالمرشح؟

المؤشر / المتغير	لا علاقة لي بالمرشح	مرشح الحزب الذي أفضله	مرشح الحزب المنخرط فيه	المجموع
35-18	34.5	28	21.1	100
50-36	37.1	20.7	27.9	100
65-51	58.2	21.8	16.4	100
أكثر من 65	75	0	25	100

المصدر: المصدر نفسه.

تميز حالة الانقسام العينة المستجيبة إلى صنفين متقاربين، فنصف المستجيبين تقريبًا يعبّر عن وجود علاقة معرفية بنسبة 45 في المئة، ما يجعلنا نقول

إن هناك تأثيرًا للتنشئة السياسية عبر الممارسات التلقائية خلال الفترة الانتقالية منذ ثورة كانون الثاني/يناير2011. وهي فترة تميزت بارتفاع عدد التحركات والاحتجاجات المنظمة أو غير المنظمة. والنصف الآخر أقل نسبيًا من نصف الحاضرين المستجيبين (40.4 في المئة)، لا تربطهم بالحاضرين علاقة أو معرفة مسبقة، وهي نسبة ذات أهمية قابلة للتأثّر، وتدل على ضعف مخابر التنشئة السياسية في البلاد التونسية.

نلاحظ أن الأفراد الذين يشتركون في المكانة الاجتماعية نفسها، ضمن مجموعة معينة أو مؤسسة، غالبًا ما نسميهم مجموعة الأصدقاء أو الأتراب، ويكون ذلك بالنسبة إلى فئة الشباب. فإذا كانت العائلة تمثّل الإطار العام لنقل المواقف والتوجهات السياسية، فإن مسار التنشئة السياسية لفئة الشباب يتدعم في عملية الاحتكاك بمجموعة الأصدقاء بصفة مباشرة وتلقائية مقارنة بباقي مؤسسات التنشئة الأخرى.

بالرجوع إلى أعمال موكسال المختصة بدراسة فترات التنشئة السياسية للأجيال الشابة، وتحديدًا دراسة تأثير تجربة التظاهر في الشوارع ومكانتها الخاصة في بلورة مواقف هذه الأجيال وآرائها، خصوصًا بعد الثورة في عام 2011، نجد أن كل مشاركة في تظاهرة سياسية تلقائية أو منظمة تمثّل تجربة ملموسة وحية للالتزام، ولها الأثر البين في مواقف الشاب وسلوكهم السياسي.

خلاصة القول، تمكّننا التنشئة السياسية للعائلة من إعادة إنتاج التوجهات السياسية الكبرى للآباء من جانب الأبناء، متمثّلة في اليمين أو اليسار أو الوسط، ومن دون أن يكون ذلك عبر اتّخاذ الأبناء توجه الآباء نفسه. لكن العائلة، مثل المدرسة، تنقل المحيط الموضوعي الذي تنشأ وتترعرع فيه المواقف السياسية والتوجهات العامة التي تتبلور ضمن ميكانيزمات التفاعل مع مجموعات الأتراب أو العمل أو الدراسة أو الشارع، خصوصًا ما يتعلق منها بالتجارب السياسية التلقائية الأولى.

الأرقام الإحصائية التي حصلنا عليها تذهب في السياق نفسه، وتؤكد لنا، من خلال نسبة حضور المرأة، فاعليات الحملات الانتخابية؛ إذ تكشف لنا مدى

ضعف اندماجها السياسي مقارنة بالرجل، بما أن نحو نصف الحاضرات (47 في المئة) يعبّر عن عدم معرفتهن الحاضرين، في حين يتمتع الرجل بدرجة اندماج مرتفعة نسبيًا، تفوق النصف (62 في المئة)، نتيجة طبيعية لارتباطه بالفضاءات العامة والشأن العام، بما في ذلك الشأن السياسي، مع الإشارة إلى أن أكثر الشرائح العمرية اندماجًا في الحياة السياسية من النساء هي فئة الكهول التي يراوح سنها بين 36 و50 عامًا، بنسبة 46 في المئة، وأقلها اندماجًا هي المرأة الشابة والمرأة المسنّة التي تجاوزت الستين عامًا.

في إطار تحليل مؤشرات اندماج المرأة التونسية في الحياة السياسية، يمكننا القول إن المرأة الشابة والمرأة المسنّة ليست لهما مشاركة فعلية في التظاهرات السياسية، ومن ثمّ لا تحملان مواقف ثابتة ونهائية تجاه الأحزاب والفاعلين السياسيين، ما يجعلهما الفئة المستهدفة للتعبئة السياسية في أثناء الحملات الانتخابية. في المقابل، يمكننا الإقرار، من خلال نتائج البحث، بأن الفئة الناشطة والفاعلة والأكثر اندماجًا في الحياة السياسية هي فئة الكهول، 36-50 عامًا. وهي الفئة التي تملك رأس المال الاجتماعي والمادي والثقافي، كما تعيش استقرارًا اجتماعيًا يمكّنها من بلورة مواقف سياسية ومشاركة فعلية في اتخاذ القرار السياسي، إلى جانب منحها القدرة على الاختيار من خلال تبادل الخبرات والتجارب مع مختلف مجموعات الانتماء كالأسرة والأصدقاء والمحيط المهني والزملاء من الحزب أو الاتجاه السياسي نفسه.

في السياق نفسه، وزيادة في توكيد مدى عمق الاندماج السياسي عند المرأة التونسية، خصوصًا بعد ثورة 2011، وبالاعتماد على معايير الاختيار السياسي، حاولنا أن نتعرّف إلى طبيعة هذه المعايير لدى الناخبة والناخب التونسيين، ومدى ارتباطها باستراتيجيا عقلانية واضحة، ففوجئنا بأن أغلبية الحاضرين التي تحضر اجتماعات الحملة الانتخابية (72.6 في المئة)، ليست لها معرفة مسبقة بالمرشح.

بذلك، يمكننا الإقرار بأن عملية الاختيار السياسي في انتخابات عام 2014 غير موجهة إلى الشخص المرشح بمقدار ما كانت موجّهة إلى التيار السياسي أو المدرسة الحزبية التي انقسمت إلى ثلاثة تيارات كبرى، إن صح التعبير: أقصى

اليمين المحافظ الديني (النهضة)، وأقصى اليسار (الجبهة الشعبية)، والوسط الليبرالي (نداء تونس). وهذا سلوك يشترك فيه كلا الجنسين وبنسب متساوية: 71 في المئة في مقابل الثلث تقريبًا لديهم معرفة بالمرشح، 26 في المئة امرأة، و27.6 في المئة رجل. ويأتي ذلك تأكيدًا لوجود توجه عام في السلوك الانتخابي لدى الناخب التونسي على اختلاف الجنس والسن.

كما تجدر الإشارة إلى أن أغلبية الحاضرين الذين لهم معرفة بالمرشح توافر لها ذلك في إطار عائلي بنسبة 73.5 في المئة، ما يؤكّد مجددًا أهمية الفضاء العائلي في نحت الاتجاهات السياسية وبلورة الاختيارات والمواقف على حساب الفضاءات العامة أو مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ومنظمات. وهكذا، تحافظ العائلة، بوصفها الخلية الأولى في المجتمع، على مكانتها، نظرًا إلى دورها الجوهري والرئيس في التنشئة السياسية للأفراد.

يزداد دور العائلة ترسخًا عندما يتعلق الأمر بالنوع الاجتماعي؛ إذ نلاحظ أن المرأة هي أكثر العناصر استفادة من الحوارات واللقاءات التي تجري في الفضاءات الخاصة والمغلقة بنسبة عالية تبلغ 78 في المئة، في مقابل 71 في المئة بالنسبة إلى الرجل. لكنها تعبّر عن نسب مرتفعة لكلا الجنسين، على الرغم من الاختلاف النسبي بينهما، ومتطابقة مع الاتجاه العام للعينة المستجيبة. وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن المجتمع التونسي ما زال تحت تأثير الأطر التقليدية في بلورة المواقف والآراء السياسية. وبالنتيجة، ما زالت مؤسسات المجتمع المدني، من أحزاب وجمعيات، محدودة التأثير في الرأي العام، خصوصًا بالنسبة إلى المرأة.

دائمًا في إطار البحث عن فهم سلوك الناخب ومدى خضوعه لمعايير وقيم واستراتيجيات ذاتية، كشفت لنا نتائج البحث أن الأغلبية الساحقة (93 في المئة) لم تستفد من المرشح، ولم يقدّم إليها أي مصلحة خاصة حتى تبرر حضورها.

هذا اتجاه لمسناه لدى الجنسين، على الرغم من بعض الفوارق التي لا تتجاوز الثلاث نقاط؛ 89.6 في المئة بالنسبة إلى المرأة، في مقابل 92.8 في المئة بالنسبة إلى الرجل. وهو دليل آخر على تشابه السلوك الانتخابي لدى المواطن

التونسي، أرجلًا كان أم امرأة، إذ نلاحظ أن السلوك الانتخابي أو المشاركة في الحياة السياسية في أثناء الحملات الانتخابية لا يخضعان لاستراتيجيات ذاتية واضحة تخدم مصالح الناخب بصفة مباشرة، باختلاف الجنس والسن.

الجدول (5-11)

هل ساعدك المرشح أنت أو صديقك أو أحد أفراد عائلتك في حلِّ مصلحة ما؟

المتغير / المؤشر	نعم	لا	لا إجابة	المجموع
ذكور	5.8	92.8	1.4	100
إناث	7.7	89.6	2.7	100

المصدر: المصدر نفسه.

لكن النسبة الضئيلة للسلوك الانتخابي الذي يخضع للاستراتيجيات العقلانية، أي السلوك الذي يعتمد على الحسابات والمصلحة بحسب المقاربات السوسيولوجية، تمحور أكثر من نصفها (52 في المئة) حول المصلحة القانونية، ونحو ثلثها (26 في المئة) حول المصلحة الصحية.

لعل من شأن ظاهرة التقارب نسبيًا بين المرأة والرجل في مجال نوعية المصلحة أن تساهم بدورها في بلورة المواقف والآراء، أو بالأحرى الميول السياسية النابعة من الحاجات والدوافع الذاتية والانتظارات التي تختلف نسبيًا بين الجنسين، لا علاقة لها بخصوصية ملامح المرشح أو برامجه الانتخابية؛ إذ نجد أن المرأة تعبّر عن حاجتها إلى الرعاية الصحية بنسبة 32 في المئة في مقابل 22.5 في المئة، بينما الرجل في حاجة أكبر إلى الخدمات القانونية بنسبة 57.5 في المئة في مقابل 48.4 في المئة، فيزداد يقيننا من أن المرأة بقيت محافظة على حاجاتها الذاتية، ومرتبطة بشخصها أو بأفراد عائلتها، أي بمحيطها الخاص، في حين أن حاجات الرجل تتمحور حول الآخر والفضاء الخارجي، لكسب مزيد أدوات التحكم بمحيطه الاجتماعي عبر مزيد من التمتع بالسلطة والنفوذ.

الجدول (5-12)

ما هي هذه المصلحة؟ بحسب الجنس

المؤشر / المتغير	حل النزاعات	رعاية طبية	تعليم الأبناء	الحصول على شغل	المجموع
ذكور	57.5	22.5	7.5	12.5	100
إناث	48.4	32.3	16.1	3.2	100

المصدر: المصدر نفسه.

2- الاستراتيجيات الموضوعية

نقصد بالاستراتيجيات الموضوعية البحث عن المبررات الموضوعية للحضور في الحملات الانتخابية الأخيرة. وهي استراتيجيات التنشئة السياسية التي من شأنها أن تنحت المواقف السياسية، واعتماد سلوك يقوم على مبررات ودوافع مرتبطة بالمرشح من ناحية، وببرنامجه الانتخابي موضوع الحملة، وبالمحيط الاجتماعي الذي يمارس ضغطًا على الناخب ليقع تحت تأثيرها من ناحية أخرى.

في سؤالنا عن سبب الحضور في الحملة الانتخابية، عبّر أكثر من نصف المستجيبين (58 في المئة) عن دعمه المباشر للمترشح، على الرغم من عدم وجود معرفة مباشرة به، في مقابل 31 في المئة فقط، أي ما يعادل الثلث، أتوا للحملة بهدف معرفة برنامج المرشح.

نلمس من وراء ذلك ملامح الثقافة السياسية لدى المواطن التونسي الذي ما زال تحت تأثير ضغط التنشئة السياسية التقليدية القائمة على القيم الأبوية بالنسبة إلى الجنسين، بما أن أكثر من نصف الحاضرين جاء ليدعم المرشح بصفته الشخصية، لا بما سيقدمه من برامج ومشروعات مستقبلية، وبمدى استجابتها لانتظارات الناخب أو الناخبة. وهكذا، نستنتج أننا ما زلنا في بداية بلورة المخبر الحقيقي للتنشئة السياسية خارج المجال العائلي. نسجت الانتخابات الأخيرة أولى حلقاتها القائمة على أسس، بوصفها تقوم على معايير عقلانية ترتبط برهانات موضوعية، تشكّل المصلحة العامة فيها الأرضية المشتركة التي تربط الناخب بالمرشح.

بما أننا في سياق ثقافة سياسية عامة تبلورت وتشكلت خلال سنوات طويلة خلت، وفي إطار غياب المؤسسات المجتمعية الملائمة، كالأحزاب والجمعيات، تبقى الأسرة، كما في باقي مجتمعات العالم ووفق التحليلات السوسيولوجية المتعلقة بفهم سلوك الناخب السياسي في أثناء الحملات الانتخابية وتفسيره، النواةَ الصلبة التي ما زالت تتحمل القسط الأكبر من مسؤولية نحت هوية الفرد السياسية بصفة مباشرة أو ضمنية. وهذا يفسر لنا ظاهرة التطابق لدى الجنسين في مستوى مبررات الحضور المرتبطة بشخصية المرشح تصل إلى النصف أو تفوقه (56 في المئة ذكر و50 في المئة أنثى)، في مقابل الثلث (28.9 في المئة ذكر و28.7 في المئة أنثى) المرتبط بالبرنامج الانتخابي.

الجدول (5-13)

ما الذي يبرر سبب حضورك هذا الاجتماع (من الحملة الانتخابية) اليوم؟

المؤشر / المتغير	لدعم المرشح	للتعرف إلى برنامج المرشح	ليعرف الآخرون من أساند	المجموع
ذكور	56.6	28.9	9.7	100
إناث	50.4	28.7	13.2	100

المصدر: المصدر نفسه.

اللافت أن هذه الثقافة مترسخة لدى الفئات الاجتماعية المختلفة ولدى الشرائح العمرية المختلفة لكلا الجنسين. وتحوّلت إلى سلوك عام ينمّ عن عقلية مجتمعية سائدة ما زالت ترزح تحت تأثير الثقافة الأبوية، 52 في المئة بالنسبة إلى فئة الشباب 18-35، و51 في المئة بالنسبة إلى فئة الكهول 36-50، وأقل منها بقليل، 45 في المئة، بالنسبة إلى فئة الشيوخ 51-65.

هذا يجعلنا نستنتج أننا بصدد إعادة إنتاج الثقافة نفسها التي توارثناها جيلًا عن جيل، ما يستوجب العمل على فهم الميكانيزمات الحقيقية والكامنة في نحت الهوية السياسية للمواطن التونسي، سواء أرجلًا كان أم امرأةً، شابًا أم كهلًا أم

شيخًا، أي إن علينا أن نتعمق في كيفية اشتغال مخابر التنشئة السياسية التي تتأثر بالسياقات السوسيو- ثقافية والسوسيو- اقتصادية والسوسيو- سياسية عمومًا، إذ ما زالت الأسرة تؤدي فيه الدور الأساس في تنشئة الأفراد السياسية.

الجدول (5-14)

ما الذي يبرر سبب حضورك هذا الاجتماع (من الحملة الانتخابية) اليوم؟

المؤشر / المتغير	لدعم المرشح	ليعرف الآخرون من أساند	للتعرف إلى البرنامج	مرافق لصديق	المجموع
35-18	52	11.6	29.5	4.7	100
50-36	51.4	13.8	26.8	5.1	100
65-51	45.5	14.5	32.7	10.8	100
أكثر من 65	25	25	0	25	100

المصدر: المصدر نفسه.

على الرغم من ارتفاع نسبة المطلعين على البرنامج الانتخابي من الحاضرين المستجيبين التي بلغت 40 في المئة، فإن ذلك لا يمثّل الدافع الحقيقي لمواكبة الحملة الانتخابية لدى الناخبين.

مع الاختلاف البيّن في المواقف إذا تعلق الأمر بالنوع الاجتماعي، تُبين لنا النتائج الإحصائية أن الرجل يبدي اهتمامًا أكبر بالبرنامج الانتخابي مقارنة بالمرأة (41 في مقابل 34 في المئة)، ليصل الفارق إلى نحو عشر نقاط، ما يعكس دلالات سوسيولوجية مرتبطة بسهولة احتكاك الرجل بالمحيط الخارجي مقارنة بالمرأة، التي تبقى على الرغم من ارتفاع مستواها التعليمي ومستواها السوسيو- مهني، مفتقرة إلى الفرصة الملائمة للاطلاع على مضامين البرنامج الانتخابي بعمق وتفصيل من خلال النقاش والحوار وتبادل الآراء والمواقف بصفة تلقائية في مجالات مفتوحة وبتلقائية، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الرجل، لذلك نجدها تكتفي ببلورة موقفها السياسي بالاعتماد على ملامح المرشح الذاتية والفكرية والتاريخية.

الجدول (5-15)

هل لديك اطلاع على البرنامج المكتوب للمرشح؟

المؤشر / المتغير	قرأت بعضه	قرأت البرنامج كله	لا معرفة لي بالبرنامج	البرنامج لا يهمني	المجموع
ذكور	32.1	41.1	22.8	3.3	100
إناث	31.9	34.6	29.2	3.4	100

المصدر: المصدر نفسه.

اللافت أن الفئة العمرية التي تُقبل على الحملات الانتخابية بدافع ذاتي هي فئة الكهول والشيوخ بنسبة الثلث (28 في المئة من فئة الكهول 36-50) وأكثر من النصف (63 في المئة، من فئة الشيوخ 51-65). تدفعنا هذه النتائج الإحصائية إلى القول إن هذه الشريحة من النساء ترسخت لديها التمثلات السياسية المحافظة ذات البُعد الأبوي الذكوري. وهي تقوم على صورة السياسي الذي يتمتّع بشخصية كاريزمية قادرة على التأثير والإقناع بالخطاب، بصرف النظر عن توجهاته الأيديولوجية وخياراته الاقتصادية التي من شأنها أن تحدث الفارق بين المرشحين، وهذا ما حقق الفارق في نتائج انتخابات عام 2014، فشخصية المرشح أدّت دورًا محددًا وفاصلًا لدى المرأة الناخبة من جيلي الكهول والشيوخ، بل نستطيع القول إن هذه الفئة هي التي حسمت المعركة الانتخابية الأخيرة.

الجدول (5-16)

هل لديك اطلاع على البرنامج المكتوب للمرشح؟

المؤشر / المتغير	قرأت بعضه	قرأت الكل	لا أعرف البرنامج	لا يهمني	المجموع
35-18	36.2	38.4	22.6	22	100
50-36	30.9	33.1	28.1	6.5	100
65-51	14.5	18.2	63.6	3.6	100
فأكثر	0	0	100	0	100

المصدر: المصدر نفسه.

سادسًا: أي تأثير للسياق الاجتماعي في الفعل السياسي للمرأة التونسية؟

إذا انطلقنا من فكرة أن عملية التنشئة السياسية تمتد على مدى حياة الفرد ضمن مجموعات الانتماء المختلفة، فإنها لا تقف عند الفضاء العائلي أو المدرسي أو عند مجموعة الأتراب، بل تمثّل مسارًا متجددًا في دينامية مستمرة تتفاعل فيها عناصر عدة تخضع لعمليات التشكيك والإثبات، تحت تأثير الانتماء إلى مجموعات متعددة، مثل مجموعة الأحزاب والجمعيات.

هنا نشير إلى أهمية السياق التاريخي الذي يؤدي دورًا دالًا وجوهريًا في كيفية تقبّل الناخبين المعلومات السياسية؛ فالدراسات السوسيولوجية أثبتت في هذا المجال مدى جدية المحيط وفاعليته في تحديد درجة انتقائنا المعلومات المخزنة واستيعابها، وذلك عبر عملية التبادل بين مجموعات الانتماء المختلفة. ومن ثمّ يركز المؤرّخون وعلماء الاجتماع على الدور الحاسم الذي يؤديه الحدث السياسي في تنشئة الأفراد السياسية، سواء أكان على المستوى العملي، كالمشاركة في حوادث تميزت بها فترة تاريخية معينة من شأنها أن تعوض الأجيال الشابة ذلك النقص في تجاربهم السياسية، أم على مستوى التمثّلات الاجتماعية من خلال إعادة صوغ الحوادث بما ترسخ في الذاكرة من معلومات، لتصبح جزءًا من الذاكرة الجماعية.

يحيلنا ذلك إلى التأكد من تأثير عامل «الجيل» في نسق التنشئة السياسية مع شيء من التنسيب. من ذلك نذكر «أجيال» حوادث الحربين العالميتين الأولى والثانية، أو حوادث حرب الجزائر، أو حوادث أيار/مايو 1968 في فرنسا، أو حوادث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأميركية، وأخيرًا حوادث ثورة كانون الثاني/يناير 2011 في تونس، حيث إنها تصل إلى درجة التأريخ بالجيل (جيل الثورة، جيل 68..)، لما لهذه الحوادث من تأثير عميق في الأفراد الذين عاشوا الحوادث نفسها في الفترة الزمنية نفسها، فتطبع ذاكرتهم الجماعية، وتحدد مسارهم الفكري والسياسي.

تساهم هذه الحوادث في نحت الهوية السياسية لجيل معيّن من الأفراد. وعندما نتحدث عن التنشئة السياسية، فنحن نهتم بتأثير العلاقات بين الأفراد أو بين الأفراد والحوادث الكبرى؛ إذ نتأثّر بآبائنا ومعلّمينا وأساتذتنا، خصوصًا بأصدقائنا ومعارفنا الذين ينتمون إلى الجيل نفسه. وعلى هذا الأساس، لا يمكن التفكير في مسألة التنشئة على أنها عملية بسيطة، بل عملية معقّدة يتشابك فيها كثير من العناصر، من أفراد وحوادث تساهم بصفة فعلية ومميزة في إنتاج مواقف وسلوك سياسي معين.

في هذا السياق، رأينا من المفيد أن ننزّل الحملة الانتخابية الأخيرة في تشرين الأول/أكتوبر 2014 ضمن تشابك هذه العناصر الموزعة بين الفردي والجماعي، أو بين العام والخاص؛ إذ بعد حصول الإسلام السياسي في انتخابات عام 2011 على أغلبية الأصوات في المجلس الوطني التأسيسي، أي 41 و47 في المئة، أي على 91 مقعدًا من مجموع 217، نتوقف أمام تساؤلات عدة: هل المجلس الوطني التأسيسي يمثّل فعلًا الشعب التونسي بـ 17 حزبًا فقط، تتقاسم 183 مقعدًا من جملة 110 أحزاب قانونية، وأغلبية القوائم المستقلة جهوية تحصلت على 34 مقعدًا؟ هذا مع العلم بأن نسبة المشاركة لم تتجاوز 52 في المئة من جملة الناخبين، فأصوات النهضة لا تمثّل إلا 37 في المئة من عدد الأصوات المصرح بها. وفي ضوء هذه النتائج، أُلِّفت حكومة التحالف من ثلاثة أحزاب («ترويكا») كان لها تاريخ نضالي ضد السلطة القائمة، وهي النهضة، والتكتل من أجل العمل والحريات، والمؤتمر من أجل الجمهورية.

منذ ذلك الوقت، ظهر بعد الانتخابات وجه جديد لتونس أفرز تخوفات كثيرة في شأن محاور النظام السياسي وحقوق الإنسان وحرية المرأة، ما دفع المنظمات النسوية في هذا السياق إلى التعبير عن تخوفها من ازدواجية الخطاب لدى النخبة السياسية الدينية، خصوصًا بعد أن أعلنت رغبتها في اعتماد «نسوية إسلامية» ملائمة للنص القرآني، ما يفسر حالة التذبذب التي تميزت بها فترة حكم «الترويكا» بين قبول ورفض لبعض أحكام **مجلة الأحوال الشخصية**، كاعتماد مبدأ التكامل بين الجنسين على حساب مبدأ المساواة. كما لا تتردد الحركة الدينية

الحاكمة في التعبير عن تحفظها على مسألة الاختلاط، وذلك بوضع عدد من الشروط، منها التزام المرأة الحجاب، لذلك تصر هذه الحركة على البُعد الأخلاقي والقيمي المستمد من الدين الإسلامي أرضيةً للتعايش داخل المجتمع التونسي. أمّا مسألة تعدد الزوجات، فهناك قبول بمنعه، لكن يمكن الرجوع عنه في حالة الأزمات والحروب.

اللافت من خلال هذا العرض الموجز للمناخ السياسي الذي أفرزته انتخابات عام 2011، أن المرأة تحتل مرتبة الصدارة في خطابات النخبة السياسية الإسلامية بوصفها تمثّل رهانًا خطرًا في عملية التحول الاجتماعي، خصوصًا في ظل العولمة الثقافية والاقتصادية والإعلامية، فموضوع المرأة يفرض نفسه في جميع الحوارات الناجمة عن الأزمات، ولعل ذلك ما يفسر إصرار الإسلام السياسي على حماية الأسرة من جميع أشكال التسيب والاضطراب، وترى ذلك من أولوياتها حتى تضمن استقرار المجتمع.

ربّما يرجع ذلك إلى طبيعة النصوص الدينية، وبالتحديد النص القرآني الذي لا يخاطب المرأة إلّا بوصفها زوجة أو أمًّا، لترسخ لدى الذاكرة الجماعية صورة المرأة المسلمة في المخيال الشعبي لدى المسلمين[26]. وعلى الرغم من دعم حزب النهضة وجود المرأة في المجلس الوطني التأسيسي، وتعيين أول امرأة من الحزب نفسه نائبة أولى لرئيس المجلس، فإن السؤال الذي يطرح نفسه: هل هذا التمثيل كفيل بالدفاع عن مكاسب المرأة؟

تقوم نظرة الإسلام السياسي إلى المرأة على ازدواجية عميقة، تعكس هذه النزعة نحو الخلط بين مثالية الماضي والأخذ بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة. وهكذا، يجري تشريع استراتيجية التمييز والتفرقة بين الرجل والمرأة[27]، وذلك في إطار المحافظة على مكانة المرأة في الفضاء الخاص

---

(26) Camille Lacoste-Dujardin, «Des Mères contre les femmes, maternité et patriarcat au Maghreb,» Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée, vol. 40, no. 1 (1985), pp. 180-181.

(27) Olfa Lamloum, «Les Femmes dans le discours islamiste,» Confluences Méditerranée, no. 59 (2006), pp. 89-96.

بصفته فضاء طبيعيًا لها. وعلى الرغم مما لاحظناه خلال الحملة الانتخابية في عام 2011، فإن مرشحات كثيرات على قوائم الحركة يدافعن عن **مجلة الأحوال الشخصية**، بل يعبّرن عن ضرورة دعمها عبر التسوية في الأجور وإنشاء المحاضن ورياض الأطفال في مواقع العمل، كما أنهن يرين المجلة مكسبًا للمرأة لا بدّ من المحافظة عليه ودعمه.

لكن على الرغم من ذلك، نلاحظ في هذا الخطاب تذبذبًا في مواقف هذه النخبة السياسية من النساء ناجمًا عن إصرارها على المحافظة على مكانة العائلة خلية أساسية للمجتمع، بحسب التمثّلات الاجتماعية للعائلة التقليدية القائمة على التقسيم الجنسي للأدوار. وتعمل في الوقت ذاته على إبراز مَواطن التجانس مع القانون المدني والشريعة الإسلامية. ومهما يكن من أمر، تحتل المرأة مكانة الصدارة في اهتمامات الإسلام السياسي، إذ تمثّل قلب الحوار الوطني في شأن التحكم بالتحولات الثقافية التي أصابت المجتمعات الإسلامية إبان العولمة[28].

كما تبيّن لنا التصريحات الرسمية الأولى التي صدمت الرأي العام غداة الانتخابات الأولى بعد الثورة، حين أبدت إحدى نائبات المجلس التأسيسي موقفها الرافض للأم العزباء، معتبرة المجتمع التونسي غير قادر على توفير الحماية القانونية لهذه الفئة من النساء بوصفها فئة موصومة بالعار، ومستغلة بذلك الفراغ القانوني في **مجلة الأحوال الشخصية**، حيث لا مكانة قانونية للأم العزباء بوصفها خارج المنظومة الاجتماعية الأبوية التي لا تقبل العلاقة الجنسية خارج الزواج، ليمثّل بذلك أنموذج الخطاب الديني القائم على الأحكام المعيارية، الذي يتناول القضايا الاجتماعية والمدنية تناولًا أخلاقيًا، بصفته مثالًا دالًا على جوهر الخلاف إلى حد التناقض بين المنظومة السياسية القائمة على الأحكام المدنية النسبية الملائمة لقضايا المجتمع المتحولة، والمنظومة الدينية القائمة على الأحكام المعيارية المطلقة حيث يصعب أن تتلاقيا.

عبّرت وزيرة المرأة وشؤون الأسرة سهام بادي عن عدم اكتراثها بظاهرة

---

(28) Abderrahim Lamchichi, «Condition féminine,» Confluences Méditerranée, no. 41 (2002), pp. 89-106.

الزواج العرفي الذي انتشر في صفوف الطلاب على حساب الزواج المدني، واضعة ذلك في خانة الحريات الشخصية[29]، ومعتبرة أن على المرأة أن تختار ما يلائمها من دون تجريم لهذه الممارسات بوصفها خارجة على القانون وتهدد مدنية المجتمع، فضلًا عن كون الزنا في نظر القانون جريمة يعرّض مرتكبتها للعقاب. كما أن هذا النوع من الزواج لا يوفر أي حماية للمرأة ولا لأبنائها، خصوصًا في حالة الطلاق.

كما سجّلنا ردّات فعل سلبية تجاه أول خطاب للرئيس منصف المرزوقي، عندما قام بترتيب النساء على أساس اللباس، فصرح بأن الدولة ستوفر الحماية لجميع النساء، من «منقبات ومحجبات وسافرات». ولكلمة سافرات دلالات سلبية ترتبط بالمنظومة المعيارية الدينية التي ترمز إلى المرأة غير المحجبة. مثّل ذلك مصدر تخوّف لمعظم النساء التونسيات، ودفع المجتمع المدني، من منظمات نسوية وحقوقية ونقابية وثقافية، إلى الوقوف بحزم ضد كل إجراء من شأنه أن يترجم إلى ممارسات تحدّ من مكاسب المرأة.

من خلال ما تقدم، يمكننا القول إن المرأة في الفترة الفاصلة بين انتخابات عام 2011 وانتخابات عام 2014، مثّلت، وما زالت تمثّل الحجر الأساس للاستقطاب السياسي، وهو ما لا يكون بالضرورة في مصلحة حقوقها. فأصبح الحوار بعد الثورة يدور حول الحجاب والنقاب وختان البنات. وركّز الخطاب السياسي على مكاسب المرأة المهددة من الفكر الديني المتشدد، وهي المعركة التي ستمثّل محرك الصراع السياسي الذي سيؤثّر في مسار التغيير الاجتماعي في المستقبل.

ضمن هذا السياق السياسي والاجتماعي العام إبان انتخابات عام 2011، حاولنا معرفة تأثير هذه الفترة في مواقف الناخبين في التصويت، بوصفها فترة ثرية على مستوى الحوادث والمواقف والنزاعات السياسية تابعتها احتجاجات واعتصامات اجتماعية ساهمت بصفة فعلية وجوهرية في بلورة الآراء والمواقف السياسية التي كانت في منزلة المخبر العام والشامل للتنشئة السياسية إلى جانب

(29) «سهام بادي: وزيرة المرأة وشؤون الأسرة في أول حكومة بعد انتخابات 2011،» **الشروق** (تونس)، 2012/2/1.

التعبئة الانتخابية؛ إذ لاحظنا اندفاعًا كبيرًا لدى الناخبين من الرجال والنساء للتعبير عن آرائهم ومواقفهم تجاه الحوادث السياسية المهمة، وعلى رأسها عمليات الاغتيال السياسي[30].

مثّلت هذه الفترة الحد الفاصل بين فترة الانتقال الديمقراطي الذي تمّ في إطار المؤسسات القانونية بحسب الآليات الديمقراطية. وظن المواطن التونسي أن ممارسة حقه في أول انتخابات ديمقراطية وتعددية في عام 2011 (1500 قائمة مترشحة)، ستدخله في مرحلة سياسية جديدة تقطع مع نظام الحزب الواحد والفكر الواحد والتوجه الواحد، لكن الاغتيال السياسي قطع على التونسيين حبل الحلم والأمل. وكادت الفترة إياها أن تعصف بجميع مكاسب الثورة وتدفع إلى إعلان الدخول في مرحلة العصيان المدني، حين بدأ التونسي يحن إلى عهد الاستبداد، لما يوفره من حد أدنى من الاستقرار والأمن، إلى درجة أنه أصبح معها على استعداد بأن يقايض أمنه بالحرية ويغلق قوس الديمقراطية المخيف الذي أفقده القدرة على التحكم بمصيره، ويتخلى عن حلم الثورة، حلم الحرية والاستقلالية، وولادة الفرد المواطن، الفرد القادر على الاختيار.

تحت تأثير السياق السياسي والاجتماعي المضطرب الذي عاشته البلاد التونسية، حاولنا أن نتعرف إلى الموقف النقدي للناخب التونسي تجاه انتخابات عام 2011، فلاحظنا أن نسبة مهمة من المستجيبين الحاضرين في الحملة الانتخابية الثانية (2014) سبق أن شاركت في انتخابات عام 2011 بنسبة 68 في المئة، أي أكثر من الثلثين. كما لفتنا في السياق نفسه أن ثلث الحاضرين في هذه الحملة (32 في المئة) لم يسبق له أن شارك في الانتخابات السابقة.

---

(30) اغتيال شكري بلعيد في 6 شباط/فبراير 2013، وهو عضو سابق في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. انظر: «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي،» ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، <http://bit.ly/1WXddFJ>.

والأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد. انظر: «حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد،» ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، <http://bit.ly/21T2Y6t>.

واغتيال محمد البراهمي في 25 تموز/يوليو 2013، وهو مؤسس حزب التيار الشعبي والأمين العام السابق لحركة الشعب.

يجعلنا هذا نقرّ بأن السياق العام الذي انبثقت منه انتخابات عام 2014 مثّل عاملًا جوهريًا في تنشئة الناخبين السياسية، من شأنه أن يصنع المواطنة الفاعلة التي تملك القدرة على التحكم بمصيرها عبر الانتخاب، الأمر الذي يعكس الميكانيزمات الفعلية للتنشئة السياسية، ونعني المناخ السياسي والاجتماعي العام الذي يتجاوز الأطر التقليدية المعروفة كالأحزاب والجمعيات، بل إن من شأن الحوادث السياسية الكبرى والسياقات السوسيو - تاريخية أن تكون أكبر مخبر لولادة المواطَنة الفاعلة.

تجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة من النساء المنخرطات حديثًا في المواطَنة الفاعلة (40 في المئة) تنتمي إلى فئة الشباب (18-35 عامًا القريبة من التعبير عن تغير واضح وجلي في الخريطة الديموغرافية الانتخابية التي يحتل فيها العنصر النسائي الشاب مكانة مهمة. ويرجع ذلك إلى حالة الخوف التي انتابت المرأة التونسية خلال الفترة الفاصلة بين انتخابات عامي 2011 و2014 وجعلتها تفقد الثقة في الحرية وأدوات المواطَنة الفاعلة، خصوصًا بعد دخول ما يُعرف بالإرهاب السياسي الذي سبقه إرهاب فكري واجتماعي موجّه بالدرجة الأولى نحو المرأة الشابة. هذا بينما تلقت النساء اللواتي هن في سن 36-65 تنشئة سياسية في أحوال مختلفة ومغايرة؛ إذ شاركت نسب مهمة منهن في الانتخابات الأولى (72-76 في المئة)، مع الحرص على المشاركة في الانتخابات الثانية من باب الخوف من التراجع في الحقوق والحريات، خصوصًا تلك المتعلقة بالمرأة.

الجدول (5-17)

هل قمت بالتصويت في الانتخابات الماضية؟

المؤشر / المتغير	نعم	لا	رفض الإجابة	المجموع
35-18	59.1	38.8	2.1	100
50-36	76.4	21.4	2.1	100
65-51	72.7	21.8	5.5	100
65 فأكثر	0	100	0	100

المصدر: المصدر نفسه.

من هنا نفهم الدوافع الحقيقية والمباشرة وراء مشاركة المرأة في انتخابات عام 2011، بوصفها التجربة الديمقراطية الأولى بعد الثورة؛ التجربة التي أعلنت ولادة جديدة للمرأة المواطِنة والقادرة على الفعل والاختيار واتخاذ القرار بمحض إرادتها من دون مقايضة أو ابتزاز سياسي، في إطار مساواة كاملة بين الجنسين وصلت إلى حد التطابق الكلي (93 في المئة)، مع الإشارة إلى أن أغلبية المستجيبين من كلا الجنسين صوتت لمصلحة النهضة الإسلامي المحافظ.

الجدول (5-18)

هل سبق أن عرض عليك مال أو أشياء أخرى في مقابل صوتك؟

المؤشر / المتغير	نعم	لا	لا أعرف	لا إجابة	المجموع
ذكور	2	93.5	2.9	1.5	100
إناث	1.8	93.7	3.0	1.4	100

المصدر: المصدر نفسه.

بنسب متقاربة جدًا (27-27 في المئة)، وهو تقارب ينسحب على باقي الأحزاب المشاركة، ليعكس مدى التقارب الفكري والاجتماعي بين الجنسين نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي، ونتيجة المشاركة في الحياة المهنية والاجتماعية التي تؤدي إلى التشابه في ردّات الفعل تجاه الحوادث والسياقات السياسية.

الجدول (5-19)

لمن كان صوتك في الانتخابات السابقة؟

المؤشر / المتغير	النهضة	المؤتمر	التكتل	العريضة	العامل الشيوعي
ذكور	27.1	9.6	4.7	2.9	2.7
إناث	26.6	9	4.1	2.6	1.8

المصدر: المصدر نفسه.

نستنتج من خلال اختيارات العينة المستجيبة في الانتخابات السابقة في تشرين الأول/أكتوبر 2011، أن ثمة هيمنة واضحة للحزب الديني المحافظ تعكس مدى تأثير الانتماء الديني في بلورة اتجاهات الأفراد السياسية[31]. لذلك، نلاحظ أن أغلبية الدراسات السوسيولوجية اهتمت بتحليل العلاقة بين الانتماء الديني والانتماء الاجتماعي وتأثيرها في المواقف السياسية. وبالنتيجة، فإن كل من يعطي صوته للحزب الديني يعدّ من المحافظين على القيم التقليدية، مثل العائلة والتقاليد والإرث التاريخي، في مقابل الفئة التي تختار حزبًا يساريًا تنتمي غالبًا إلى الفئات الاجتماعية غير المتدينة، بل المنسجمة مع انتمائها الطبقي، وبالتالي يكون الانتماء الديني في مواجهة الانتماء الاجتماعي.

في السياق نفسه، أقرّ غي ميشيلا وميشال سيمون أهمية الانتماء الديني على حساب الانتماء الاجتماعي. لكن في المقابل كشفت البحوث السوسيولوجية أننا ما عدنا نلمس بصورة واضحة هذا الارتباط الآلي بين الاتجاه السياسي في الانتخابات والانتماء الاجتماعي الموضوعي. ويجري تعويضه بالانتماء الثقافي العام الذي يساهم في تشكيل الاتجاهات السياسية أكثر من الانتماءات الفردية الخاصة[32]، ويكون ذلك عبر التركيز على دور الأبعاد الرمزية في العملية الانتخابية.

يجري خلال العملية الانتخابية إعادة ترجمة الخصائص الشخصية للأفراد بحسب ما تمليه الرموز السوسيو - ثقافية التي تمثّل المرجعية الثابتة، خصوصًا في المجتمعات التقليدية المحافظة في مجتمعاتنا العربية الإسلامية. وحتى تجارب الكهل الشخصية تُدرج في جزء منها ضمن النهج الثقافي المستبطن والتجارب التي عاشها في مرحلتي الطفولة والشباب. ويفضّل علماء الاجتماع ألّا يتحدثوا عن متغير السن بمقدار تحدّثهم عن «دورة الحياة» (cycles de vies)، والدليل على ذلك أن تصويت المتقاعدين لمصلحة الحزب اليميني المحافظ ليس بفعل تأثير السن، بل لأن فترة الشيخوخة تجعلهم يميلون إلى المحافظة على ممتلكاتهم التي

(31) Michelat Guy et Simon Michel, Classe, religion et le comportement politique, Éditions sociales (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1977).

(32) Alain Lancelot, «L'Interprétation sociologique des résultats électoraux: L'exemple des élections françaises, 1974-1979,» Cahiers du CEVIPOF, no. 51 (Septembre 2009).

اكتسبوها طوال فترة حياتهم الناشطة، ويصبحون بمرور الزمن أكثر تدينًا. كما أن عدم الاندماج الاجتماعي لا يؤدي بالضرورة إلى التصويت لمصلحة الحزب التقدمي والحداثي، بل يدفع الفرد إلى الرجوع إلى ذاته وإلى الرغبة في التمتع بالاستقرار والأمن، وهو ما يفسر توجّه أغلبية الناخبين من غير المتدينين إلى التصويت لحزب النهضة الديني المحافظ.

لكن اللافت هو أن الإقبال على الفعل الديمقراطي لم يوازه ارتفاع في درجة الرضى عن الاختيار؛ إذ جاءت مواقف المستجيبين موزعة بنسب متفاوتة: 43 في المئة راضون في مقابل 57 في المئة غير راضين، وميالة إلى الموقف السلبي بفارق كبير يصل إلى 14 نقطة. وهذا المعطى ذو دلالات سوسيولوجية مهمّة، نتيجة السياق السوسيو - سياسي إبان إعلان نتائج انتخابات عام 2011.

يتدعم هذا الموقف عندما نربطه بالنوع الاجتماعي؛ إذ نلاحظ أن نسبة عدم رضى المرأة تفوق نسبة عدم رضى الرجل بـ7 نقاط (50-57 في المئة)، ويرجع ذلك إلى تراجع منسوب الحريات المتعلقة بالمرأة، بل إن المرأة وجدت نفسها تناقش النخبة السياسية وتفاوضها في مسائل مبدئية تتعلق بحرية الإنسان وبحقها في اختيار نمط حياتها. ونما لديها شعور بأنها الوحيدة المعنية في المجتمع بصوغ معنى جديد للمواطَنة الفاعلة، وللمواطَنة الفردية والمستقلة عن جميع أنواع الوصايا الأبوية والسياسية والدينية والأخلاقية، ضمانة أساسية لولادة الديمقراطية النابعة من الإرث الإنساني العالمي والقائمة على فلسفة حرية الفرد وحقوق الإنسان،

الجدول (5-20)

هل أنت راضٍ عن خياراتك الانتخابية المرة الفائتة؟

المؤشر / المتغير	نعم	لا	لا إجابة	المجموع
ذكور	42.5	50.8	6.7	100
إناث	34.6	57.3	8.1	100

المصدر: المصدر نفسه.

ما يفسر ظاهرة التقارب في المواقف إلى حد التجانس الكلي بين الشرائح العمرية المختلفة (55-60 في المئة للمرأة)، عاكسًا لنا التوجه العام الذي ساد في المجتمع التونسي خلال تلك الفترة المتوتّرة والمضطربة التي حدث فيها تداخل بين الديني والسياسي، بين الظرفي والدائم، بين المتحوّل والثابت، وتجعلنا نتوقع أن تركز الأحزاب السياسية وباقي مؤسسات المجتمع المدني جهدها في الانتخابات المقبلة على إقناع الفئات الاجتماعية المختلفة بضرورة التصويت وأهميته، بصرف النظر عن الاتجاه السياسي الذي ستختاره.

الجدول (5-21)

هل أنت راض على خياراتك الانتخابية في المرة الفائتة؟

المؤشر / المتغير	نعم	لا	رفض الإجابة	المجموع
35-18	34	58	8	100
50-36	35	55	9.5	100
65-51	35	60	5	100
65 فأكثر	34.5	57.3	8.1	100

المصدر: المصدر نفسه.

تحيلنا النتائج التي حصلنا عليها إلى الحديث عن تغير معنى التصويت لدى الناخبين خلال الأعوام الأخيرة، أي منذ عام 2011؛ إذ كان التصويت في أول تجربة ديمقراطية في تونس بمنزلة الواجب المقدس للمواطن الصالح، الوفي لدماء الشهداء. لكن هذا الشعور خفتت جذوته في الانتخابات الثانية، والشعور بالواجب ضعف نسبيًا مقارنة بالشعور في سابقتها؛ حيث إن الناخب أو الناخبة أصبحا ينظران إلى عملية التصويت اليوم على أنها حق يجلب فائدة ملموسة، ولعل ذلك هو ما جعل الناخبين يقعون تحت تأثير مبدأ التصويت المجدي أو المفيد (le vote utile). أمّا في حالة الشك، فهناك من فضّل العزوف عن ممارسة هذا الحق.

قام ذلك كله بدور المحفّز لجميع الحاضرين المستجيبين على الإقبال مرّة ثانية في انتخابات عام 2014 بأغلبية مطلقة (88 في المئة) لتعديل مواقفهم وفرض إرادتهم على مجريات الحوادث. وكان ذلك بالنسبة إلى جميع أفراد المجتمع باختلاف فئاته الجنسية والعمرية والاجتماعية عمومًا.

لكن التصويت هذه المرة كان أكثر تعقلًا، وتخلله الشعور بالحيرة وعدم اليقين في الاختيار، وبمقدار أقل من الوفاء لمبدأ سياسي بعينه، خصوصًا في حالة تغير الخريطة الانتخابية وبروز تكتلات حزبية جديدة ذات منحى براغماتي نفعي. وبذلك نكون قد ابتعدنا عن الأحزاب التقليدية القائمة على الأيديولوجيات المغلقة، لتترك مكانها لما يطلق عليه اسم الأحزاب الوسطية ذات الاتجاه الليبيرالي التي تقوم على مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات الفردية العامة.

أصبحنا نتيجة ذلك أمام أحزاب جمعت بين أفرادها البراغماتية الانتخابية لا المبادئ والقيم الأيديولوجية الثابتة، ما أثر في طبيعة التصويت في انتخابات عام 2014. وهذا ما تردد صداه بوضوح في تقارب نيات التصويت للعينة المستجيبة لحزب نداء تونس (7.5 في المئة ذكور و8 في المئة إناث)، فهو حزب حديث التكوين لا يرتكز على أيديولوجيا محددة، وفي نسبة إجمالية أعلى قليلًا لمصلحة حزب النهضة مع تطابق نسبتي الجنسين تقريبًا (8.6 في المئة ذكور و9 في المئة أناث).

الجدول (5-22)

إن كانت الإجابة بنعم، هل أستطيع أن أسألك لمن سوف تصوت؟

المؤشر / المتغير	نداء تونس	النهضة	المؤتمر	آفاق تونس	التكتل	العريضة	الاتحاد الوطني الحر	الجبهة الشعبية
ذكور	7.5	8.6	4.1	3.2	3.2	2.9	4.3	4.6
إناث	8	9	4.3	2.7	3.1	2.6	2.3	4.3

المصدر: المصدر نفسه.

هكذا، تغيرت نيات التصويت حالما ظهر حزب جديد يستجيب لميول الناخبين وانتظاراتهم التي ما عادت تتمحور حول مسائل أيديولوجية مطلقة،

مثل الهوية والانتماء الحضاري والثقافي، بل تحولت إلى انتخابات براغماتية من جنس الأحزاب المرشحة، مثل نداء وآفاق والاتحاد الوطني. ولزيادة مقدار فهم هذا التحول في التصويت لعموم المستجيبين بين الانتخابات الحماسية الأولى في عام 2011 ونيات التصويت في الانتخابات الثانية في عام 2014، وبالرجوع إلى البارادايغم «ميشيغان» (Michigan)، ما عاد متغير الانتماء الديني أو الاجتماعي كافيًا لفهم التغيرات الطارئة على نيات التصويت في الانتخابات الأخيرة.

لذلك، يجدر أن نأخذ في الحسبان العامل النفسي للفرد أو لمجموع الناخبين والناخبات، ودوره في عملية الإدراك السياسي بما يفوق دور الخصائص السوسيو - ثقافية؛ إذ كشفت البحوث والدراسات أهمية الدور الذي تمارسه ظاهرة التماثل الحزبي (l'identification partisane) وقوة تأثيرها، وأقرت بتحليلاتها السوسيولوجية أن الهوية السياسية تصاغ منذ المراحل الأولى للطفولة والمراهقة عبر التنشئة العائلية التي تختلف بحسب وسط الفرد الاجتماعي والثقافي؛ فكلما كان التماثل قويًا، كان الاختيار السياسي ثابتًا، إضافة إلى أهمية السياق الانتخابي ومدى مساهمته في إحداث التغيير السريع في توجهات الناخبين السياسية.

في هذا الإطار، من المفيد أن نتعرض لأنواع التصويت المختلفة التي جرى التمييز بينها، وهي أربعة: التصويت المحافظ (élections de maintien) الذي يعكس درجة تماثل قوية بين مجموعة الانتماء والاختيار السياسي؛ التصويت المنحرف (élections déviantes)، وهو تصويت غير منسجم مع نمط الانتماء؛ التصويت المراهن (vote sur enjeux)، وهو نوع من التصويت مرتبط برهانات شخصية ويقترب من التصويت المنحرف؛ التصويت التعديلي[33] (élections de réalignement)، ويتميز بعدم الثبات وبالتكيف بحسب السياقات المجتمعية العامة، وينتشر خصوصًا في حالة الأزمات الاقتصادية والسياسية. وهو الصنف الذي تدرج فيه نيات التصويت لانتخابات عام 2014 في تونس، بحسب نتائج البحث الميداني الذي قمنا به خلال الحملة الانتخابية الأخيرة.

---

(33) Loic Blondiaux, Le Nouvel esprit de la démocratie: Actualité de la démocratie participative, coll. La république des idées (Paris: Éditions du Seuil, 2008), p. 109.

لعل ما يؤكد انخراط الناخبين في هذا الصنف من التصويت، جملة الدوافع التي عبّرت عنها العينة المستجيبة، وهي تجسد على نحو واضح ضعف الثقافة السياسية التي شهدتها الساحة السياسية في تونس بعد الثورة، لتعكس مدى فتور المبادئ الأيديولوجية، كالليبرالية والتقدمية والعلمانية، بعدما هيمنت على التوجهات الانتخابية السابقة في عام 2011. فبرزت الدوافع ذات المصلحة الشخصية بنسب عالية وبدرجات متقاربة إلى حد التطابق بين الجنسين، فحاز التشغيل نسبًا عالية (71 في المئة ذكور و68 في المئة أناث)، وتلاه الاستثمار الاقتصادي بنسب أقل (68 في المئة ذكور و65 في المئة إناث)، ثم الأمن والاستقرار في المرتبة الثالثة بنسب تتعدى نصف عدد المستجيبين (60 في المئة ذكور و60.1 في المئة إناث)، في مقابل تراجع واضح ودال للدوافع الأيديولوجية، مثل الدين والهوية، إذ لم تتجاوز 16 في المئة لكلا الجنسين.

الجدول (5-23)

ما هي الدوافع الرئيسة لدعم قائمتك الانتخابية؟

المؤشر / المتغير	الدين	الهوية	الاقتصاد والاستثمار	التشغيل	الأمن والاستقرار	مقاومة الفساد	آخر
ذكور	16.1	16.9	68.1	70.9	55.9	35.7	5.3
إناث	15.5	16.4	64.7	68.5	60.1	36.9	5.6

المصدر: المصدر نفسه.

في ظل ضعف التيارات الأيديولوجية والثقافة السياسية والالتزام الأيديولوجي، من الطبيعي أن نشهد هذا الضعف الأيديولوجي في بنية الخيارات السياسية. كما نلمس لدى العينة المستجيبة غياب التجانس بين مواقفها السياسية وانتماءاتها الاجتماعية أو الثقافية، وهذا نتيجة للضعف في مستوى المفاهيم السياسية والأيديولوجية وما يتبعها من ضعف في مستوى المعلومات التي تبين الرهانات الاستراتيجية المهمة في الانتخابات وتشرحها.

بناء عليه، يمكننا أن نستخلص ممّا تقدّم أنه كلما كان السلوك الانتخابي متجانسًا مع مجموعة الانتماء الأولى كالوسط الاجتماعي والعائلي والاقتصادي،

حافظنا على استقرار التصويت في اتجاه سياسي معين، وهذا ما يسميه المتخصصون المخزون الانتخابي القار والثابت لدى الأحزاب المتنافسة المختلفة. أمّا الناخبون المستقلون أو غير المستقرين، فهم الفئة غير المنخرطة في حزب سياسي أو في تيار أيديولوجي واضح، وغالبًا ما ينتمون إلى الفئة الأقل مستوى في التعليم، والأقل انخراطًا في الحياة السياسية، والأضعف اندماجًا في المجتمع.

على هذا الأساس، ما عادت الدراسات السوسيولوجية تركز في فهمها عملية التصويت على مدى ارتباطها بالحتميات السوسيولوجية الكلاسيكية، كالارتباط الآلي بين التصويت والانتماء الاجتماعي، بل أصبحت تهتم بالظرفية السوسيولوجية التي لها تأثير مباشر في حكم الناخبين على السياسة، إلى جانب تأثير شخصية الناخب وانتظاراته، فضلًا عن استراتيجياته من حيث هو ناخب عقلاني، وتخضع تصرفاته للحسابات والتخطيط ووضع الاستراتيجيات العقلانية[34]، أي إنه يبحث عن سبل الحصول على أكبر نسبة من الربح أو المنفعة الشخصية المباشرة من وراء اختياره حزبًا سياسيًا معينًا، ويستطيع أن يقدّر نسبة استفادته من الاتجاه السياسي الذي سيختاره مستقبلًا.

يفسر هذا ارتفاع نسبة الانتظارات الإيجابية من الانتخابات الأخيرة في عام 2014 إلى 60 في المئة، في مقابل نسبة لا تقلّ أهمية تصل إلى الثلث تقريبًا (26 في المئة) نجدها في خانة «لا أعرف» دليلًا على حالة القلق والحيرة والتذبذب التي انتابت مجموع الناخبين والناخبات في ظل غياب الارتباط الآلي بين نوع التصويت والانتماء الاجتماعي، مع الإشارة إلى أن هذه النسب نجدها متطابقة عندما نوزعها بحسب النوع الاجتماعي (60 في المئة لكلا الجنسين) ومعبّرة عن انتظارات إيجابية من الاختيار السياسي في الانتخابات الحالية. هذا في مقابل النسبة العامة نفسها تقريبًا في ما يخص الجنسين (25 في المئة) والتي عبّرت عن عدم الثقة المستقبل، وعدم الاطمئنان إلى نتائج الانتخابات المقبلة ومدى القدرة على الاستجابة لانتظارات واقعية من شأنها أن تؤثّر في الحياة الشخصية البعيدة عن الانتظارات الميتافيزيقية الدوغمائية وغير الملموسة في مستوى المصلحة الشخصية.

(34) Anthony Downs, An Economic Theory of Democracy (New York: Harper and Row, 1957).

الجدول (5-24)

هل تظن أنه إذا فاز أحد من دائرتك سيقدم لها خدمات؟

المؤشر / المتغير	نعم	لا	لا أعرف	لا إجابة	المجموع
ذكور	60	12.7	25	1.3	100
إناث	59.9	12.6	26.7	08	100

المصدر: المصدر نفسه.

التوجه نفسه تقريبًا نجده لدى جميع الشرائح العمرية بالنسبة إلى المرأة؛ فهناك شبه اتفاق كلي بين الشباب والكهول والشيوخ على ثقتهم بمن سيختارونه بنسبة راوحت بين 56 و75 في المئة، وهي نسبة عالية تفوق الثلثين تقريبًا لدى فئة المسنات من النساء، وهذا تعبير ذو دلالة عميقة على مدى ثقة هذه الفئة بنمط التصويت العقلاني الذي يتكيف بحسب الحاجات المتغيرة والمصلحة الشخصية الملموسة. لكن ذلك لا يخفي عنا ثلث العينة من النساء في جميع الشرائح العمرية (24-31 في المئة) التي تعبّر عن حالة الخوف من المستقبل وعدم ثقتها بالمرشحين، بصرف النظر عن ميولها السياسية واتجاهاتها الأيديولوجية، وعلى الرغم من المضامين السياسية للحزب المرشح.

الجدول (5-25)

هل تظن أن من سيفوز في دائرتك سيقدم لها خدمات؟

المؤشر / المتغير	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة	المجموع
35-18	61.7	13	23.8	1.4	100
50-36	56.6	12.5	30.9	0	100
65-51	58.5	11.3	30.2	0	100
65 فأكثر	75	0	25	0	100

المصدر: المصدر نفسه.

يمكننا أن نستنتج مما تقدم أن «التصويت العقلاني» الذي تبنّاه الناخبون من كلا الجنسين كان بدافع شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية بصفتهم مواطنين، خصوصًا في إطار الظرفية التاريخية التي عاشتها البلاد التونسية بعد ثورة 2011. كما جعل المناخ السياسي والاجتماعي الذي ساد بعد انتخابات عام 2011 الأفراد من كلا الجنسين يرون في عملية التصويت ضمانًا لاستمرارية الديمقراطية، وإن كانوا لا ينتظرون ربحًا شخصيًا في المدى القريب.

أمّا من يصوّت بدافع الولاء لحزب معين من دون أن يكون مقتنعًا تمامًا بمردوده، فهو يدخل كذلك في خانة التصويت العقلاني الذي يحمل مبادئ واستراتيجيات سياسية وأيديولوجية لحزب معين، وهذه وضعية المنخرطين أو المتعاطفين. ونخرج بذلك من الفهم الاقتصادي الضيق للعقلانية التي اتخذت في الأعوام الأخيرة صورًا متعددة ومختلفة باختلاف ميول الناخب وحساباته الفردية.

على مستوى آخر، وفي إطار «الناخب المراهن»، لا يرتبط تصويت هذا الناخب بالضرورة بمجموعة الانتماء، بقدر ما يعكس موقف الناخب من رهانات الانتخابات التي تقوم على رؤى الأحزاب المختلفة في شأن القضايا نفسها المطروحة في المجتمع في مرحلة تاريخية معينة؛ فهذا الصنف من الناخبين أصبح في تزايد في ظل الرؤى السياسية الغامضة في شأن القضايا الراهنة في المجتمع، ما يفسر النسبة العالية لمن وضعوا أنفسهم في خانة «لا أعرف»، نتيجة طبيعية لحالة الغموض والتشابه في الرؤى السياسية التي من شأنها أن لا تمكّن الناخب أو الناخبة من امتلاك القدرة على التمييز بين مواقف الأحزاب تجاه القضايا المطروحة.

في هذا السياق، بتنا نتحدث اليوم عن «التصويت الذكي أو الاستهلاكي»[35] (consumériste) نظرًا إلى خضوع التصويت لمنطق السوق، أي لمنطق الربح الذي أصبح شيئًا فشيئًا محددًا بحسب نوعية المنتوج المعروض لا بحسب الانتماءات الاجتماعية التقليدية، أو بحسب الميول تجاه العلامات الاستهلاكية المحبذة والمعروفة، أو حتى بحسب ضغط المجموعات المهنية والعائلية والعلاقات

(35) Hild Therese Himmelweit [et al.], eds., How Voters Decide: A Longitudinal Study of Political Attitudes and Voting Extending over Fifteen Years (London: Academic Press, 1981).

الاجتماعية القريبة من محيط الناخب. يمكّننا هذا التحليل من استنتاج أن المتغير الحاسم الذي يمكن أن يحدد نوع الاختيارات السياسية هو ذلك المرتبط بالرهان (موقف/الرهان)[36] من دون إهمال باقي المتغيرات السوسيولوجية التقليدية.

لذلك، ما عاد السلوك الانتخابي مستقرًا وثابتًا، نظرًا إلى عدم انسجامه مع القناعات الأيديولوجية؛ إذ بينت نتائج البحث الميداني التي حصلنا عليها خلال الحملة الانتخابية في عام 2014، أن الناخبين يؤسّسون اختياراتهم السياسية على المصلحة البراغماتية الفورية والظرفية. وهي تعتمد جزئيًا أو كليًا على ما يحدثه بعض المعلومات المتعلقة بحوادث معينة في أثناء الحملة الانتخابية، أو خلال الأيام القليلة التي تسبق الانتخابات، من قبيل برنامج تلفزيوني في آخر لحظة مثلًا.

في هذا السياق، يصبح الناخب منخرطًا في منطق التسويق السياسي، فيستثمر صوته لمصلحة المجموعة التي تمنحه مزيدًا من الاستقرار والازدهار، معتمدًا في ذلك على المعلومة الثمينة والملائمة في أحوال محفوفة بالريبة والشك، ليكون بذلك ضمن التصويت العقلاني، لأن الناخب يكوّن رأيًا سياسيًا انطلاقًا من المعلومات المتاحة له في حياته اليومية، من خلال الدعاية الإعلامية والإشارات والرموز التي يقدّمها المرشح في أثناء الحملة الانتخابية، وهذا موضوع المبحث الأخير من هذا الفصل.

سابعًا: الحملة الانتخابية بين التواصل السياسي وصناعة الرأي

إن كل حملة انتخابية هي عملية تواصلية تنظم في مساحة زمنية محددة مؤطرة بقانون، وتتحول مع الفاعل السياسي إلى فضاء للتنافس السياسي للفوز بثقة الناخب. يصعب علينا تناول الحملات الانتخابية من زاوية علمية واحدة، بوصفها ظاهرة مركّبة تتداخل فيها مناهج تحليل كثيرة، من القانون الدستوري وعلم السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس، إلى اللسانيات والسيميولوجيا وعلم التواصل السياسي، لننتهي إلى علم التسويق السياسي. وتعدّ من الناحية

---

(36) James G. March and Herbert A. Simon, Organizations (New York: Wiley Press, 1958).

السياسية مجالًا حيويًا للتنافس والصراع بين الأحزاب في شأن الأفكار والبرامج والأطروحات، ومقياسًا لدرجات التنافس الحزبي، ومعيارًا لصناعة الرأي العام.

لذلك، أصبحت الحملات الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية تمثّل موضوعًا خاصًا بالمؤسسات ومراكز البحث والخبراء، وتخصص لها الأحزاب ميزانيات ضخمة. وأصبحنا نتحدث عن مفهوم جديد نسبيًا استعار معانيه وأدواته وطرائق اشتغاله من عالم الاقتصاد القائم على قاعدة العرض والطلب وعلاقة الإنتاج بالاستهلاك على أساس الربح، وهو ما نعبّر عنه بالتسويق السياسي. ظهر هذا المفهوم الجديد في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ويقوم على التحليل والتخطيط والتنفيذ والتحكم بالبرامج السياسية والانتخابية التي تتضمن بناء علاقات ذات المنفعة المتبادلة بين كيان سياسي أو مرشح للانتخابات والناخبين، لتمثّل المشاركة أو التواصل السياسي مع الجمهور وعملية تنفيذ البرامج فحوى التسويق السياسي.

إن أهم أدوات التسويق السياسي هما التوقيت الزمني وضبط الذاكرة عبر سياسة الاتصال السياسي داخليًا وخارجيًا، بما يستوجب أن يقوم المرشّح، سواء أشخصًا كان أم حزبًا أم جماعة، بدراسة الجمهور المستهدف والتعرف إليه بدقة، خصوصًا على مستوى الرموز والدلالات. ومن ذلك معرفة البُعد السياسي أو الأيديولوجي في البلد الذي يتمّ فيه هذا النوع من التسويق، إضافة إلى البُعد الاجتماعي والثقافي. يليه بعد ذلك النظر إلى المستهلكين المضادين، أي المنافسين من باقي الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى.

على هذا الأساس، يعدّ التسويق السياسي مجموعة استراتيجيات وأدوات متابعة ودراسة للرأي العام قبل الحملة الانتخابية وفي أثنائها، لتطوير اتصالات الحملات وتقويم تأثيرها[37]. كما يوفر التسويق للأحزاب السياسية القدرة على التعرف إلى اهتمامات الناخبين وحاجاتهم المختلفة من خلال التحليلات التسويقية والتخطيط والتطبيق والتحكم بالحملات السياسية والانتخابية؛

(37) Dennis Kavanagh, Election Campaigning: The New Marketing of Politics (Oxford: Blackwell, 1995).

فالغرض الأساس للتسويق السياسي هو تمكين الأحزاب السياسية والناخبين من اتخاذ القرارات الأكثر ملاءمة، حيث إن التسويق يجسم عملية تبادل، كأن يقدّم الحزب أو المرشح السياسي بعد انتخابه سياسات وحكومة رشيدة في مقابل صوت الناخب[38].

التسويق السياسي الأنموذجي هو عبارة عن مزيج دائري يبدأ بالمؤسسة السياسية ثمّ يعود إليها؛ يبدأ بالمؤسسة السياسية في عملية إبلاغ فكرة أو ممارسة أو قضية معينة إلى المنتوج السياسي، ثمّ ينتقل إلى وسائل الاتصال المختلفة، وصولًا إلى السوق السياسية المتمثّلة في الجمهور، ليعود في إطار التبادل التفاعلي إلى المؤسسة السياسية مرة أخرى. لذلك يحتل التسويق السياسي في الأنظمة الديمقراطية مكانة مهمّة تدرج ضمن المهمّات الرئيسة لكل مرشح أو حزب أو جماعة أو تيار يشارك في الانتخابات، وتتكون من خلالها المعادلة بينه وبين الناخبين، ويجري إنفاق الأموال اللازمة لنجاحه على مستوى الحدث الذي يمثّله.

تزايد استخدام التسويق السياسي في النظم السياسية الديمقراطية، بهدف الحصول على الدعم الجماهيري للسلطة، فأثّرت عملية التسويق في أسلوب عمل الأحزاب السياسية، بأن جعلت هذه الأحزابَ تضع إطارًا لبرامجها وسياستها ليتلاءم مع استطلاعات الرأي ونتائج الدراسات المسحية للسوق الانتخابية. كما قامت ثورة المعلومات والعولمة بدور حيوي في تغيير صورة الحملات السياسية ومضامينها التقليدية. فضلًا عن دورها في دفع الأحزاب السياسية إلى تطبيق منطق التسويق لتلبية حاجات الناخبين ورغباتهم ورضاهم. ومن ثمّ الحصول على الدعم الانتخابي لتحقيق أهداف الحزب؛ إذ ازداد اهتمام الأحزاب السياسية والسياسيين والحكومات ومنظمات اللوبي وجماعات المصالح باتباع مبادئ التسويق، وإدماج أدوات التسويق في استراتيجيا تسويقية متكاملة منذ نحو ربع قرن. كما تغيرت تطبيقات التسويق السياسي من إدارة اتصال إلى أسلوب لإدارة السياسات،

(38) Aron O'Cass, «An Investigation of the Political Marketing Concept and Political Market Orientation Australian Politics,» European Journal of Marketing, vol. 35, nos. 9-10 (2001), pp. 1003-1025.

أكان ذلك على مستوى صنع السياسات أم على مستوى تطبيق القرارات وإجراء الانتخابات. إلّا أن معظم السياسيين بعيد كل البُعد عن امتلاك تقنيات التسويق في عملية التبادل السياسي، وذلك بوساطة بث المعلومات المتصلة بالسياسات الحزبية والبرامج ووضع المرشحين في القنوات الملائمة والتأكد من أن وسيط التوزيع ملائم لأيديولوجية الحزب، من خلال استراتيجيات حملات احتُسبت بدقة. ويحصل الناخب بفضلها على معلومات تتعلق بالمنتوج من دون أن ينفق المال، وهي عملية اتصال تقوم على وظيفة إبلاغ للمحتوى السياسي الخاص بالحزب السياسي، من أفكار سياسية وبرامج مستقبلية وطريقته في تفسير الواقع السياسي المعقد. وغالبًا ما تشتمل وظيفة الاتصال على عملية تبسيط الرسائل والمواقف السياسية.

في ظل التقدم العلمي والتقاني، أصبح الاتصال سلطة قوية ومؤثّرة في الرأي العام. وما عاد الاتصال في عصرنا الحالي يعني مجرد نقل المعلومات والأخبار، بل تعدى ذلك إلى نقل فهم جديد للعملية الإعلامية التي تتحكم بها طرائق العلوم الحديثة ومناهجها، بحسب استراتيجيا واضحة. وبذلك يمثّل الاتصال السياسي أحد أنماط الاتصال الذي يؤدي إلى إحداث تأثيرات واقعية ومحتملة في عمل الآخرين وسلوكهم في سياق المؤثرات الثقافية الأخرى التي لها أثر كبير في بلورة الظاهرة الاتصالية، وتهدف إلى الهيمنة على التحكم بسلوك المجموعات، والسعي إلى الإمساك بتوجهات التحريض التعبوي للحشود، وفتح حركة الاتصال على مجالات واسعة تبدأ من بناء الرأي العام إلى توظيف الثقافة الشعبية.

في إطار التسويق السياسي، تُعدّ الدعاية السياسية إحدى الظواهر المهمة والبارزة في عالم اليوم، وتكمن أهميتها في أنها تساهم في تغيير مواقف الجماعات والأفراد واتجاهاتهم والتأثير فيهم على نحو يتفق مع مصالح الخط السياسي والفكري الذي تتبناه الجماعة السياسية لتحقيق أهدافها. وتقوم الدعاية السياسية على إثارة العواطف قصد توليد المواقف والتصرفات لدى الجماعات والأفراد المستهدفين، فضلًا عن تعديل إدراكهم المتعلق بهم، فتجعلهم يتقبلون كل ما يقوم به المرشح للانتخابات ضمن ما نسمّيه الحملة الإعلامية.

في هذا السياق، نسأل: هل يمكننا أن نتحدّث في تونس عن سياسة اتصالية متكاملة للتسويق السياسي للأحزاب المرشحة خلال الحملة الانتخابية الأخيرة في عام 2014؟

نلاحظ من خلال النتائج التي حصلنا عليها تشابهًا بارزًا بين النساء والرجال في مجال التعامل مع المصادر الإعلامية؛ إذ تهيمن على الفعل الاتصالي، في إطار المنظومة التقليدية للتواصل الاعلامي، ثلاث صحف معروفة، **الشروق**: 73 في المئة ذكور، 70 في المئة إناث؛ **الصباح**: 40 في المئة ذكور، 38 في المئة إناث؛ **الصريح**: 35 في المئة ذكور، 31 في المئة إناث، مع الإشارة إلى ضعف تأثير الصحف الناطقة باللغة الأجنبية التي لا تتجاوز في أحسن الحالات 17 في المئة بالنسبة إلى المرأة والرجل (Le Temps)، وتعكس لنا مدى تراجع اللغة الفرنسية في المجتمع التونسي، نتيجة سياسة التعريب التي انتهجتها البلاد التونسية منذ الثمانينيات، فترة حكم الحبيب بورقيبة.

العناوين المهيمنة على السوق الاعلامية تعدّ عناوين تقليدية، موجودة قبل الثورة، وتدل على أن المنظومة الإعلامية الورقية لم يطرأ عليها تجديد على مستوى العناوين المؤثرة في الرأي العام من ناحية، كما تشير إلى غياب سياسة اتصالية خاصة بكل فئة من فئات المجتمع تستجيب لحاجاتها ورغباتها المنوعة من ناحية أخرى. بل بقي تعاملها مع الجمهور المستهدف تعاملًا تقليديًا، ليس فيه رسم لاستراتيجيا أو خطّة معينة تتلاءم وخصوصيات الناخبين.

الجدول (5-26)

مصدرك في الأخبار السياسية: صحف

المؤشر / المتغير	الشروق	الصباح	الصريح	المغرب	التونسية	الضمير	Le Quotidien	Le Temps	La Presse
ذكور	73.4	40.0	35.7	11.3	16.3	10	8.1	17.1	8.1
إناث	70.2	38.5	31.7	11.1	14.7	8.7	6.3	15.9	9.9

المصدر: المصدر نفسه.

الظاهرة نفسها تقريبًا يشهدها الإعلام المرئي؛ إذ حافظت القناة الوطنية الأولى على مكانة الصدارة من حيث تزويد الأفراد بالمعلومات، ومنحهم إمكان بلورة الآراء والمواقف بنسب متطابقة بين الجنسين، 81 في المئة في مقابل 80 في المئة. وهي تثبت مدى ثقة المتقبل في القناة الرسمية التي شهدت تحولًا واضحًا في خطها التحريري، وبدأت تقترب من انتظارات الجمهور المتقبل.

هكذا، بقينا محافظين على المنظومة الإعلامية التقليدية التي تنحصر في المؤسسات الرسمية مصدرًا وحيدًا للحقيقة. ثمّ تأتي بعدها القناة الخاصة «نسمة» التي تشهد الإقبال نفسه من كلا الجنسين، لكن بنسب متفاوتة نسبيًا تصل إلى 7 نقاط كاملة لمصلحة المرأة (47 في المئة و 54 في المئة). ولعل ذلك بتأثير المادة الإعلامية المقدّمة في هذه القناة التي تعتمد على المسلسلات الموجهة بالدرجة الأولى إلى فئة النساء من مستويين ثقافي واجتماعي معينين.

الجدول (5-27)

مصدرك في الأخبار السياسية: القنوات التلفزيونية

المؤشر / المتغير	الوطنية 1	الوطنية 2	حنبعل	التونسية	تونسنا	الجنوبية	نسمة	الزيتونة	الحوار	المستقلة	المتوسط
ذكور	81.6	45.3	41.8	55.1	12.1	13.5	47.7	11.3	7.9	4.9	9.8
إناث	80.0	42.2	48.2	67.4	12.2	14.5	54.6	9.8	7.5	2.3	7.7

المصدر: المصدر نفسه.

بالرجوع إلى أعمال لويك بلونديو (L. Blondiaux) وعالِم الاجتماع وليام جيمسون، يلاحَظ أن الواقع يعدّ نتيجة لبناء الأفراد، يمنحهم القدرة على التفاوض مع العالم السياسي الذي بقي عالمًا غريبًا عنهم. ويستخدم الأفراد وسائلهم المتعددة للسيطرة عليه واستيعابه، كالتجارب الشخصية ورأس المال الثقافي ووسائل الاتصال. لكن ذلك لا ينفي محدودية تأثير الدعاية السياسية للتسويق

السياسي في أثناء الحملات الانتخابية المحددة بالوضع الزماني والمكاني، وذلك منذ الدراسات السوسيولوجية الأميركية الأولى التي قام بها بول لازارفيلد (P. Lazarsfeld) منذ عام 1940؛ إذ أثبتت هذه الدراسات والبحوث الميدانية أننا نفكر سياسيًا بحسب الانتماء الاجتماعي، ومن ثمّ لم تحدث الحملات الانتخابية والاتصالية إلا بنسبة 8 في المئة، في الانتخابات الأميركية في عام 1940، بمعنى أن الأفراد يُقبلون على مصادر المعلومة التي تلائم أهواءهم وميولهم الفكرية والأيديولوجية المكتسبة مسبقًا، ذلك أن من النادر أن يتأثّر الفرد بالمنافس في أثناء مواجهة تلفزيونية، بل يرى دائمًا أن مرشحه هو الأفضل. كما لا يقوم الأفراد بعملية تخزين مماثلة للمعلومات الصادرة عن التلفزيون، فمن الصعب أن نتذكر المعلومات التي لا تتماشى مع قناعاتنا، بل نتذكر المعلومات التي تدعمها وتثبتها.

كما أثبتت هذه الدراسات محدودية تأثير الوسائل الدعائية للاتصال. بل هناك من يذهب إلى الحديث عن النتائج العكسية التي تحدثها هذه الوسائل الإعلامية بالاعتماد على صورة الحوار السياسي المعروض وصورة المعلومات المقدّمة، فضلًا عن مضمونها، بل إن كثيرًا من السياسيين يقرّ بأن الحوارات التلفزيونية بين المتنافسين تؤدي إلى تحويل النقاش إلى عملية تصفية حسابات شخصية، تصل إلى حد إحداث صدمات بالنسبة إلى المتقبل، لأننا نقوم بالتركيز على المظاهر الشكلية التي دخلت في آليات التسويق السياسي بقوة.

على هذا الأساس نلاحظ أن الحملات الانتخابية الأخيرة في عام 2014 في تونس بعد الثورة، حديثة العهد بالفعل الديمقراطي، ولا تزال بعيدة عن التخطيط الاستراتيجي؛ إذ هيمنت عليها الرداءة التواصلية والتضخم اللغوي والخلط المفاهيمي وشخصنة الصراع وتغييب التنافس في البرامج الحزبية، ما أفرغ الحملة من محتواها الأساس، بوصفها الفضاء الطبيعي للتنافس بين البرامج الحزبية قبل الانتخابات.

تفتقد البرامج الانتخابية والوصلات الإشهارية المقدّمة في هذه الحملة في جُلّها بصمات التنافس السياسي الموضوعي، حيث تغدو الحملة الانتخابية مجرد

تواصل شكلي أو تمرينات لغوية بصيغ تعبيرية منوعة، أو «نزهة اتصالية» في زمن انتخابي هيمن عليه التنافس بين بعض الأشخاص وليس بين البرامج، أو لنقُل التنافس بين القديم المتجدد والجديد المحافظ. وحكمت بما يعرف بالاستقطاب السياسي الذي قضى على أغلبية الأحزاب الصغيرة التي لا تملك أو لا تتحكم بآلة التسويق السياسي الملائم للمناخ الاجتماعي العام، ولا تستجيب للمخيال الشعبي العميق؛ إذ راهن الحزبان المسيطران على السوق السياسية على منتوج سياسي ذي صدى في أعماق الثقافة المجتمعية التونسية، ونعني الدين بصفته أصلًا تجاريًا لحزب النهضة، وكاريزما السبسي بصفتها أصلًا تجاريًا لحزب النداء. وأمام هذين المنتوجين لم يصمد أي برنامج أو أيديولوجيا أو حتى تكتيك دعائي باستخدام أحدث تكنولوجيات الاتصال.

في ضوء ذلك، غابت في هذه الحملة رهانات استراتيجية كبرى وواضحة، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن الفائدة من الحملة الانتخابية من دون رهانات استراتيجية، بل ما معنى الانتخابات ذاتها إذا كانت رهانات الأحزاب المشاركة فيها هي الفوز بالمقاعد وتشكيل مجالس وتصفية الحسابات السياسوية والشخصية؟ وهل يمكن أن تكون هناك انتخابات حقيقية من دون رهانات تنافسية واضحة واستراتيجية؟

كنا قد تبينا، مع بداية الحملة الانتخابية ووصلاتها الإشهارية وبرامجها الحوارية، أن جل الأحزاب السياسية في البلاد التونسية لا يزال، بدرجات متفاوتة، غير مدرك وزن الخطاب وقيمة الصورة في التأثير والإقناع وصناعة الرأي العام في أثناء الحملات الانتخابية، بل نرى أن الأحزاب ما زالت سجينة الاعتقاد أن الاتصال السياسي الانتخابي هو مجرد تحويل زمن الحملة الانتخابية لتصفية الحسابات السياسوية والدعاية السياسية لتبخيس برنامج المرشح المنافس، وهذا ليس في مصلحة المجتمع ولا الدولة ولا الأحزاب السياسية ذاتها.

لهذا السبب، ما عادت الزيارات الميدانية التي يقوم بها المرشح في أثناء الحملة تؤثر في مجموع المستجيبين، بالنظر إلى أن أكثر من نصف العينة

المستجيبة من الحاضرين في الحملات الانتخابية (59 في المئة) لا ينوي التصويت لمن يقوم بهذه الزيارات. لكننا نلاحظ مع ذلك أن 41 في المئة من الحاضرين ما زالت الأساليب التقليدية في الدعاية السياسية والتسويق السياسي تجد مكانًا في نفوسهم، ويمكنها التأثير في اختياراتهم.

ارتباطًا بالخصائص السوسيولوجية، تبين النتائج الإحصائية لنا أن هناك تقاربًا جديًا وفعليًا بين الجنسين بفارق نقطتين فقط: 48.5 في المئة من الذكور في مقابل 50.2 في المئة من الإناث، وهذا دليل على أن ليس لمتغير النوع الاجتماعي دلالات سوسيولوجية على مستوى التعامل مع أساليب التسويق السياسي الذي يعدّ بعيدًا عن حاجات الناخبين لافتقادها عنصر الإثارة، بل إنها غدت تستفز الناخبين ولا تثيرهم أو تحفزهم على التصويت، نظرًا إلى ارتباطها بممارسات النظام السابق برئاسة زين العابدين بن علي الذي كانت تمثّل في عهده جزءًا من الدعاية السياسية والحزبية في خدمة السلطة الحاكمة بمنحها الشرعية الوهمية والمزيفة.

الجدول (5-28)

هل زيارة المرشح لمنطقتك كافية لكي تصوت له؟

المتغير / المؤشر	نعم	لا	لا أعرف	لا إجابة	المجموع
ذكور	36	48.5	14.5	1.00	100
إناث	30.7	50.2	17	2.1	100

المصدر: المصدر نفسه.

مع الإشارة إلى أن هذا الموقف لدى المرأة يمتد إلى جميع الشرائح العمرية، من الشباب والكهول والشيوخ، بنسب تفوق النصف. لكن هذه النسب ترتفع لدى فئة الشيوخ لتصل إلى 70 في المئة، ما يزيد تأكيد موقفها الرافض الأساليب الدعائية التي لا تمس الأفكار والرؤى، ولا تمنح الحلول الموضوعية بنظرة واقعية بعيدًا عن التضخم اللغوي والوعود الوهمية.

الجدول (5-29)

هل زيارة المرشح لمنطقتك كافية لكي تصوّت له؟

المؤشر / المتغير	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة	المجموع
35-18	30.3	48	18.4	3.2	100
50-36	29.3	55.7	14.3	07	100
65-51	36.4	45.5	18.2	0	100
65 فأكثر	25	75	0	0	100

المصدر: المصدر نفسه.

في إطار التسويق السياسي التقليدي ضمن بيئة اجتماعية محدودة الإمكانات المادية والثقافية، حاولنا معرفة مدى استعمال المرشحين المحفزات المادية للناخبين في أثناء الحملات الانتخابية، خصوصًا في ظل غياب المحفزات الحقيقية المرتبطة بالمضامين الانتخابية ذات العلاقة المباشرة بحاجات الناخب؛ فعبّرت أغلبية المستجيبين، إن لم نقل كلّهم، عن عدم قبولها المساعدات المالية في مقابل أصواتها، بنسبة بلغت 95 في المئة. لكن عندما سألناهم عمّن يقدّم المساعدات والهدايا في أثناء الحملة، لاحظنا نسبة مهمّة من المستجيبين من العينة نفسها (74 في المئة) تؤكد أن من يمثّل المرشح هو الذي يقوم بهذه العملية. وبذلك نتأكد بصورة غير مباشرة من أن الناخب يرفض الإدلاء برأيه في شأن هذه المسألة، فكيف يعرف من يقدم المساعدات المالية ما لم يحصل عليها؟

لعل التقارب الذي سجلناه بين الجنسين في شأن هذه المسألة في خانة «لا أعرف» التي تصل إلى حدود الثلث (26 في المئة ذكور، 28 في المئة إناث)، يجعلنا نتساءل عن مدى صدقية المستجيبين عندما يتعلق الأمر بالمال بالنسبة إلى المرأة والرجل على حد سواء؛ إذ تختلف مواقف الأفراد وتتباين لتخفي عكس ما تبديه. وهكذا، تعدّ هذه النسبة العالية في التعبير عن عدم المعرفة تأكيدًا غير مباشر لتلقّي مساعدات منوعة، لكن الحاضرين يخجلون من الاعتراف بها، لأنها تعكس في واقع الأمر حقيقة التصويت في بيئة اجتماعية تتميز بالفقر والتهميش وارتفاع نسبة البطالة، فلا يعبّر بذلك التصويت عن الموقف الحقيقي للناخبين، بقدر ما

يُدرج في خانة الصفقة الانتخابية التي تقوم على تبادل صوت الناخب بالمال. ومن ثمّ تضعف العملية الانتخابية صدقيتها بما أنها ما عادت تعبّر فعلًا عن إرادة الناخبين الحقيقية.

الجدول (5-30)

هل يقوم المرشح بتقديم مساعدات مادية؟

المؤشر / المتغير	نعم	لا	لا أعرف	لا إجابة	المجموع
ذكور	3.7	69.1	26.2	1	100
إناث	4.3	66.7	28	1	100

المصدر: المصدر نفسه.

مع الإشارة إلى أن موقف «لا أعرف» هذا يتوزع بين جميع الشرائح العمرية لفئة النساء بالنسبة نفسها تقريبًا، أي 25-29 في المئة، مع تسجيل بعض الاختلاف لدى فئة الكهول (36-50)، وهي الفئة التي تعيش في الأغلب استقرارًا ماديًا واجتماعيًا، ولا تخضع بسهولة للمغريات المادية، بل تمثّل الشريحة الأقل غموضًا في ما يتعلق بموقفها تجاه الحوافز المادية، 22.6 في المئة، مع أن هذه الممارسات أصبحت شائعة وشبه طبيعية في مثل هذه المناسبات، وفي جميع الديمقراطيات، ووجه الاختلاف هو الطريقة والأسلوب فحسب، وفق استعداد الناخبين وكيفية تهيئة السوق الانتخابية.

الجدول (5-31)

هل يقوم المرشح بتقديم مساعدات مادية؟

المؤشر / المتغير	نعم	لا	لا أعرف	رفض الإجابة	المجموع
35-18	3.2	65.1	29.9	1.8	100
50-36	6.6	70.8	22.6	0	100
65-51	5.5	65.5	29.1	0	100
65 فأكثر	0	75	25	0	100

المصدر: المصدر نفسه.

خاتمة

يمكننا، من خلال العرض المطروح بين أيدينا، أن نستخلص الضعف الحاصل في اندماج المرأة التونسية في الحياة السياسية مقارنة بالرجل، معلنة بذلك عن تحكم النوع الاجتماعي (الجندر) بالشأن السياسي، أي ما زلنا نعيش تحت تأثير الثقافة الذكورية التي تجعل المرأة بعيدة عن الشأن العام، وعن الشأن السياسي تحديدًا؛ إذ تدل نتائج البحث على مسألة مهمّة، لعلها تفسر إلى حد كبير سلوك الناخب ومواقفه من المنافسة الانتخابية، وهي غياب فئة الشباب والكهول من النساء عن مؤسسات الفعل السياسي التقليدية، علمًا أن عملية نحت الهوية السياسية للناخب تتمّ عبر التنشئة الاجتماعية التي تساهم في بلورة قيم الفرد السياسية، وتتحول إلى جزء من هويته الاجتماعية؛ إذ إن الأسرة تمثّل أحد الروافد الأساسية في نقل الخيارات الأيديولوجية، ومخبرًا لنحت الهوية السياسية للأفراد. ومن خلال التقارب الواضح بين الجنسين في السلوك الانتخابي، برزت لنا دلالات سوسيولوجية عميقة تؤكد أن الناخب التونسي، بصرف النظر عن انتمائه الجنسي، غير منخرط بصفة فعلية في الحياة السياسية، وذلك نتيجة محدودية مخابر التنشئة السياسية خارج الأسرة.

كما أدى المحيط الاجتماعي دورًا أساسًا في الحد من التزام المرأة الشأن العام، نتيجة التنشئة العائلية المحافظة القائمة على الإرث الثقافي والديني والاجتماعي والفكري الأبوي؛ إذ جعلت عمل أغلبية النساء المنخرطات في العمل السياسي مواصلة لعمل الآباء، وليس نابعًا من إرادة حقيقية وفردية للمرأة. هذا كله يزكي دور التنشئة الاجتماعية في بلورة القيم، ومنح الشحنة اللازمة للدفع نحو المشاركة الفعلية في الشأن العام، لتبرز الأسرة في صورة المساند الفعلي للمرأة، إضافة إلى تأثير تعقّد الأدوار الاجتماعية في الحد من بلورة الفعل المواطني للمرأة، نظرًا إلى صعوبة التوفيق بين الحياة العائلية والحياة المهنية والحياة النضالية، فضلًا عن أن معاناة المرأة الناشطة اليوم بسبب ذلك الإرث الذي كرسته الأنظمة الاستبدادية منذ الاستقلال، ونعني هيمنة نسوية الدولة، جعلتها ترفض جميع أنواع الوصاية، والنأي بنفسها عن جميع أنواع العمل الذي ينخرط في صلب السلطة الحاكمة،

وذلك بسبب رفضها العقلية الأبوية التي وظفت قضية المرأة لتلميع صورة النظام المستبد.

أمّا اليوم، بعد عام 2011، فما عادت مسألة المرأة تحظى باهتمامات الحكومات الانتقالية، لكنها سرعان ما تتحول إلى رهان سياسي بارز في جل الخطابات التعبوية للحملات الانتخابية، ما يحتم عليها مواجهة السلطة السياسية والعقلية الأبوية المدعمة بالفكر الديني المحافظ الذي ساد الفكر السياسي في تونس مابعد الثورة، وهو ما جعل فئة الكهول من النساء أكثر قدرة على الفعل والتأثير في الحياة السياسية، نظرًا إلى امتلاكهن رأس المال الاجتماعي والمادي والثقافي، وتمتعهن بحياة مستقرة تمكّنهن من بلورة مواقف سياسية، وانخراطهن بسهولة في الشأن السياسي، ما يمنحهن إمكان الاختيار عبر تبادل الخبرات والتجارب مع مجموعات الانتماء المختلفة، كالأسرة والأصدقاء والمحيط المهني والزملاء من الحزب نفسه أو الاتجاه السياسي نفسه.

لعل ذلك هو ما جعل السلوك الانتخابي في أثناء الحملات الانتخابية لا يخضع لاستراتيجيات ذاتية وحسابات واضحة تخدم مصالح الناخب بصفة مباشرة، بل طغت عليها استراتيجيات موضوعية تقوم على مبررات ودوافع مرتبطة بالمرشح من ناحية وببرنامجه الانتخابي موضوع الحملة وبالمحيط الاجتماعي الذي يمارس ضغطًا على الناخب ليقع تحت تأثيرها من ناحية أخرى. فلاحظنا أن ملامح الثقافة السياسية لدى المواطن التونسي ما زالت تحت تأثير ضغط التنشئة السياسية التقليدية القائمة على القيم الأبوية لكلا الجنسين، بما أن أغلبية الحاضرين تدعم المرشح بصفته الشخصية، لا بما سيقدمه من برامج ومشروعات مستقبلية، وبمدى استجابتها لانتظاراتهم.

لذلك، يمكننا الإقرار، في ضوء ما تقدّم، بأننا لم نبدأ في تشكّل المخبر الحقيقي للتنشئة السياسية التي تقوم على أسس موضوعية ذات معايير عقلانية ترتبط برهانات محددة، وبالمصلحة العامة التي تمثّل الأرضية المشتركة الرابطة بين الناخب والمرشح، ما دامت الأسرة تمثّل النواة الصلبة التي تتحمل القسط الأكبر من مسؤولية نحت الهوية السياسية للفرد بصفة مباشرة أو ضمنية بالنسبة إلى الرجل والمرأة، ولو بتفاوت نسبي لمصلحة المرأة.

كما تجدر الإشارة إلى تأثير السياق العام الذي انبثقت منه انتخابات عام 2014 في تنشئة الأفراد السياسية التي ساهمت في صنع المواطَنة الفاعلة وذات القدرة على التحكم بمصيرها عبر الانتخاب، ما ينم عن الميكانيزمات الفعلية والتلقائية للتنشئة السياسية التي لا تخضع بالضرورة للأطر التقليدية، كالأحزاب والجمعيات، بل إن الحوادث السياسية الكبرى والسياقات السوسيو - تاريخية (الاغتيالات السياسية) التي من شأنها أن تكون أكبر مخبر لولادة المواطنة الفاعلة، أنتجت تغييرًا واضحًا في الخريطة الديموغرافية الانتخابية التي احتلت فيها المرأة الشابة مكانة مهمة إلى جانب فئة الكهول والشيوخ، خوفًا من التراجع عن الحقوق والحريات.

كما أن السياقات السوسيولوجية العامة أفرزت ظاهرة التقارب الفكري والاجتماعي بين الجنسين نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي والمشاركة في الحياة المهنية والاجتماعية، ما أدى إلى التشابه في ردّات الفعل تجاه الحوادث والسياقات السياسية، بالنظر إلى أن نسبة الإقبال المهمة على الفعل الديمقراطي في عام 2011 لم يوازها ارتفاع في درجة الرضى عن الاختيار، مع أن الفارق بين الجنسين مهم، ويُردّ ذلك إلى تراجع منسوب الحريات المتعلقة بالمرأة، الأمر الذي جعلها تشعر بمسؤولية صوغ معنى جديد للمواطَنة الفاعلة، والمواطَنة الفردية والمستقلة عن جميع أنواع الوصاية الأبوية والسياسية والدينية والأخلاقية، ضمانة أساسية لولادة الديمقراطية النابعة من الإرث الإنساني العالمي القائمة على فلسفة حرية الفرد وحقوق الانسان.

لعل ذلك هو ما جعل الناخبين يقعون تحت تأثير مبدأ التصويت المجدي أو المفيد، لتعديل مواقفهم وفرض إرادتهم على مجريات الحوادث، وذلك بالنسبة إلى جميع أفراد المجتمع باختلاف انتماءاتهم الجنسية والعمرية والاجتماعية عمومًا. لكن هذه المرة، سيكون التصويت أكثر تعقلًا، ويتخلله الشعور بالحيرة وعدم اليقينية في الاختيار، ووفاء أقل لمبدأ سياسي بعينه، خصوصًا في ظل غياب الأحزاب التقليدية التي لا تجمع بين أفرادها أيديولوجيا واحدة وثابتة، بل تربط بينهم البراغماتية الانتخابية.

هذا وأحدث ظهور حزب جديد تغييرًا ملموسًا في نيات التصويت، كونه يستجيب لميول الناخبين وانتظاراتهم، بعيدًا عن المثل والمبادئ الأيديولوجية المطلقة، مثل الهوية والانتماء الحضاري والثقافي، فما عاد متغير الانتماء الديني أو الاجتماعي كافيًا لفهم التغيرات الطارئة على نيات التصويت في الانتخابات، الأمر الذي جعلنا نميل إلى الإقرار بأن الهوية السياسية يجري صوغها منذ المراحل الأولى من الطفولة والمراهقة، عبر التنشئة العائلية التي تختلف بحسب الوسط الاجتماعي والثقافي للفرد؛ فكلما كان التماثل العائلي والاجتماعي قويًا، كان الاختيار السياسي ثابتًا، إضافة إلى أهمية السياق الانتخابي ومدى مساهمته في إحداث التغيير في توجهات الناخبين السياسية بنسق سريع.

يتكيف التصويت التعديلي[39] الذي يتميز بعدم الثبات، بحسب السياقات المجتمعية العامة، وينتشر خصوصًا في حالة الأزمات الاقتصادية والسياسية، مثلما هي الحال بالنسبة إلى نيات التصويت في انتخابات عام 2014؛ إذ تحتل المصلحة الشخصية مكانة عالية وبدرجات متقاربة إلى حد التطابق بين الجنسين، كالتشغيل والاستثمار الاقتصادي والأمن، في مقابل التراجع الواضح والدال للدوافع الأيديولوجية، مثل الدين والهوية. وفي ظل ضعف التيارات الأيديولوجية والثقافة السياسية والالتزام الأيديولوجي في مجتمع ما، يصبح من الطبيعي أن نشهد هذا الضعف الأيديولوجي في بنية الخيارات السياسية، ويترجم بعدم التجانس بين المواقف السياسية للناخب وانتماءاته الاجتماعية أو الثقافية.

يمكن أن يُستخلص مما تقدم أنه كلما كان السلوك الانتخابي متجانسًا مع مجموعة الانتماء الأولى، كالوسط الاجتماعي والعائلي والاقتصادي، حافظنا على استقرار التصويت في اتجاه سياسي معين، ما يسمّيه المختصون المخزون الانتخابي القار والثابت لدى الأحزاب المتنافسة المختلفة. أمّا الناخبون المستقلون أو غير المستقرين، فهم الفئة غير المنخرطة في حزب سياسي أو ضمن تيار أيديولوجي واضح، وغالبًا ما تنتمي إلى الفئات ذات المستوى التعليمي الأدنى، والأقل انخراطًا في الحياة السياسية، والأضعف اندماجًا في المجتمع.

---

(39) Blondiaux, Le Nouvel esprit.

أمّا «التصويت العقلاني» الذي تبناه الناخبون من كلا الجنسين، فكان بدافع شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية بصفتهم مواطنين، خصوصًا في إطار الظرفية التاريخية التي عاشتها البلاد التونسية بعد ثورة 2011؛ إذ يرى هؤلاء في عملية التصويت ضمانًا لاستمرارية الديمقراطية، وإن كان لا يُنتظر منها ربح شخصي على المدى القريب، في حين أن من يصوّت بدافع الولاء لحزب معين من دون أن يكون مقتنعًا تمامًا بمردوده، يدخل كذلك في خانة التصويت العقلاني الذي يحمل مبادئ واستراتيجيات سياسية وأيديولوجية لحزب معين، وهي وضعية المنخرطين أو المتعاطفين مع الأحزاب الدوغمائية المحافظة من اليمين أو اليسار. وفي إطار «الناخب المراهن»، لا يرتبط تصويته بالضرورة بمجموعة الانتماء بمقدار ما يعكس موقفه من الرهانات الانتخابية، وهو ما يفسر النسبة العالية لمن وضعوا أنفسهم في خانة «لا أعرف» بوصفها نتيجة طبيعية لحالة الغموض والتشابه في الرؤى السياسية التي من شأنها أن تجعل الناخب أو الناخبة غير قادرين على التمييز بين مواقف الأحزاب تجاه القضايا المطروحة.

استنادًا إلى ما تقدّم، يمكننا تأكيد أن المتغير الحاسم الذي يمكن أن يحدد نوع الاختيارات السياسية هو التغيرات المرتبطة بالرهان (موقف/الرهان)[40] من دون إغفال باقي المتغيرات السوسيولوجية التقليدية، علمًا أنه ما عاد هناك سلوك انتخابي مستقر وثابت، نظرًا إلى عدم انسجامه مع القناعات الأيديولوجية، نظرًا إلى أن الناخبين يؤسسون اختياراتهم السياسية على أساس المصلحة البراغماتية الفورية والظرفية. وبهذا المعنى يصبح الناخب منخرطًا في منطق التسويق السياسي، فيستثمر صوته لمصلحة المجموعة التي تمنحه استقرارًا وازدهارًا أكثر، فهو يعتمد في ذلك على المعلومة الثمينة والملائمة، في أحوال محفوفة بالريبة والشك، ليكون بذلك قد ضمن التصويت العقلاني.

بما أن الغرض الأساس للتسويق السياسي هو تمكين الأحزاب السياسية والناخبين من اتخاذ القرارات الأكثر تلاؤمًا، فإن الاتصال السياسي يهدف إلى الهيمنة على التحكم بسلوك المجموعات، وتبدأ من بناء الرأي العام إلى توظيف

---

(40) March et Simon, Organizations.

الثقافة الشعبية للناخب من كلا الجنسين، وهو ما يجعلنا نقرّ بغياب سياسة اتصالية خاصة تستجيب لحاجات الناخب ورغباته المنوعة.

على هذا الأساس، نلاحظ أن الحملات الانتخابية الأخيرة حديثة العهد بالفعل الديمقراطي، ولا تزال بعيدة عن التخطيط الاستراتيجي الذي هيمن عليه التنافس بين الأشخاص لا بين البرامج والرؤى، وهو ما أدى بصورة واضحة إلى تعميق ظاهرة الاستقطاب السياسي الذي قضى على أغلبية الأحزاب الصغيرة التي لا تملك أو لا تتحكم بآلة التسويق السياسي الملائم للمناخ الاجتماعي العام، ولا تستجيب للمخيال الشعبي العميق. لذلك، راهن الحزبان المسيطران على السوق السياسية على منتوج سياسي له صدى في أعماق الثقافة المجتمعية التونسية، ونعني الدين بصفته أصلًا تجاريًا لحزب النهضة، وكاريزما السبسي بصفتها أصلًا تجاريًا لحزب النداء. وأمام هذين المنتوجين، لم يصمد أي برنامج أو أيديولوجيا أو حتى تكتيك دعائي باستخدام أحدث تكنولوجيات الاتصال.

في ضوء ذلك، غابت في هذه الحملة رهانات استراتيجية كبرى وواضحة، الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن الفائدة من الحملة الانتخابية من دون رهانات استراتيجية، وعن معنى الانتخابات ذاتها، إذا كانت رهانات الأحزاب المشاركة فيها هي الفوز بالمقاعد وتشكيل مجالس وتصفية الحسابات، وعمّا إذا كان يمكن أن تكون هناك انتخابات حقيقية من دون رهانات تنافسية واضحة واستراتيجية.

في هذا الإطار، ما عاد الاختيار الانتخابي نتيجة دراسة دقيقة للبرنامج الانتخابي المفصل للمترشح، بقدر ما يرتبط بفكرة حازت رضى الناخب ولَبَّت انتظاراته. فهو بهذا السلوك لا يختار أحسن المنتوجات الحزبية المعروضة في السوق السياسية، بل يختار المنتوج الأول الذي يرضيه. نحن إذًا إزاء صورة معينة من العقلانية بحسب درجة الرضى وليس بحسب أفعال المرشح، علمًا أن درجات الرضى تكون بدورها نتيجة التدرب السياسي ومسار التنشئة السياسية.

إذا انطلقنا من أن الاتصال عملية اجتماعية يتفاعل فيها عدد من العناصر التي يرتبط فيها التكوين المجتمعي والسياسي بمفاهيم أساسية، مثل الحرية والديمقراطية وأدواتها في نطاق المجموعة، ومثل المشاركة والحوار والتعبير

عن الرأي واختيار نوع النظام السياسي والاقتصادي، فإن أحد أهم مجالات الاتصال السياسي هو إمكان تغيير الآراء والاتجاهات من طريق وسائل الاتصال المتباينة، وعبر استغلال الدلالات الاجتماعية والنفسية للأفراد الواقعين تحت تأثيرها؛ إذ يتمثل الدور الرئيس لوسيلة الاتصال في تنمية اتفاق جماعي في الرأي، ولهذا السبب هناك ارتباط وثيق بين حرية وسائل الاتصال والديمقراطية في النظم الحديثة، فمن الاستحالة قيام حكم ديمقراطي من دون وسائل إعلام حرة ومستقلة. لكن الأكيد هو أن غياب الرهانات الكبرى هو ما تميز به التنافس السياسي في الحملة الانتخابية. لأن رهانات الأحزاب كناية عن تقديم عروض سياسية للناخبين من أجل الوصول إلى هدف أساس، وهو الفوز بالأصوات والمقاعد والمناصب على حساب الرهانات الاستراتيجية والمصيرية، كترسيخ الحوكمة (gouvernance) الترابية، والديمقراطية التشاركية، واللامركزية في التنمية الجهوية والمحلية.

ربّما كان ذلك هو ما يقف وراء ظاهرة التقارب في المواقف والاختيارات السياسية بين الجنسين، خصوصًا في ظل الغياب الواضح لفضاءات التعلّم السياسي الموجهة أساسًا إلى المرأة عمومًا، والمرأة الريفية خصوصًا، مع أنه ظهر بعد عام 2011 ما يسمّى «التأسيس الاجتماعي للسياسة»، وهو عبارة عن مسار لإدماج الفاعلات الاجتماعيات ضمن المؤسسات السياسية، من أجل إعدادهن لخوض تجربة الانتخابات بوعي واستقلالية، بصفتهن مواطنات كاملات الحقوق، وتمكين المرأة من خلال هذه الورش التدريبية من خوض المعركة السياسية من موقع المواطَنة المسؤولة، وحتى لا تبقى مشاركتها السياسية رهينة رقابة العقلية الذكورية المحكومة بسقف بلوري مضعّف، وهو ما يفسر ضعف نسبة الانخراط في مؤسسات الفعل السياسي، أو ما يسمّى مؤسسات التنشئة السياسية.

المراجع

Armande, Saint Jean. Pour en finir avec le patriarcat. Montréal: Primeur, 1984.

Arnaud, Lionel et Christine Guionnet (dir.). «Introduction.» dans: Les Frontières du politique: Enquêtes sur les processus de politisation et dépolitisation. Rennes: Presses Universitaires de Rennes, 2005.

Beaugé, Florence. La Tunisie de Ben Ali: Miracle ou mirage?. Paris: Éditions du cygne, 2010.

Belhaj, Ahlem .«Les Révolutions appartiennentelles à celles et ceux qui les font?: Les classes populaires, les femmes et la jeunesse, moteurs du processus.» Compte-rendu du colloque défis et perspectives nouvelles pour les progressistes de Tunisie et d'Europe: 2012.

Bel Hadj Zekri, Radhia. «Femmes et syndicats dans les pays du sud de la Méditerranée.» Rapport de synthèse, Forum Syndical Euromed: 2006.

Bessis, Sophie. «Le Féminisme institutionnel en Tunisie.» Clio: 22/5/2006, <https://clio.revues.org/286>.

Billig, Michael. Banal Nationalism. London: Sage Publication, 1995.

Birnbaum, Pierre et Jean Leca (dirs.). Sur L'individualisme: Théorie et méthodes. Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1986.

Blondiaux, Loic. Le Nouvel esprit de la démocratie: Actualité de la démocratie participative. Paris: Éditions du Seuil, 2008. (coll. La République des idées)

Camau, Michel et Vincent Geisser (dirs.). Habib Bourguiba: La trace et l'héritage. Paris: Karthala et Institut d'études politiques, 2004. (coll. «Science politique comparative»)

Charfi, Mohamed. «Droits de l'Homme, droit musulman et droit tunisien.» Revue Tunisienne du Droit: 1983.

________. Mélanges. Tunis: Centre de Publication Universitaire, 2001.

«Condition feminine.» Confluences Méditerranée: no. 41, 2002.

Downs, Anthony. An Economic Theory of Democracy. New York: Harper and Row, 1957.

Duchesne, Sophie. «Citoyenneté, Nationalité et Vote, une association perturbée.» Pouvoirs: no.120, janvier 2007.

Gamson, William A. Talking Politics. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1992.

Guy, Michelat et Simon Michel. Classe, religion et le comportement politique. Éditions socials. Paris :Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1977.

Himmelweit, Hild Therese [et al.] (eds.). How Voters Decide: A Longitudinal Study of Political Attitudes and Voting Extending over Fifteen Years. London: Academic Press, 1981.

Kavanagh, Dennis. Election Campaigning: The New Marketing of Politics. Oxford: Blackwell, 1995.

Lacoste-Dujardin, Claude. «Des Mères contre les femmes, maternité et patriarcat au Maghreb.» Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée: vol. 40, no. 1, 1985.

Lamchichi, Abderrahim. «Le Statut de la femme dans les sociétés musulmanes: Une bataille ardente et obstinée.» Confluences Méditerranée: no. 59, 2006.

Lamloum, Olfa. «Les Femmes dans le discours islamiste.» Confluences Méditerranée: no. 59, 2006.

Lancelot, Alain. «L'Interprétation sociologique des résultats électoraux: L'exemple des élections françaises, 1974-1979.» Cahiers du CEVIPOF: no. 51, September 2009.

March, James G. et H. A. Simon. Organizations. New York: Wiley Press, 1958.

Mefarej, Leila. «La Représentation féminine après le 14 janvier.» L'Observatoire Tunisien de la Transition Démocratique: 2012.

Miller, David. Citizenship and National Identity. Cambridge, MA: Polity Press, 2000.

Muxel, Anne. «Les Temporalités et les instances de la socialisation politique.» Cahiers Français: no. 350, mai-juin 2009.

O'Cass, Aron. «An Investigation of the political marketing concept and political market orientation in Australian politics.» European Journal of Marketing: vol. 35, nos. 9-10, 2001.

Perrineau, Pascal et Colette Ysmal (dir.). Le Vote de tous les refus: Les élections présidentielles et législatives de 2002. Paris: Presses de sciences politiques, 2003. (coll. Chroniques électorales)

_______ et Dominique Reynié (dirs.). Dictionnaire du vote. Paris: Presses universitaires de France, 2001.

Picq, Françoise. «Le Féminisme bourgeois: Une théorie élaborée par les femmes socialistes avant la guerre de 14.» dans: Stratégies de femmes. Paris: Tierce, 1984.

Wollstonecraft, Mary. Réclamation des droits de la femme 1792. Paris: Éditions de l'Évidence, 2008.

الفصل السادس

فئة الشباب والانتخابات
خلل مواطني أم تعبير ديمقراطي؟

محمد جويلي

شهدت تونس بعد الثورة استحقاقات انتخابية، منها ما يتصل بالمجلس الوطني التأسيسي في عام 2011، ومنها ما يتصل بالانتخابات البرلمانية والرئاسية في أواخر عام 2014. وفي كلّ محطة انتخابية يجري التساؤل عن المشاركة الشبابية في جميع مراحل العملية الانتخابية، بدءًا من التسجيل وصولًا إلى الاقتراع، فضلًا عن التعبئة الانتخابية برمّتها والرهانات التي تديرها. وفي كلّ مرة نقف على ضعفٍ ملحوظ في المشاركة يؤكّده تدنّي نسب المسجلين من فئة الشباب والمنتخبين منها، ما يجعلنا نتحدث عن مسارٍ انتخابي بلا شبان/شابات، وهم الذين ساهموا بوضوح في تغيير المشهد السياسي بصورة خاصة. والسؤال المطروح هنا: هل ضعف المشاركة الانتخابية لفئة الشباب خلل في المواطَنة أم تعبير ديمقراطي؟

لفهم ظاهرة غياب فئة الشباب عن المشهد الانتخابي، طُرحت فرضيات عدة، أهمّها ضعف الكفايات الانتخابية لدى هذه الفئة، أي عدم إدراكها على نحو كافٍ الرهانات الانتخابيةَ وبرامجَ الأحزاب السياسية، علاوة على ضعفٍ في التعبئة الانتخابية لهذه الأحزاب. ونضيف إلى ذلك أن فئة الشباب فقدت الثقة بالمسار الانتخابي، بسبب عدم الثقة بالأحزاب السياسية وبأدائها الميداني والإعلامي عمومًا. ورصيد الثقة الضعيف بالفاعلين السياسيين تعبّر عنه فئة الشباب بتواتر. وأثبتت بحوث في سوسيولوجيا الانتخابات[1] أن نسبة الامتناع عن التصويت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لعام 2011 كانت مرتفعة، خصوصًا عند فئة الشباب مقارنةً بالكهول؛ فنسبة الامتناع عن التصويت تقدَّر بـ 25 في المئة عند الشريحة العمرية التي يراوح سنها بين 18 و34 عامًا في مقابل 14 في المئة لدى الشريحة بين 55 و64 عامًا. وعلى الرغم من عدم توافر المعطيات المفصّلة

(1) Alia Gana et Gilles Van Hammes, «Processus électoraux et territoires: Les enseignements de l'élection à l'Assemblée constituante tunisienne,» IRMC Kharthala ([n. d.]).

في شأن انتخابات عام 2014، فإن البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تشير إلى تواصل النزعة نفسها.

يُسأل دائمًا عن مشاركة فئة الشباب في الشأن العام ومدى عنايتها بالشأن السياسي والانتخابي والتزامها مقارنةً بسابقتها من الأجيال المتعاقبة، وكذلك مدى ثقة هذه الفئة بالعملية الانتخابية بوصفها شكلًا من أشكال المواطَنة، وعمّا إذا كانت تتجه نحو ممارسة مواطنية أكثر اختيارًا وتنوّعًا. إنّه سؤال شائك لا يجاب عنه سلبًا أو إيجابًا؛ إذ إن كلّ جيل جديد يستعيد ممارسات الأجيال السابقة له ومواقفها، ويعيد تركيبها ثانية ويبتكرها وفقًا لمتطلبات المرحلة التي يعيشها، ووفقًا لما يتوافر لديه من موارد مادية ورمزية، وبحسب ما تتطلّبه السياقات التي يتعامل معها[2]. نحن إذًا أمام عملية إعادة تشكيل للمشهد ضمن دينامية ثنائية متكونة من إرث الأجيال السابقة والتجربة الحالية المعيشة بكلّ خصوصياتها. ثمة ما يشبه التفاوض في شأن صوغ للمشهد تتفاعل داخله ثقافتان: واحدة موروثة، وأخرى تنتجها التجربة الآنية للفاعلين في هذا المشهد. إن قراءةً سوسيولوجية لمشاركة فئة الشباب في الشأن العام لا يمكن أن تكون خارج عملية التجاذب بين سياقات متداخلة.

تطرح آن موكسال مسألة الالتزام عند فئة الشباب من منظور تعاقب الأجيال، وتقدم فرضية أساسية مفادها أن السياق الديمقراطي الآن يتّسم بكونه أكثر تعبيرية ومشهدية وأكثر فردانية، وتضيف أن الانتخاب يبقى من أهم وسائل التعبير المفضّلة، لكن معياريته المدنية بدأت تضعف؛ فكلّما صعدنا في الشريحة العمرية كانت الثقة بهذه الوسيلة أكبر[3]. لذلك، نجد أن المتقدمين في السن هم الأكثر التزامًا بالعملية الانتخابية ووفاءً لها، وأنهم أكثر انخراطًا في التعبئة الانتخابية. هناك تراجع واضح لمشاركة فئة الشباب في أغلبية الانتخابات التي تُجرى في الديمقراطيات العريقة، لكن ذلك لا يعني بالضرورة تراجع هذه الفئة عن المشاركة في الشأن العام.

---

(2) Anne Muxel, «L'Engagement politique dans la chaîne des générations,» Revue Projet, no. 316 (2010), pp. 60-68.

(3) المصدر نفسه.

يتعرض جاك إيون (J. Ion) في كتابه عن الالتزام في مجتمع الأفراد، لفكرة أساسية، وهي أن الفردانية التي أصبحت تشكّل صورة أغلبية المجتمعات الآن لا تعني انطواء الأفراد حول أنفسهم، ولا تعني أن أنانيتهم تقودهم إلى عدم الاهتمام بالشأن العام، بل على العكس من ذلك، تمكّن هذه الفردانية من تنويع أشكال المشاركة ومضاعفتها، وهي إلى ذلك كلّه تتجه أكثر نحو البحث عن الاستقلالية والتفرد[4].

نحن أمام وضعٍ جديد لمفهوم المواطنة أكثر التصاقًا بالواقع وبمسارات الأفراد عند تعاملهم مع قضايا تخص الشأن العام؛ إذ ما عادت المواطنة مسألةً ترتكز على فرد مجرد وكوني، بل هناك بحث لجعل المواطَنة طريقًا نحو إثبات الذات وتقديرها، هي إمكان أفضل لتحقيق كرامة الأفراد المهددين دومًا بالإهانة.

أولًا: التعبئة الانتخابية
المفهوم وتطبيقاته

سنعتمد في هذه الدراسة على مفهوم التعبئة الانتخابية كما ورد في كتابات موكسال التي تعدّها تشكيلًا لعناصر متصلة بالمسار الانتخابي، فيضمّ أساسًا الفعل الانتخابي والامتناع الانتخابي والحملة الانتخابية والدعاية المرتبطة بها. لكن ضمن هذا كلّه يقع تناول العرض الانتخابي للأحزاب السياسية وللمترشحين عمومًا، كما يتمّ تناول الناخبين من حيث أصولهم الاجتماعية والمهنية وانتماءاتهم الجهوية ومتغيرات أخرى لصيقة، وتتمّ المقارنة بين فترات انتخابية متراوحة لتتبّع تمشّي الناخبين من منظور زمني، لكن لمعرفة كيف يُصنع القرار الانتخابي وفهمه، وما هي مؤثرات بنائه. ويهتم مفهوم التعبئة الانتخابية بمكانة فئة الشباب والمرأة وحضورهما ضمن المسارات الانتخابية. كما يمكن أن يطرح المفهوم نفسه مشاركة الأقليات مثلًا في سياق مجتمعي يسمح بذلك؛ فالتعبئة الانتخابية لا تقتصر على الحملة الانتخابية، بل إنها جميع المظاهر المرتبطة بالعملية الانتخابية

---

(4) Antoine Dore, «Jacques Ion, s'engager dans une société d'individus,» Lectures (Les comptes rendus), (2012), <http://lectures.revues.org/9794>, (visited in: 7/11/2015).

برمّتها. لا معنى لتعبئة انتخابية من دون صورة وفرجة، ومن دون شبكات اجتماعية، وعلاقات زبائنية أفقية وعمودية، إذ إن جزءًا مهمًّا من المسار الانتخابي يُصنع خارج الأطر المتعارف عليها.

تتحرك التعبئة الانتخابية وفقًا لاتجاهين مختلفين يتعايشان ويتفاعلان: اتجاه **أول** يستند إلى ثقافة يدافع عنها الجيل القديم الذي يقود العملية السياسية بكلّيتها، واتجاه **ثانٍ** يعبّر عن إرادة فئة الشباب وانتظاراتها ومواقفها. يركّز الاتجاه الأول على زمنية للتعبئة الانتخابية على المديين المتوسط والطويل، مستندةً في ذلك إلى خطاب يريد تركيز أسس العملية السياسية والديمقراطية، في حين أن زمنية الاتجاه الثاني زمنية الاستعجالي والمجدي الذي يقدّم نتائجَ سريعة وإيجابية. زمنية الآن وهنا، ونحن إذًا أمام زمنيتين مختلفتين بإدراك وبمرجعيات غير متشابهة، وبمصالح متضاربة أيضًا. ولهذا لا يوجد التأويل نفسه لدى الاتجاهين في ما يخص أهم عناصر التعبئة الانتخابية، وهو عدم المشاركة الشبابية في الانتخابات، أو ما اصطُلح عليه بالعزوف الانتخابي الشبابي.

1- في معنى العزوف الانتخابي الشبابي

عندما نطرح علاقة فئة الشباب بالمسار الانتخابي، فإننا لا نضع هذه الفئة ضمن كتلة ديموغرافية وسوسيولوجية متجانسة؛ فالشباب مسارات مختلفة وانتماءات متعددة وأصول اجتماعية متباعدة، حيث إن هناك الشباب المتعلمين والشباب غير المتعلمين، والعاطلين الذين صنعوا لأنفسهم نجاحات وتمكّنوا من الاندماج في النسيج الاقتصادي، وثمّة من الشباب من يخوض تجاربَ مدنية وحزبية، وهناك منهم غير معني إطلاقًا بالشأن العام... وهؤلاء جميعًا ستكون علاقتهم بالانتخابات غير متشابهة. إن الشباب ليس إلا كلمة، كما يقول بيار بورديو[5].

أوّل وصف للمشاركة الشبابية في الانتخابات التي جرت في عامي 2011 و2014 هو أنها انتخابات عزوف شبابي بشكل عام. واقترن هذا الوصف بطرح سؤال عن أسباب هذا العزوف في لهجة فيها الكثير من العتاب. وأتت الإجابات

---

(5) Pierre Bourdieu, «La Jeunesse n'est qu'un mot,» dans: Pierre Bourdieu, Questions de sociologie (Paris: Éditions de Minuit, 1984), pp. 143-154.

في مجملها متعلقة - كما ذُكر سابقًا - بالعرض السياسي الذي تعدّه فئة الشباب عرضًا لا يفي بضغط الطلب الاجتماعي.

نعتقد أن وصف ضعف المشاركة بالعزوف هو وصف كهولي نابع من رغبة الممسكين بالشأن السياسي في تونس في توسيع حجم المشاركة الشبابية والحصول على الشرعية السياسية، من خلال مشاركةٍ أفضل لفئة الشباب من دون أن تكون هذه الفئة موجودة في الهياكل والمؤسسات الحزبية. هناك إذًا رغبة من الفاعلين السياسيين في أن تكون فئة الشباب رقمًا انتخابيًا داعمًا لشرعية سياسية؛ فالعزوف هنا هو رؤية جيلية ترى فيه خللًا مواطنيًا، أي خللًا متضمنًا غياب المسؤولية عند فئة الشباب، ولا ترى في العزوف الشبابي تعبيرًا ديمقراطيًا.

نعتقد أن فئة الشباب غير معنية بالسلوك الانتخابي بالشكل الذي ينتظره الفاعلون السياسيون؛ فالسلوك الانتخابي هو سلوك كهولي مرتبط بفكرة البحث عن الاستقرار أساسًا. ويبرز هذا الأمر في تدنّي نسب التسجيل كلّما نزلنا في الفئة العمرية، أي كلّما اقتربنا من سنّ الـ 18 القانونية للمشاركة في الانتخابات. وأصدرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بيانات تخص نسب التسجيل، فظهرت الفئة العمرية التي تراوح بين 18 و24 عامًا أقلّ انخراطًا من الفئة العمرية التي تراوح بين 25 و30 عامًا[6]. ربما يكون السلوك الانتخابي في هذه الحالة مرتبطًا بإدراك الشاب مسألة الاستقرار في معانيها المختلفة، من حصولٍ على عمل وتكوين أسرة، وفي هذا السياق يبدأ الشاب التفكير في الاستقرار السياسي عبر المشاركة في الانتخابات. ولهذا ترتفع نسب المشاركة الشبابية في التسجيل وفي الانتخابات والمشاركة فيها عند الفئة العمرية بين 25 و30 عامًا. أمّا تراجعها عند الفئة العمرية 18 و24 عامًا، فيدخل ضمن ما يسمّى الهدنة الانتخابية.

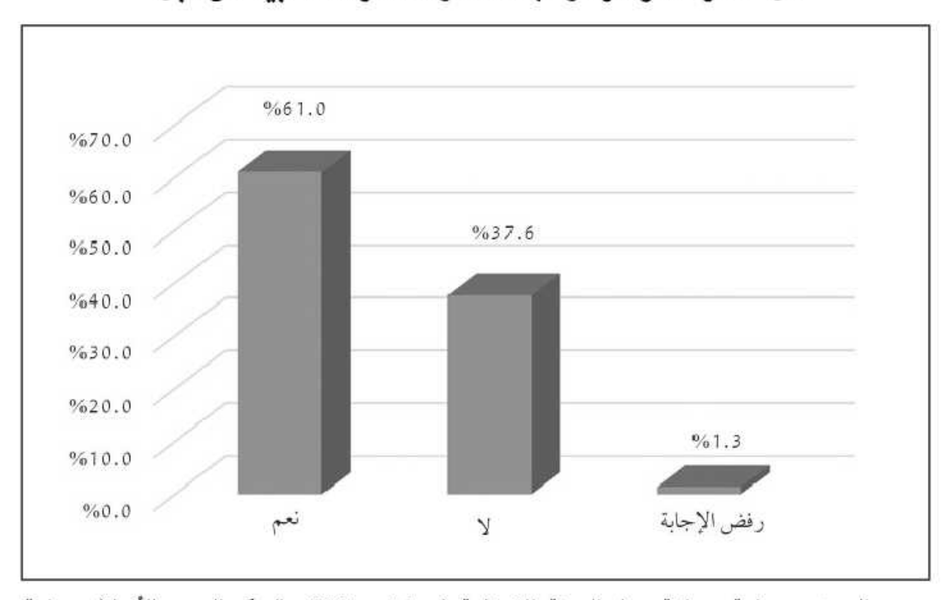
يعود عدم إدراك الشبان/الشابات من الفئة العمرية (18-24 عامًا) ضرورة المشاركة الانتخابية أيضًا إلى ضعف العرض الانتخابي في حد ذاته، الذي لم يكن منسجمًا مع تطلعات فئة الشباب وأسلوبها في تناول القضايا التي تشغل بالها؛ إذ

(6) انظر: الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات، <http://www.isie.tn>.

بقي العرض الانتخابي مرتهنًا بالأساليب القديمة للتعبئة الانتخابية، من دون أن تبرز أشكال جديدة ينتبه إليها الشاب ويوليها عنايته. ولم ينتبه العرض الانتخابي أيضًا إلى تنوّع الفئة الشبابية وتعدد مساراتها وطموحاتها وتجاربها. وتجدر الإشارة إلى أن الكفاءة السياسية تعدّ واحدًا من أبرز المؤشرات التي تعين على فهم عوامل المشاركة في الحياة السياسية من عدمها. ويحيل مصطلح الكفاءة على مستويين مختلفين؛ مستوى **أوّل** عرفاني، وهو «نظام مركّب من القواعد والعناصر التي تنطبق عليها هذه القواعد من جانب مستعملها، ما يمكّنه من صوغ مضمون معين»، ومستوى **ثانٍ**، وهو «سياسي، يفيد المعرفة التي تخوّل لصاحبها الحكم على الشيء وأخذ قرار في شأنه»[7].

الشكل (6-1)

هل حضرت مؤتمرًا أو اجتماعًا أو تظاهرة انتخابية من قبل؟



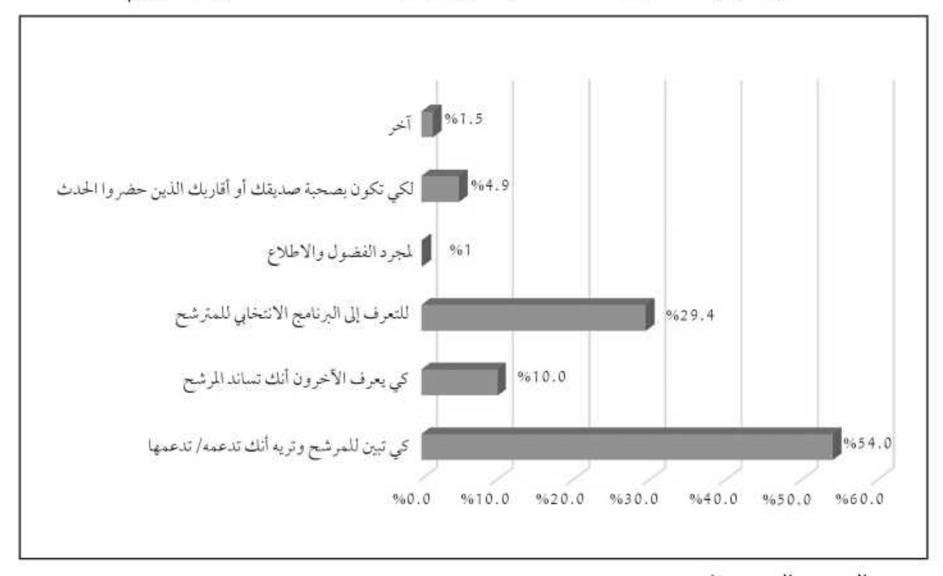
المصدر: «دراسة ميدانية حول التعبئة الانتخابية في تونس 2014،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2014).

(7) Loic Blondieux, «Faut-il se débarrasser de la notion de compétence politique?: Retour critique sur un concept classique de la science politique,» Revue française de science politique, vol. 57 (2007), pp. 759-774.

يبدو أن العرض الانتخابي مرتبط ارتباطًا واضحًا بالحملة الانتخابية التي يقودها المرشحون، وهم يعرضون برامجهم وقدراتهم التنظيمية. وتكشف لنا الدراسة الميدانية التي أنجزها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بخصوص التعبئة الانتخابية من خلال الانتخابات التشريعية في تونس في عام 2014، أن 61 في المئة من المستجيبين من الفئة العمرية 18-35 عامًا حضروا من قبل تظاهرة انتخابية، وأن 37.6 في المئة لم تكن لهم تجربة في حضور التظاهرات الانتخابية.

الشكل (6-2)

ما هو سبب حضورك هذا الاجتماع (من الحملة الانتخابية) اليوم؟



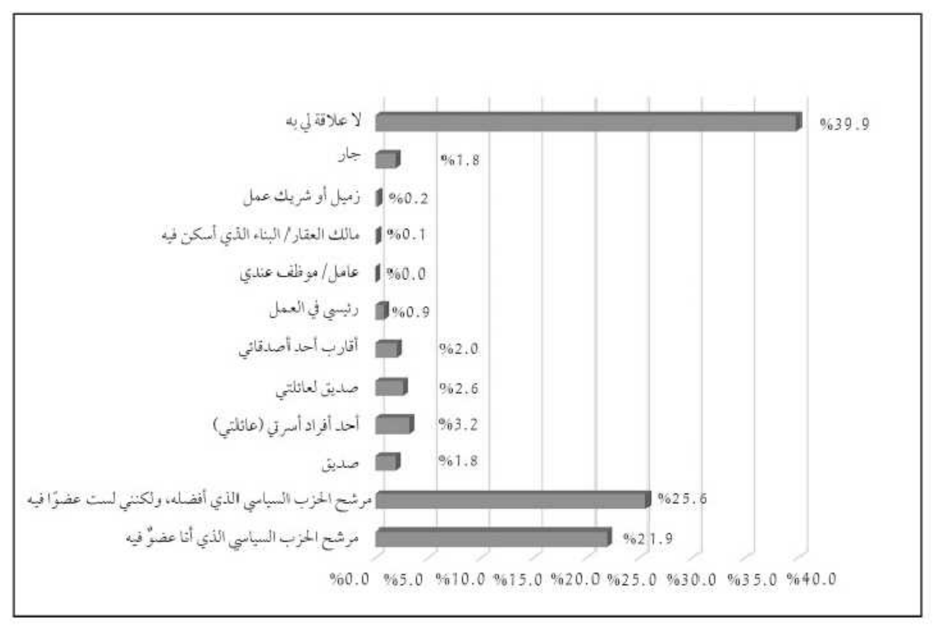
المصدر: المصدر نفسه.

في سؤالٍ متعلق بأسباب حضور الاجتماع الانتخابي ودوافعه، جاء في الدراسة نفسها التي أنجزها المركز العربي أن 54 في المئة عبّروا عن دوافع مرتبطة بالجانب العلائقي الذي يربطهم بالمرشح، ما يفيد بأن الدافع الرئيس هو فعل المساندة الشخصية، والإبقاء على النسيج الاجتماعي والروابط الاجتماعية من دون شوائب؛ فالغاية من الحضور إذًا هي تجنّب اللوم الذي قد يحدثه الغياب، لأن منطق الحضور ليس منطقًا سياسيًا، بل هو منطق اجتماعي في الأساس شبيه

بحضور أي مناسبة اجتماعية ينبغي عدم الغياب عنها. ومع ذلك يهتم الحاضرون في هذه التظاهرات الانتخابية بالبرامج التي يقدّمها المرشحون؛ إذ أفاد 29.4 في المئة بأن سبب حضورهم مرتبط بالمضمون أو بالعرض الانتخابي، أي ما يمكن أن يعِدَ به المرشح ناخبيه. فبين الرغبة في الحفاظ على الروابط الاجتماعية ومعرفة مضامين العرض الانتخابي، يتشكّل أحد عناصر التعبئة الانتخابية.

الشكل (6-3)

أي العبارات التالية تصف علاقتك بالمرشَّح؟



المصدر: المصدر نفسه.

نقف عند مفارقات واضحة في التعبير عن علاقة المستجيبين من فئة الشباب بالمرشحين؛ فعندما تعلَّق الأمر بأسباب الحضور في حملة المرشح، أكّد 54 في المئة البُعد العلائقي من وراء الحضور، وتجلّى الأمر في رغبة هؤلاء الحاضرين في إظهار حضورهم للمترشح، لكن في سياق آخر يبدو الأمر مخالفًا عندما يؤكد 39.9 في المئة أن لا علاقة لهم بالمرشح. تؤكد هذه المفارقة أن التعبئة الانتخابية في بداية تشكّلها مع بداية تشكّل التجربة الديمقراطية تتحمّل مثل هذه المفارقات.

2- دوافع السلوك الانتخابي لدى فئة الشباب: من حلم الثورة إلى ضرورات الدولة

يمكننا البحث في دوافع السلوك الانتخابي ومساراته من خلال البحث في مرتكزات الاختيار ومدى انخراط الفرد في عملية الاختيار. قدّمت السوسيولوجيا الانتخابية ثلاثة أصناف من الدوافع، منها ما هو مرتبط بالمحددات السوسيولوجية، مثل السنّ والانتماء الجهوي والنوع الاجتماعي والوضعية الاقتصادية وغيرها. وهناك من الدوافع المصنّفة على أنها ذات طبيعة سوسيو - نفسية يعبّر فيها الناخب عن تماهيه مع توجّه فكري أو سياسي يقوده خلال عملية الاختيار. ومن الدوافع أيضًا ما يكشف عنه توجّه عقلاني للناخب يضمن له القدر الكافي من المصالح التي يحددها بنفسه. في هذه الحالة، يتولّى الناخب حساب درجات الربح والخسارة والمنافع التي يمكن الحصول عليها عند بناء عملية الاختيار[8]. تمثّل هذه النماذج المعروضة صورةً لوضع ديمقراطي مستقر ذي تجارب انتخابية عريقة، لكن المشهد يتغير عندما يكون الأمر متصلًا بعملية انتقال ديمقراطي حديث العلاقة بانتخابات حرة وديمقراطية. إن جزءًا مهمًّا من التعبئة الانتخابية يشتغل ضمن سياق مهمته الأساسية المتمثلة في إقناع المواطنين بالمشاركة في الانتخابات ودعم المسار الانتقالي الجديد؛ ولهذا كانت التعبئة الانتخابية في انتخابات عام 2011 تعبئة تأسيسية في مضمونها، تريد القطع مع النظام السابق في الأساس، وتأكيد وجود ثورة في البلاد، وهذا ما كان مختلفًا عن مضامين التعبئة الانتخابية في عام 2014.

في دراسةٍ ميدانية أنجزها المرصد الوطني للشباب[9] قبل شهر من انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2014، طُرح على المستجيبين السؤال التالي: «في صورة

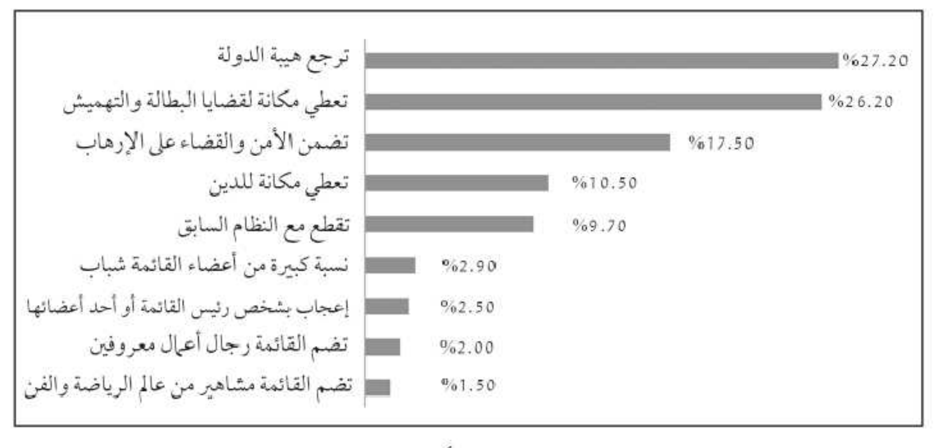
(8) Nonna Mayer, «Qui vote pour qui et pourquoi?: Les modèles explicatifs du choix électoral,» Pouvoirs, no. 120 (janvier 2007), pp. 17-27, <http://www.revue-pouvoirs.fr/Qui-vote-pour-qui-et-pourquoi-Les.html>, (visited in: 11/8/2015).

(9) أنجز المرصد الوطني للشباب دراسة ميدانية في إطار برنامج بحثي يهتمّ بالأشكال الجديدة للالتزام عند الشباب، وشملت الدراسة عينة من 1700 شاب وشابة من 18 إلى 30 عامًا في محافظات تونس الكبرى الأربع. وتمّت الدراسة الميدانية في أيلول/سبتمبر 2014.

مشاركتك في انتخابات 26 تشرين الأول/أكتوبر 2014، على أي أساس تصوّت لقائمة معينة؟»، وعُرضت على المستجيبين نماذج لإجابات متصلة بالسياق العام الذي تعيشه البلاد آنذاك، منها مسألة هيبة الدولة وقضايا البطالة والتهميش والأمن والإرهاب، إضافةً إلى مكانة الدين والشباب ووجود رجال الأعمال والفن والرياضة ضمن القوائم.

الشكل (6 -4)

في صورة مشاركتك في انتخابات 26 تشرين الأول/أكتوبر 2014، على أي أساس تصوّت لقائمة معينة؟



المصدر: دراسة ميدانية، **المرصد الوطني للشباب**، أيلول/سبتمبر 2014.

من خلال الإجابات المقدَّمة، تبين أن التعبئة الانتخابية تقودها سياقات المرحلة والمخاوف التي تكتنفها؛ فهي إجابات تعطي المخاطر حضورًا بارزًا وكأنّها تكشف عن رغبة واضحة في استعادة نمط الحياة الذي سبق الثورة، بما يعنيه ذلك من إعادة ترتيب الأوضاع وتصحيح المسارات. هي فعلًا انتخابات من أجل التعبئة عنوانها الأبرز حالة من الارتباك واللايقين في الحاضر وفي المستقبل؛ فإذا كانت انتخابات عام 2011 انتخابات هوية بمعناها الواسع، وانتخابات حلم ثوري، فإن انتخابات عام 2014 كانت انتخابات الواقعية السياسية التي تستدعي الدولة لمواجهة الأزمات المختلفة، بعد أن تبين للناخبين ولغير الناخبين أنها غائبة وغير قادرة على الإيفاء بهيبتها.

تأتي الإجابات واضحة في هذا السياق؛ إذ أجاب 27.2 في المئة من فئة الشباب المستجيبة أن عملية اختيارهم القائمة مرتبطة بقدرتها على ضمان هيبة الدولة. وتأتي مسألة هيبة الدولة بعد ما لحقها من وهَنٍ، نتيجة الاغتيالات السياسية التي وقعت، وعدم قدرتها على بسط نفوذها مع تتالي العمليات الإرهابية، وتغوّل المجتمع عليها في جميع المجالات التي ترجع إليها بالنظر. إن المخاوف المرتبطة بضعف الدولة جعلت الناخبين من فئة الشباب وغيرها يبحثون عن كاريزما سياسية قادرة على إدارة الشأن العام بأقلّ ما يمكن من التكاليف. إن تكلفة الانتقال الديمقراطي كانت باهظة، ولا تزال، ويكشف عنها تزايد أعداد العاطلين من العمل وعدم القدرة على حلّ الإشكال التنموي، وضعف المقدرة الشرائية، وهبوط مستوى العيش، وعدم تحقيق الانتظارات التي بشّرت بها الثورة.

في سياق متصل بهيبة الدولة، يعيد الناخبون من فئة الشباب تأكيد مخاوفهم من قضايا البطالة والتهميش التي لم تجد سبيلها إلى الحل، ويبقى البعدان الاقتصادي والاجتماعي في صدارة الإحساس باللايقين. وعبّر 26.2 في المئة من المستجيبين عن دوافعَ متصلة بحلٍّ مسألة البطالة والتهميش؛ وهي نسبة قريبة جدًا من مسألة هيبة الدولة. ولا معنى لهيبة الدولة في حالة العجز عن فضّ مشكل البطالة الذي وصل إلى حدود 15 في المئة عند حاملي الشهادات العليا من فئة الشباب. التوجّه الانتخابي ضمن هذا السياق المتأزم هو توجّه براغماتي تَراجع معه البُعد الثقافي والديني الذي صبغ انتخابات عام 2011، وهذا ما يبرز جليًا في اختلاف نتائج المحطتين الانتخابيتين في عامي 2011 و2014.

تبقى الظاهرة الإرهابية من المشاغل الكبرى للناخب الشاب؛ إذ عبّر 17.5 في المئة من فئة الشباب المستجيبين عن دوافعهم الانتخابية ارتباطًا بقدرة المرشح على القضاء على الإرهاب وضمان الأمن. ونسجل في هذا السياق ارتفاعًا في الفارق بلغ 10 نقاط لفائدة الدوافع المتصلة بهيبة الدولة ومقاومة البطالة والتهميش. ربما يعود ذلك إلى إدراك فئة الشباب أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة موقّتة ومرتبطة على الأغلب بعوامل خارجية، منها ما يقع في ليبيا وفي بؤر التوتر الأخرى، علاوةً على الغموض الكبير الذي يكتنف العمليات الإرهابية، خصوصًا الاغتيالات السياسية

منها، واعتبار القضاء على الإرهاب يختزل في استرجاع الدولة هيبتها وقدرتها على الإيفاء بضرورات الطلب الاجتماعي. تبدو البراغماتية الانتخابية جليةً في هذا المستوى من الدوافع، فالشاب يميز هنا بين ما هو هيكلي يمكن أن يدوم في الزمن وما هو عرضي يمكن تجاوزه متى حضرت هيبة الدولة وحضرت معها الجدية اللازمة في التعامل مع قضايا البطالة والتهميش.

إن الخلفية التي قادت انتخابات عام 2011 خلفية هوياتية جسّدها الشعار الانتخابي «انتخبوا إلّي يخاف ربي»، وهو شعار تعبوي صاغته شريحة من الناخبين في رسالة واضحة، مضمونها أن الأخلاق في بُعدها الديني خصوصًا، هي ضامنة الديمقراطية وضامنة تحقيق مطالب الثورة أيضًا. وكانت نتائج هذه الانتخابات متماشية مع هذا التوجّه، من خلال الفوز الكبير لحركة النهضة ذات التوجّه الإسلامي. نحن إذًا أمام تعبئة انتخابية دينية في الأساس، شكّلت ملامح انتخابات عام 2011 وزادها شحنًا عرض فيلم «برسبوليس» قبل الموعد الانتخابي بأيام، ما أسفر عن مواجهات عدة بين الأمن والمواطنين المستائين من عرضه على إحدى القنوات التونسية الخاصة، على أساس أن في الفيلم تعدّيًا على الذات الإلهية.

تراجعت التعبئة الدينية في انتخابات عام 2014، نظرًا إلى الأداء المحتشم للفائز السابق، أي حركة النهضة، وصعود موجات العنف والاغتيالات، وتراجع وهج الثورات العربية، بعد انحراف جلّها إلى حروب أهلية. ويظهر ذلك في السؤال المرتبط باختيار القائمة الانتخابية التي تعطي مكانة مهمة للدين، أي قائمة «تخاف ربي». وسجّل هذا الدافع نسبة 10.5 في المئة من دوافع المستجيبين من فئة الشباب. وإذا ما قورنت هذه النسبة بالنسبة التي حصلت عليها هيبة الدولة، فإننا نسجّل انتقال الخوف من خوفٍ من الله إلى الخوف على الدولة وعلى انهيارها بالخصوص، لكن هناك في الواقع طلبًا انتخابيًا للشعور بأن الدولة يجب أن تخيف مواطنيها.

إن تراجع التعبئة الدينية في الانتخابات التشريعية في عام 2014، وهي في حدود 10.5 في المئة، تتساوى تقريبًا مع سؤال يتعلق بالقطع مع النظام السابق 9.7 في المئة؛ إذ ما عاد لدى فئة الشباب رغبة في التعاطي كثيرًا مع هذه المسألة بالذات، ضمن سياق للمقارنة بدأ يظهر بعد انتخابات عام 2011 لفائدة مرحلة

ماقبل الثورة. يتمّ دعم هذا الموقف إذا نظرنا إليه من خلال مسألة إرجاع هيبة الدولة التي احتلت مكانًا متميزًا في دوافع الناخبين. ولا تبقى التعبئة الانتخابية ذات صدقية حين تبني خطابها على القطع مع الإرث السابق مثلما هي الحال مع انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في عام 2011؛ فهؤلاء الشباب تبين لهم أن شعار القطع مع النظام السابق لا شرعية تُذكر له بعد أن ظهرت رموز النظام السابق على الساحة السياسية من جديد، وأصبحوا فاعلين بكلّ وضوح. ونضيف إلى ذلك خصوصًا عدم تحسّن الوضع على صُعُد عدة، بما في ذلك ضعف حضور الدولة وفقدانها هيبتها في سياق من تواتر للعمليات الإرهابية وفقدان الأمن. وإذا ما نظرنا إلى الاختيار المبني على القطع مع النظام السابق، نجد أن النسبة مرتفعة قليلًا لدى الذكور (11.1 في المئة) في مقابل الإناث (8.2 في المئة).

يزداد الفارق دلالةً عندما نجده شاسعًا بين الذكور والإناث من المستجيبين في الدراسة الميدانية؛ فلمّا طُرح السؤال المتعلق بدافع اختيار القائمة الانتخابية المرتبط بضمان الأمن والقضاء على الإرهاب، كانت إجابة الإناث في حدود 21.1 في المئة في مقابل 14.2 في المئة لدى الذكور. ويمكننا تفسير هذا الفارق بحرص الإناث أكثر على وجود الأمن والاستقرار، وهي مسألة مرتبطة أساسًا بالتنشئة الاجتماعية.

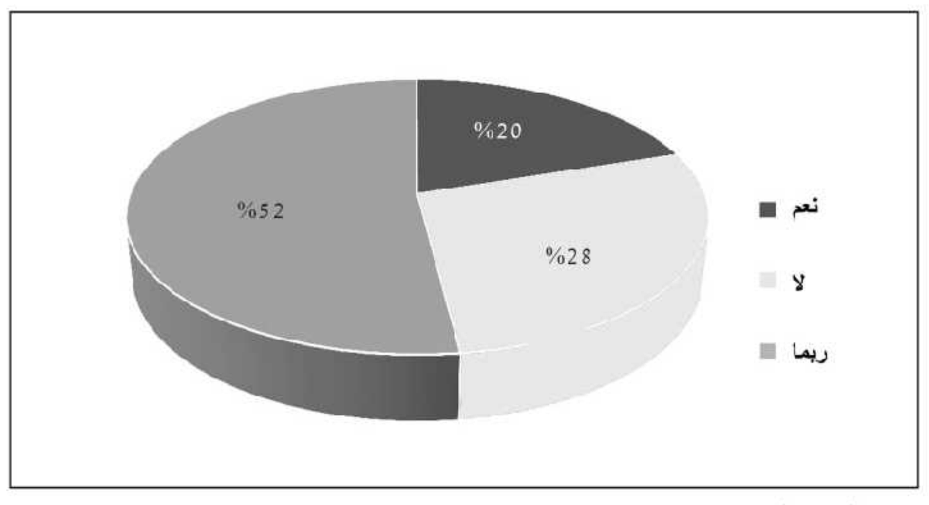
طرحت الدراسة الميدانية سؤالًا بخصوص دافع يتعلق بحضورٍ لافت لفئة الشباب في القوائم الانتخابية، فكانت النسبة ضعيفة جدًّا؛ إذ أجاب 2.9 في المئة فقط بالإيجاب. وخلافًا لما هو منتظر، لم يمنح الشاب ثقته لشاب مثله مترشح للانتخابات، ويعود هذا التوجّه إلى غياب تقاليد انتخابية تمثّل فيها فئة الشباب حجر الزاوية، وإلى صعوبة المرحلة التي تتطلب الخبرة اللازمة لإدارتها. إن التعبئة الانتخابية التي رافقت مرحلة التحضير للانتخابات، إضافةً إلى ما وقع طوال ثلاثة أعوام بعد انتخابات عام 2011، كانت تعبئة فيها كثير من الدراما السياسية وكثير من ثقافة المخاطر. يتبين لنا ذلك في الخطاب الذي يركّز على الأزمة بجميع معانيها وعلى ضرورة توافر الخبرة للتعامل معها. ونضيف إلى هذا كلّه أن مقاومة الإرهاب وإرجاع هيبة الدولة والقضاء على البطالة، جميع هذه القضايا تتطلب في نظر المستجيبين من فئة الشباب مقدارًا كافيًا من الخبرة، وشبكة من العلاقات، وأحزابًا

سياسية ذات حضور قوي. لا توجد قطيعة بين الأجيال في هذه المسألة؛ إذ إن فئة الشباب لا تزال تدرك قيمة الجيل السابق في التعامل مع القضايا المستعصية. لكن هذا الغياب لا يعني غيابًا للاهتمام بالشأن السياسي؛ ذلك بأن نصف المستجيبين من فئة الشباب في محافظات تونس الكبرى أبدى اهتمامًا بالشأن السياسي، على الرغم من عدم رضاه الواضح عن الوضعية التي تعيش البلاد على وقعها.

يتوافق عدم رضا فئة الشباب عن الوضعية السياسية مع فقدان ثقتها في أن يكون لانتخابات عام 2014 تأثير إيجابي؛ إذ عبّر 28 في المئة من المستجيبين عن استبعادهم أن تُحدث الانتخابات تغييرًا إيجابيًا، يضاف إليها 52 في المئة ممّن هم مترددون، في مقابل 20 في المئة يعتقدون في إمكان الانتخابات أن تغير واقعهم.

الشكل (6-5)

هل تعتقد أن الانتخابات المقبلة ستأتي بتغيير إيجابي؟



المصدر: المصدر نفسه.

تكشف هذه الأرقام عن حالة غموض في الرؤية تعيشها فئة الشباب ولا تجد لها أفقًا في المستقبل. وهي بهذا الشعور تعبّر عن شكوكها في العملية الانتخابية برمّتها، وفي من ستفرزه هذه العملية لإدارة الأزمة. إنه شكل من أشكال القلق الديمقراطي الذي تعيشه فئة الشباب التي تستهويها الأشكال الاحتجاجية أكثر من الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

يتأكد هذا القلق الديمقراطي عندما لا تثق فئة الشباب بمؤسسات الفعل الديمقراطي؛ إذ سجّلت الدراسة الميدانية ضعفًا واضحًا في المشاركة الشبابية في الأحزاب السياسية التي تقود العملية الانتخابية؛ إذ عبّر 3.2 في المئة عن انتمائهم إلى حزب سياسي و6.3 في المئة ينتمون إلى جمعية و1.1 في المئة منخرطون في هيكل نقابي. هذا الغياب التام عن مؤسسات الفعل الديمقراطي، أكانت أحزابًا أم نقابات أم جمعيات، وهي ليست حالة تونسية بل حالة عالمية، يؤكّد ضعف الإقبال على المشاركة في الانتخابات، والنزوع أكثر نحو أشكال أخرى من الفعل في الشأن العام يكون فيها الشاب أكثر إحساسًا بالذات، وهذا ما أكّده المستجيبون من فئة الشباب؛ إذ أفاد في الدراسة نفسها 43.1 في المئة منهم بأن الذي يستهويهم في المشاركة الاحتجاجية هو الإحساس بالرضا عن الذات، وأفاد 26 في المئة منهم بأن الأجواء العامة المرافقة للحركة الاحتجاجية تمثّل دافعًا للمشاركة.

ثانيًا: الشأن العام بمضامين وطرائق أخرى

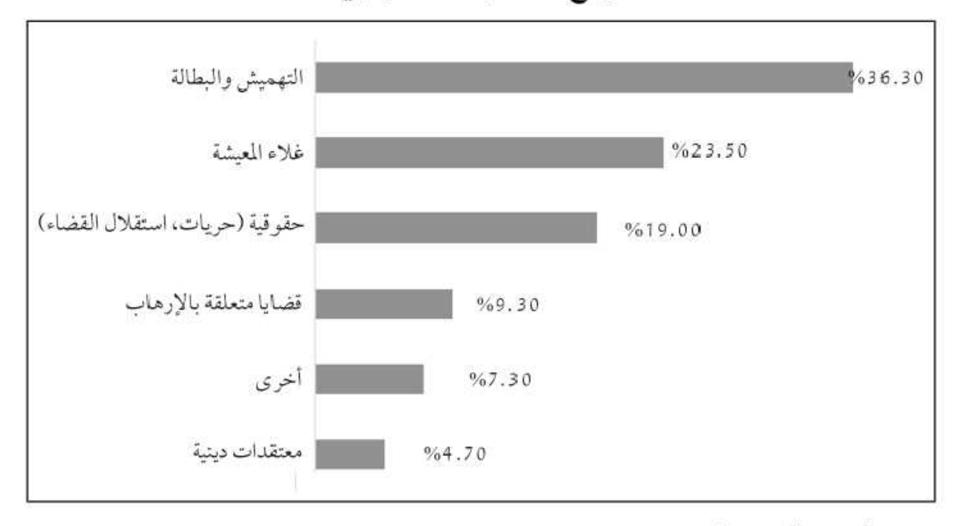
نتّجه في مواقف فئة الشباب من المشاركة في الشأن العام إلى شكلٍ من أشكال عدم التعامل مع الفعل السياسي في صيغته «التقليدية»، بمعنى ذلك العرض الذي يقدَّم إليهم من أحزاب سياسية ضمن تعبئة انتخابية شاملة بشعارات عامة لا يشعرون بأنها تمسّهم من قرب، على الرغم من كونها برامج وشعارات مهتمة بقضايا البطالة والإدماج ومقاومة الهشاشة الاجتماعية.

ما يهمّ هنا ليس القضايا التي ذكرت سابقًا، والتي ستتواصل في المستقبل، وإنما هو ما يهمّ الشاب الآن، أي سلم آخر للممارسة السياسية والمدنية وسلم مغاير للطلب الاجتماعي. يبرز هذا في الرغبة الواضحة في الاتجاه أكثر نحو المحلّي، أي نحو تناول القضايا نفسها، لكن من منظور مغاير يعطي مسألة القرب والبراغماتية والفاعلية حضورًا بارزًا. إن ما يعني الشاب هو أن يغير الفعل السياسي والفعل المدني حياته لا حياة الآخرين فحسب. هناك جرعة من الاهتمام بالذات بدأت تطلّ على ممارسة فئة الشباب وهي تفعل في الشأن العام. ويعود عدم مشاركتها في التصويت إلى كون التعبئة الانتخابية بقيت على حالها تشتغل

ضمن سلم ماكرو - سوسيولوجي بعرض سياسي لم ير فيه الشاب أنه معني مباشرة. يضاف إلى ذلك أن إدارة التعبئة الانتخابية بقيت من مهمات أصحاب القرار داخل الأحزاب السياسية، وهم في الأغلب ليسوا من فئة الشباب. ولهذا نلاحظ توجّه فئة الشباب في تحركاتها الاحتجاجية وفي نشاطها المدني الآخر إلى مزيد من الارتباط بالقضايا المحلية، آخذة في الحسبان أن الحلول هي الأخرى محلّية، ومعتمدةً في ذلك على معرفتها الدقيقة بالوضع الذي تعيشه ومستعينةً بشبكة من العلاقات التي تستطيع عبرها الحصول على قدر أعلى من المنافع. وفي السؤال الذي طُرح على فئة الشباب في شأن دوافع اختيار القائمة عند عملية التصويت، ظهر بجلاء تراجع الدوافع السياسية والأيديولوجية والدينية والنقابية، تاركةً مكانها لعوامل براغماتية تخص المعيش اليومي للشاب تتصدّرها مسائل الأمن ومقاومة البطالة أساسًا؛ إذ كانت إجابة فئة الشباب عن سؤالٍ يتعلق بدوافع المشاركة الاحتجاجية كما يلي: 36.3 في المئة متعلقة بالتهميش والبطالة و23.5 في المئة بغلاء المعيشة، في حين كانت الإجابة عن الدوافع المرتبطة بمعتقدات دينية في حدود 4.7 في المئة.

الشكل (6-6)

دوافع المشاركة الاحتجاجية



المصدر: المصدر نفسه.

يبدو واضحًا الاهتمام الشبابي بالقضايا التي تخصه مباشرة؛ فلا مكانة تُذكر للمرجعيات الأيديولوجية والفكرية. يريد الشاب التعامل مع قضاياه من دون العبور بوسائط أيديولوجية تصنع له الخيارات وتبني له الشعارات وتعده بالحلول. أصبح هذا التمشّي غير مُغرٍ بالقدر الكافي كما كان سابقًا، لكأن فئة الشباب بغيابها الواضح عن المشاركة الانتخابية تتجه نحو الإعلان عن تراجع قيمة الديمقراطية التمثيلية وفاعليتها، وتطرح المشاركة المباشرة بديلًا منها.

لا يخفى التغير الحاصل في الأشكال الجديدة لالتزام قضايا الشأن العام والتعبير عنها، فالشأن العام والشأن السياسي على وجه الخصوص لم يبقيا حكرًا على المناضلين السياسيين في الأحزاب السياسية وخارجها؛ إذ نجد الشأن العام في فنّ الراب وفن الغرافيتي وعند مجموعات الألترا المناصرة للأندية الرياضية، ونجده مباشرًا في الساحات العامة التي شهدت بروز حركات اجتماعية جديدة، مثل حركة «الساخطون» وحركة «احتلوا وول ستريت». كما أن الاهتمام بالشأن العام ما عاد اختصاصًا للمناضل المحترف كما يصنّفه جاك إيون[10]، بل برزت أصناف أخرى من المناضلين، ومنها المناضل الليبرالي والمناضل البراغماتي؛ فالمناضل الليبرالي هو ذاك الذي لا يجعل من نضاليته نشاطًا مهنيًا يجعله محترفًا، مثله مثل المناضل الحزبي أو المناضل النقابي. إنه يهتم في نضاليته بمسألة تخصّه مباشرة، أو إنه مهتم بها، وتظهر ليبراليته أساسًا في أن نضاليته لا ترتكز بالضرورة على خلفية فكرية أو أيديولوجية، بل في أن البُعد الفردي هو الأساس فيها، ونجد هذا الصنف حاضرًا بكثافة في النشاط الجمعياتي. أمّا المناضل البراغماتي، فهو الذي ينطلق من الميدان، من تجربة ذاتية تؤثّر فيه، أو من حادث ما يدفعه إلى الانخراط في نشاط مرتبط بهذا الحادث أو بهذه التجربة. تقوم نضالية البراغماتي على المستعجل والمجدي، فهو مطالَب بتحقيق نتيجة. وبناء عليه، يسعى هذا الصنف من المناضلين لربط نشاطه بالشبكات الاجتماعية للتواصل من أجل إعطائه قيمته الرمزية ومعناه الملائم.

(10) Jacques Ion, Spyros Franguiadakis et Pascal Viot, Militer aujourd'hui (Paris: Ed. Autrement, 2005), p. 139.

تنزع فئة الشباب اليوم إلى أن تكون أساسًا من ضمن صنفين من المناضلين؛ صنف المناضل الليبرالي، وصنف المناضل البراغماتي. يتجسد هذا التوجّه في تعدد الخيارات المطروحة أمام فئة الشباب، فتتولّى دراستها واختيار الملائم منها. إن المسؤولية الفردية حاضرة بكثافة في عملية الاختيار، مع أن إمكان الانتقال من تجربة إلى أخرى ومن خيار إلى آخر متاحة بشكل مريح. هذه الحرية في الاختيار وهذه المسؤولية في الفعل وفي التأثير هما اللتان تُشعران الشاب بقيمته وتعطيان معنى لوجوده، وهما اللتان تبعدانه عن المخاوف المرتبطة بالتهميش وبالشعور بالمهانة.

خاتمة

يشهد الفعل الانتخابي تراجعًا تُظهره أغلبية الدراسات المهتمة بالسوسيولوجيا الانتخابية؛ فالظاهرة حاضرة في الديمقراطيات العريقة كما في الديمقراطيات الناشئة. هناك من يعدّ ذلك وهنًا وإعياء أصابا الديمقراطية وعليها أن تجدد مضامينها وتبدع أشكالًا جديدة للفعل المواطني؛ فالديمقراطية التمثيلية في أزمة، وهذا ما أعطى المشاركة الفردية والمباشرة مكانتها الجديدة، وهو ما جعل الفعل في المحلّي أكثر إغراءً وجاذبية.

أمام الفرد إمكانات كبرى ليختبر تأثيره في محيطه؛ فهو ما عاد مكبّلًا بهوية واحدة، إنّه يواجه اختيارات هوياتية متعددة، وعليه أن يرسم مساراته وفقًا لما يراه ملائمًا. ولهذا من الصعب حصر الفرد الناخب في بوتقة يكون لها وفيًا. الفرد الناخب، وهو شاب في الحالة التي ندرسها، لم يكن عازفًا عن الانتخابات ولم يكن عدم مشاركته في الانتخابات خللًا في مواطنيته. إن غيابه عن الانتخابات هو تعبير ديمقراطي.

هذا التعبير الديمقراطي ناتج من فقدان الثقة بإمكان أن يؤدي المسار الانتخابي إلى تغيير إيجابي. ويضاف إليه فقدان الثقة بالفاعلين السياسيين الذين يديرون شؤون البلاد. ومع ذلك عبّرت فئة الشباب عن مواقفها من العملية الانتخابية ومن مضامينها، فجاءت رغبتها في ألّا تضع البُعد الديني ضمن أولوياتها في الاختيار

مثلما حصل في انتخابات عام 2011، وكأنها بذلك تريد تذكير الجميع بأولويات الثورة التي رفعت شعارات الكرامة ومقاومة التهميش والبطالة وإرساء العدالة الاجتماعية. أضف إلى ذلك مسألة هيبة الدولة لتتمكّن من تجسيد هذه الشعارات على مستوى الحياة اليومية للشاب. واللافت في مواقف فئة الشباب من مضامين العملية الانتخابية أن مسألة الإرهاب ومقاومته لم تكن من أولوياتها، على الرغم من حضورها في سؤالٍ متعلق بدوافع اختيار قائمة انتخابية.

ما عادت الانتخابات جاذبة لفئة الشباب عند مشاركتها في الشأن العام؛ إنها معنية كثيرًا بالمشاركة السريعة المرتبطة بمشغل يومي، وتكون في الأساس عبر شبكات التواصل الاجتماعي. والمسائل الخلافية القديمة التي يعيد إنتاجها الفاعلون السياسيون بطرائق شتى ما عادت تعني فئة الشباب أيضًا؛ بل إن ما يعنيها هو في الأساس إيجاد إجابات واضحة عن أسئلة متعلقة بمكانة الفرد في مجتمعه.

المراجع

Blondieux, Loic. «Faut-il se débarrasser de la notion de compétence politique?: Retour critique sur un concept classique de la science politique.» Revue française de science politique: vol. 57, no. 6, 2007.

Bourdieu, Pierre. Questions de sociologie. Paris: Éditions de Minuit, 1984.

Dore, Antoine. «Jacques Ion, S'engager dans une société d'individus.» Lectures: 2012.

Gana, Alia et Gilles Van Hammes. «Processus électoraux et territoires: Les enseignements de l'élection à l'Assemblée constituante tunisienne.» IRMC Kharthala.

Ion, Jacques, Spyros Franguiadakis et Pascal Viot. Militer aujourd'hui. Paris: Ed. Autrement, 2005.

Muxel, Anne. «L'engagement politique dans la chaîne des générations.» Revue Projet: no. 316, 2010.

Nonna, Mayer. «Qui vote pour qui et pourquoi?: Les modèles explicatifs du choix électoral.» Pouvoir: no. 120, janvier 2007.

الفصل السابع

الإعلام والانتخابات
قراءة في الدور والأداء

حميدة البور

يصنّف الإعلام الحرّ والتعددي ضمن العناصر الأساسية في الأنظمة الديمقراطية. وتذهب التحليلات المبنية على تجارب بعض البلدان في الانتقال الديمقراطي إلى إبراز منزلة الإعلام بوصفه إمّا داعمًا أساسيًا للمسار الديمقراطي «بهدف إنجاحه»، وإما «عائقًا كبيرًا لهذا المسار وإحدى أدوات صناعة فشله»[1].

ترتبط هذه القراءة بما يتوافر للإعلام من قدرةٍ على تكوين الرأي العام والتأثير فيه بما أنه «سلطة قائمة الذات» في النظام الديمقراطي[2]. ومن هذا المنطلق تتأكد الضرورة في التزام الإعلام المحافظة على المسافة النقدية من السلطة السياسية القائمة، خصوصًا إذا كان في وقتٍ غير بعيد «أداة تستخدمها السلطة السياسية في الدعاية للنظام القائم»[3]، وانتقل إلى ممارسة الحرية والاستقلالية.

ينطبق هذا التوصيف في مجمله على الإعلام العمومي والإعلام الخاص في تونس؛ فالأول معني بأداء دور المرفق العمومي[4] وتقديم خدمة إعلامية للمجتمع، في حين يضطلع الثاني على اختلاف توجهاته بمهمة تقديم صورة

---

(1) هذا ما ورد في: «تقرير أخلاقيات المهنة الصحفية الصادر عن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين،» مرصد أخلاقيات المهنة والممارسات الصحافية (2015)، ص 5.

(2) «Déontologie de l'information dans un monde arabe en mutation,» Konrad Adenauer Stiftung: Bureau Tunisie/Algerie (Tunis) (23-24 avril 2009), p. 49, <http://www.kas.de/tunesien/fr/events/36201/>.

(3) جلال التليلي، **الصحافة والأيديولوجيا التنموية تحت النظام التسلطي** (تونس: نقوش عربية، 2013)، ص 23.

(4) «الإعلام العمومي هو مرفق عمومي يموّل من جانب الميزانية العامة للدولة، ولا يمكن أن يكون محتكرًا من جهة أي سلطة أو خاضعًا لقوى ضغط، أكان على مستوى تسييره أو تعيين مسؤوليه أو تنفيذ مشاريعه». انظر: سلوى الشرفي، «الإعلام العمومي والفضاء العمومي لا يستقيم الواحد منهما وعود الآخر أعوج،» ورقة قُدِّمَت إلى: **وسائل الإعلام العمومية العربية وعمليات التحوّل الديمقراطي** (تونس: منشورات معهد الصحافة وعلوم الإخبار ومؤسسة كونراد أديناور، 2013)، ص 18.

عن مشهدٍ تعددي وحرّ يحترم قواعد حرية التعبير مع التزام أخلاقيات المهنة الصحافية.

يؤكّد الباحثون ما يجب أن يتحلّى به الإعلام العمومي من «استقلالية تامة»، ويكون «على مسافة واحدة من جميع الفرقاء السياسيين، بمن فيهم السلطة»، فهو إعلام «لا يناصر أي طرف على حساب آخر»[5].

منذ الأيام الأولى التي تلت ثورة 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 - 14 كانون الثاني/يناير 2011، كان لدى الهياكل التي عُهد إليها بإصلاح الإعلام[6] هاجس أساس يتمثّل في إيجاد السبل التي من شأنها أن تضمن استقلالية وسائل الإعلام العمومي وحيادها وتلاؤمها مع الوضع الجديد وما يتطلّبه من تكريس حق الجمهور في المعلومة. وتؤدّى هذه المهمة باحترام القواعد الأخلاقية والقيمية، وبالممارسات المهنية التي تحول دون أي شكل من أشكال التبعية للحكومة أو الأحزاب الحاكمة.

كما أن وسائل الإعلام تضطلع بدور الرقيب[7] الذي يكشف مواقع الخلل خدمةً للرأي العام وللمجتمع، ويكرّس بذلك مفهومَي المحاسبة والمساءلة.

ترى نظرية وضع الأجندة أن الإعلام يحدِّد عبر خياراته سلّمَ الأولويات للمتلقّي، ويرتبط هذا المفهوم بقرارات نشر الموضوعات وبثّها[8]؛ فالأخبار في

---

(5) المصدر نفسه، ص 18.

(6) تمّ إحداث الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال بموجب المرسوم عدد 10 المؤرّخ في 2 آذار/مارس 2011 بهدف «تقويم وضع الإعلام بمختلف جوانبه واقتراح التصورات الكفيلة بالارتقاء بالمؤسسات الإعلامية والاتصالية إلى مستوى أهداف الثورة وحماية حق الشعب التونسي في إعلام حرّ وتعددي ونزيه». انظر: «الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال: التقرير العام،» (تونس) (نيسان/أبريل 2012)، الملاحق،
<http://www.inric.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=159&Itemid=162&lang=ar>.

(7) الدور الرقابي للإعلام أو (Watchdog) يشير إلى دور الإعلام في كشف ما يخفى من نشاط الحكومة والمؤسسات الاقتصادية والهياكل العمومية وما يجب أن يعرفه الجمهور عن ذلك النشاط، انظر: W. Lance Bennet et William Serrin, «The Watchdog Role in the Press,» in: Geneva Overholser and Kathleen Hall Jamieson, eds., The Institutions of American Democracy: The Press, Institutions of American Democracy (Oxford: Oxford University Press, 2006), p. 169.

(8) برزت نظرية وضع الأجندة في عام 1922 في كتاب لوالتر ليبمان بعنوان **الرأي العام**، لمزيد من التفاصيل انظر: Walter Lippmann, Public Opinion (New York: Macmillan, 1922), p. 29.

وصفها الواقع تقدّم تمثّلات الحقل الميدياتيكي للحوادث[9]، ويختزل إذًا مسار وضع الأجندة في «مجموعة القيم الاجتماعية والثقافية التي يقدمها الصحافي لجمهوره»[10].

تظهر الأجندة من خلال تكرار الحوادث البارزة في الأخبار اليومية، وعلى مستويين: يتعلق المستوى **الأول** بجلب الانتباه إلى حدثٍ ما، ويهتم المستوى **الثاني** بتفسير الحوادث وفهمها. وبحسب بعض الباحثين، يبرز المستوى الثاني من هذه النظرية في التعاطي الإعلامي مع الحدث الانتخابي[11].

نتطرق في هذه الدراسة إلى دور الإعلام في الانتخابات، بالاعتماد على قراءة تحليلية في نتائج رصد المحتوى الإعلامي الذي أنجزته الهياكل العمومية، مثل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، أو منظمات المجتمع المدني، في فترة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تشرين الأول/أكتوبر 2011 والانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2014. وسنحاول الربط بين الأداء الإعلامي وبعض النتائج التي توصّلت إليها الدراسة الميدانية لتغطية الحملات التشريعية في تونس في عام 2014.

أولًا: مشهد إعلامي قائم على التناقض

بدايةً، من المهم أن نقدّم تحليلًا للمشهد الإعلامي الحالي؛ فبعد سنوات من التضييق على فضاء التعبير الحرّ وتكميم الأفواه النقدية وما رافق سياسة المنع من عنف ضد الصحافيين وأساليب الرقابة[12]، برز الخطاب النقدي في المحتوى الإعلامي التونسي تزامنًا مع نهاية نظام بن علي في بداية عام 2011، وظهر النقد

(9) Jean-Pierre Esquenazi, L'écriture de l'actualité: Pour une sociologie du discours médiatique, Collection la communication en plus (Grenoble: Presses Universitaires de Grenoble, 2002), p. 68.

(10) Shirly Biagi, Media/Impact: An Introduction to Mass Media, Wadsworth Series in Mass Communication and Journalism: General Mass Communication, 9th ed. (Boston, MA: Wadsworth Cengage Learning, 2010), p. 264.

(11) Lippmann, Public Opinion.

(12) Larbi Chouikha et Eric Gobe, Histoire de la Tunisie depuis l'indépendance, Collection repères Sociologie (Paris: La Découverte, 2015), p. 52.

الموجّه إلى السلطة. وهي مسألة كانت مغيبة في أغلبية وسائل الإعلام، وبالتحديد في الإعلام العمومي والصحف ذات الصبغة الإخبارية التي تقدّم نفسها إلى القرّاء على أنها مستقلة. ومع دخول البلاد التونسية في مخاض سياسي، طغت المضامين السياسية على الموضوعات التي يتناولها الإعلام مطولًا وباستمرار، نظرًا إلى طبيعة المرحلة، وهي مرحلة تناقش الخيارات السياسية ووضع دستور جديد للبلاد.

رافق تحريرَ الكلمة والتعبير نوع من المصالحة بين الإعلام التونسي الذي انتفع من المناخ الجديد والجمهور، فاستعاد بذلك نسب المشاهدة التي كانت في فترة سابقة حكرًا على الإعلام الأجنبي الناطق باللغة العربية.

لكن صاحَبت الإطار العام لحرية الإعلام تعقيدات عدة بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وتحديدًا في عام 2012؛ فمع بداية أول حكومة منبثقة من المجلس الوطني التأسيسي، لم يقع تفعيل النصوص القانونية[13] التي من المفترض أن تواصل بذل الجهد في تكريس التعددية الإعلامية وفقًا للضوابط والمعايير المتعارف عليها في الأنظمة الديمقراطية. وجرى اعتماد الطريقة السائدة نفسها طوال سنوات حكم بن علي وما قبلها، في تعيين المسؤولين في الإعلام العمومي. وبلغت الأزمة ذروتها في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2012 مع الإضراب العام للصحافيين الذي دعت إليه النقابة الوطنية للصحافيين. في اليوم ذاته، قررت الحكومة تطبيق المرسومين 115 و116[14]. كان الانطباع السائد في تلك الفترة أن هناك محاولات للتراجع عن حرية الصحافة وعن النفَس الإصلاحي

(13) نذكر بالخصوص المرسوم عدد 115 لعام 2011 الذي يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر والذي يضمن في فصله الأول «الحق في حرية التعبير...» وفقًا لبنود العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وباقي المواثيق الدولية ذات العلاقة المصادق عليها من الجمهورية التونسية»؛ والمرسوم الثاني عدد 116 يتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري. ويضمن المرسوم في فصله الأوّل «حرية الاتصال السمعي والبصري وينظم ممارستها ويحدث هيئة تعديلية للاتصال السمعي والبصري»، انظر باقي فصول المرسومين في: بوابة التشريع - تونس، <http://www.legislation.tn>.

(14) Larbi Chouikha, La Difficile transformation des médias: Des années de l'indépendance à la veille des élections de 2014 (Tunis: Éditions Finzi, 2015), p. 93.

في القطاع[15]. وفي النهاية جرى تأكيد تطبيق المرسوم 115 وبدء المشاورات لإحداث الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، وهو ما جرى في 3 أيار/مايو 2013.

اليوم تلتقي التقارير المختلفة التي تشخّص وضع الإعلام في تونس في تحديد أبرز التحديات التي تواجهه، ولو مع الإقرار بأن حرية التعبير والإعلام هي أبرز مكاسب ثورة 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 - 14 كانون الثاني/يناير 2011. وتدعو هذه التقارير إلى «ضرورة التصدي لمحاولات بعض مجموعات الضغط السياسية والمالية الرامية إلى التشكيك في ما تحقَّق من مكاسب، بخاصة في مجال التعديل المستقل للمشهد السمعي والبصري»، وإلى «إلقاء الضوء على المشكلات التي تعرقل إصلاح مؤسسات الإعلام العمومي واقتراح الحلول العاجلة لتحريرها من القيود التي تحول دون القيام بدورها كمرفق عام داعم لعملية الانتقال الديمقراطي»[16]. وبحسب تحركات المنظمات المهنية المعنية بالشأن الإعلامي، توجد «تهديدات لحرية الإعلام» تبرز في مواقف المسؤولين السياسيين، أو في بعض القرارات بخصوص وسائل الإعلام العمومية[17].

أمّا في ما يتعلق بالصحافة المكتوبة، فتشير نقابة الصحافيين إلى أن مع هامش

---

(15) شهد عام 2012 احتجاجات عدة في صفوف الصحافيين، ذكرنا منها الإضراب العام الذي دعت إليه نقابة الصحافيين في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2012، لكن سبق ذلك إعلان الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال أنّه «في غياب خطوات عملية تعكس إرادة سياسية حقيقية للتأسيس لإعلام حرّ ومستقلّ وملتزم بالمعايير الدولية»، فإنّها «ترفض أن تكون مجرد ديكور، في الوقت الذي يتواصل تراجع القطاع». وتبعًا لذلك جاء قرارها في «وضع حدّ لعملها»، انظر: «البلاغ الصحافي،» الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال (تونس) (6 تموز/يوليو 2012)، <http://www.inric.tn>.

(16) انظر في هذا الخصوص: «الإطار القانوني للإعلام بتونس: أية سبل لمزيد من الارتقاء؟،» حصيلة أشغال ورشة عمل دولية، نظّمتها جمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية بالتعاون مع الائتلاف المدني للدفاع عن حرية التعبير، تونس، 5 آذار/مارس 2015، ص 6.

(17) نظّمت نقابة الصحافيين التونسيين بين 1 و15 آب/أغسطس 2015، حملة «حرية الإعلام شادّة في خيط»، وهي حملة «تدق ناقوس الخطر بشأن مسألة حرية الصحافة في تونس حيث لا تزال أسوارها هشة جدًا». انظر: «حرية الإعلام شادّة في خيط،» النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين (31 تموز/يوليو 2015)، <http://goo.gl/zhWd8C>.

الحرية وتجاوز الخطوط الحمر بعد 14 كانون الثاني/يناير 2011، تنوَّع المشهد الإعلامي و«حلّت الفوضى في القطاع مع وجهها الخلّاق، إذ يتمّ التأسيس لإعلامٍ حر ومستقل ينتصر للديمقراطية بوجهها المميت، إذ ينتهك بعض الصحافيين مهنتهم وأخلاقياتها فينشرون الأخبار المغلوطة والكاذبة»، و«التعلل بالحرية أو بالسعي للسبق الصحافي لا يمكن أن يبرر بأي وجه من الوجوه الإخلال الأخلاقي والإضرار بالغير...»[18]، مع الإشارة إلى أن الاحتراف الصحافي في تونس بدأ في القرن التاسع عشر، وأن أول صحيفة تونسية عربية هي **الرّائد التونسي**[19]. ومع ذلك، لم تعرف الصحافة المكتوبة عبر تاريخها آلياتٍ للتعديل الذاتي تضمن تدخّل المهنة لتكريس مبادئ الحرفية والتزام أخلاقيات المهنة الصحافية. واليوم باتت مسألة بعث هيكل تعديلي ذاتي يُعنى بهذه المسائل من الحاجات الأكيدة. ولذلك يسعى المهنيون إلى بعث مجلس الصحافة، ليضع حدًّا ربما لـ «الفوضى» التي أشرنا إليها في السابق.

ثانيًا: الإعلام وتغطية الانتخابات

ينعكس أبرز سمات المشهد الإعلامي على صناعة المحتوى، وبالأخص في المجال السياسي وفي فترة الانتخابات؛ ففي هذه الفترة يضمن الإعلام حصول الناخب على المعلومات الكافية والضافية في شأن العملية الانتخابية برمّتها، ما يتطلب تقديم المعطيات الدقيقة في شأن آليات تسجيل الناخبين والإجراءات المعتمدة في الاقتراع والهدف من الانتخاب، والتعرّف إلى المرشحين وبرامجهم الانتخابية.

تشير نتائج الدراسة إلى أن ما يقوم به المرشح من زياراتٍ ميدانية واجتماعات غير كافٍ لتقريب برامجه من الناخب؛ إذ تفيد الدراسة بأن 4.54 في المئة من

(18) «تقرير أخلاقيات العمل الصحافي: الصحافة المكتوبة،» النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، مرصد أخلاقيات المهنة والممارسات الصحافية (كانون الثاني/يناير 2014)، ص 6-8.

(19) بدأ الاحتراف الصحافي في تونس في صحيفتين: **الحاضرة** (1888-1904) و**الزهرة** (1889-1957)، انظر: محمد الصالح المهيدي، **فصول في تاريخ الصحافة التونسية**، تحقيق أحمد الطويلي (منوبة: وحدة البحث في تاريخ الصحافة التونسية والمغاربية، معهد الصحافة، جامعة منوبة، 2009)، ص 18 و22.

المستجيبين يواكبون الاجتماعات العامة للظهور في دور المساند للمرشح، وكي يشاهد المرشح هذا الدعم من خلال الحضور.

أمّا فرصة الاطّلاع على البرامج الانتخابية، فهي لا تتمّ - بحسب نتائج الدراسة - من خلال الاجتماعات العامة إلّا في حدود فئة لا تتجاوز 9.28 في المئة.

تحيل هذه المعطيات إلى دور الإعلام في طرح البرامج الانتخابية المختلفة وإعطاء الناخب فرصة حقيقية في الاطّلاع على المشروعات المختلفة المقترحة خارج دائرة تأثير الاتصال المباشر. لذلك، يُعَدّ الإعلام «صوتَ الناخبين وأحد الضوابط التي تضمن تنفيذ المنتخبين الوعود التي قطعوها للناخبين ولا يمكن تحقيق انتخابات حرة ونزيهة وشفافة من دون إعلام يعطي المرشحين كافة فرصًا متساوية ومتوازنة»[20].

انطلاقًا من هذا الهدف الأساس، يضمن الإعلام نفاذ المرشحين إلى وسائل الإعلام، في سياق تغطية الانتخابات بالاعتماد على قواعد قانونية وأخلاقية وحرفية.

تختلف تغطية الحادث الانتخابي عن المواكبة العادية للحوادث السياسية، لأنها تتطلب دراية بالمسار الانتخابي وفهمًا للقوانين والترتيبات والإجراءات التي تنظّم العملية الانتخابية وتتطلب تحضيرًا مسبقًا يهم المسائل اللوجستية والتدريبية اللازمة وإعداد فريق العمل الذي سيتولى مهمة تغطية الانتخابات؛ إذ إنّها تمثّل مجال تخصّص بالأقسام السياسية، إضافةً إلى توافر شبكة مراسلين تتابع الحادث الانتخابي في الجهات. وتبدأ مهمة الإخبار مع استغلال محتوى القانون الانتخابي لما يتوافر فيه من معطيات مفيدة للناخب وللمرشح على حدٍّ سواء، مع اختلاف أدوار كلّ منهما، وتتواصل مع عرض البرامج الانتخابية والفاعلين في المشهد السياسي[21].

---

(20) «الإطار القانوني للإعلام في تونس: أية سبل لمزيد من الارتقاء؟،» ورشة عمل أقامتها جمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية والائتلاف المدني للدفاع عن حرية التعبير، تونس (2014).

(21) حميدة البور [وآخرون]، **دليل التغطية الصحفية للأحداث السياسية** (تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار، 2013)، ص 143.

يمكن من يهتم بالأمر أن يطّلع على مبادئ التغطية الحرفية للحادث الانتخابي، وهي موجودة في الأدلة الصحافية المعدّة للغرض؛ ففي عام 2011، أعدّت الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام «دليل الصحافي في تغطية انتخابات 2011»، أكّدت فيه حاجة الناس إلى المعلومات التي تقدّمها وسائل الإعلام للتعرّف إلى المرشحين والبرامج الانتخابية للأحزاب المشاركة وأهمّ القضايا المطروحة[22]. وفي عام 2014 وضعت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بالتعاون مع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، قواعد تغطية الانتخابات التشريعية والرئاسية، مشدِّدةً على المبادئ نفسها. وتلتقي أدلة التدريب على تغطية الانتخابات، أكان في تونس أم في الخارج، في مجموعة من المبادئ الأساسية في التغطية المحترفة للحادث الانتخابي، وأساسها النزاهة والتوازن، وكذلك الإنصاف الذي يقوم مبدأه على إتاحة فرص متساوية للنفاذ إلى وسائل الإعلام. ويُبرز هذا المبدأ القدرة الفعلية للإعلام على منح فرص التعبير عن الآراء والتوجهات المختلفة الموجودة في المجتمع، التي تمثّلها القوائم المرشحة. ولا يعني الإنصاف حصصًا متساوية في التغطية، بل التساوي في النفاذ إلى وسائل الإعلام وتغطية نشاط الأحزاب ومرشحيها، بحسب وزنها الانتخابي الذي يمكن قياسه من خلال عدد الدوائر الانتخابية التي يوجد فيها مرشحون عن الحزب[23].

يحيل مبدأ الإنصاف على قاعدة أساسية في تغطية الحادث الانتخابي، وهي استقلالية الصحافي في ممارسة عمله. ويرتبط مفهوم الاستقلالية أيضًا بالمسافة التي على وسائل الإعلام أن تتّخذها من جميع الأحزاب والسلطات القائمة من أجل تجنّب أي تأثير في نتائج الانتخابات، ما يعني أن على الصحافي أن يضع أفكاره الخاصة ومعتقداته وميوله السياسية جانبًا، في عملية جمع المعلومات والتثبت من صحتها وفي أسلوب الكتابة والإنتاج.

---

(22) **دليل الصحافي في تغطية انتخابات 2011** (تونس: الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام، 2011)، ص 17.

(23) البور، ص 143.

على وجه الإجمال، يحكم سياقَ التعاطي الإعلامي مع الحادث السياسي، خصوصًا الحدث الانتخابي، عدد كبير من العناصر، ويأتي في المرتبة الأولى الإطار العام للحريات الإعلامية والصحافية، إضافةً إلى النصوص القانونية والترتيبية التي تحكم العملية الانتخابية والتغطية الإعلامية للانتخابات. ويحيل هذا الإطار إلى المنافسة الإعلامية والقدرات الحِرَفية التي تتوافر في الصحافي المكلَّف بالتغطية في العاصمة وفي الجهات، ومدى جدية التدريب الذي تلقّاه الصحافي قبل البدء في تغطية الحدث الانتخابي بمراحله المختلفة؛ أي مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية، ومرحلة الحملة الانتخابية، ويوم الاقتراع، والصمت الانتخابي، وإعلان النتائج.

في تونس، لم تتوافر للإعلام والإعلاميين فرصة تغطية مثل هذا الحادث السياسي بحِرَفية قبل انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في عام 2011. لذلك، فإن تغطية ذلك الحادث عُهدت إلى صحافيين لم تتوافر لديهم الخبرة السابقة في تغطية انتخابات تعددية وحرّة. لكن دُرّب الصحافيون على ذلك بمساعدة كثير من المنظمات الدولية التي لم تتوانَ في تقديم خدماتها في هذا المجال.

ثالثًا: الإعلام في مواجهة الرصد

يقرّ الباحثون بأن للصحافي الحرية في اختيار الموضوعات ذات الاهتمام الجماهيري. لكن هذه الخيارات تخضع للتحليل والنقد والفضح، عندما تشير إلى موقف حزبي واضح، أو عندما تتحول المعلومة إلى دعاية وتلاعب بالرأي العام[24].

تعدّ فترة الانتخابات أكثر الفترات التي يجد فيها الإعلام نفسه تحت أنظار هياكل عمومية ومدنية متعددة تحكم على أدائه ومدى التزامه مبادئ التغطية الحِرَفية. ويُرصَد محتوى وسائل الإعلام باعتماد المنهج الوصفي، وتحديدًا تقنية

(24) Marc François Bernier, Éthique et déontologie du journalisme, édition revue et augmentée (Canada: Les Presses de l'université Laval, 2004), p. 142.

تحليل المضمون[25] بقياس حجم مواكبة نشاط الفاعلين السياسيين، قصد التثبت من التعددية السياسية في وسائل الإعلام. والمقصود بالفاعل السياسي الأحزاب السياسية ومرشحوها والمنتمون إليها وأعضاء الحكومة وجميع المرشحين للانتخابات التشريعية والرئاسية.

وضعت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وسائل الإعلام أمام تحدي الإنصاف بين 1519 قائمة مرشحة[26]. وتمثلت القاعدة الوحيدة للإنصاف حينها في حجم الأحزاب والقوائم المستقلة في الدوائر الانتخابية وعددها ثلاث وثلاثون دائرة.

أظهرت نتائج الرصد أن وسائل الإعلام في تونس قطعت مع الخطاب الدعائي لمصلحة حزب واحد ومرشح واحد، في محاولة للتعبير عن التنوع في المشهد السياسي التونسي الجديد. وقطعت وسائل الإعلام مع ممارسات ما قبل 14 كانون الثاني/يناير 2011. ويبدو أن غياب الحزب الحاكم الذي يشارك في الانتخابات كان له أثر في إحداث هذه القطيعة.

لكن في المقابل، لم تكن وسائل الإعلام منصفة؛ إذ إنها أعطت أكبر حيز للأحزاب التي كانت محظورة، مثل حركة النهضة، أو الأحزاب التي كانت مغيبة في وسائل الإعلام وإن كانت تحمل تأشيرة العمل القانوني، مثل «التكتل من أجل العمل والحريات» و«الحزب الديمقراطي التقدمي» («الحزب الجمهوري»

---

(25) «ارتبطت استخدامات تحليل المضمون - أو المحتوى - بالدراسات الإعلامية والاتصالية... وأسلوب تحليل المضمون يعتمد على تحليل المعنى الظاهر في المحتوى الإعلامي»، ويشمل التحليل الكمي والوصفي والتحليل بحسب المحور والتحليل اللغوي وحجم المساحة وعدد المقالات بحسب أجناسها، انظر: سلوى الشرفي، **تحليل الخطاب: الرسائل السياسية في وسائل الإعلام** (تونس: مركز النشر الجامعي، 2010)، ص 165-167.

في عمليات الرّصد يعتمد تحليل المضمون على قياس حجم مواكبة نشاط السياسيين باعتماد وحدة الصم2 بالنسبة إلى تحليل مضمون الصحف والثانية بالنسبة إلى المحتوى السمعي والبصري. كما يعتمد الرصد على تحليل المحتوى بحسب المحاور وبحسب النوع الاجتماعي وسياق التغطية.

(26) تقدّم لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011 أكثر من 16 ألف مرشح ومرشحة للحصول على 217 مقعدًا في المجلس. وهم يمثلون أكثر من 60 حزبًا و655 قائمة مستقلة، انظر بهذا الخصوص: <http://www.isie.tn>.

حاليًا). وبدأت مظاهر التداخل بين السياسي والإعلامي تظهر في بعض القنوات التلفزيونية الخاصّة مع ظاهرة باعث «قناة حنبعل» الذي سخّر حيزًا من البثّ للدعاية لشخصه عبر توزيع الإعانات[27]، وكان من بين المرشحين للانتخابات الرئاسية في عام 2014.

بدا التداخل واضحًا عندما عمدت قناة «حنبعل» إلى الدعوة للاعتصام يوم 11 أيلول/سبتمبر 2011 للمطالبة بإجراء استفتاء بخصوص أهداف المجلس التأسيسي ومدته تزامنًا مع انتخاب أعضائه، ووظّفت - وفقًا لما رصده فريق وحدة مراقبة وسائل الإعلام التابع للهيئة العليا المستقلة للانتخابات - ومضات دعائية وتعبوية لمصلحة هذه الفكرة، مع دعوة فاعلين سياسيين في البرامج الحوارية إلى الدفاع عنها.

يتمثّل المثال الثاني الذي تذكره تقارير الرصد بمحاولة قناة خاصة ثانية، وهي قناة «نسمة»، توجيه جانب من النقاش الانتخابي إلى مسألة الهوية بعد بثّها الشريط الفرنسي - الإيراني «برسبوليس» خلال الحملة الانتخابية في عام 2011 وعدم الامتثال لقرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بمنع الإشهار السياسي بدايةً من 12 أيلول/ سبتمبر 2012.

من جهة أخرى، استخدم الهاشمي الحامدي «قناة المستقلة» التي يملكها في الدعاية لقوائم «العريضة الشعبية» المستقلة، التي انصهرت اليوم في حزب سياسي هو «تيار المحبة»[28]. ولم تكن الإجراءات كافية لردع مثل هذه التصرفات خلال الحملة الانتخابية.

لكن ما خلص إليه فريق الرصد آنذاك هو أن علاقة فرص النفاذ إلى وسائل الإعلام مع النجاح في الانتخابات لا تبدو واضحة؛ إذ يشير التقرير النهائي لوحدة

(27) لمزيد من التفصيلات، انظر: «تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول سير انتخابات المجلس الوطني التأسيسي: متابعة التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية،» (شباط/فبراير 2012).

(28) انظر: «التقرير الرابع لوحدة مراقبة وسائل الإعلام،» الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (تونس) (تشرين الأول/أكتوبر 2011).

مراقبة وسائل الإعلام، أن 26 نائبًا فقط من مجموع 217 نائبًا كوّنوا المجلس التأسيسي، حازوا نسبة معينة من الاهتمام الإعلامي، وترشحت أغلبيتهم في دوائر تونس الكبرى (تونس 1 و2، وأريانة، وبن عروس)، ما يحيل إلى مركزية تغطية الحوادث السياسية مع حضور محتشم للجهات بوصفها محورًا للحملات الانتخابية.

في المقابل، حظي بعض الشخصيات بتغطية إعلامية مكثفة، وكان تبعًا لذلك ضمن الأوائل من حيث التغطية الإعلامية قبل الحملة وخلالها، ولم ينجح في الانتخابات، بينما أولت وسائل الإعلام اهتمامًا بفاعلين سياسيين لم يترشحوا، لكنّهم يتحملون مسؤولية حزبية، وهُم بذلك يروّجون بصورة غير مباشرة لقوائم أحزابهم.

في الإجمال، نلاحظ أن وسائل الإعلام عبّرت عن التنوع السياسي في فترة الانتخابات، وحاولت القيام بدورها في التثقيف الانتخابي، لكنّها لم تقدّم قراءة نقدية لمحتوى البرامج المقدمة إلى الناخب التونسي، وهو من صميم دور الإعلام. ونلاحظ أيضًا أن الإعلام العمومي الذي من المفترض أن يعدّل المشهد، انهمك، بموجب النصوص القانونية، ببثّ برنامج الحملة الانتخابية التي تعطي فرصًا متساوية لجميع القوائم المرشحة في الظهور التلفزيوني والتعبير المباشر لمدة ثلاث دقائق. ونظرًا إلى عدد القوائم المرشحة، امتد هذا البرنامج على مدى أكثر من ساعتين يوميًا في زمن ذروة المشاهدة، ولم يبقَ للقنوات العمومية فرصة التنويع في المحتوى.

تكرر المشهد في انتخابات عام 2014، على الرغم من الاختلاف في طبيعة الحادث الانتخابي وفي الإطار القانوني والتنظيمي؛ إذ توزّعت مهمة الرصد بين هيكلين مختلفين: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من جهة، والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري من جهة أخرى.

يدعو بعض تقارير الرصد إلى مراجعة هذه الطريقة مع ملاحظة «التواتر الممل نفسه في شاشات التلفزيون لأكثر من 1300 قائمة في الانتخابات التشريعية ونحو

27 اسمًا في السباق نحو قصر قرطاج»[29]، على الرغم من أن الهدف من ذلك هو ضمان نفاذ جميع المرشحين للإعلام العمومي وتساوي الفرص بينهم. لكن ما نلاحظه هو أن هذا البرنامج كان فرصة للتندّر عبر شبكات التواصل الاجتماعي على أداء بعض المرشحين والتركيز على مظاهر الطرافة والغرابة في الشكل والمضمون.

ظهرت في شبكات التواصل الاجتماعي صفحات مدفوعة الأجر للترويج للقوائم والمرشحين والمرشحات. وهي أطر خارجة على الرصد التقليدي والعادي. وربما ما يختلف عن تغطية انتخابات عام 2011 هو ظهور قنوات ذات توجّه حزبي واضح على الرغم من أن كراس الشروط التي وضعتها الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري تمنع الأحزاب من ملكية وسائل إعلام سمعية وبصرية، والتداخل بين المصلحة الحزبية وملكية وسائل إعلامية سمعية وبصرية[30].

يشير تقرير التعددية السياسية في القنوات التلفزيونية والإذاعية خلال الحملة التشريعية (4-24 تشرين الأول/ أكتوبر 2014) الذي أصدرته الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري[31]، إلى أن تغطية الفاعلين السياسيين تمّت في معظمها في القنوات الخاصة. وكانت قناة «نسمة» في المرتبة الأولى بنسبة 18 في المئة، وتليها قناة «المتوسط» بنسبة 16 في المئة، وفي المراتب المتأخرة نجد القناة الوطنية الأولى بنسبة 7.0 في المئة والقناة الوطنية الثانية بنسبة 4.0 في المئة؛ فالإعلام العمومي اكتفى بالحملة الانتخابية، وهو حبيس هذه الحملة كما أوضحنا سابقًا. أمّا القنوات الخاصة، فساهمت مع بعض الصحف والإذاعات

(29) «الإطار القانوني للإعلام بتونس: أية سبل لمزيد من الارتقاء؟،» ص 8.

(30) انظر بهذا الخصوص: «كراس شروط الحصول على رخصة بعث أو استغلال قناة تلفزيونية في تونس،» الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، <http://www.haica.tn>.

(31) شمل الرصد قناتين عموميتين و10 قنوات خاصة وقناة أجنبية هي «المستقلة» التي تبث من لندن، و8 محطات إذاعية: إذاعتين عموميتين وإذاعة في وضعية خاصة وهي «شمس أف. أم» و5 محطات إذاعية خاصة. وتمّ تقسيم القوائم المرشحة كما يلي: صنف أ: القوائم الموجودة في 26 دائرة انتخابية في الأقل، وصنف ب: القوائم المرشحة في دوائر عددها بين 18 و25، وصنف ج: القوائم المرشحة في دوائر عددها بين 6 و17 دائرة، وصنف د: قوائم مرشحة في 5 دوائر وأقلّ.

مساهمة كبيرة في الاستقطاب الثنائي بين حزب نداء تونس وحركة النهضة. وظهر هذا الاستقطاب بصفة جلية خلال الحملة الانتخابية الرئاسية.

بحسب التقرير، لم تكن القنوات التلفزيونية منصفة في توزيع التغطية بين الأحزاب؛ إذ حازت أحزاب من الصنف نفسه أكثر حصة من التغطية من الأحزاب الأخرى. ونلاحظ أيضًا تفاوتًا بين الأصناف المختلفة في التغطية؛ فمثلًا القوائم من صنف «د» حازت نسبة تغطية كبيرة مقارنةً بالقوائم من صنف «ب».

تؤكد تقارير الرصد جميعها التغييب الإعلامي للمرأة المرشحة، وعدم اعتماد آليات التغطية المنصفة على أساس النوع الاجتماعي. وفي المقابل، أثبتت دراسة أن 66 في المئة من التونسيين يؤيدون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و28 في المئة برروا موقفهم بالإشارة إلى مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة[32].

إذا ما نظرنا إلى هذه الحصيلة في الأداء الإعلامي مقارنةً بحاجة الناخب، نجد أن بعض المظاهر التي تعدّ إخلالًا في العملية الانتخابية لم يجد صدًى واضحًا في الإعلام من خلال التحقيقات الصحافية؛ إذ تشير نتائج الدراسة إلى مسألة شراء الأصوات، ولو بنسب ضعيفة، حيث قال 9.1 في المئة من المستجيبين إنه سبق أن عُرض عليهم المال ومنافع أخرى في مقابل أصواتهم خلال انتخابات عام 2014. وبقي الحديث عن هذه المسائل حبيس التصريحات والتصريحات المضادة بين السياسيين، لكن لم يتبعه عمل صحافي ميداني يُنشر أو يُبثّ خلال الحملة الانتخابية.

خاتمة

تُظهر متابعة الإنتاج الإعلامي التونسي في تغطية الحدث الانتخابي، صعوبةَ تكريس بعض المبادئ الأساسية في التعاطي الحِرَفي مع الانتخابات، خصوصًا مبدأ الإنصاف بين الفاعلين السياسيين. من الواضح أن الإعلام قدّم مشهدًا تعدديًا.

---

(32) «سبر آراء عن نظرة التونسيين إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية في تونس: التقرير التأليفي،» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (كانون الأول/ديسمبر 2013)، ص 17.

لكن عندما نتفحص حصص بعض المرشحين في التغطية يبرز اختلال التوازن، ونتبين أن بعض الأحزاب لم يجد الحظ في الحضور الإعلامي، على الرغم من أنه يحظى بتمثيلية كبيرة في الدوائر الانتخابية المختلفة.

أما التركيز على نشاط الأحزاب أكثر من التركيز على النقاش بخصوص البرامج وفقًا لما تبرزه تقارير الرصد، فيبقى من نقاط ضعف التغطية الإعلامية للحدث الانتخابي. وتمكن الإشارة إلى أن أسلوب التغطية وفق تقارير الرصد يبرز تشابهًا في التعامل مع الأحزاب في الإعلام العمومي، ما قد يبعد عنه «تهمة» التموقع الحزبي، لكن يطرح مسألة أعمق، وهي طريقة التغطية: هل نكتفي بالمواكبة؟ أم نضع أشكالًا جديدة في تغطية الحدث الانتخابي؟

لا يمكن القول إن في إمكان الاجتماعات العامة والزيارات الميدانية أن تغطّي هذا النقص؛ فبالعودة إلى نتائج الدراسة، يبدو أنّ عددًا كبيرًا من الناخبين، أو على الأقل الذين شملتهم الدراسة، وهم يمثّلون 59 في المئة من المستجيبين، يرى أن زيارة المرشح منطقتهم غير كافية للتصويت لفائدته. ومن الواضح - كما أشرنا سابقًا - أن الاجتماعات العامة هي أيضًا ليست الإطار الملائم للدراسة المتأنية للبرامج الانتخابية.

كيف السبيل إلى التخلص من الاتصال الحزبي، أي المواكبة الخبرية التي تبرز النشاط الحزبي وتتيح أرضية لمناقشة برامج الأحزاب الانتخابية ضمن تمشٍّ يندرج في إطار المسافة التي يجب أن يتخذها الإعلام من الأحزاب؟ هذا تحدٍّ من ضمن التحديات التي تواجه الإعلام في التعاطي مع الحدث الانتخابي، إضافةً إلى وضع الآليات الإجرائية التي من شأنها أن تعطي قرارات الهيئات التعديلية النجاعة المطلوبة في دفع وسائل الإعلام لاحترام قواعد التغطية الصحافية الحِرَفية، وتتيح للناخب فرصة الاطّلاع على البرامج الانتخابية وفهمها.

المراجع

1- العربية

«ائتلاف جمعيات المجتمع المدني من أجل الانتقال الديمقراطي: التقرير النهائي: رصد الإعلام خلال الفترة الانتقالية.» ائتلاف جمعيات المجتمع المدني من أجل الانتقال الديمقراطي (تونس)، آب/أغسطس - كانون الأول/ديسمبر 2011.

الاتصال السياسي في العالم العربي وأفريقيا: المقاربات وآليات الممارسة. تنسيق معزّ بن مسعود. تونس: معهد الصحافة وعلوم الأخبار ومؤسسة كونراد أديناور، 2014.

«الإطار القانوني للإعلام في تونس: أية سبل لمزيد من الارتقاء؟.» حصيلة ورشة عمل دولية نظّمتها جمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية بالتعاون مع الائتلاف المدني للدفاع عن حرية التعبير، تونس، 5 آذار/مارس 2015.

البور، حميدة [وآخرون]. **دليل التغطية الصحافية للأحداث السياسية.** تونس، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، 2013.

«تقرير أخلاقيات العمل الصحافي: الصحافة المكتوبة.» مرصد أخلاقيات المهنة والممارسات الصحافية والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين (تونس)، كانون الثاني/يناير 2014.

«تقرير حول التعددية السياسية في القنوات التلفزية والإذاعية خلال الحملة الانتخابية التشريعية من 4 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2014.» الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (تونس)، 2014.

«التقرير الخامس لوحدة مراقبة وسائل الإعلام.» الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (تونس)، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

«التقرير الرابع لوحدة مراقبة وسائل الإعلام.» الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (تونس)، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

«التقرير النهائي حول الحملات الانتخابية التشريعية والرئاسية في تونس، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2014.» مرصد وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية وائتلاف المجتمع المدني لرصد التغطية الإعلامية للانتخابات في تونس (تونس)، 2015.

«تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014.» الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (تونس)، آذار/مارس 2015.

دليل الصحافي في تغطية انتخابات 2011. تونس: الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام، 2011.

«سبر آراء عن نظرة التونسيين إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية في تونس.» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.

«سير انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.» الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (تونس)، شباط/فبراير 2012.

الشرفي، سلوى. **تحليل الخطاب: الرسائل السياسية في وسائل الإعلام.** تونس: مركز النشر الجامعي، 2010.

المهيدي، محمد صالح. **فصول في تاريخ الصحافة التونسية.** تحقيق أحمد الطويلي. منوبة: وحدة البحث في تاريخ الصحافة التونسية والمغاربية، ومعهد الصحافة وعلوم الأخبار، 2009.

«الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال: التقرير العامّ.» الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال (تونس)، نيسان/أبريل 2012.

2- الأجنبية

Bennet, W. Lance et William Serrin. «The Watchdog Role in the Press.» in: Geneva Overholser and Kathleen Hall Jamieson (eds.). The Institutions of American Democracy: The Press. Oxford: Oxford University Press, 2006. (Institutions of American Democracy)

Bernier, Marc François. «Au Delà des mythes et des limites de l'autorégulation, la co-régulation démocratique.» dans: «Déontologie de l'information dans un monde arabe en mutation.» Konrad Adenauer Stiftung: Bureau Tunisie/Algérie (Tunis): 23-24 avril 2009, <http://www.kas.de/tunesien/fr/events/36201/>.

_________. Éthique et déontologie du journalisme. édition revue et augmentée. Canada: Les Presses de l'université Laval, 2004.

Biagi, Shirly. Media/Impact: An Introduction to Mass Media. 9th ed. Boston, MA: Wadsworth Cengage Learning, 2010. (Wadsworth Series in Mass Communication and Journalism: General Mass Communication)

Chouikha, Larbi. La Difficile transformation des médias: Des années de l'indépendance à la veille des élections de 2014. Tunis: Éditions Finzi, 2015.

_________ et Eric Gobe. Histoire de la Tunisie depuis l'indépendance. Paris: La Découverte, 2015. (Collection repères Sociologie)

El Bour, Hamida. «L'Expérience du monitoring des médias en Tunisie.» dans: Le droit du public à une information de qualité-Actes du colloque. Tunis: IPSI - Réseau Théophraste, 2013.

Esquenazi, Jean-Pierre. L'écriture de l'actualité: Pour une sociologie du discours médiatique. Grenoble: Presses Universitaires de Grenoble, 2002. (Collection la communication en plus)

فهرس عام

-ب-

-ت-

-ث-

-ج-

-ح-

-و-

-ي-

هذا الكتاب

يدرس هذا الكتاب (الجماعي) الانتخابات في تونس (2014)، وهو بحث ميداني قام به فريق من "منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية" في تونس، مختبرًا مجموعة من الفرضيات/المحاور، منها اختبار فرضيات دوائر التأثير والولاء والانخراط الفردي؛ واختبار فرضيات المناخ الانتخابي وصناعة الرموز السياسية والانتخابية؛ واختبار فرضيات عزوف الشباب عن الانتخابات والتصويت الجندري؛ مستخدمًا في ذلك تقنية استطلاع الرأي وتحليل مضمون أدوات الخطاب والدعاية وآليات التعبئة والملاحظة.

المؤلفون المساهمون

حافظ عبد الرحيم – عبد اللطيف الحناشي – محمد جويلي

حميدة البور – عبد اللطيف الهرماسي – منية الرقيق العويني

عبد الوهاب بن حفيظ

تقديم

مهدي مبروك

وعبد الوهاب بن حفيظ



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات

Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 14 دولارًا



ISBN 978-614-445-110-6

9 786144 451106